الشرق الأوسط الديمقراطي

فصلية فكرية تحليلية تعنى بشؤون الشرق الأوسط

العدد 41 حزيران / يونيو 2018م

ملف العدد

# الإبادة الجماعية والتغيير الديمغرافي في الشرق الأوسط



- للشعبِ الكرديّ قصصٌ وتاريخ، مع الإبادة العرقية والثقافية
- الإبادة الجماعية "السيفو" للشعب السرياني الكلداني الآشوري من قبل الاحتلال التركي- العثماني
- المرأةُ في الشرقِ الأوسط .. الأكثرُ إبادة
- سياسة تدمير المواقع الأثرية ومحاولات محو الهوية
- الكرد والأرمن والطورانية التركية
- الإبادة والفرمانات ضد الكرد الإيزيديين
- المجتمع: إمّا خصمٌ للإبادة أو فريستها
- الدورُ الدَوْلي في سياسة الإبادة الجماعية الجارية في المنطقة، وسبل مواجهة التدخلات الخارجية



حوار العدد

مع الكاتبُ والباحثُ الأحوازي يوسف عزيزي

- استراتيجية شعوب الشرق الأوسط في مواجهة سياسة الإبادة والتغيير الديمغرافي




مجلة فصلية فكرية تحليلية تعنى بشؤون الشرق الأوسط


## إدارة المجلة

رئيس مجلس الإدارة
شاهو كوران

المشرف العام
زياد محمد

مدير التحرير
صلاح الدين مسلم

هيئة التحرير
دلشاد مراد
جاسم الهويدي
سليمان محمود
حسن ظاظا
هجار شَكر

الإخراج الفني
نجم محمد



رقم الاعتماد
لدى نقابة الصحفيين العراقيين
١٤٨

رقم الإيداع
دار الكتب والوثائق ببغداد
٨٦٨
لسنة ٢٠٠٥



يمكنكم متابعتنا والإدلاء بآرائكم ومقترحاتكم وإرسال مساهماتكم عبر وسائل التواصل التالية:

البريد الإلكتروني serqalawset@gmail.com

الموقع الرسمي http://www.alawset.net

# محتويات العدد


| | | |
|---|---|---|
| الافتتاحية –الإبادة الجماعية .. نتاج الذهنية الدينوقوموية الشوفينية | – هيئة التحرير | ٣ |
| في البراديغما الاستشراقيّة والعولمة الأيديولوجيّة للحداثة الرأسماليّة | – عبدالله أوجلان | ٤ |
| عصرُ الإبادة؛ أنظمةٌ تجتمع في القتل | – دلبرين فارس | ٢٣ |
| «السرطنة» العثمانية– التركية والإبادة الجسدية للشعوب الشرق أوسطية | – لزكين إبراهيم | ٣١ |
| العنفُ الجنسيّ ضدّ المرأة إلى متى؟ | – نارين عمر | ٤١ |
| المرأةُ في الشرقِ الأوسط .. الأكثرُ إبادة | – سوزان علي | ٤٤ |
| سياسة تدمير المواقع الأثرية ومحاولات محو الهوية | – ياسر شوحان | ٤٩ |
| محاولات إفناء التُراث التاريخي الحضاري– تُراث منطقة عفرين نموذجاً | – عبد المجيد قاسم | ٥٧ |
| إباداتٌ بحقّ الكرد والعرب في الشرقِ الأوسط | – فادي عاكوم | ٦٠ |
| الإبادةُ الجماعية الماديّة والمعنويّة ضدَّ الكُرد في تركيا | – أحمد عكاش | ٧٠ |
| «الأنفال».. قراءةٌ في الوجع الكرديّ من خلال الوثائق الرسميّة | – دانا جلال | ٧٥ |
| الإبادة والفرمانات ضد الكرد الإيزيديين | – حسن ظاظا | ٨٧ |
| الإبادة الجماعية «السيفو» للشعب السرياني الكلداني الآشوري من قبل الاحتلال التركي– العثماني | – حنا صومي | ١٠٠ |
| الإبادة الجماعية في مجازر السيفو ١٩١٥م | – جوزيف لحدو | ١١٢ |
| الكرد والأرمن والطورانية التركية | – فارس عثمان | ١١٦ |
| مجازرُ الأرمن والسريان.. «عقيدةُ الأتراك القائمةُ على القتل» | – مصطفى عبدو | ١٢٤ |
| التغييرُ الديموغرافيّ أحدُ أسلحة العقلية الدولتية | – شيار زاخو | ١٢٨ |
| للشعبِ الكرديّ قصصٌ وتاريخ، مع الإبادة العرقية والثقافية | – خالص مسور | ١٣٧ |
| مُعاناةُ الكرد في الجزيرة السوريّة | – سليمان محمود | ١٤٦ |
| الترك وسياسة التتريك في البلاد العربية | – جاسم العبيد | ١٥٠ |
| التاريخ الفلسطيني يحفى بمجازر إسرائيلية ارتكبت بحقه | – مصطفى الدحدوح | ١٥٩ |
| حوار العدد مع الكاتب والباحث الأحوازي يوسف عزيزي | – | ١٦٦ |
| المجتمع: إمّا خصمٌ للإبادة أو فريستها | – سيهانوك ديبو | ١٧٨ |
| جريمة الإبادة الجماعية والتهجير القسري للكرد من عفرين بموجب القانون الدولي | – كمال حاج خليل | ١٨٢ |
| الدورُ الدَوْلي في سياسة الإبادة الجماعية الجارية في المنطقة، وسبل مواجهة التدخلات الخارجية (الأجندات الخارجية) | – مهدي كاكه يي | ١٨٦ |
| استراتيجية شعوب الشرق الأوسط في مواجهة سياسة الإبادة والتغيير الديمغرافي «المقاومة، الاتحاد، النظم الديمقراطية» | – دلشاد مراد | ١٩٨ |

## الافتتاحية

# الإبادة الجماعية .. نتاج الذهنية الدينوقوموية الشوفينية



هيئة التحرير

تعدّ سياسةُ الإبادة الجماعية والتغيير الديمغرافي التي تستهدف تصفية شعب أو جماعة ما، ركيزةً لنظام الحداثة الرأسمالية وأدواتها التنفيذية، ولاسيما الأنظمة الدينوقوموية الشوفينية التي أضحت رهينةً لسياسات النظام العالمي المهيمن، والذي يسعى بكل إمكاناته إلى إفناء الشعوب الأصيلة في منطقة الشرق الأوسط «كرد، أرمن، سريان، آشور، كلدان، عرب ...الخ»، كون هذه الشعوب تمتلك إرثاً حضارياً تاريخياً أصيلاً يمتد إلى آلاف من السنوات. فالحضارةُ البشرية انبثقت في البداية من عمق منطقة الشرق الأوسط (ميزوبوتاميا «بلاد ما بين النهرين – دجلة والفرات» وخط «زاغروس – طوروس» وبلاد الشام ومصر)، ومنها انطلقت إلى بقاع العالم كله.

إنّ الحداثةَ الرأسمالية تستهدف في كينونتها الثقافات والتقاليد المجتمعية الأصيلة، وتسعى لاستبدالها بثقافة بعيدة عن المجتمع ومزيفة قوامها «الفردانية المطلقة، الاستغلال، الجشع، المادية المطلقة، العبودية، الحط من شأن المرأة...الخ»، كون المجتمعات التي تفقد ثقافتها وتقاليدها الأصيلة تصبح ضعيفة، ولقمة سهلة أمام أي هجمة من الخارج. ولذلك فإن الشعوبَ التي لاتزال تحتفظ بإرثها الحضاري والثقافي الأصيل أصبحت هدفاً للممارسات الإبادية من قبل القوى التي تدير النظام العالمي المهيمن والأنظمة الدينوقوموية الشوفينية المرتبطة بها. فتلك القوى تسعى للسيطرة التامة على الذهنية البشرية من خلال نشر ثقافة لا مجتمعية مزيفة، وبالتالي لتسهيل فرض سياساتها ومخططاتها التدميرية في العالم.

إن الذهنية القومية «الاستعلائية والعنصرية المتطرفة» التي تتبناها الأنظمة الدينوقوموية الحاكمة في منطقة الشرق الأوسط أضحت بلاءً على شعوب ومجتمعات المنطقة، من خلال سياسات التتريك والتعريب والتفريس والتهويد وإبادة وتهجير الشعوب والتي لاقت دعماً من النظام العالمي المهيمن.

في هذا العدد نتناول ملف «الإبادة الجماعية والتغيير الديمغرافي في منطقة الشرق الأوسط»، حيث نبدأ أولاً من مفهوم الإبادة وأشكالها «الجسدية، العرقية، المجتمعية، الثقافية، الحضارية، الجغرافية..»، وبعدها نذكر نماذج من الإبادة الجماعية والتغيير الديمغرافي التي جرت ولاتزال بحق شعوب المنطقة، وأخيراً نتناول طرق وأساليب مواجهة الإبادة الجماعية والتغيير الديمغرافي في المنطقة.

# الحداثة الرأسمالية ودورها في إبادة شعوب الأناضول وميزوبوتاميا

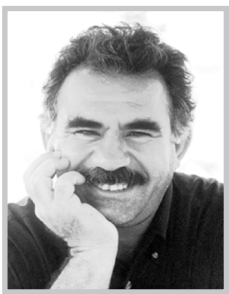

عبد الله أوجلان
مفكر وقائد سياسي

**إنّ نعتَ أراضي الأناضولِ وميزوبوتاميا بموز اييكِ الثقافاتِ يُعَدُّ اصطلاحاً مناسباً، إلا إنّ الموز اييكَ الخارجَ من باطنِ الأرضِ رثٌّ للغايةِ – وللأسفِ الشديد - مثلما الحالُ على وجهِها. فبسببِ مشروعِ الدولةِ القوميةِ في خلقِ مجتمعٍ نمطيٍّ متجانس، صُيِّرَ هذا الموز اييكُ الثقافيُّ إلى حالةٍ أَشبَهُ ما تَكُونُ بالحَصى الصغيرةِ؛ ومُورِسَت الإبادةُ بحقِّ وجودِ مُكَوِّناتِه. إنّ الموجوداتِ الثقافيةَ إرثٌ تاريخيٌّ يتوجبُ صونُه والحفاظُ عليه بكلِّ تأكيد، مهما كانت في مرتبةِ الأقلية.**

أفضى ولوجُ ثقافةِ الشرقِ الأوسطِ تحت نيرِ الهيمنةِ الرأسماليةِ إلى نتائج كارثيةٍ بصددِ الوقائعِ والحقائقِ الاجتماعية. ذلك أنّ التضادَّ مع ثقافةِ الشرقِ الأوسطِ يحتلُّ المكانةَ الأهمَّ في منطقِ إنشاءِ الهيمنةِ الرأسمالية. كنا قد تناوَلنا سابقاً كيف أنّ الإسلامَ – الذي هو آخرُ ثقافةٍ شرقِ أوسطيةٍ كبرى – شَكَّلَ تهديداً كبيراً على أوروبا (من القرنِ الثامنِ إلى القرنِ السادسِ عشر)، سواءً من الغربِ عن طريقِ إسبانيا وسيشيليا، أم من الشرقِ عن طريقِ بلادِ الأناضول. وقد طُوِّرَت الهيمنةُ الرأسماليةُ رداً على هذا الخطرِ المحدق. وبإضافةِ تناقضِ الشرقِ – الغربِ التقليديِّ أيضاً إلى ذلك، سيُدرَكُ كَنَهُ هيمنةِ الغربِ الجديدةِ وفحواها بنحوٍ أفضل. إذ ما كان للهيمنةِ الرأسماليةِ الغربيةِ أنْ تتصاعدَ أو تترسخ، من دونِ النهشِ في ثقافةِ الشرقِ الأوسط. وما الحروبُ التي شَنَّها نابليون على مصر وموسكو في مستهلِّ القرنِ التاسعِ عشر، سوى أولُ تجربةٍ جادةٍ لحملةِ الهيمنةِ تلك. أما الإمبراطوريةُ الإنكليزيةُ التي انتزَعَت زمامَ ريادةِ الهيمنةِ مع هزيمةِ

نابليون، فقد بسطَت نفوذَها على ثقافةِ الشرقِ الأوسط، وعزَّزَتها مع مرورِ الوقت. وقد كانت هذه الحملةُ أكبرُ غزوٍ حقَّقَه نظامُ المدنيةِ الغربيةِ على الشرقِ عموماً والشرقِ الأوسطِ على وجهِ التخصيص، منذ عهدِ الإسكندر، بما في ذلك غزواتُ العهدَين الرومانيّ والبيزنطيّ أيضاً. وقد صُيِّرَت الرأسماليةُ بذاتِ نفسِها هيمنةً راسخةً بُغيةَ التمكينِ لهذا الغزو. محالٌ علينا تحليلُ مجرياتِ القرنَين الأخيرَين في الشرقِ الأوسط، ما لَم نَقرأْ التاريخَ بعينٍ سليمة. فما جرى لَم يَكُ فتحاً شبيهاً بفتوحاتِ العثمانيين أو الإيرانيين أو جنكيزخان، أو أيةِ مدنيةٍ أخرى على وجهِ الإيجاز. حيث تستندُ إلى نظامِ المدنيةِ المركزيةِ المتمأسسِ مجدَّداً أيديولوجياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً. موضوعُ الحديثِ هنا هو إحكامُ أوروبا الغربيةِ قبضتَها على نظامِ المدنيةِ المركزية، بناءً على تشييدِها إياه وفق الطرازِ الرأسماليّ، وتأسيسِها هيمنتَه (اعتباراً من القرنِ السادسِ عشر)؛ وذلك بَعدَ محاولاتٍ حثيثةٍ دامت ألفَ سنةٍ بحالِها (بدءاً من أولى الحروبِ الصليبيةِ في ١٩٠٦ إلى الحربِ العراقيةِ الأخيرةِ في ٢٠٠٣).

لا تزالُ كيفيةُ غزوِ ثقافةِ الشرقِ الأوسطِ خلال القرنَين الأخيرَين موضوعاً بعيداً عن الاستيعابِ والفهم (الجملة في النص التركي مبهمة، ولا تشير إلى مَن يتعسر عليه الفهم. أعتقد أن الجملة بحالتها المكتوبة أعلاه صحيحة). وبوسعِنا استخلاصُ ذلك بأكثرِ حالاتِه شفافيةً من مأساةِ صَدّام حسين. فما يُزعَمُ أنها «حروبُ الاستقلال»، والتي دارت رَحاها في غضونِ القرنَين الأخيرَين، سواءً باسمِ الإسلاموية (السَّلَفِيّة) مجدَّداً، أم باسمِ القوميةِ العلمانية؛ هي في حقيقتِها حروبٌ ترمي إلى تطويرِ الهيمنةِ الرأسمالية، لا غير. حيث طُوِّرَ هذان الأسلوبان (الإسلاموية، القومية) كنسختَين مشتَقَّتَين من الأيديولوجيا الاستشراقية، واستُخدِما تأسيساً على احتلالِ الذاتِ بالذات تحت اسمِ الرأسمالية. أي أنّه، وفيما خلا بضعةٍ من الحروبِ الريادية، فقد حقَّقَ النظامُ المهيمنُ توسعَه ونموَّه في واقعِ الأمرِ بِيَدِ الشرائحِ النخبويةِ في ثقافةِ الشرقِ الأوسطِ بذاتِ نفسِها، عن طريقِ تلك الأجهزةِ الأيديولوجيةِ والسياسية (السلطة). هذه النقطةُ عاليةُ الأهمية. ومن دونِ فهمِها كما ينبغي، لن يَكُونَ بالمقدورِ تحليلُ أو حلُّ الوضعِ الراهنِ للشرقِ الأوسط. أو بالأحرى، فسيُبقى على المَنطقةِ تتخبطُ في معمعانِ الفوضى عبر مشاريعِ النظامِ المهيمن (الشرق الأوسط الكبير)، سعياً إلى تفكيكِها وإعادةِ بنائِها على خلفيةِ المصالحِ الجوهريةِ للنظام.

لن نستطيعَ تحليلَ التطوراتِ الطارئةِ على الواقعِ الكرديّ خلال القرنَين الأخيرَين، إلا على ضوءِ هذه المتغيراتِ الجاريةِ عالمياً وإقليمياً. حيث عُمِلَ على تضييقِ الخناقِ على كردستان تدريجياً في مطلعِ القرنِ التاسعِ عشر، من قِبَلِ الإمبراطوريةِ الإنكليزيةِ جنوباً عبر العراق، ومن قِبَلِ روسيا القيصريةِ شمالاً. في حين كانت الإمبراطوريةُ العثمانيةُ تخوضُ غمارَ حربِ الوجودِ أو العدمِ في سبيلِ الصمودِ والوقوفِ على قدَمَيها تحت ظلِّ حصارِ كِلتا القوتَين لها أيضاً. وما مساعي سليم الثالث ومحمود الثاني الإصلاحيةُ سوى بهدفِ تأخيرِ الانهيار. أما محاولاتُ والي مصر محمد علي باشا في تبديلِ الأسرةِ الحاكمة، فما كان بالمقدورِ إيقافُها، إلا بالتنازلاتِ المُقَدَّمةِ إلى الإمبراطوريتَين الإنكليزيةِ والروسية. وبينما كانت الحربُ المللية تُبعثِرُ الإمبراطوريةَ وتُشَتِّتُها، فقد وُجِدَ في الالتحاقِ بالنظامِ الغربيّ عن طريقِ الإصلاحاتِ حلاً تُعقَدُ عليه الآمالُ في عرقلةِ الاضمحلال. وما ميثاق التحالف ، إلغاءُ الانكشارية، تأسيسُ الجيشِ النظاميّ الجديد، فرمانُ الإصلاحِ والتنظيمات، المَلَكِيّةُ الأولى والمَلَكِيّةُ الثانيةُ سوى لهذا الغرض. وحصيلةَ تلك الإصلاحات، تحققَ الالتحامُ تماماً بالنظامِ الرأسماليّ المهيمن. وهذا ما آلَ بدوره إلى انفتاحِ بوابةِ ثقافةِ الشرقِ الأوسطِ على مصراعَيها أمام حملاتِ النظامِ القائمِ في الغزوِ والصَّهرِ مادياً ومعنوياً في آنٍ معاً. وتيارُ النزعةِ العثمانيةِ المؤَسَّسُ لهذا الغرض، والتحديثُ البيروقراطيُّ الرامي إلى تحقيقِ ذلك؛ ليسا في جوهرِهما سوى بهدفِ

وقفِ انهيارِ أجهزةِ السلطةِ التقليديةِ المُسَلَّطةِ على الشعب، وتصعيدِ الهيمنةِ الرأسمالية. وقد كانت إنكلترا المُوَجَّهَ الرئيسيَّ في هذا الشأن. في حين كان تأثيرُ فرنسا وألمانيا وروسيا أيضاً سيزدادُ طردياً.

عندما نَعكفُ على تحليلِ تمرداتِ القرنِ التاسعِ عشر وحركاتِه الاستقلالِ فيه، فمن الواجبِ الإدراكُ على أتمِّ وجهٍ لحالةِ المَرَضِ الذي أَلَمَّ بالإمبراطورية، وأنّ الحُكّامَ الفعليين لها هم القوى الرأسماليةُ المهيمنة. فقد كان السلطانُ العثمانيُّ وبيروقراطيتُه يَحكمون الإمبراطوريةَ ظاهرياً، في حين أنّ هذا الحُكمَ لَم يَكُ يتميزُ بأيِّ معنى أكثر من كونِهم دُميً. لَم يقتصر الأمرُ على الإمبراطوريةِ العثمانيةِ فحسب خلال القرنَين الأخيرَين، بل إنّ اللاعبين الأُصَلاء المتلاعبين بالإمبراطوريةِ الإيرانيةِ أيضاً هم قوى النظامِ المهيمنة، وما عداها كانوا رموزاً صُورية. ذلك أنّ الاحتلالَ والغزوَ والاستعمارَ المباشرَ كان يُكَلِّفُها باهظاً من جهة، ولا داعي له على صعيدِ مآربِها من جهةٍ أخرى. فبلوغُ المآربِ المهيمنةِ بِيَدِ الرموزِ الصّورية، كان يتطلبُ أقلَّ التكاليف، ويتحققُ بأوطدِ الأشكالِ على حدٍّ سواء. لكنّ جميعَ الشعوبِ (بما فيها الأتراكُ كأثنيةٍ مسيطرة) باشرَت بالانتفاضِ في وجهِ هذا النظامِ المهيمنِ الجديد. ما جرى حينها كان ردودَ فعلٍ عارمةً ومقاومةً شاملة. فقامَ النظامُ بتطويرِ مختلفِ الأساليبِ بغيةَ قمعِها ودَرءِ خطرِ الانشقاق. والاستشراقيةُ وحملاتُ التبشيرِ والنزعةُ الإصلاحيةُ كانت أسالِيباً رئيسيةً في هذا المضمار. كما أُضيفَت إليها التياراتُ المناديةُ بالمَلَكيةِ الدستوريةِ (المشروطية) والقوميةِ أيضاً. أما نزعةُ أمةِ الدولة، وكمحصلةٍ لجميعِ الأساليبِ المذكورة، فقد شادت دولاً قوميةً صغيرةً في المنطقة، وأعادت إرفاقَها بالنظامِ القائم. وإلى جانبِ كونِ الحركاتِ المناهِضةِ للنظام، والمتصاعدةِ على أرضيةِ ثورةِ أكتوبر، قد أَحرزَت مكاسباً ذاتَ شأن؛ إلا أنّ عجزَها عن تجاوُزِ الحداثةِ الرأسماليةِ وتطويرِ عصرانيةٍ جديدة، قد انتقلَ بها إلى أزمةٍ عميقة. هكذا، وبين أُرفِقَ فريقٌ بالنظامِ القائم، بات الباقون معارِضين

**غدا الكردُ بأنفسِهم وجهاً لوجهٍ أمام الإبادةِ والزوالِ على يدِ الحربِ الخاصةِ الدائرةِ على ركيزةٍ ثقافيةٍ مستورةٍ من ركائزِ التطهيرِ العرقيّ. أما القوى المُبقى عليها دولاً قوميةً مسيطرة، فكأنها أذابت شعوبَها العربيةَ والفارسيةَ والتركيةَ وصهرتها في بوتقةِ فاشياتِها البيضاءِ والسوداءِ والخضراء.**

مشلولي التأثير.

الدافعُ الأوليُّ وراءَ تركيزي العميقِ على المدنيةِ عموماً، وعلى الحداثةِ الرأسماليةِ خصوصاً في المُجَلَّداتِ الأربعةِ الأولى من مرافعتي، كان يرمي إلى القدرةِ على صياغةِ تحليلٍ سوسيولوجيٍّ لهذه النكباتِ الكبرى المُعاشةِ واحدةً وراء الأخرى؛ أي إلى رفعِ الكابوسِ الهابطِ على الحقيقةِ الكرديةِ خلال القرنَين الأخيرَين، وبعثرةِ الغيومِ السوداءِ التي تَعلوها. كما إنّ الشعبَين والثقافتَين الأعرقَ في المنطقة، واللتَين عاشتا بالتداخلِ مع الكردِ على طولِ التاريخِ الحضاريّ، وتَرَكَتا إمضاءاتِهما وبصماتِهما على أرقى ثقافاتِ المنطقة؛ قد أصبحتا قرباناً للإبادةِ الجماعية في عصرِ النكباتِ الكبرى تلك، فتَعَرَّضتا إلى التصفيةِ والزوال. حيث قُضِيَ كلياً على الثقافةِ الهيلينيةِ المُعَمِّرةِ ثلاثَ آلافِ سنةً بأكملِها في بلادِ الأناضول. وغدا الكردُ بأنفسِهم وجهاً لوجهٍ أمام الإبادةِ والزوالِ على يدِ الحربِ الخاصةِ الدائرةِ على ركيزةٍ ثقافيةٍ مستورةٍ من ركائزِ التطهيرِ العرقيّ. أما القوى المُبقى عليها دولاً قوميةً مسيطرة، فكأنها أَذابَت شعوبَها العربيةَ والفارسيةَ والتركيةَ وصَهَرَتها في بوتقةِ فاشياتِها البيضاءَ والسوداءَ والخضراء. كنتُ سعيتُ في مرافعتي المسماةِ بـ «سوسيولوجيا الحرية» على وجهِ الخصوصِ إلى التبيانِ بأنّ الحداثةَ الرأسماليةَ هي المسؤولُ الأصلُ

**لَم تُشَيَّدْ الدولُ القوميةُ في الشرقِ الأوسطِ بالثورات، بل شيدت بدعمٍ وسوقٍ من النظامِ المهيمن. والهدفُ الأوليُّ لهذه الدول، هو استعمارُ شعوبِها باسمِ هذا النظامِ وبأشدِ الأشكالِ صرامة**

عن هذا السياق. هذا وثمة الكثيرُ والقليلُ مما يجب إضافتُه إلى هذا المؤلَّف. لِنعملْ على إتمامِه من بعضِ النواحي حسبَ الأوضاعِ ووفقَ وجهاتِ النظر.

القوةُ المهيمنةُ المُعَيّنةُ في غضونِ القرنَين الأخيرَين، هي الدولةُ القوميةُ الإنكليزيةُ وإمبراطوريتُها. فبينما قامَت هذه الإمبراطوريةُ بإرهاقِ وإنهاكِ القوى الكبرى في أوروبا عبر تأليبِها على بعضِها البعضِ، وجرّها إلى الاشتباكِ داخلَ البرّ الأوروبيّ خلال القرونِ الثلاثةِ الأخيرة؛ فقد بَسَطَت نفوذَها على مستعمَراتِ تلك القوى وطرقِها التجارية، بعدَ أنْ كَسَرَت شوكَتَها خارجياً. في حين أَحكَمَت سيطرتَها على ما تبقى منها. كما أَخضَعَت أمريكا وشرقي آسيا وجنوبَها الشرقيَّ لرَقابتِها بنفسِ الأساليب، لتغدوَ إمبراطوريةً لا تغيبُ عنها الشمس. هذا وشَتَّتَت ثقافةَ الشرقِ الأوسطِ أيضاً بأساليب مشابهة خلال القرنَين الأخيرَين، وقَسَّمَتها إلى دُوَيلاتٍ قومية، لتَربطَها بعجلةِ احتكارِها اقتصادياً وأيديولوجياً. في حين دَأَبَت الإمبراطوريتان الإيرانيةُ والعثمانيةُ على الاستمرارِ بالحياةِ حسبَما يُسَمّى طيلةَ هذَين القرنَين. وانقَسمَ العربُ والإيرانيون والأتراكُ لاحقاً إلى دولٍ قوميةٍ كثيرةٍ سُمِّيَت بالمستقلة، ليواصلوا استقلالَهم. بينما إذا ما حُلِّلَ الوضعُ بكلِّ أعماقِه، فسيُلاحَظُ في واقعِ الأمرِ وبكلِّ سهولة، أنّ جزءاً من السيادةِ الممنهَجةِ للنظامِ المهيمنِ الوحيد، والمنتشرةِ في كافةِ أرجاءِ العالَم، قد نُشِّطَت وسُوِّقَ لها ضمن الشرقِ الأوسطِ أيضاً. وكنتُ رمَيتُ إلى كشفِ النقابِ عن هذا الواقع، عندما عالجتُ نظريةَ المدنيةِ المركزية. لا يُمكِنُ لأحدٍ التفكيرُ بالتاريخِ على أنه أجزاءٌ ثابتةٌ ومنفصلةٌ عن بعضِها بعضاً، إلا إذا كان عقلُه قد مُزِّقَ شرَّ تمزيق. والحقيقةُ هي نقيضُ ذلك. أي أنّ التاريخَ الكونيَّ حقيقة، وهو كحلقاتِ سلسلةٍ مترابطةٍ ببعضِها البعضِ إلى يومِنا الراهن، أو إنه يَسيلُ متدفقاً دون انقطاعٍ كالنهرِ الأمّ. ولا تبرحُ إنكلترا قوةً مُنشِئةً لنظامِ المدنيةِ المركزية، ومُؤَمِّنةً سيرورتَه بوصفِها القوةَ المهيمنةَ فيه، ولو ليس بالمستوى الذي كانت عليه سابقاً.

إنّ تقييمَ الدولَ القوميةَ في الشرقِ الأوسطِ بأنها ولاياتٌ ضمن هذا النظام، سوف يُقَرِّبُنا أكثر بكثير إلى الحقائقِ الاجتماعية. وكَونُ الولاياتِ جمهورياتٍ مستقلةً أو مَملَكة، لن يُغيرَ من جوهرِها شيئاً. أما القولُ بقليلٍ من التبعيةِ وكثيرٍ من الاستقلال، فهو محضُ هُراءٍ وتُرّهات. ومَن لا يستوعبُ هذه الحقيقة، لن يستطيعَ فهمَ الانهيارِ الحاصلِ في روسيا السوفييتيةِ بعد سبعين عاماً، ولا إدارةَ الفاشيةِ البيضاءِ في الجمهوريةِ التركية، ولا الفاشيةَ السوداءَ في الدولِ القوميةِ العربية، ولا الفاشيةَ الخضراءَ في كلٍّ من إيران وباكستان وأفغانستان. كما وسيظلُّ قاصراً في تحليلِ حالاتِ الانهيارِ المباغِتِ وتغييرِ اللونِ لدى الدولِ المسماةِ بالمستقلةِ تماماً في أرجاءِ المعمورةِ قاطبةً، وكذلك تحليلِ كيفيةِ تحوُّلِ قوةٍ عملاقةٍ كالصين إلى قوةٍ رئيسيةٍ تَضخُّ روحَ الحياةِ في الرأسمالية.

لَم تُشَيَّدْ الدولُ القوميةُ في الشرقِ الأوسطِ بالثورات، بل شُيِّدَت بدعمٍ وسَوقٍ من النظامِ المهيمن. والهدفُ الأوليُّ لهذه الدول، هو استعمارُ شعوبِها باسمِ هذا النظامِ وبأشدِّ الأشكالِ صرامة. وكانت ناجحةً في هذه الناحية. والسياقُ عينُه يَسري في عمومِ أصقاعِ العالَمِ أيضاً. هذا وتتخفى هذه النُّظُمُ الاستعماريةُ خلفَ وضعِ الفوضى العارمةِ المتجذرةِ في الشرقِ الأوسط، والتي لا يُمكنُ الاستمرارُ بها إلا بنحوٍ وحشيٍّ مُريع. وسنستطيعُ فهمَ هذا الواقعِ بمنوالٍ أفضل، عند التمحيصِ في مجرياتِ عصرِ رأسِ المالِ المالِيّ الأخيرِ النيوليبراليّ،

والذي يُسَلِّطُ البطالةَ الشاملةَ على شعوبِ المنطقةِ جمعاء، ويَستهلكُ مواردَها، ويقضي على البيئةِ فيها. وفي نهايةِ المطاف، فسيطرةُ فريقٍ يُشَكِّلُ عشرة بالمائة من نسبةِ السكان، ويَكسبُ المالَ من المالِ في ظلِّ هذا النظام، وتَحَكُّمُه بجميعِ حقولِ الحياةِ الاجتماعيةِ والاقتصاديةِ والثقافية، وإبقاؤُه التعصبَ القوميَّ والدِّينَويَّ في الأجندةِ دوماً بغيةَ التسترِ على تَحَكُّمِه؛ كلُّ ذلك لا يُبرهنُ نماءَ البلدانِ أو استقلالَ أُمَمِها. إذ، وبينما تحيا الشعوبُ أفظعَ مراحلِها سوءاً، يُقامُ بصهرِ البقايا المتبقيةِ من الثقافةِ الاجتماعيةِ ضمن عجلةِ الدولةِ القومية. إننا نوَدِّعُ آخرَ أطلالِ كرامةِ الفردِ وعِزّته، في عصرٍ يُقالُ أنه عصرُ الحقوقِ والحرياتِ الفردية. بمقدورِنا النجاحُ في ذلك أثناء تحليلِ مصطلحِ الإبادةِ الجماعية، بالوصولِ إلى جوهرٍ أكثرَ نظاماً وأعمَّ نطاقاً (لم أفهم ما المراد من هذه الجملة، وما علاقته بالجملة السابقة). تُولى العنايةُ الفائقةُ لِلَفظِ «الفريد» إشارةً إلى الإبادةِ الجماعيةِ بحقِّ اليهود. بينما الحقيقةُ عكسُ ذلك. أي، ما من إباداتٍ جماعيةٍ «فريدة». بل ثمة إباداتٌ جماعيةٌ بين صفوفِ كلِّ مجتمعٍ أو شعبٍ أو دولةٍ قومية، قليلةً كانت أم كثيرة. حيث تُنَفَّذُ في بعضِها جسدياً، بينما تتحققُ بالأغلبِ ثقافياً وبنحوٍ مستور. أما فرضُ التجرُّدِ من التاريخِ والاقتصادِ والإدارةِ والذهنية، فهو مؤثرٌ وتعسفيٌّ جائرٌ بقدرِ الإباداتِ الجسديةِ والثقافيةِ بأقلِّ تقدير.

يجب تحَوُّلُ الصناعويةِ ورأسِ المالِ المالِيِّ إلى احتكار، كي يتمكنَ قانونُ الربحِ الأعظمِ من الدخولِ قيدَ التنفيذِ بوصفِه شكلاً رأسمالياً استغلالياً. أما التحولُ الاحتكاريّ، فيتطلبُ بدورِه سيادةَ الدولةِ القوميةِ الهادفةِ إلى بناءِ مجتمعٍ نمطيٍّ مُندرجٍ تحت رقابةِ أجهزةِ السلطةِ ورَصدِها إياه حتى أدقِّ أوعيتِه الشعريةِ في ظلِّ هيمنةِ الأيديولوجيا القومية. هذا ويُنشَأُ الاحتكارُ الصناعويُّ واحتكارُ رأسِ المالِ المالِيِّ على أرضيةِ الاقتصادِ بالتداخلِ والدعمِ المتبادَل مع احتكارِ الدولةِ القومية. وبتأسيسِ الاحتكارِ القوميِّ في

**المجتمعُ النمطيُّ مجتمعٌ مارٌّ من الإبادةِ الجماعية. فبالتنميطِ يبترُ المجتمعُ من تاريخِه الحقيقيّ، ويقضي على جميعِ الثقافاتِ المختلفةِ فيه عبر تصوراتٍ أيديولوجيةٍ وهميةٍ جوفاء**

الحقلِ الأيديولوجيّ، يَكُونُ قد اكتمَلَ السياق، وتَحَقَّقَ المجتمعُ المتجانسُ المأمول. وهذا ما مفادُه بالتالي انتصارَ الفاشية. أما اختزالُ الفاشيةِ إلى ممارساتِ هتلر وموسوليني، واعتبارُها وكأنها ظواهرٌ فريدةٌ للفاشية؛ فهو أحدُ أهمِّ تحريفاتِ الأيديولوجية الليبرالية.

المجتمعُ النمطيُّ مجتمعٌ مارٌّ من الإبادةِ الجماعية. فبالتنميطِ يُبتَرُ المجتمعُ من تاريخِه الحقيقيّ، ويُقضى على جميعِ الثقافاتِ المختلفةِ فيه عبر تصوراتٍ أيديولوجيةٍ وهميةٍ جوفاء (دين تصوريٌّ أجوف). هكذا، وفي الحينِ الذي يُطَبَّقُ فيه قانونُ الربحِ الأعظميّ على ميدانِ الاقتصاد، يَكُونُ احتكارُ الدولةِ القوميةِ قد طُبِّقَ على السلطةِ أيضاً. ما تحقَّقَ مع الحربِ العالميةِ الثانية، هو بسطُ هيمنةِ إنكلترا وأمريكا وروسيا تجاه هيمنةِ ألمانيا واليابان وإيطاليا. أي إنه تَغلُّبُ أحدِ القطبَين المهيمنَين الاحتكاريَّين على الآخر، وليس انتصاراً للديمقراطيةِ ضد الفاشيةِ مثلما ادَّعَت الليبرالية. حيث هُزِمَ المعسكرُ الألمانيّ، لكنّ الفاشيةَ باعتبارِها شكلَ سلطة، قد وَلَجَت عصرَ توسُّعِ سيادتِها عالمياً. يَكتملُ عصرُ ازدهارِ الحداثةِ الرأسماليةِ وهيمنتِها مع عصرِ رأسِ المالِ المالِيّ المتأخر (السيادة المُحكَمة على الاقتصادِ بعد سبعينياتِ القرن العشرين)، والذي يكتملُ بدورِه مع عصرِ تسليطِ الدولةِ القوميةِ على المجتمعِ المُنَمَّط (المارّ من الإبادةِ الجماعية). لَم تتقدمْ هذه المرحلةُ على خطٍّ مستقيم، دون ريب. بل بالمستطاعِ تقييمُها ارتباطاً بسياقِ ظهورِ الاتحادِ الأوروبيّ إلى

**لَم تُشَيَّدْ الدولُ القوميةُ في الشرقِ الأوسطِ بالثورات، بل شُيدت بدعمٍ وسوقٍ من النظامِ المهيمن. والهدفُ الأولي لهذه الدول، هو استعمارُ شعوبِها باسمِ هذا النظامِ وبأشدِ الأشكالِ صرامة**

الوسط (بعد الستينيات)، وانهيارِ الاتحادِ السوفييتيّ (بعد التسعينيات)، وانهيارِ الحداثةِ الرأسماليةِ عموماً والدولتيةِ القوميةِ الفاشيةِ على وجهِ الخصوص. وما العصرُ المسمى بما وراء الحداثةِ في حقيقتِه، سوى انهيارُ الحداثةِ الرأسماليةِ المتأخرةِ الصائرةِ فاشيةً، ودخولُها حالةَ الفوضى. من هنا، فبقدرِ تحديثِ الحداثةِ الرأسماليةِ لنفسِها، بمقدورِ العصرانيةِ الديمقراطيةِ أيضاً النفاذ من الفوضى وهي تتحلى بقوةٍ كبيرة. ما سيُحَدِّدُ السياقَ ويرسمُه هنا، هو قوةُ المعنى والممارسة، والتي سيتسلحُ بها الطرفان المعنيان على الصُّعُدِ الأيديولوجيةِ والسياسيةِ والأخلاقيةِ والفنية. وفي آخرِ المآل، سوف تتقابلُ قوّتان للحقيقة وجهاً لوجه، وستكافحان ضد بعضِهما بعضاً. وحسبَ الوضع، إما أنْ تتجذرَ الفوضى وتستمر، أو أنْ يتغلبَ أحدُ الطرفَين. لكنّ الصراعَ بهذه الأشكالِ سيأخذُ سنيناً، بل وربما قروناً مديدة.

وفي هذا السياق، يتميزُ الجوابُ الذي سيُعطى رداً على سؤالِ: ما الذي تَحَقَّقَ في أراضي الأناضولِ وميزوبوتاميا؟ بأهميةٍ كبرى بالنسبةِ لموضوعِنا. ذلك أنّ هذه الأراضي كانت استراتيجيةً بالنسبةِ للإمبراطوريةِ الإنكليزيةِ التي هي قوةٌ مهيمنةٌ في الحداثةِ الرأسمالية (وكذلك بالنسبةِ لألمانيا وروسيا المتصاعدتَين كندَّين لها)؛ وذلك نظراً لكونِها أراضياً شَهِدَت نشوءَ نظامِ المدنيةِ المركزيةِ العريق، الذي أَمَّنَ ديمومةَ وجودِه عليها مدى آلافِ السنين. كما وكانت تُحَتِّمُ إخضاعَها للسيطرةِ الأكيدةِ من أجلِ التحكمِ بالشرقِ الأوسطِ وبلادِ القوقاز وآسيا الوسطى والهند. لذا، تنتهلُ هذه الأراضي أهميتَها التاريخيةَ والمرحليةَ على حدٍّ سواء، من هذا الواقعِ القائم.

لا يُمكنُ صياغة تحليلٍ صائبٍ بشأنِ الكيانَين المُسَمَّيَين بـ»حركة تركيا الفتاة» و»جمعية الاتحاد والترقي» (أي، بشأنِ الأيديولوجياتِ القوميةِ والبنى السلطويةِ الحديثةِ المبتدئةِ من عهدِ الإصلاحِ الاجتماعيّ عام ١٨٤٠ إلى يومِنا الراهن)، إلا بناءً على علاقاتِهما مع حساباتِ الحداثةِ الرأسماليةِ في الهيمنة. ومثلما ذُكِرَ سابقاً، فالإمبراطوريتان العثمانيةُ والإيرانيةُ اللتان تحتضِران، وانطلاقاً من حساباتِ الموازَنة في الهيمنة، كانتا قد وقعَتا في حالةٍ أَشبَهُ ما تَكُونان فيها بمستحاثاتٍ لا تعيش، بل سُمِحَ لها بالعيش. والسبيلُ الوحيدُ أمام بيروقراطياتِ الإمبراطوريةِ من أجلِ البقاءِ في السلطة، كان الاستمرارَ بوجودِها اعتماداً على قوةٍ أو عدةِ قوى مهيمنة. وتأسيساً على ذلك، شرعَت نخبٌ سلطويةٌ جديدةٌ بالانفصالِ والتمايزِ عن بعضِها بعضاً ارتباطاً بالقوى المهيمنةِ على المناطقِ الآنفةِ الذكر، أي إنكلترا وألمانيا وروسيا وجزئياً فرنسا. من هنا، كان تقليدُ تلك النخبِ للحداثةِ الرأسماليةِ أمراً لا مفرّ منه. فمثلما أنه ما كان لها أنْ تعيشَ بالثقافةِ الإمبراطوريةِ القديمة (لأنّ ثقافةَ الحداثةِ الرأسماليةِ كانت قد غَزَتها منذ زمنٍ بعيد)، فقد كان محالٌ عليها أيضاً التطلعُ إلى خَياراتِ الشعبِ الديمقراطية. أي، كان من غيرِ المتوَقَّعِ أبداً انتظارُ انطلاقةٍ ديمقراطيةٍ من البيروقراطياتِ التي تبني وجودَها على أرضيةِ نَهبِ وسلبِ ثقافةِ الشعب، ومن الشريحةِ العليا التي تَبثُّ الروحَ فيها (فيما عدا حالات الاستثناء). إذ لَم يَكُن هناك أيّةُ فرصةٍ أمام هؤلاء سوى الالتحاقُ بقوى الهيمنةِ الجديدةِ كمُرفَقاتٍ تابعة. وما يتبقى من الأمرِ كان نقلَ تقليدِ الحداثةِ الرأسماليةِ كما هي عليه، من خلالِ تنورٍ بيروقراطيّ. هكذا، فقد وَلَجَت البيروقراطيةُ العثمانيةُ أيضاً هذا الطريق، مثلما كانت الحالُ في العالَمِ أجمع (في أوروبا إبان الثورةِ الفرنسيةِ قبلَ ذلك). فـ «حركةُ العثمانيين الشباب»،

تَليها «حركةُ تركيا الفتاة» التي تحولَت إلى «جمعية الاتحادِ والترقي» اعتباراً من أعوامِ ١٨٩٠، ليستا سوى خطوتَين حرجتَين مخطوّتَين على هذا الطريقِ بعدَ عهدِ باشواتِ الإصلاحِ الاجتماعيّ. وأيديولوجياً، فالتحولُ البادئُ أولاً بالنزعةِ العثمانوية، والمستمرُّ بنزعةِ الجامعةِ الإسلامية **PanİslâmizmPanİslâmizm**، كان قد انتهى إلى نزعةِ التركياتية. فبينما كان يجري التطلعُ من خلالِ النزعةِ العثمانويةِ إلى خلقِ دولةٍ قوميةٍ مبنيةٍ على جميعِ الأنقاضِ المتبقيةِ من الإمبراطورية، فقد جرَت المحاولاتُ بالمقابل للاستمرارِ بالإمبراطوريةِ عبر كيانٍ مؤلفٍ من الشعوبِ المسلمةِ (وخاصة بما يشملُ العربَ أيضاً) تأسيساً على الجامعةِ الإسلامية، وذلك إزاء ميولِ الانفصالِ التي تبدَّت لدى ذوي الجنسيةِ المسيحية. ومع تعزُّزِ نزعةِ الانفصالِ بين صفوفِ العرب، برَزَ تيارُ التركياتيةِ إلى المقدمة. وبينما كانت تجربةُ المَلَكيةِ الدستوريةِ (المشروطية) الأولى من طموحاتِ «حركة العثمانيين الشباب»، فقد كان طابعُ الأيديولوجيتَين الإسلاموية والتركياتيةِ في المشروطيةِ الثانيةِ هو السائد.

**تحولَت أيديولوجيةُ التركياتية إلى أيديولوجيا رسميةٍ في الدولةِ والأحزابِ المتمحورةِ حول الدولة، بدءاً من عامِ ١٩١٣ وحتى يومِنا الحاليّ. ولقوى الهيمنة نصيبُها في جميعِ هذه الميولِ والنزعات، قليلاً كان أم كثيراً. والأهمُّ أنه ثمةَ تسلُّلٌ ماسونيٌّ جادّ**

تحولَت أيديولوجيةُ التركياتيةِ إلى أيديولوجيا رسميةٍ في الدولةِ والأحزابِ المتمحورةِ حول الدولة، بدءاً من عامِ ١٩١٣ وحتى يومِنا الحاليّ. ولقوى الهيمنةِ نصيبُها في جميعِ هذه الميولِ والنزعات، قليلاً كان أم كثيراً. والأهمُّ أنه ثمةَ تسلُّلٌ ماسونيٌّ جادّ. حيث آزَرَ الماسونيون كافةَ الحركاتِ القوميةِ العلمانيةِ منذ أيامِ الثورةِ الفرنسية؛ وكأنّ ذلك ضربٌ من المحاسبةِ بين المنادين بالمجتمعيةِ المدنيةِ البورجوازيةِ وبين موالي السلطةِ الثيولوجية. وقد بَسَطوا نفوذَهم إلى أبعدِ حدٍّ في التياراتِ الثلاثةِ البارزةِ خلال السياقِ المبتدئِ بعهدِ الإصلاحِ الاجتماعيّ، وشَكَّلوا النخبةَ الحاكمةَ الأصلَ في نشوءِ جمعيةِ الاتحادِ والترقي وفي سلطتِها. هذا وكان للصهيونيةِ أيضاً تأثيرُها في تلك التياراتِ الثلاث. فالصهاينةُ الذين أعلَنوا أنفسَهم رسمياً كممثلي القوميةِ البورجوازيةِ اليهوديةِ عامَ ١٨٩٦، كانوا مندفعين وراء إعادةِ تشييدِ الدولةِ الإسرائيليةِ اليهوديةِ القديمةِ بحيث يَكُونُ مركزُها القدس. والسبيلُ إلى ذلك كان يمرُّ من مدى نفوذِهم في الإمبراطوريةِ العثمانية. أما الجهازُ المساعدُ على ذلك، فكان جمعيةَ الاتحادِ والترقي. لقد كانت الجمعيةُ من حيث المضمونِ بنيةً أيديولوجيةً وسياسيةً معقدةً للغاية، على الرغمِ من إقرارِها بالتركياتيةِ كأيديولوجيةٍ رسميةٍ تزامُناً مع انقلابِ كانون الثاني ١٩١٣. والتركياتيةُ هنا كانت تُعَبِّرُ عن خليطٍ معقدٍ متألفٍ من حُثالةِ ورُسابةِ الأعضاءِ من شتى أنواعِ المِلَلِ والأقوامِ بدلاً من الأتراك، أكثر مِن ارتكازِها إلى ظاهرةٍ سوسيولوجية. وهذا الكيانُ الآنفُ الذِّكرِ كان مفتقراً لأيةِ خلفيةٍ طبقيةٍ أو أثنية، في هذه المرحلةِ التي طَغَت عليها حساباتُ بحثِ المؤسساتِ البيروقراطيةِ عن مستقبلٍ واعد، وعلى رأسِها الجيش. أي أنّ التركياتيةَ بجانبِها هذا كانت رُسابيةً واصطناعيةً مزيفةً في البداية. ثم عمِلَت على إعدادِ أرضيةٍ اجتماعيةٍ لذاتِها بعدَ انتزاعِها عرشَ السلطة، إذ دارت المساعي لتكوينِ طبقةٍ بورجوازيةٍ من أحشاءِ البيروقراطية. أما سلطاتُ الجمهورية، فقد جهدَت للاستمرارِ بهذا البرنامجِ مُطَوِّرةً إياه وصولاً إلى يومِنا. هذا وقد ظلَّت مبادئُها الأيديولوجيةُ عينَها على الدوام، على الرغمِ من انقسامِها مع الزمنِ إلى فريقٍ مركزيّ الوجهةِ وآخر إنسانيّ المركز.

ما كان للبورجوازيةِ التي كانت ستُنَمّيها تلك النخبةُ السلطويةُ والأيديولوجيةُ المجرَّدةُ من الأرضيةِ

**رأسماليةُ الدولةِ هي أكثر أشكالِ الرأسماليةِ رجعيةً وافتقاراً إلى الإبداعِ. بالتالي، فإما أنها كانت ستتصاعدُ بالاغتذاءِ والتطفلِ على الخارجِ، أو ستؤمّنُ وجودَها بالاستيلاءِ على فائضِ القيمةِ من خلالِ تسليطِ الإرهابِ التعسفيّ على المجتمعِ داخلياً.**

الاجتماعيةِ والطبقيةِ في انطلاقتِها؛ ما كان لها إلا أنْ تنشَأَ عن طريقِ رأسماليةِ الدولة. ورأسماليةُ الدولةِ هي أكثر أشكالِ الرأسماليةِ رجعيةً وافتقاراً إلى الإبداع. بالتالي، فإما أنها كانت ستتصاعدُ بالاغتذاءِ والتطفلِ على الخارج، أو ستؤَمّنُ وجودَها بالاستيلاءِ على فائضِ القيمةِ من خلالِ تسليطِ الإرهابِ التعسفيّ على المجتمعِ داخلياً. الحاجةُ إلى الدعمِ الخارجيّ خلَقَت دوماً الأجواءَ المناسبةَ لتسللِ رأسِ المالِ اليهوديّ. بَيْدَ أنّ اليهودَ كانوا مسيطرين للغاية في عصرِ ازدهارِ الهيمنةِ الرأسماليةِ منذ عهدِ السلاجقة، وبالأخصّ بعدَ أعوامِ ١٥٥٠. فبعدَ طردِهم وسَبْيِهم من إسبانيا (١٤٩٢)، تَغَندقَ فرعٌ منهم في أمستردامِ هولندا، بينما جَعلَ فرعُهم الهامُّ الثاني من خطِّ إزمير – سلانيك – إستنبول مركزاً له. ولَطالما تواجَدَ رأسُ المالِ اليهوديّ تقليدياً في الأناضول. أي أنّ اليهودَ كانوا شريحةَ الرأسماليين والمستثمرين الأكثر انتظاماً داخلياً وخارجياً على السواء. ورؤوسُ الأموالِ هذه دفعَت اليهودَ إلى التركيزِ في حساباتِ الاستيطانِ بدايةً على روسيا، بولونيا، ألمانيا، هولندا، والجزيرة البريطانية. كانت ألمانيا البلدَ الذي دارَت حولَه الحساباتُ أكثر من غيره. وكان دورُ اليهودِ الأيديولوجيُّ والسياسيُّ والاقتصاديُّ حثيثاً في نشوءِ بورجوازيتِها، إذ رادوا أكثرَ النزعاتِ الألمانيةِ مثاليةً على الإطلاق، ولعبوا دوراً خَلاّقاً في تأجيجِ النعراتِ القوميةِ الألمانيةِ، وتصعيدِ رأسماليتِها بيَدِ الدولةِ بتَعاطٍ يتشبَّهُ بالمَلِكِ أكثرَ من المَلِكِ نفسِه. هكذا أَبرزوا نزعةَ الهيمنةِ الألمانيةِ إلى الأمامِ في وجهِ ميولِ الهيمنةِ الروسيةِ والفرنسيةِ والإنكليزية. في حين كانت الصهيونيةُ نزعةً تَبَدَّت بالأغلب لدى البورجوازيةِ اليهوديةِ الألمانيةِ – النمساوية. كان يهودُ إنكلترا وروسيا أيضاً فعّالين. لكنّ البورجوازيةَ اليهوديةَ الألمانيةَ كانت دوماً في المقدمة حتى عامِ ١٩١٨، أي حتى انهيارِ الإمبراطوريةِ الألمانية.

بَرزَت التبعيةُ لرأسِ مالِ الدولةِ الألمانيةِ إلى المقدمة، حصيلةَ حساباتِ الموازَنةِ المتطورةِ في الإمبراطوريةِ العثمانيةِ مع السلطان عبد الحميد الثاني .فالتأثيرُ الألمانيُّ الحصينُ أصلاً في جمعيةِ الاتحادِ والترقي، لَمْ يَكُ في جوهرِه سوى نفوذَ رأسِ المالِ اليهوديّ. وبإضافةِ تأثيرِ الماسونيين ورأسِ المالِ اليهوديّ المحليّ إليه، فإنّ القوميةَ اليهوديةَ مَوضَعَت ورَسَّخَت الصهيونيةَ الأناضوليةَ التركيةَ بنحوٍ منيعٍ قبل الصهيونيةِ الإسرائيلية. لقد كانوا أصحابَ الدورِ الأصلِ في كلٍّ من: إعلان المَلَكيةِ الدستورية، انقلاب الأول من شهرِ كانون الثاني ١٩١٣، سياق التحرر الوطني فيما بين ١٩١٩ و١٩٢٢، وإنشاء الجمهورية. ولهذا السببِ بالتحديد، أدَّت الأيديولوجيةُ التركياتية، أو استُخدِمَت لأداءِ دورِ السِّتارِ الأمثلِ لحجبِ حقيقتِهم وإخفائِها. لذا، فالتحليلاتُ التجريديةُ السطحيةُ والمارّةُ مرورَ الكِرامِ على نشوءِ الرأسماليةِ التركية، وبدلاً من أنْ توضحَ الأمور، فإنها تلعبُ دورَ التعميةِ والابتعادِ عن توضيحِ التطورِ الملموسِ كما هو، وتُحَقِّقُ تحريفَ المعنى. ذلك أنّ رأسَ المالِ اليهوديّ يَسري في الرأسماليةِ التركيةِ بتأثيرٍ ساحق، وبالأخصّ في سياستِها الخارجيةِ وبُنيةِ الجيشِ والمؤسساتِ الأيديولوجيةِ والثقافية؛ بل وبما يُضارعُ منزلتَه داخلَ كافةِ البنى الأيديولوجيةِ والثقافيةِ وداخلَ أجهزةِ السلطةِ في الرأسماليةِ الألمانية، ويزيدُ عليها كثافةً وتحكماً. أي، ما من بورجوازيةٍ تركيةٍ في الوسط. بل هناك التركمانُ المقهورون والأنصارُ

المسيحيون وحشودُ القرويين بوصفِهم جميعَهم جماهيرَ التركياتيةِ الحقة. وهناك بورجوازيةٌ يهوديةٌ ورأسُ مالٍ يهوديّ يتقمصان دورَ البورجوازيةِ التركيةِ بشكلٍ يُخَلِّفُ أفضلَ «أفلامِ يشيل جام» وراءَه. وبمجردِ التمعنِ في حكايةِ وهمِي كوج وشركتِه القابضةِ المهيمنةِ باعتبارِه الرجلَ الأولَ في بورجوازيةِ الجمهوريةِ التركية، نَكُونُ قد قَرأنا جميعَ حكاياتِ بورجوازايةِ تركيا. لا يُقالُ هنا أنّ البورجوازيةَ التركيةَ لَمْ تتشكلْ، ولَمْ تتواجدْ أبداً. بل ما نرمي إليه هو ضرورةُ النظرِ إلى كيفيةِ نشوئِها ميدانياً وعملياً، وتحليلِها بموجبِ ذلك.

لا يُمكنُ لأحدٍ أنْ يُشَكِّكَ في قوةِ رأسِ المالِ اليهوديّ بصفتِه قوةً بِنائيةً أساسيةً في عصرِ الحداثةِ الرأسمالية. كما ومن المحالِ أيضاً التشكيكُ في قوتِه الفكريةِ والثقافيةِ أيضاً. وفي الوقتِ نفسِه، ما من ريبٍ إطلاقاً بشأنِ الدورِ الريادِيّ الذي تكفَّلَ به المتنورون اليهود وكادحوه بين صفوفِ حركاتِ المقهورين الأيديولوجيةِ والميدانية. إننا لا نرمي هنا إلى تأجيجِ المشاعرِ المناهِضةِ للساميّة، بل إلى التحديدِ السليمِ للتخندقِ التاريخيّ والاجتماعيّ لكلٍّ من الرأسماليةِ والحركاتِ المناهِضةِ لها على حدٍّ سواء.

مع انهزامِ الإمبراطوريةِ الألمانيةِ عامَ ١٩١٨، برزَ رأسُ المالِ اليهوديّ المتمركزُ في إنكلترا وهولندا إلى المقدمة. أو بالأصح، خَرجَت إنكلترا منتصرةً دوماً في نهايةِ كلِّ مطافٍ من صراعِ قوى الهيمنةِ في كِلا الطرفَين اللذَين كانا على تنافسٍ قوميّ منذ القرنِ السادسِ عشر (الإمبراطورية الإسبانية أولاً، ثم الإمبراطورية الفرنسية، وأخيراً الإمبراطوريات الألمانية والروسية والعثمانية). ودورُ رأسِ المالِ اليهوديّ في إحرازِ هذا الانتصارِ بالغُ الأهمية؛ تماماً مثلما الحالُ في تشييدِ الولاياتِ المتحدةِ الأمريكيةِ التي كانت سابقاً مستعمَرةً إنكليزية، وفي النهوضِ بها إلى منزلةِ القوةِ المهيمنة. هذا وينبغي البحثُ في هذا الواقعِ عن أسبابِ ودافعِ ظهورِ هتلر والنازيين. فرأسُ المالِ اليهوديّ الذي لعبَ دوراً استراتيجياً في تأسيسِ رأسماليةِ دولةٍ احتكاريةٍ شوفينيةٍ متقمصاً القناعَ الألمانيّ، اعتُبِرَ هو المسؤول عن هزيمةِ ألمانيا في ١٩١٨. كان حزبُ هتلر يتكونُ من صِغارِ البورجوازيين ذوي الآفاقِ المحدودةِ والآراءِ الضيقة. والأيديولوجيا الشوفينيةُ التي تَرعرعوا عليها، كانت تُثيرُ لديهم بغضاً ومقتاً شديدَين إزاء اليهودِ المتوارين خلف القناعِ الألمانيّ. وقد انتهى بهم هذا الحقدُ البغيضُ إلى الإبادةِ الجماعية. ذلك أنهم كانوا يُلقون مسؤوليةَ توسعِ السيطرةِ الإنكليزيةِ وتشييدِ روسيا السوفييتيةِ أيضاً على عاتقِ اليهود. زِدْ على ذلك أنّ العديدَ من الاشتراكيين ذوي الأصولِ اليهوديةِ من أمثالِ روزا لوكسمبورغ، كانوا لعبوا دوراً طليعياً في الحربِ الداخلية. هذا وكان كارل ماركس أيضاً يهوديَّ الأصل. من هنا، ولدى وضعِ كلِّ هذه العواملِ جنباً إلى جنب، فستتوضحُ حقيقةُ الرأسماليةِ والإبادةِ الجماعيةِ بنحوٍ أفضل.

حقيقةٌ أخرى هامةٌ ينبغي إضافتها، ألا وهي الفرقُ بين نزعتَيِ القوميةِ اليهودية (الصهيونية) والكونيةِ اليهودية. فعلى الرغمِ من المنزلةِ ذاتِ الشأنِ لإسرائيل، وبالتالي للقوميةِ اليهودية؛ إلا إنّ اليهودَ القائلين بالكونيةِ أيضاً تمتعوا بالنفوذِ في كلِّ الأوقات، سواءً دولياً، أم في معسكراتِ الكادحين. وبينما تتركزُ أنباهُ اليهودِ القوميين في إسرائيل، فإنّ دقةَ اليهودِ العالميين تتجهُ (عبرَ الشركاتِ العالمية) صوب احتكاراتِ الاقتصادِ والسلطةِ في الدولِ القوميةِ المحلية، ونحو تَموقُعِها الوطيدِ في هذه الأماكن، بالإضافةِ إلى دورِها الراسخِ بصددِ الشركاتِ الدوليةِ والأجهزةِ الإعلاميةِ والأنشطةِ الثقافية.

من هنا، فكلُّ أيديولوجيةٍ وثقافيةٍ قوميةٍ ودولتيةٍ قومية، لا تَنْبَعُ رأسَ المالِ هذا ظاهرياً فحسب، بل وجوهرياً أيضاً. وفي النزعةِ الاحتكاريةِ لكلِّ دولةٍ قوميةٍ أيضاً أصابعُ رأسِ المالِ اليهوديّ العالميّ، تماماً مثلما الحالُ في نزعةِ الاحتكارِ الاقتصاديّ؛ وطِبقاً للدورِ الكونيّ الذي يلعبُه اليهودُ الاشتراكيون في حركاتِ المسحوقين المضطَهَدين المناديةِ بالحريةِ والمساواة.

وانطلاقاً من أسبابٍ استراتيجية (إسرائيل التي ستُشادُ

**الأناضولُ بالنسبةِ إلى إسرائيل تُعدُّ أهمَّ عتبةٍ للانطلاق، ومحطةً استراتيجيةً في نظرِ الصهاينة. علماً أنّ خطَّ إزمير – مانيسا وسلانيك – أدرنة اعتُبِرَ مدةً طويلةً من الزمنِ بمثابةِ وطنٍ أمٍّ من قِبَلِ مجموعةٍ من اليهود. ولهذا، فقد طوّرت هذه الأماكنِ وحثَّت على تنميتِها.**

في فلسطين)، تتميزُ أراضي الأناضولِ بدورٍ تاريخيّ بالنسبةِ لليهودية، دخولاً كان أم خروجاً. وقد ظلَّ هذا الدورُ الاستراتيجيُّ سارياً منذ أيامِ البابليين والآشوريين والعربِ والرومِ والبيزنطيين. فطريقُ الخروجِ والدخولِ من وإلى القدس (وميزوبوتاميا قِسمياً)، يمرُّ من بلادِ الأناضول. لذا، فالأناضولُ بالنسبةِ إلى إسرائيل تُعَدُّ أهمَّ عتبةٍ للانطلاق، ومحطةً استراتيجيةً في نظرِ الصهاينة. عِلماً أنّ خطَّ إزمير – مانيسا وسلانيك – أدرنة اعتُبِرَ مدةً طويلةً من الزمنِ بمثابةِ وطنٍ أمٍّ من قِبَلِ مجموعةٍ من اليهود. ولهذا، فقد طَوَّرَت هذه الأماكنِ وحَثَّت على تنميتِها.

وارتباطاً بذلك يتسمُ انقلابُ الأولِ من كانون الثاني ١٩١٣ بأهميةٍ ملحوظة، والذي أنجزَه أنور باشا الذي اتَّخَذَ من النموذجِ الألمانيّ أساساً (هذا وكان قامَ قبل ذلك بحملةٍ شبيهةٍ من أجلِ إعلان الحُكمِ الدستوريّ أيضاً). لقد كان شأنُ الكوادرِ اليهودِ في عِزِّه آنذاك داخل ألمانيا. ومن أمثالِ هؤلاءِ الكوادرِ ليمان فون ساندرس وغولتز باشا، اللذَين درَّبا أنور باشا ومجموعتَه. أما انهيارُ الإمبراطوريتَين الألمانيةِ والعثمانية، فقد انتقلَ بزمامِ الريادةِ إلى الكوادرِ اليهودِ الموالين لإنكلترا. والصراعُ العنيفُ على القيادةِ في حربِ التحريرِ على علاقةٍ بهذا الانتقال. وبالرغمِ من كونِ خروجِ مصطفى كمال باشا إلى سامسون بمصادقةٍ من إنكلترا حقيقةً قائمة، إلا إنّ دورَه في تمردِ الأناضولِ كان مبنياً على الاستقلالِ والروحِ الوطنية. اتَّخذَت إنكلترا إجراءَين اثنَين، احتياطاً لهذا الوضعِ الذي أدركَته: دعمُ احتلالِ اليونان خارجياً، وقمعُ التمرد؛ وإلا، فالتحكمُ بمصطفى كمال داخلياً عن طريقِ عصمت إينونو وفوزي جاقماق. ومع هزيمةِ اليونانيين (البورجوازيةُ اليونانيةُ المتواطئةُ مواليةٌ تقليدياً لإنكلترا والولايات المتحدة الأمريكية)، بات الشغلُ الشاغلُ منحصراً في تعزيزِ شأنِ عصمت باشا وفوزي باشا. ومثلما أنه لَم يَكُ لهذَين الشخصَين دورٌ في زعامةِ التمردِ أو البتِّ فيه، فإنّ كِلَيهما كانا على رأسِ مهامِّهما المُوكَلةِ إليهما، في الجيشِ الذي بقيَ في إستنبول تحت حاكميةِ إنكلترا وحلفائِها. ثم انخرطا، أو بالأحرى أُرسِلا فيما بعد إلى صفوفِ حركةِ التمرد، دون اتخاذِ أيّةِ تدابير. وبناءً عليه، وارتكازاً إلى حججٍ متغايرة، فقد سُوِّيَ أمرُ أربعةِ باشواتٍ من أصل الباشواتِ الخمسةِ المتزعمين للتمرد (كاظم قره بكر، علي فؤاد جبسوي، رؤوف أورباي، ورأفت بالا». أما مصطفى كمال باشا المتبقي من بين هؤلاء، فقد حافظَ على مكانِه، سواءً بسببِ منزلتِه الاستراتيجية، أم بدافعِ سياسةِ التوازنِ التي زاوَلَها. أما النظامُ الذي بمقدورِنا إطلاقُ تسميةِ «الفاشيةِ التركيةِ البيضاء» عليه، والذي دخلَ على شكلِ برنامجٍ سياسيٍّ حيزَ التنفيذِ مع سلسلةِ مؤامراتِ عامِ ١٩٢٥ المبتدئةِ بتلك المُحاكةِ ضد الشيخ سعيد؛ فعلى الرغمِ من تعريفِه لذاتِه بكونِه نظاماً تركياتياً علمانياً متزمتاً، إلا إنه مضموناً دينٌ جديدٌ ميتافيزيقيٌّ أكثر إرهاباً ودوغمائيةً بأضعافٍ مضاعفة. إنه الدينُ الجديدُ الذي فَصَّلَته الأيديولوجيا اليهوديةُ الضليعةُ تاريخياً في هذا المضمارِ من أجلِ الجمهوريةِ التركيةِ الراهنة. فما تأليهُ مصطفى كمال، وتصييرُ إينونو نبياً وفوزي جاقماق قيادياً (مثل يشوعا وداوود)، سوى من دواعي الميثولوجيا اليهودية. وبالرغمِ من الغالبيةِ الساحقةِ للمجتمعِ التركيّ، إلا إنّ التركياتيةَ التي غدَت أيديولوجيةَ الدينِ الجديدِ المُعلَنِ والصائرِ منهاجاً سياسياً، تُشَكِّلُ الشيفرةَ الوراثيةَ في تطبيقِ وممارسةِ

الإرهابِ والإباداتِ الجماعيةِ والاستغلالِ حتى يومِنا الراهن.

لقد عُمِلَ على شلّ تأثيرِ مصطفى كمال عبر محاولةِ اغتيالِه في إزمير. وجُرَّ إلى الاستفزازِ بإثارةِ العصياناتِ الكردية. وأُحيلَ صديقُه المقَرَّبُ إليه فتحي أوكيار من منصبِه في رئاسةِ الوزراءِ لهذا السبب (حيث كان غيرَ موالٍ لقمعِ التمردات الكرديةِ بالدم)، وأُجلِسَ عصمت باشا محلَّه. وتُرِكَ الجيشُ بأكملِه أيضاً تحت إمرةِ فوزي باشا. هكذا أصبحَت مكانةُ مصطفى كمال عبارة عن ضربٍ من ضروبِ الأَسْرِ في جانكايا Çankaya، مع الحظيِ بلقبِ رئيسِ الجمهوريةِ الرمزيّ. هذا ويُقالُ أنّ إنكلترا أيضاً هُزِمَت في حربِ التحريرِ الوطنية. إنه افتراءٌ ما بَعدَه افتراء. فكأنّ دورَ إنكلترا بات مجزوماً به في أيّ تحريرٍ وارد، اعتباراً من ١٩٢٢. وقد نالَت مرامَها مع الجمهوريةِ التركيةِ التي رَفَعَت يدَ الدعمِ عن اليونانيين منذ زمنٍ بعيد (وقد سَحَبَت إنكلترا السلطانَ وحيد الدين أيضاً)، والتي باشرَت بتشييدِ دولتِها القوميةِ بكوادرِها الخاصةِ بها، وانحَسَرَت من كونِها إمبراطوريةً عظمى إلى جمهوريةٍ محصورةٍ في الأناضولِ فقط. والبرهانُ الآخرُ على ذلك أيضاً، هو الإبقاءُ دوماً على الجمهوريةِ كالسدِّ الحاجزِ أمام روسيا السوفييتية. ولهذا السببِ فإنّ المجازرَ التي بُوشِرَ بها مع مصطفى صبحي، قد دامت بِحَقِّ الاشتراكيين حتى راهِننا. أما إبادةُ الأرمن، فكانت مجردَ بداية، لا غير. في حين لا تزالُ الإبادةُ الثقافيةُ المُسَلَّطةُ على الكردِ مستمرةً إلى الآن. أما السريان والتركمانُ والأقلياتُ والثقافاتُ الأخرى، فأُجبِرَت على التخلي عن عفويتِها وذاتانيتِها من خلالِ الإباداتِ الصغيرةِ المُرَوِّعةِ منها والمعقَّدةِ من قِبَلِ النزعةِ التركياتية.

من هنا، فتساؤلُ: وما علاقةُ كلِّ ذلك باليهودِ القوميين والعالَميين وبرأسِ المالِ اليهوديّ؟ ليس عبثاً، بل هو السؤالُ الحَرِجُ والأوليُّ لأجلِ فهمِ تاريخِ التركياتيةِ خلال القرنِ الأخير. فتاريخُ التركياتيةِ التي لا تحتوي على الأتراك، هو تأسيسٌ أيديولوجيّ؛ وإعدادٌ بنسبةِ

**لا تزالُ الإبادةُ الثقافيةُ المُسَلَّطةُ على الكردِ مستمرةً إلى الآن. أما السريان والتركمانُ والأقلياتُ والثقافاتُ الأخرى، فأُجبِرَت على التخلي عن عفويتِها وذاتانيتِها من خلالِ الإباداتِ الصغيرةِ المُرَوِّعةِ منها والمعقَّدةِ من قِبَلِ النزعةِ التركياتية.**

خمسين بالمائة لإسرائيلَ تمهيديةٍ سَبّاقةٍ لفلسطين، نظرياً كان أم عملياً. ولولا سياساتُ المُوازَنةِ التي سَلَكَها مصطفى كمال (بين الاتحادِ السوفييتيّ وإنكلترا خارجياً، وبين مختلفِ الطبقاتِ والشرائحِ داخلياً)، لَما كان بمستطاعِ أيةِ قوةٍ إخراجُ الكياناتِ الجديدةِ في الأناضولِ من تحت سيطرةِ أنور باشا وكوادرِ الاتحادِ والترقي، ولا كبحُ جِماحِ التركياتيةِ من التصاعدِ إلى مستوى فاشيٍّ شوفينيٍّ يُخَلِّفُ الفاشيةَ الألمانيةَ وراءه. وهذا ما كان مفادُه بالتالي انهيارَ الجمهوريةِ قبلَ بلوغِ الحربِ العالميةِ الثانية (وهل كانت ستُشادُ الجمهوريةُ حينها؟ هذا أيضاً سؤالٌ آخر). أما وفاةُ مصطفى كمال عشيةَ الحربِ العالميةِ الثانية، تنافُسُ إنكلترا وألمانيا على تركيا وبلادِ الأناضول فيما بين عامَي ١٩٣٨ و١٩٤٥، الجزمُ بالهيمنةِ الأمريكيةِ بعدَ عامِ ١٩٤٥، وإضفاءُ تركيا الطابعَ الرسميَّ على ترجيحِها لِكَنَفِ نظامِها بدخولِها حلفَ الناتو؛ كلُّ ذلك بمثابةِ امتدادٍ لأحداثِ عامِ ١٩٢٢. في حين أنّ «حزب الشعب الجمهوريّ CHP» – الذي هو حزبُ الجمهورية – كان بمثابةِ ضمانٍ للنظامِ القائم. والاسمُ الآخرُ لهذا النظامِ المستمرِّ بالانقلاباتِ والمؤامراتِ حتى مطلعِ أعوامِ الألفين، هو «الفاشيةُ التركيةُ البيضاء». المقصودُ من لك هو التركياتيةُ المُصطَنعة، وتَنميطُ المجتمعِ بالإرهابِ وفقاً لهذه التركياتية؛ بالإضافةِ إلى

**أما الإرهابُ المُسلَّطُ على الشعوبِ المسيحيةِ، وتجاربُ الصهرِ والإبادةِ المُطبَّقةُ بحقِ كلٍ من الأرمنِ والسريان والبونتوس بالإضافةِ إلى المسلمين من مختلفِ الثقافات؛ فلن يسعنا تحليلها، إلا بناء على ممارسات الحداثة الرأسمالية الجارية في بلادِ الأناضولِ وأراضي ميزوبوتاميا.**

عدمِ الاعترافِ بحقِّ الحياةِ لأيٍّ كان أو أيةِ ثقافةٍ كانت، ما دامت خارجَ إطارِ هذا التعريف.

أما فريقُ الرأسماليةِ التركيةِ المنزلقةِ من الأبيضِ إلى الأخضرِ مع نظريةِ «الحزام الأخضر» للهيمنةِ الأمريكية، والذي تظاهرَ بالنزعةِ الأناضولية، والتَحَفَ الرداءَ الإسلاميّ؛ فكان منذ البدايةِ يَهرعُ وراء تحقيقِ الانطلاقة. واليسارُ التركيُّ وحركةُ حريةِ كردستان قد أتاحا له فرصةَ ذلك. ذلك أنّ إصابةَ الفاشيةِ التركيةِ البيضاء بالإنهاكِ والعُزلةِ حصيلةَ الحربِ التي خاضَتها ضد اليسارِ وحركةِ حريةِ كردستان، قد قوّى شوكةَ جناحِ النزعةِ الأناضولية. هكذا، فالحركةُ الإسلاميةُ القوميةُ التي أَطلَقَت أمريكا عِنانَها ضد شعوبِ المنطقةِ من جهة، وضد توسعِ روسيا السوفييتيةِ من الجهةِ الأخرى، قد تَكَرَّسَت في أوساطِ تركيا عبر الائتلافاتِ أولاً، ثم بمفردِها بعد حلولِ أعوامِ الألفين. وبقدرِ ما كانت القوميةُ الصهيونيةُ اليهوديةُ نافذةً في الفاشيةِ التركيةِ البيضاء، فإنّ رأسَ المالِ اليهوديّ العالميّ نافذٌ بالمِثلِ في الفاشيةِ التركيةِ الخضراء أيضاً. وآخِرُ حزبٍ بَتَّ هؤلاء فيه كصمّامِ أمان، هو حزبُ العدالةِ والتنمية **AKP**. وبقدرِ ما كانت القوميةُ اليهوديةُ الصهيونيةُ مؤثرةً في ولادةِ البورجوازيةِ البيروقراطيةِ التركية، فإنّ رأسَ المالِ اليهوديّ العالميّ (الكرمشاكي) أيضاً مؤثرٌ بالقدرِ نفسِه في تطوُّرِ بورجوازيةِ الأناضول واعتلائِها دفةَ الحكم (هذا وتُسمى أيضاً برأسِ المالِ الليبراليّ الخصوصيّ).لقد سعى كلٌّ من أنور باشا ونهال آتسز وألب أرسلان توركيش وحزب الحركة القومية **MHP** (يُرجِعُ هذا الحزبُ تأسيسَه إلى «الحزبِ الوطنيّ**Millet Partisi**» الذي أسسه فوزي جاقماق) تمثيلَ الفاشيةِ من النوعِ الهتلريّ. لكنّ هزيمةَ ألمانيا خَفَّضَت من احتمالِ اعتلاءِ هذا الفريق، الذي نستطيعُ تسميتَه بـ»الفاشيةِ التركيةِ السوداء»، عرشَ السلطة. هذا وتُعَدُّ الأجنحةُ الثلاثةُ للفاشيةِ امتداداً للقوى المهيمنةِ الخارجية. وأيةُ قوةٍ منها تضعُ يدَها على النظامِ القائم، فإنّ امتدادَها هو الذي يجلسُ على كرسيّ السلطةِ الداخليّة.

سياقُ القرنَين الأخيرَين من تاريخِ تركيا، ليس مستقلاً عن القوى المهيمنةِ الخارجية؛ بل إنها بمنزلةِ «ولايةٍ خاصةٍ» مُنشَأةٍ بعنايةٍ فائقةٍ ضمن أواصرِ تَبَعيةٍ وثيقة. أي أنّ مكانةَ تركيا في نقطةِ التقاطعِ الحرجة، تَجعلُ من الانعكاسِ الخاصّ لتوازنِ الهيمنةِ الدوليةِ أمراً ضرورياً. فبالرغمِ من مزاعمِها في الاستقلالِ القاطع، إلا إنها البلدُ والوطنُ والدولةُ القوميةُ التابعةُ للنظامِ المهيمنِ الذي يتحكمُ بها بالأكثر، ويتوخى الدقةَ العليا كي لا تتزعزع. من هنا، محالٌ صياغةُ تحليلٍ صائبٍ بصددِ تركيا، ما لَمْ يُحَلَّلْ نظامُ الهيمنةِ الرأسماليةِ بمنوالٍ صحيح. والعكسُ صحيح. أي أنّ الحلَّ الكونيَّ للنظامِ القائم، هو حلٌّ لتركيا. وهكذا يَغدو ممكناً التحليلُ السليمُ لحقائقِ الإبادةِ أيضاً.

أما الإرهابُ المُسَلَّطُ على الشعوبِ المسيحية، وتجاربُ الصهرِ والإبادةِ المُطَبَّقةُ بحقِّ كلٍّ من الأرمنِ والسريان والبونتوس بالإضافةِ إلى المسلمين من مختلفِ الثقافات؛ فلن يَسَعَنا تحليلُها، إلا بناءً على ممارساتِ الحداثةِ الرأسماليةِ الجاريةِ في بلادِ الأناضولِ وأراضي ميزوبوتاميا. ذلك أنّ عَزوَ إبادةِ الأرمنِ إلى الفاشيةِ التركيةِ البيضاء وحسب (أي إلى جمعية الاتحاد والترقي والأيديولوجيا الرسمية لـ**CHP**، وحركته السياسية المنهجة)، يُعَدُّ تناوُلاً ضيقاً. ففي

جذورِ هذه الإبادةِ يتخفى تاريخٌ ضاربٌ في القِدَمِ وعواملٌ اجتماعيةٌ أكثر تعقيداً. حيث تحتلُّ الشريحةُ العليا من القبائلِ الأرمنيةِ أيضاً مكانةً متميزةً وهامةً في تكوينِ رأسِ المالِ في الثقافةِ الشرقِ الأوسطية، حتى ولو ليس بالقدرِ الذي هو عليه رأسُ المالِ اليهوديّ. فاتخاذُ الأرمنِ من المدنِ مركزاً لهم بنحوٍ مبكر، مهارتُهم في المِهَنِ الحرة، ومزاياهم التجاريةُ المتفوقة؛ كلُّ ذلك جعلَ منهم مستثمِرين وأصحابَ رأسِ مالٍ منذ أيامِ الدولةِ الحثية. ونخصُّ بالذِّكرِ أنهم كانوا بمنزلةِ العنصرِ الأوليّ في بروزِ النزعةِ المدينيةِ في الأناضولِ وميزوبوتاميا. ومع مجيء المسيحية (في أعوامِ ٣٠٠ م)، اختلفَ دورُهم هذا بشكلٍ أكبر، وبرزَ حضورُهم في الميدانِ أكثر، مُحَقِّقين بذلك نوعاً من الولادةِ الباكرةِ للرأسماليةِ في الشرقِ الأوسط. مقصدُنا من الباكرةِ هنا هو الولادةُ الممنهجة. وإلا، فالتراكمُ الرأسماليُّ كان يتحققُ منذ عهدِ السومريين على يدِ العناصرِ الهامشيةِ في كلِّ ثقافة. لكنّ البورجوازيةَ الأرمنيةَ صَيَّرَت هذا التراكمَ مؤثراً ونظامياً لأولِ مرةٍ مع المسيحية. حيث إنّ نفوذَهم في الحِرَفِ الحرةِ والتجارةِ كان يُمَكِّنُهم من ذلك. لَطالما أثارَ تكديسُ رأسِ المالِ حفيظةَ ومقتَ المجتمعاتِ العشائريةِ والقبائليةِ ذاتِ النظامِ المشاعيّ، وأدى إلى مناهضتِها إياه في كلِّ الأزمان؛ نظراً للتخريباتِ التي يتسببُ بها دوماً في ثقافاتِهم المفعمةِ بروحِ المساواة، ولأنه يؤولُ إلى التناقضاتِ المؤسساتيةِ تزامُناً مع تطويرِ كياناتِ المدينةِ والطبقةِ والدولة. من هنا، ينبغي وضعُ وجودِ هكذا تناقضٍ في الحُسبانِ دوماً في جذورِ إبادةِ الأرمن.

إنّ القرنَ السادسَ عشر، الذي يُعَدُّ بدايةَ عصرِ تصاعُدِ الحداثةِ الرأسمالية، هو قرنٌ شَهِدَ صُعودَ البورجوازيةِ الأرمنيةِ أيضاً. حيث كانت تؤدي دوراً رئيسياً في صناعاتِ المانيفاكتورات (المصانع اليدوية) وتجارتِها ضمن كلٍّ من الإمبراطوريتَين الإيرانيةِ والعثمانية. كما وكان لها نصيبُها الوافرُ في الاحتكاراتِ التجاريةِ الناشطةِ في مساحاتٍ واسعةٍ تمتدُّ من مدينتَي بندر عباس وأصفهان في إيران، لتطالَ أوروبا والأراضي الآسيويةَ في الشرقِ الأقصى عن طريقِ إستنبول وإزمير. وكان ثمة أحياءٌ أرمنيةٌ راقيةٌ في العديدِ من المدنِ الرئيسية. أي أنّ البورجوازيةَ الأرمنية، الصغيرةَ منها والكبيرة، كانت أساساً ذاتَ وزنٍ في الحقلِ الاقتصاديّ حتى القرنِ التاسعِ عشر. هذا وكانت تتميزُ بدورٍ متقدمٍ في الفنِّ المعماريّ أيضاً، بحيث تَرَكَت توقيعَها على الكثيرِ من المنجزاتِ المعماريةِ في الشرقِ الأوسط. لذا، كان اكتسابُ الأرمنِ إلى صفِّهم المَرامَ الأولَ للمبعوثين المسيحيين الغربيين، أثناء شروعِهم في تسييرِ أنشطةٍ دؤوبةٍ داخل الإمبراطوريةِ العثمانيةِ مع حلولِ القرنِ التاسعِ عشر. وبينما اعتمدَت الكنائسُ السريانيةُ والروميةُ على الاكتفاءِ الذاتيّ، كانت الكنائسُ الأرمنيةُ تمرُّ بأوضاعٍ حرجة. ذلك أنّها كانت تتموقعُ في أماكنَ متبعثرةٍ إلى آخرِ حدٍّ بين صفوفِ الشعوبِ الإسلامية، في حين كانت الأراضي التي تَقطنُها غالبيةٌ أرمنيةٌ محدودةً للغاية. ونخصُّ بالإشارةِ هنا وحداتِ الاستيطانِ الخليطةَ كميزةٍ أساسيةٍ للبنيةِ الديموغرافيةِ داخل بلادِ الأناضولِ وميزوبوتاميا، وذلك ضمن إطارِ تقسيمِ العملِ بين المدينةِ والريف.

لَم يَكُ ثمة مَهرَبٌ من أنْ تُسفِرَ القوميةُ الأوروبيةُ خلال القرنِ التاسعِ عشر عن تداعياتٍ تحريضيةٍ واستفزازيةٍ قويةٍ على المجتمعِ الأرمنيّ، من خلالِ المدارسِ التي افتتَحَها مَبعوثوها والأنشطةِ الدعائيةِ التي مارسوها. والأهمُّ هو أنّ البورجوازيةَ الأرمنيةَ المتواطئةَ مع رأسِ المالِ الأوروبيّ بالتزامنِ مع أولِ حملةٍ عولمةٍ له، قد تَشَرَّبَت بتأثيراتِ القوميةِ المتمحورةِ حول الدولةِ القوميةِ الناشئةِ في أوروبا، مثلما الحالُ في عمومِ أصقاعِ العالَم. وأصبحَت السوقُ الوطنيةُ التي تُمَكِّنُها من استثمارِ رأسِ مالِها هي بمنوالٍ مضمونٍ وآمنٍ همَّها الشاغل. وباتَ مطلبُ وطنٍ للأرمنِ حديثَ الساعةِ بنحوٍ ملفتٍ ومثير، تماماً مثلما بَحَثَ رأسُ المالِ اليهوديّ عن وطنٍ له. لقد كان المجتمعُ الأرمنيُّ شعباً آهلاً عريقاً، لكنه كان يفتقرُ إلى الغالبيةِ الكثيرةِ

**أُسِّسَت جمعيةُ الاتحاد والترقي وطُوِّرَت بدعمٍ قوي من اليهود، وبمساهمةٍ أيديولوجيةٍ (نشاطات التركياتية) وماديةٍ (كانوا المصدر الرئيسي المُغذّي للتركياتية) منهم على حد سواء**

والتجانسِ النمطيّ. بالتالي، فطموحُه في الدولةِ القوميةِ كان مَراماً يحتضنُ مستجداتٍ خطيرةً بين طواياه.

كانت أولى التنظيماتِ القوميةِ المتناميةِ في النصفِ الثاني من القرنِ التاسعِ عشر، تتطلعُ إلى مشاركةٍ سياسيةٍ داخل الإمبراطوريةِ بما يتماشى وتعدادَها ورؤوسَ أموالِها. لقد كان هذا منهاجاً أكثرَ واقعيةً وقابليةً للتطبيق. وقد أحرزوا نجاحاتٍ موفقةً للغاية في المشروطيتَين الأولى والثانيةِ على السواء. لكن، ومع صعودِ القوميةِ القمةَ في نهاياتِ القرنِ التاسعِ عشر ومطلعِ القرنِ العشرين، انعكفَت تدريجياً نحو مطلَبِ دولةٍ قوميةٍ مستقلة. وكانت الأراضي التي يَشمَلُها هذا الطلبُ تحتضنُ العديدَ من الثقافاتِ المختلفةِ التي تقطنها، وعلى رأسِها الكردُ والأتراك. ولو كان ثمة كيانٌ شبيهٌ بـ»حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي» حينذاك، لَربما كان أسلوبُ الحلِّ الأكثرَ معقوليةً يتمثلُ في التطلعِ إلى تأسيسِ نظامٍ فيدراليٍّ في كنفِ الإمبراطوريةِ العثمانيةِ تأسيساً على ثوراتٍ أقربُ ما تَكونُ إلى ثورتَي ١٩٠٥ و١٩١٧ الروسيتَين. إلا إنّ اليسارَ واليمينَ على حدٍّ سواء بَقِيا قاصرَين في تخطي مكانتِهما بكونِهما تنظيمَين قوميَّين ضيقَين ومتصلبَين، وكأنّ الأولَ أَشبَهُ بـ»حزب الهنشاق»، والثاني بـ»حزب الطاشناق».

كانت القوميةُ الأرمنيةَ عاملاً تاريخياً هامّاً آخر متستراً وراء المأساةِ المُعاشة، إذ تأثرَت بالمسيحيةِ أيضاً، ونَمَّت عن تداعياتٍ مضادة. ذلك أنّ تأثيراً مشابِهاً للتداعياتِ المناهِضةِ للساميّة، والتي أدت إليها القوميةُ اليهوديةُ في أوروبا، كان يَجِدُ صَداه في المجتمعاتِ الإسلامية. والأنكى من ذلك كان تنافُسَها مع نفوذِ رأسِ المالِ اليهوديّ في الإمبراطوريةِ العثمانية. وقد تأججَ أكثرَ فأكثر هذا التناقضُ الذي طفى على السطحِ بين المستثمِرين اليهود والمسيحيين عموماً منذ سنواتِ تأسيسِ الإمبراطوريةِ وفتحِ إستنبول، وبالأخصّ أثناء تَمَرْكُزِ اليهودِ المنفيين من إسبانيا في إستنبول وسلانيك بالأغلب. حيث إنّ تأثيراتِ رأسِ المالِ والثقافتَين الرومانيةِ والأرمنيةِ ضمن الإمبراطورية، تَعُودُ إلى عهودٍ أقدَم، وتتميزُ بالسيرورةِ والكثافة. بيْدَ أنّ مجالاتِ الأنشطةِ الماليةِ والصناعيةِ والتجاريةِ داخلَ الإمبراطورية، كانت تتشاطرُها تلك الأثنياتُ الثلاثُ وهذان الدينان والمِلّتان (كانا يُطلَقُ اسمُ «المِلّة» عليها في النظامِ العثمانيّ). لذا، كان لا مفرّ من التنافسِ فيما بينها. أما تَحَوُّلُ الرأسماليةُ الأوروبيةُ إلى قوةٍ مهيمنة، وبسطُ نفوذِها على الإمبراطورية؛ فقد زادَ من حِدّةِ هذا التنافس. من هنا، لَم تتصاعدْ خلال القرنِ التاسعِ عشر مطالبُ تلك المجموعاتِ الأثنيةِ الثلاثِ وطموحاتُها العنفوانيةُ في اقتسامِ السلطةِ وحسب، بل وتنامَت أيضاً بحوثُها عن أوطانٍ لها. هذا وكانت تلك البحوثُ أيضاً على تنافُرٍ فيما بينها، وتُحَرِّضُها على التنافس. علاوةً على أنّ تَسَبُّبَ اليهودِ المتواطئين مع والي روما في صَلبِ سيدِنا عيسى أثناء ولادةِ المسيحية، كان قد أَفضى إلى مشاعرٍ من البغضِ والتشدُّدِ والحقد الدائمِ بين المسيحيين واليهودِ عموماً. وباتحادِ كلِّ هذه العواملِ مع بعضِها البعض، يَغدو المستثمِرون اليهود قد احتلوا مكانةً أعلى، نظراً إلى علاقاتِهم الماليةِ الأوطد ضمن القصورِ العثمانيةِ وبيروقراطيتِها.

أُسِّسَت جمعيةُ الاتحاد والترقي وطُوِّرَت بدعمٍ قويٍّ من اليهود، وبمساهمةٍ أيديولوجيةٍ (نشاطات التركياتية) وماديةٍ (كانوا المصدر الرئيسي المُغذّي للتركياتية) منهم على حدٍّ سواء. فمُعظمُ الضباطِ والباشواتِ الألمان، الذين دَرَّبوا الجيشَ العثمانيَّ الحديثَ الذي

بُوشِرَ بإعادةِ إنشائِه تَمَثُّلاً بالطرازِ العسكرتاريّ الألمانيّ، كانوا من أصولٍ يهودية. كما إنّ الكوادرَ اليهوديةَ اتصفَت بدورٍ استراتيجيّ، وأدت دورَها هذا بنجاحٍ فائق، سواءً في إعلانِ المَلَكيةِ الدستوريةِ الثانية، أم في قمعِ انقلابِ ٣١ آذار المضادّ، أم في حربِ التحريرِ الوطنيّةِ المتصاعدةِ إبان الحربِ العالميةِ الأولى. فضلاً عن أنّ جميعَ الآثارِ الأساسيةِ كانت تُنجَزُ ولأولِ مرةٍ من قِبَلِ المتنورين اليهود (أمثال وامباري، كوهن). لقد كانوا المبدعين الحقيقيين للأيديولوجيةِ التركياتية. وعلى الرغمِ من عيشِ سَوادِ المجتمعِ التركيّ وغالبيتِه الساحقةِ واقعاً مناقِضاً لهذه الأيديولوجيا، إلا إنه بقيَ مشلولَ التأثيرِ بسببِ جهلِه وتشرذُمِه، ليلعبَ هؤلاء الكوادر دورَهم مرةً أخرى كنواةٍ محوريةٍ في إعادةِ تشييدِ الدولةِ أيضاً (عن طريقِ جمعيةِ الاتحادِ والترقي وحزبِ الشعب الجمهوريّ). ومقابل هذا التفوقِ البارزِ لليهود، كانت فرصةُ تأثيرِ الأرمنِ والرومِ المسيحيين في تكويناتِ الدولةِ الجديدةِ متدنيةً للغاية. بل إنّ حضورَهم القويَّ في المجالِ الاقتصاديّ، كان يؤدي إلى استهدافِهم أكثر من قِبَلِ منافسيهم المتربعين بالمقابل على عرشِ السلطة (المُقاولون اليهود، وطبقة الرأسمالية الجماعية الدولتية التركياتية التي شَكَّلوها). وهكذا، كان لن يبقى لهم شيئاً كثيراً لدى إعلان الجمهورية.

تُشَكِّلُ إبادةُ الأرمنِ القِسمَ الأكثر مأساويةً ضمن هذه اللوحةِ العامة. فعندما انتفضوا في سبيلِ الدولةِ القومية (قبل ١٩١٤، وفي أولِ سنةٍ من الحرب)، وَجدوا أنفسَهم وجهاً لوجهٍ أمام الهجومِ المضادّ لإدارةِ «الاتحاد والترقي»، بناءً على قرارِها المُذَيَّلِ بتاريخِ ٢٤ نيسان ١٩١٥. فطُرِدوا من وطنِهم الأمّ الذي قطَنوه آلافَ السنين، وأُبيدوا في طرقاتِ النفي، في حين حُكِمَ على الباقين منهم بحياةِ الشتات مدةً طويلةً من الزمن. أي أنّ أرمنَ الشتات واقعٌ قائم، ولكنه واقعٌ سَوداويٌّ مُحطِّمٌ ومنهار. فالدوَيلةُ القوميةُ الأرمنيةُ المُشادةُ ربما كانت ستغدو منبعاً للسلوان. هذا ولا يجري الحديثُ عن دورِ البورجوازيةِ التركياتيةِ فحسب

**ما من مثالٍ بمقدورِه الإشارةُ بنحوٍ مفيدٍ وواعظٍ إلى كَونِ الدولتيةِ القوميةِ نظامَ إبادةٍ وتطهيرٍ عِرقيّ (ونظامَ رفضٍ وتفنيدٍ للتاريخ، وقضاءٍ على الثقافةِ المحليةِ والاقتدارِ الديمقراطيّ بوجهٍ عامّ)، مثلما هو عليه صراعُ الدولةِ القوميةِ التركياتيةِ مع الأرمن**

في الإبادة، بل وعن نصيبِ الإقطاعيين الكردِ أيضاً فيها. الأمرُ لا يقتصرُ على إبادةِ الأرمنِ وحسب، بل إنّ هؤلاء كانوا بمثابةِ العناصرِ المجرمةِ الأصليةِ في إباداتِ الكردِ أيضاً، والمُطَبَّقةُ في الفتراتِ نفسِها وبأشكالٍ متغايرة (وخاصةً في الألويةِ الحميدية). ولا يزالون مواظبين على أداءِ دورِهم اللعينِ هذا بوصفِهم «حماةَ قرى» في الإبادةِ الكرديةِ التي لا تنفكُّ قائمةً إلى الآن. إذ يُضاعفون أموالَهم وأملاكَهم مقابل إنكارِ الكردايتية، وقد يتظاهرون بالكردايتيةِ الزائفةِ إن تطلبَ الأمر.

ما مِن مثالٍ بمقدورِه الإشارةُ بنحوٍ مفيدٍ وواعظٍ إلى كَونِ الدولتيةِ القوميةِ نظامَ إبادةٍ وتطهيرٍ عِرقيّ (ونظامَ رفضٍ وتفنيدٍ للتاريخ، وقضاءٍ على الثقافةِ المحليةِ والاقتدارِ الديمقراطيّ بوجهٍ عامّ)، مثلما هو عليه صراعُ الدولةِ القوميةِ التركياتيةِ مع الأرمن. تنبعُ مأساةُ الشعبِ الأرمنيّ من احتضانِه بورجوازيةً مُترَسمِلَةً بشكلٍ باكر، وامتلاكِه مستوىً من الرقيّ الثقافيّ المتفوقِ على جيرانِه؛ ومن الألاعيبِ التعسفيةِ للهيمنةِ الرأسمالية (تضحيتها بثقافةٍ مُعَمِّرةٍ آلافَ السنين، مقابل منفعيةٍ يوميةٍ صغيرة).

كانت إبادةُ السريان – الكلدان أيضاً ستُطَبَّقُ من قِبَلِ الآليةِ عينِها، ولكنْ في قلبِ جنوبي كردستان هذه المرة. كما إنّ حكايةَ زوالِ هذه الثقافاتِ المسيحيةِ الثلاثِ المتبقيةِ من الآشوريين والبابليين والأكاديين (مع

**القوموية المبكرة المتكرسة من خلال المسيحية والتحول الرأسمالي الباكر ومهنة التبشير كمؤثرات داخلية؛ وكيفما جرّت الأرمن وراء الفواجع، فقد زجّت بالسريان والكلدان أيضاً في سياق نكبات كارثية (الإبادة الجماعية).**

الوضع في الحسبان أنّ المحلميين في ماردين يُرجِعون أصولَهم إلى الأكاديين)، وكذلك قصةُ فناءِ مشتقاتِها الأخرى أيضاً مأساويةٌ إلى أبعدِ درجة. فهذه الشعوبُ التي عاشت في يومٍ من الأيامِ ثقافةَ ثلاثِ إمبراطورياتٍ ماردة (الأكادية، البابلية، الآشورية)، لَربما كانت أولى الأقوامِ التجاريةِ والحِرَفيةِ في التاريخ. فقد كانت نَشَأَت مع المدينة، وتَرعرَعَت معها. وكانت عايشَت سحرَ وجاذبيةَ الميثولوجيا والدينِ والفنّ من الأعماق، ونقَلَت الثقافةَ السومريةَ إلى أصقاعِ المعمورة. إنها الأقوامُ التي كانت نَقَلَت الحضارةَ والمدنيةَ إلى أرجاءِ العالم. وكأنه لَم يَبقَ من هذا التاريخِ البهيّ الممتدّ خمسَ آلاف سنة سوى إرثٌ متحفيّ: قليلٌ من أطلالِ كنائسٍ حزينة، بضعةٌ من المِهَنِ الحرة، قليلٌ من المنجزاتِ المعمارية، ولمساتٌ من فنّ الموضة. حكايتُهم تشبهُ حكايةَ الأرمن. إذ كانت مزاياهم العريقةُ تتجسدُ في كونِهم أولَ مستثمِرين لرأسِ المالِ المبتدئ منذ أعوامِ ٢٠٠٠ ق.م، وأصحابَ أولى القوافلِ التجارية، وأولَ من افتتحَ ورشاتِ العمل **Kârhane** (العمل **Kâr** = القاروم **Kârum**، أي الوكالة في العصورِ الأولى).إنهم كانوا أولَ مؤسّسي المستوطناتِ التجارية، والقائمين على تجارةِ المنسوجاتِ البهية. كما كانوا روادَ مِهنةَ الصياغةِ التخريمية ، وأَروعَ صائغي ومُزَرْكِشي الفضةَ والذهب. وكانوا مُدَوّني المحاسباتِ التجاريةِ والرسائلِ على الآلافِ من لوحاتِ وأقراصِ الآجُرّ. إذن، فإنّ وجهَ التاريخِ الآخرَ الباعثَ على الحزنِ والأسى قد تماشى دوماً وبالتداخلِ مع وجهِه الباعثِ على الفخرِ والتباهي. كانت إنكلترا من بين القوى المهيمنةِ الأوروبيةِ منساقةً وراءَ العثورِ على عناصر تابعةٍ لها، في سبيلِ ضمانِ الخطِّ الممتدّ من مصر إلى بلادِ الهند. وكانت تَجهدُ لتأمينِ ذلك بِيَدِ السلاطين العثمانيين (عبر سياساتِ القمعِ والابتزازِ التهديديّ) من جهة، وعن طريقِ تعزيزِها بالعناصرِ المحليةِ أيضاً من الجهةِ الثانية. وكان السريان يُعتَبَرون في مقدمةِ العناصرِ المناسِبةِ لهذه السياسة. حيث بوسعِهم لعبُ دورِهم في التحكمِ بالخليجِ والعراق. هذا وكانت روسيا القيصريةُ أيضاً تلعبُ اللعبةَ نفسَها في الشمالِ عن طريقِ الأرمن. أما القوموية المبكرةُ المتكرسةُ من خلالِ المسيحيةِ والتحولِ الرأسماليّ الباكرِ ومهنةِ التبشيرِ كمؤثراتٍ داخلية؛ وكيفما جَرَّت الأرمنَ وراء الفواجع، فقد زَجَّت بالسريان والكلدان أيضاً في سياقِ نكباتٍ كارثية (الإبادة الجماعية). أي أنّ الآليةَ القائمةَ في إبادةِ الأرمن، قد عَمِلَت بالمنوالِ ذاتِه من أجلِ السريان والكلدان أيضاً. ومثلما استُغِلَّت الألويةُ الحميديةُ في الفاجعةِ الأرمنيةِ في شمالِ كردستان، فإنّ قوى الإماراتِ الكرديةِ أيضاً استُخدِمَت ضد السريان في جنوبِ كردستان، وبالتحديدِ في إقليمَي بوطان وبهدينان، وبنحوٍ أبكَر، أي خلال أعوام ١٨٤٠. هكذا حصلَت مجازرُ السريان. وفي المحصلة، فلا «الحركةُ الكرديةُ» الواقعةُ في فخّ الاستفزازِ بزعامةِ الأميرِ بدرخان، ولا «الحركةُ السريانيةُ القوميةُ» بزعامةِ البطريارك تخلصَتا من الزوالِ والتصفية. حادثةُ الاستفزازِ والتحريضِ هذه، قد أفضَت إلى تصعيدِ وترسيخِ كلٍّ من السلطنةِ العثمانيةِ وبيروقراطيتِها في كردستان، والهيمنةِ الإنكليزيةِ في العراق. هكذا، لَم يستطِعْ السريان الصحوةَ ولَمِّ شملِهم مرةً أخرى بعدَ هذه المجزرة، بل مَضَوا على قَدَمٍ وساقٍ سائرين على دربِ الشتاتِ والتشتت.

كان الإسلامُ السُّنّيُّ نظامَ نهبٍ وسلبٍ منذ عهدِ الأمويين بالنسبةِ للشعوبِ المسيحية. إذ كان لا يَسمحُ

لها العيشَ بكرامةٍ وعِزّة. والقضاءُ على المسيحيةِ كانت بالنسبةِ إلى الشرقِ الأوسطِ تشيرُ إلى عهدٍ مُرَوِّع، سواءً من الناحيةِ الثقافية، أم على صعيدِ الغِنى. ذلك أنّ خسارةَ هذه الثقافاتِ كانت تعني خسارةً ذهنيةً عظيمة، وفُقداناً كبيراً للغِنى الماديّ، وتراجُعاً فنياً ملحوظاً. إنّ القوةَ المسؤولةَ أساساً عن إجراءِ هذه الإباداتِ والتصفيات، هي الحداثةُ الرأسمالية. بينما المتواطئون المسلمون يلعبون دوراً من المنزلةِ الثانيةِ في هذا الصدد. من هنا، حَريٌّ بالذين يخوضون كفاحَ الوجودِ والحريةِ باسمِ شعوبِهم، أنْ يُدركوا على أكملِ وجهٍ أنه بوسعِهم الحفاظُ على إرثِهم الثقافيّ المتبقي، وإضفاءُ طابعِ الحريةِ عليه من خلالِ صياغةِ تحليلٍ تاريخيّ واجتماعيّ سديدٍ بوجهةِ نظرِ العصرانيةِ الديمقراطية.

قصةُ القضاءِ على الهيلينيين القاطنين في الأناضولِ أيضاً تَحملُ آثاراً مشابهة. فالكولونياتُ الأيونيةُ المبتدئةُ في أعوامِ ١٠٠٠ ق.م، كانت قد تغلغَلَت خلال أعوامِ ٦٠٠ ق.م إلى المناطقِ الداخليةِ والشواطئ، وعلى رأسِها شواطئُ بحرِ إيجه؛ راصفةً بذلك الأرضيةَ لحضارةٍ جديدة. لقد كانت هَضَمَت الثقافةَ الشرقيةَ بنجاحٍ مظفَّر، وصَعَدَت مسرحَ التاريخِ وفي جُعبتِها تركيبةٌ جديدة؛ تاركةً بصماتِها على عهدٍ بهيٍّ وزاهٍ في حقولِ العلمِ والفلسفةِ والفن. إنها كانت غَدَت السياقَ الحضاريَّ الثانيَ الأعظمَ بعدَ الحضارةِ السومرية. وعلى عكسِ ما يُعتَقَد، فهذه الحضارةُ لَم تَكُن تنبعُ من أثينا أو المدنِ الأخرى في شبهِ الجزيرة. بل بالنقيض، فالحضارةُ المزدهرةُ على شواطئِ بحرِ إيجه، كانت قد حوَّلَت الشريطَ الساحليَّ الممتدَّ من أثينا حتى مَرسيليا على البحرِ الأبيضِ المتوسطِ الشماليّ والبحرِ الأسودِ إلى مستوطنات. ومع غزواتِ الإسكندرِ انتقلَت هذه الحضارةُ من شواطئِ بحرِ إيجه حتى بلادِ الهند. هكذا كان انفتحَت صفحةُ عصرٍ سُمِيَّ بالعصرِ الهيلينيّ (٣٠٠ ق.م – ٢٥٠ م). وكانت روما وبيزنطة تنامَتا على خلفيةِ هذه الثقافةِ التي أثرَت في الساسانيين أيضاً بدرجةٍ كبيرة. كما وكانت قد تُرجِمَت إلى الثقافةِ الشرقِ أوسطيةِ على يدِ السريان، مُشَكِّلةً بذلك إحدى الشرايين الأساسيةِ التي غَذّت الإسلامَ ونَمَّتَه على دربِ الولادةِ والحِكمة (الفلسفة). بيزنطة بذاتِ نفسِها كانت ضرباً من ضروبِ إمبراطوريةٍ مسيحيةٍ– إغريقية. وإلى جانبِ دخولِهم مرحلةَ الجَزرِ والحسرِ تزامُناً مع الإسلام، إلا إنّ الهيلينيين كانوا يواظبون على بسطِ قواهم السياسيةِ إلى حينِ فتحِ إستنبول. حيث خَسِروا نفوذَهم السياسيَّ مع فتحِ إستنبول. لكنه، كما الأرمن، لَم يتوانَوا عن عيشٍ وتنميةِ قواهم الاقتصاديةِ والثقافية. هذا واحتلوا حيزاً هاماً في تَكَوُّنِ الإمبراطوريةِ العثمانية، وفي مجالاتِ المِلاحةِ والتجارةِ والمِهَنِ الحرة. وثابروا على الاحتفاظِ بمنزلتِهم هذه حتى تشييدِ الدولةِ القوميةِ اليونانية (١٨٢٩).

ثم بدأَ التاريخُ يغدو مؤلماً بالنسبةِ لهم أيضاً بعد ذلك. وفي مستهلِّ القرنِ العشرين كانوا ينزفون دماً شيئاً فشيئاً. وبعدَ حروبِ البلقانِ والحربِ العالميةِ الأولى، استعصَت أوضاعُهم أكثر فأكثر. أما التحالفُ الذي أَبرَمَته جمعيةُ الاتحاد والترقي مع المستثمِرين اليهود، فنَشَطَ على حسابِهم وعلى حسابِ جميعِ الشعوبِ المسيحية. لقد دفعوا ثمنَ مُوالاةِ الإنكليز في الحرب، واضطروا لتركِ الكثيرِ من المدنِ والقرى، وفي مقدمتِها إستنبول. أي أنّ السياسةَ المُطَبَّقةَ عليهم شبيهةٌ بما مُورِسَ بحقِّ الأرمنِ والسريان. حيث أُرغِموا بعد حربِ التحريرِ الوطنية، وعن طريقِ المُقايضة، على التخلي عن موطِنِهم الذي مَكَثوا فيه ثلاثةَ آلافِ عام. ذلك أنّ منفعةً بسيطةً للإنكليز كانت قد مهَّدَت الطريقَ أمام القضاءِ على إحدى أهمِّ الثقافاتِ والحضاراتِ التي عرفَها التاريخ. ومَن تبَقّى منهم رُمِيَ بهم جميعاً على وجهِ التقريبِ من بلادِ الأناضولِ عبرَ إرهابِ الفاشيةِ التركيةِ البيضاء. لقد اختُتِمَ وجودُهم بخاتمةٍ تُضاهي وتُعادِلُ في وطأتِها مأساةَ الأرمنِ والسريان. وعاقبةُ الشعوبِ القاطنةِ على شواطئِ البحرِ الأسودِ أيضاً كانت مماثلة، حيث تشاطرَت المأساةَ عينَها. علماً أنّ هؤلاء أيضاً (البونتوس) كانوا أحيَوا وطوروا حضارةً

**لقد كان يهود الأناضول المُبتكرين والمشيدين الحقيقيين للقوموية (الفاشية) التركية البيضاء. وكانوا رواداً لكافة التطورات المؤسساتية الهامة ذهنياً وبنيوياً على السواء، من الاقتصاد إلى الثقافة، ومن الحقل العسكري إلى السياسة الخارجية. ولا ينفكُّ هذا الدور مستمراً إلى الآن.**

عمَّرَت آلافَ السنين في هذه البقاع.

كان الجورجيون بوصفِهم شعباً مسيحياً قد طَوَّروا في شمالِ شرقيّ الأناضولِ وعلى شواطئِ البحرِ الأسودِ الشرقيةِ حضارةً عريقةً في غابرِ الأزمان (كانوا معروفين منذ أيامِ الحثيين). وازدادَت حضارتُهم نضوجاً ورُقياً في عصرِ المسيحية. هم أيضاً تشاطروا مصيراً شبيهاً بما آلَ إليه الأرمن. حيث فقَدوا جزءاً كبيراً من مواطنِهم لصالحِ الإسلامويين التوسعيين، وانحصروا هم في رقعةٍ ضيقة. ولسياساتِ روسيا القيصريةِ أيضاً نصيبُها في ذلك. إنّ هذا الشعبَ الذي صارعَ المشقاتِ العُضال، لم يُنقِذْ نفسَه بَعدُ من هَولِ الصدماتِ التي تلقاها.

ومثلما أَسلَفنا في الذِّكر، فيهودُ الأناضولِ كانوا على تحالفٍ مع الشريحةِ القَبَليّةِ التركيةِ العليا منذ عهدِ سلجوق بيك (الدولة الخَزَرية اليهودية في أعوامِ ٩٠٠ ميلادية). هذا وثابروا على هذا التحالفِ بأشكالٍ مختلفةٍ في كلٍّ من القوقازِ وشبهِ جزيرةِ القرمِ وأوروبا الشرقيةِ والأناضولِ أيضاً. حيث أَمسَت بلادُ الأناضولِ مأوىً آمِناً، بعدما نُفوا وطُرِدوا من إسبانيا. وكان لمكانتِهم التي لا يَشغَلُها شاغرٌ في ماليةِ الإمبراطوريةِ دورٌ هامٌّ في ذلك. لقد كانت عُراهم مع السلطانِ العثمانيّ وبيروقراطيته تتوثقُ طردياً في وجهِ الشعوبِ المسيحية، حتى صاروا يتحكمون بالقصورِ العثمانيةِ إلى درجةٍ كبيرةٍ خلال أعوامِ ١٥٥٠ – ١٦٠٠، وباتوا القوةَ الحقيقيةَ الخفيةَ للإمبراطوريةِ في نهاياتِ القرنِ التاسعِ عشر وبداياتِ القرنِ العشرين. هذا وكانوا قاموا أيضاً بدورِ القيادةِ الاستراتيجيةِ في كلٍّ من عهدِ المَلَكيةِ الدستوريةِ الثانية، انقلابِ الأولِ من تشرين الثاني ١٩١٣، الحربِ العالميةِ الأولى، وحربِ التحريرِ الوطنية؛ وأدَّوها بشكلٍ غيرِ مرئيّ وبنجاحٍ بائنٍ بالتقنُّعِ بقناعِ التركياتية. لقد كانوا المُبتكرين والمشيدين الحقيقيين للقوموية (الفاشية) التركيةِ البيضاء. وكانوا رواداً لكافةَ التطوراتِ المؤسساتيةِ الهامةِ ذهنياً وبنيوياً على السواء، من الاقتصادِ إلى الثقافة، ومن الحقلِ العسكريّ إلى السياسةِ الخارجية. ولا ينفكُّ هذا الدورُ مستمراً إلى الآن (بالرغمِ من ظهورِ بعضِ التناقضاتِ والمشادّاتِ بينهم وبين بورجوازيةِ الأناضولِ التركيةِ المسلمة). وفي نهايةِ المآل، فالجمهوريةُ وُلِدَت كثمرةٍ من ثمارِ التحالفِ القائمِ بين البورجوازيةِ التركيةِ البيروقراطيةِ والرأسمالِ اليهوديّ في وجهِ الشعوبِ المسيحية، وما فتئَت مستمرةً بماهيتِها هذه حتى يومِنا الراهن (ولو أنّ رأسَ المالِ اليهوديّ انسحبَ نسبياً بعد تأسيسِ إسرائيل). لذا، لن نتمكنَ من تحليلِ كيفيةِ القضاءِ على الشعوبِ المسيحية، ولا كيفيةِ تصاعُدِ النخبِ السلطويةِ والاقتصاديةِ والأيديولوجيةِ التركية؛ من دونِ أنْ نضعَ في الحُسبانِ دورَ الثقافةِ اليهوديةِ في الاحتكاراتِ السلطويةِ والاقتصاديةِ والأيديولوجيةِ داخل بلادِ الأناضولِ منذ عصرِ السلاجقة. وبالأصل، محالٌ علينا فهمُ ممارساتِ التنكيلِ والتأديبِ والصهرِ والإبادةِ المُسَلَّطةِ على الكردِ منذ سنةِ ١٩٢٥، ما لَم نُحَلِّلْ هذا التحالف.

هذه التقييماتُ المسرودةُ على شكلِ مسودة، ترمي إلى كشفِ النقابِ عن الوجهِ الحقيقيّ لتاريخِ السنواتِ الألفِ الأخيرةِ للأناضول، ضمن إطارِ مبدأِ الحمايةِ والدفاع. هناك عَمىً كبيرٌ وشوائبٌ عالقةٌ بوعيِ التاريخِ في هذا المضمار. ومن دونِ تخطي ذاك العَماءِ وتطهيرِ تلك الشوائب، لن يَكُونَ بمستطاعِنا إبداءُ

الفهمِ السديدِ لقيمةِ الإرثِ الثقافيّ للشعوبِ عموماً، وللشعوبِ المجترةِ مخاضاتِ المأساةِ بصورةٍ خاصة؛ مثلما لن يَسَعَنا أيضاً العيشُ بصوابٍ في الحاضر، ولا الانتقالُ إلى مستقبلٍ واعد، ولا إضفاءُ الحريةِ على مستقبلِنا، ولا النجاحُ في العيشِ حياةً متآخية.

إنّ نعتَ أراضي الأناضولِ وميزوبوتاميا بموزاييكِ الثقافاتِ يُعَدُّ اصطلاحاً مناسباً، إلا إنّ الموزاييكَ الخارجَ من باطنِ الأرضِ رثٌّ للغايةِ – وللأسفِ الشديد – مثلما الحالُ على وجهِها. فبسببِ مشروعِ الدولةِ القوميةِ في خلقِ مجتمعٍ نمطيٍّ متجانس، صُيِّرَ هذا الموزاييكُ الثقافيُّ إلى حالةٍ أَشْبَهُ ما تَكُونُ بالحَصى الصغيرةِ؛ ومُورِسَت الإبادةُ بحقِّ وجودِ مُكَوِّناتِه. إنّ الموجوداتِ الثقافيةَ إرثٌ تاريخيٌّ يتوجبُ صونُه والحفاظُ عليه بكلِّ تأكيد، مهما كانت في مرتبةِ الأقلية. أكثرُ ما تنعكسُ عليه ماهيةُ الإبادةِ والتطهيرِ للدولةِ القومية، هو السياساتُ التي مارسَتها بشأنِ تلك الثقافات. ذلك أنها تُشَكِّلُ الجزءَ الأهمَّ على الإطلاق من بينِ ما مارسَت الحداثةُ الرأسماليةُ الإبادةَ بحقِّه في جميعِ أرجاءِ العالَم. فبالإضافةِ إلى ممارسةِ العنفِ عليها، حُرِّمَ عليها عيشُ ذواتِها لدرجةٍ تكادُ تَكُونُ مستحيلة، بَعدما عُمِلَ على خفضِ قيمتِها اقتصادياً أيضاً. وكأنّ القاعدةَ التاليةَ باتت سارية: إذا استمريتَ على العيشِ ضمن ثقافتِك، ولَم تستسلمْ لثقافةِ الغالبيةِ الرسمية؛ فسوف تبقى جائعاً وعاطلاً عن العمل! بمعنى آخر، فاتخاذُ مكانٍ داخل المجتمع، وتحقيقُ التقدمِ والتطورِ من دونِ الانضمامِ إلى ثقافةِ الدولةِ القوميةِ الرسمية، ومن دونِ تحويلِ هذا الانضمامِ إلى استسلامٍ مبنيٍّ على التخلي عن الثقافةِ الذاتية؛ إنما يَغدو مستحيلاً بزرعِ ألفِ عائقٍ وعائقٍ على دربِه. وهكذا تصبحُ عضويةُ المجتمعِ المتجانسِ أمراً لا مفرّ منه.

فَرَضَت تجربةُ الفاشيةِ المُعاشةُ في أوروبا خلال الحربِ العالميةِ الثانيةِ على الحداثةِ أنْ تُعيدَ النظرَ ثانيةً في مشروعِ المجتمعِ النمطيّ. فعُمِلَ عن طريقِ مشروعِ الاتحادِ الأوروبيّ على الرجوعِ إلى التعدديةِ الثقافيةِ كبديل. وإلى جانبِ تشاطُرِ ما وراء الحداثةِ للتعدديةِ الثقافيةِ كقيمةٍ أساسيةٍ مضموناً، إلا إنها بعيدةٌ عن أنْ تَكُونَ بديلاً للحداثةِ الرأسمالية. أما جميعُ الثقافاتِ التي تحيا خارجَ نطاقِ الهويةِ الثقافيةِ الرسمية، فيُفرَضُ عليها في نهايةِ المطافِ أنْ تصبحَ هامشيةً وتُواجِهَ حقيقةَ التصفيةِ والاضمحلال تلقائياً أو الزوالِ بالإبادةِ والتطهيرِ بنحوٍ غيرِ مباشر، من خلالِ أساليبِ القمعِ والاستغلالِ الرأسماليّ، أو عبرَ سياساتِ الدولةِ القوميةِ في خلقِ مجتمعٍ متجانسٍ رسميّ. والسبيلُ الأصحُّ للوقوفِ في وجهِ ذلك، ولصَونِ وجودِها الثقافيّ وجعلِه حراً طَليقاً؛ هو تَبَنّي مفهومِ الهويةِ الثقافيةِ المنفتحةِ الأطراف، وتوحيدُها مع الثقافاتِ الأخرى في تركيبةٍ جديدة، وصياغةُ مشاريعِ حياةٍ مشتركةٍ ذاتِ مستوى أرقى وأرفع. وتُعَدُّ الأمةُ الديمقراطية، المواطَنةُ الدستورية، الجمهوريةُ الديمقراطية، ومفهومُ الثقافةِ التعدديةِ والوطنِ التعدُّدِيّ بِضعةٌ أساسيةٌ من هكذا مشاريع. أما أساليبُ السياسةِ الديمقراطيةِ ومنظماتِ المجتمعِ المدنيّ وشبهِ الاستقلالِ الديمقراطيّ، فهي وسائلُ التطبيقِ الأساسيةُ لتلك المشاريع. من هنا، فحلُّ العصرانيةِ الديمقراطيةِ حاجةٌ ماسّةٌ ومصيرية، سواءً للحفاظِ على الثقافاتِ التقليديةِ وتأمينِ حريتِها، أم في سبيلِ عيشِها على شكلِ تركيبةٍ جديدةٍ مع الثقافاتِ العصرية.

*هذا النص مأخوذ من كتاب «مانيسفتو الحضارة الديمقراطية» – المجلد الخامس «القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية»، تأليف: عبد الله أوجلان.

# عصرُ الإبادة: أنظمةٌ تجتمع في القتل



دلبرين فارس
كاتب وصحفي – سوريا

**تعتبر جرائم الإبادة الجماعية بحق مكون او شعب ما من أفظع الجرائم التي ارتكيت بحق الإنسانية، وقد نصت كافة التشريعات الدولية على رفضها لتلك الجرائم وضرورة محاسبة مرتكبيها، ورغم ذلك نرى تقاعساً وحالة من عدم المسؤولية من قبل المنظمات المعنية بحماية الانسانية وقيمها أمام موجة الطغيان الحاصلة في الشرق الأوسط الذي أنهكته الحروب وجرائم الحرب ضدّ الإنسانية التي أفرزها الصراع خلال العقود الأخيرة من القرن الواحد والعشرين.**
**ولعل إن الدولة التركية تتمادى في أفعالها وممارساتها الإجرامية بحق شعوب المنطقة وسط صمت دولي مريب.**

دراسةٌ مُستقطبة لمرحلة تاريخية معاصرة لصفحات التاريخ الإنساني الحافل بممارسات القتل والتدمير والتهجير، مرتكبوها حفنة من الغزاة والطغاة، قاسمهم المشترك حبّ السلطة، جمعهم أيديولوجية القتل والرغبة الجامحة في سفك الدماء، امتهنوا الإجرام والفتك بالشعوب بكل تفاصيلها، اتخذوا من الأسطورة والدين والفلسفة والعلم ستاراً لجرائمهم وتمسكهم بالسلطة، خمسة ألاف عام؛ لم تكن كافية لإشباع غريزة القتل، إنهم يتجددون باستمرار كمصاصي الدماء «دراكولا» الأسطورة الهوليودية التي لا تنتهي.

## ملخص تنفيذي

عبّرت نموذج الدولتيةِ القوميةِ– كآخر حلقة تصاعدية للهيمنة الرأسمالية– عن نفسها بأنها نظام السلطة المركزية الأكثر احتكاراً لعمليات الإبادة والتطهير العِرقي، لذا يمكن القول بأنّ ولادةَ الدولة القومية كانت عسيرة جداً، أفرزت الكثيرَ من المخاض

وعمليات الاستئصال. وفي الوقت الذي حارب فيه الشعب الكردي الإرهابَ عن العالم أجمع وقدم آلاف الضحايا والشهداء، تنكرَ له المجتمعُ الدولي المتمثل بالمنظمات والمؤسسات الدولية التي تدعي حقوقَ الإنسان، ولم تقم بالتزاماتها تجاه الظلم والاضطهاد والعدوان الذي استهدف وجوده كشعب أصيل يعيش على أرضه. ولايزال المجتمع الدولي يلعبُ دورَ المُشاهد لحملات التطهير والصهر والأعمال الإجرامية التي تستهدف سلامة وكرامة وهوية الشعب الكردي، كذلك استغلت الدول التي تُشكل الأسرة الدولية تشتُتَ وضعفَ الشعوب التي ترزح تحت وطأة الأنظمة السلطوية الديكتاتورية التي نصبت نفسها كسلطة الأمر الواقع فارضةً هيمنتها على كل مفاصل الحياة.

وتأتي أهمية مناقشة قضية المسؤولية الجنائية الدولية للأنظمة المركزية القوموية الديكتاتورية في المرحلة الراهنة وفقاً للقوانين والشرائع الدولية التي أجمع عليها المشرعون وفقهاء القانون والفلاسفة كونهم واضعي الأسس والقواعد لمجمل القوانين والمبادئ الدولية الراهنة بعد مرور البشرية بحربين عالميتين مدمرتين في المرحلة الراهنة، بسبب عدم قدرة الجهات الدولية على مدى قرنٍ كامل من القيام بالمهام المسؤولة عنها والواجبات الموكلة إليها، «تخلف شخص القانوني الدولي عن القيام بالتزاماته» في حماية الكيان الإنساني والوقوف بوجه كل من يهدد الوجود الإنساني ومحاسبة المعتدين عليه.

وتمثل الجرائم الجنائية الدولية، سواء من قبل الدولة « النظام» أو الأفراد واتخاذها أشكالاً متعددةً خطراً على مصالح المجتمع الدولي ككلٍ إنساني، لاسيما جرائم العدوان والإرهاب التي ترتكب بحق الإنسان والطبيعة ، لذا فإن ضرورة تفعيل المؤسسات الدولية كقوة قانونية رادعة ومحاسبة بنفس الوقت حتمية لا بد منها، وإلا فإننا أمام انهيارٍ تام للقيم والمبادئ التي بنيت على أساسها تلك المؤسسات وسيكون كوننا مفتوحاً على صراعات وحروب لا نهاية لها في وقت وصلت فيه البشرية لمرحلة متقدمة جداً على الصعيد الفكري والعلمي والتكنولوجي كمحصلة لتطور الحضارة الإنسانية التي شاركت في بنائها كلُّ الشعوب.

وتشيرُ معظم الدراسات المتعلقة بموضوع دراستنا بأن جريمة الإبادة الجماعية، أو ما يطلق عليها جريمة إبادة الجنس البشري، إحدى الجرائم الشديدة الخطورة التي تهدد الإنسانية، لما تنطوي عليها من قسوة ووحشية تستهدف القضاء الكلي أو الجزئي على جماعة عرقية أو وطنية أو دينية أو غيرها من الجماعات. إذ تسببت هذه الجريمة في مقتل أكثر من ١٧٠ مليون إنسان على الأقل، وهو العدد الذي يفوق عدد الضحايا الذين سقطوا في الحروب التي دارت خلال سنوات القرنين العشرين والواحد والعشرين. وتنتقل هذه الجريمة من دولة لأخرى، ففي الشرق الأوسط انتقلت جرائم الإبادة من تركيا إلى العراق إلى سوريا وفي أفريقيا انتقلت الإبادة من راوندا إلى الصومال ومالي ودارفور، كذلك من كمبوديا إلى يوغسلافيا ومن بورما إلى كشمير، الأمر الذي يتضح معه عدم التفريق بين الأشخاص أو الثقافات في ارتكاب هذه الجرائم. لذا، جاءت هذه الجريمة على قمة الجرائم التي يترتب عليها تقرير المسؤولية الجنائية الدولية.

**إن جريمة الإبادة الجماعية، أو ما يطلق عليها جريمة إبادة الجنس البشري، إحدى الجرائم الشديدة الخطورة التي تهدد الإنسانية، لما تنطوي عليها من قسوة ووحشية تستهدف القضاء الكلي أو الجزئي على جماعة عرقية أو وطنية أو دينية أو غيرها من الجماعات.**

وجرائم الإبادة الجماعية تتماثل مع الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في إمكانية ارتكابهما في وقت السلم

وفي وقت الحرب، والاختلاف الوحيد بينهما ربما هو إن الجرائم ضد الإنسانية تقع تبعاً للجرائم ضد السلام أو لجرائم الحرب، وتكون على صلة بها، على خلاف الحال في جريمة الإبادة الجماعية التي تعد مستقلة بذاتها، وتقع في زمن السلم والحرب على حد سواء، ولابد أن تقع ضد مجموعة بحد ذاتها بهدف إنهاء وجودها كلياً أو جزئيا. يعتبر فعل الاضطهاد الموجه بسابق إصرار وتخطيط ضد جماعة معينة محلية أو خارجية (خارج حدود الدولة) جريمة ضد الإنسانية ويشير إليها القانون الدولي تحت مسمى (نية إجرامية تمييزية).

كما إن مجرمي الحرب هم القادة والرؤساء الذين تسببوا في اقتراف جرائم الإبادة والجرائم ضد الإنسانية (انتهاكات حقوق الإنسان وحريته بصورة منتظمة) كونهم الجهة الرسمية التي فوضت وأقرت ارتكاب الجرائم، بالرغم من إن هؤلاء لا يرتكبون الجرائم بأنفسهم، بل هم الذين يأمرون أو يخططون أو يحرضون أو يسهمون بشكل أو بآخر في ارتكابها، الأمر الذي يعني أن القانون الجنائي الدولي (محكمة الجنايات الدولية) أقرت ما يُعرف بنظام المسؤولية الجنائية المباشرة للقادة بكافة صورها، أي سواء أكان هؤلاء القادة فاعلين أصليين، أم فاعلين غير مباشرين ارتكبوا الجريمة عن طريق الغير، إما بأمر منهم، أو التحريض، الإسهام، أو مساعدة وتسهيل في ارتكابها، أو أي شكل آخر من أشكال ارتكاب فعل الإجرام.

وبناءً على ذلك، فإن صورَ المسؤولية الجنائية المباشرة لهؤلاء تتمثل في المساهمة الجنائية الأصلية والمساهمة الجنائية التبعية، والاتفاق الجنائي، أو ما يطلق عليه قانونياً (المشروع الإجرامي المشترك).

من هنا يأتي ضرورة تفعيل القرار رقم (٢١) المتعلق بنشر القانون الدولي الإنساني المطبق في النزاعات المسلحة بنوعيها، طبقا للمادة ٢/٣٣، للحيلولة دون إفلات مرتكبي جرائم الحرب من المسؤولية الجنائية الدولية.

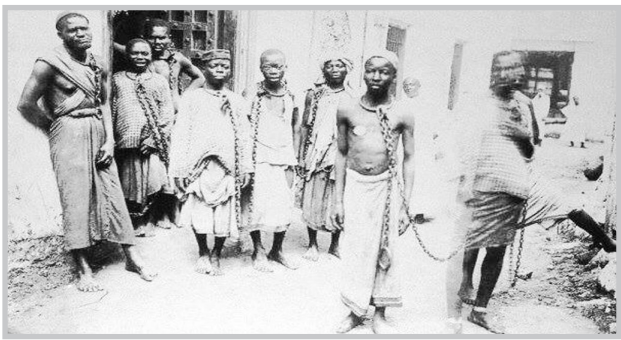

العبودية ... شكل من أشكال الإبادة البشرية

والمادة ١٨ من مشروع مدونة الجرائم ضد أمن وسلامة البشرية لعام ١٩٩٦م عرفت الجرائم ضد الإنسانية وحددت صورها بأنها (الأفعال والسلوك الإجرامي المؤثم التي يتحقق بها الركن المادي لجريمة الإبادة الجماعية)، ويتجلى صورها من خلال الأفعال التالية عند ارتكابه بشكل منتظم أو على نطاق واسع أو بتحريض أو توجيه من إحدى الحكومات أو من أي منظمة أو جماعة، وتشمل القتل العمد – الإبادة – التعذيب – الاسترقاق – الاضطهاد لأسباب سياسية أو عنصرية أو دينية – التمييز النظامي لأسباب عنصرية أو أثنية أو دينية والذي يشمل انتهاك الحقوق والحريات الأساسية للإنسان ويؤدي إلى ضرر جسيم بجزء من السكان – الإبعاد التعسفي أو القتل القسري للسكان – الاحتجاز التعسفي – الإخفاء القسري للأشخاص – الاعتداء الجنسي بكل أشكاله – الأعمال اللاإنسانية الأخرى التي تلحق ضررًا جسيمًا بالسلامة الجسدية أو العقلية أو بالصحة العامة أو بالكرامة الإنسانية مثل التشويه والإصابات الجسدية الجسيمة» حسب المادة الثانية من اتفاقية عام ١٩٤٨.

## الإبادة الجماعية من منظور الجمعية العامة للأمم المتحدة

جاء في القرار رقم ٩٦ (د– ١) الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في الحادي عشر من كانون الثاني

**تم إعداد مشروع اتفاقية دولية بخصوص منع جريمة إبادة الجنس البشري والعقاب عليها، في أعقاب صدور قرار الجمعية العامة رقم ٩٦ (د- ١) حيث وافقت عليها الأمم المتحدة الموافقة عليها بالإجماع واعتمدتها في التاسع من كانون الثاني/ يناير العام ١٩٤٨م،**

عام ١٩٤٦م إن «إبادة الجنس هي إنكار حق الوجود لجماعات بشرية بأكملها، ويتنافى مع الضمير العام، ويصيب الإنسانية بأضرار جسيمة، سواء من الناحية الثقافية أو من ناحية الأمور الأخرى التي من شأنها تهديد هذه الجماعات البشرية، الأمر الذي لا يتفق والقانون الأخلاقي وروح ومقاصد الأمم المتحدة، ولما كانت المعاقبة على جريمة إبادة الجنس هي مسألة ذات اختصاص دولي، لذلك تؤكد الجمعية العامة أن إبادة الأجناس جريمة في نظر القانون الدولي، ويدينها العالم المتمدن، ويعاقب مرتكبوها سواء أكانوا فاعلين أصليين أو شركاء، بغض النظر عن صفاتهم كحكام أو أشخاص عاديين، كذلك تدعو الجمعية العامة للأمم المتحدة الدول الأعضاء لسنّ ما يلزم من قوانين لمنع هذه الجريمة والعقاب عليها، وتوصي بتنظيم التعاون الدولي بين الدول لتسهيل التجريم العاجل لهذه الجريمة والعقاب عليها.

## اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والعقاب عليها

تم إعداد مشروع اتفاقية دولية بخصوص منع جريمة إبادة الجنس البشري والعقاب عليها، في أعقاب صدور قرار الجمعية العامة رقم ٩٦ (د– ١) حيث وافقت عليها الأمم المتحدة الموافقة عليها بالإجماع واعتمدتها في التاسع من كانون الثاني/ يناير العام ١٩٤٨م، وقد أشارت الاتفاقية إلى أن ارتكاب الجريمة لا يقتصر على زمن الحرب فقط بل يتصور ارتكابها أيضاً في زمن السلم، وبذلك تعتبر الاتفاقية الأعمال التي ترمي إلى إبادة الجنس البشري جريمة دولية واجبة العقاب بغض النظر عن وقت ارتكابها، ويتحقق الركن المعنوي في هذه الجريمة حال توافر القصد الجنائي (التصريحات والأوامر والتوجيهات)، وهو ما يعني العلم والإرادة، فينبغي أن ينصرف علم الجاني إلى أن فعله ينطوي على قتل أو إيذاء أو تدمير أو قهر لجماعة معينة أو نسلها.

يقصد بـ الركن الدولي أي إن الجريمة ترتكب بناءً على خطة مرسومة من جانب دولة ضد دولة أخرى، وقد تصدرت المادة الرابعة من الاتفاقية إمكان ارتكاب الجريمة بناء على تشجيع الطبقة أو الفئة الحاكمة في الدولة المرتكبة للجريمة، أما عن المسؤولية الجنائية فقد أشارت الاتفاقية إلى التزام الدول الأطراف بمحاكمة كل من يثبت ارتكابه لتلك الجريمة ومعاقبته عليها، وكل من يتآمر أو يحرض أو يشترك أو يشْرع في ارتكابها.

## المحاكم الدولية تصدت لبعض جرائم الإبادة

بالرغم من افتقار المؤسسات الأممية والمحاكم الدولية للإرادة لكنها استطاعت أن تلعب دوراً في بعض القضايا المتعلقة بجرائم الحرب والإبادة، وقد ظهر ذلك من خلال محكمة جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة حيث أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٨٠٨ لسنة ١٩٩٣م وكان ضمن فقرته الأولى قرار المجلس بإنشاء محكمة دولية من أجل مقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١م.

أما في رواندا فقد أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٩٥٥

لسنة ١٩٩٤م، بإنشاء محكمة جنائية دولية لرواندا وعلى ذات نهج النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بيوغوسلافيا السابقة، مع مراعاة ما يتلاءم مع ظروف رواندا، وقد نصّ النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية برواندا على اختصاص المحكمة بالمحاكمة على جرائم الإبادة الجماعية، والتي تضمنت ذات الأفعال والصور المكونة للجريمة بينما عقب المسؤولون في يوغسلافيا على أساس جريمة إبادة الأجناس.

وفي عام ٢٠٠١م قدمت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أول إدانة لجريمة الإبادة الجماعية ضد الجينرال كريستايتش لدوره في مذبحة سربرنيتشيا عام ١٩٩٥م (بعد الاستئناف وجد غير مذنب بتهمة الإبادة الجماعية ولكن بدلاً من ذلك اتهم بالمساعدة والتحريض على الإبادة الجماعية).

## نماذج لجرائم الإبادة الجماعية المعاصرة

– مجازر الأرمن وما رافقها من علميات تهجير وترحيل أو ما يعرف بالمذبحة الأرمنية التي ارتكبت على يد السلطات العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى.

– حملات التطهير العرقي و›ترحيل تتار القرم من شبه جزيرة القرم وكذلك أكراد أذربيجان والقوقاز بأمر من جوزيف ستالين كشكل من أشكال العقاب الجماعي كنوع من أنواع التعاون المزعوم مع النظام النازي خلال ١٩٤٢–١٩٤٣م.

– المجاعة والحصار والاسترقاق والإبادة في الشرق الأسيوي والتي ارتكبت خلال الحربين العالميين، كالمجاعات التي أرتبكت في الهند الصينية في فترة الاستعمار الياباني لجزر الهند الشرقية الهولندية– والمجاعة والمجازر الفيتنامية عام ١٩٤٥م– مجاعات كوريا الشمالية– مذبحة نانجينغ التي ارتكبت خلال الأشهر الأولى من الحرب الصينية اليابانية الثانية.

– جرائم الإبادة الإثنية في يوغسلافيا عام ١٩٩١–١٩٩٢م خلال شهري أيار/ مايو وحزيران/ يونيو حيث تعرضت مدينة فيشكراد وهامبارين إلى حملة إبادة، حيث قتل في هامبارين لوحدها حوالي ألف شخص، بينما قتل أكثر من أربع آلاف شخص من قرية كوزاراك حيث تم إعدامهم ميدانياً، الجرائم الأبرز والأكثر وحشية كانت في مدينة سراييفو، مذبحة سربرنيتشا في البوسنة خلال شهر يوليو/ تموز من عام ١٩٩٥م والتي ارتكبها الجنرال راتكو ملاديتش.

– في فلسطين ارتكبت السلطاتُ الإسرائيلية مجازرَ عدة كمذبحة دير ياسين ١٩٤٨م وصبرا شاتيلا ١٩٨٢م، أما في لبنان فقد ارتكبت السلطات الإسرائيلية مجزرة قانا ١٩٩٦م.

الغرضُ من هذا السرد المختصر جداً لفترة تاريخية قريبة شهد خلالها العالم آلاف المجازر لازالت آثارها حاضرة في الأذهان وفي ذاكرة ضحاياه، وتعكس صورة الصراعات والحروب الدائرة والمركزة في منطقة الشرق الأوسط ومناطق أخرى من العالم، هو إلقاء الضوء على ما يحدث في حاضرنا خاصة، وأن الذهنية التي تدير عمليات الإبادة والصّهر هي ذاتها لم تتغير بل أصبحت تجيدُ استخدامَ التقنية في حروب الإبادة.

## الإبادة تلاحقُ الشعبَ الكرديّ دونَ حسيبٍ أو رقيب

للكرد سجلٌ خاص مع حملات الإبادة والصهر والجرائم ضدّ الإنسانية حيث تتسم بحالات الانتقام والفتك، هذا الشعب تعرّض لأعتى حملات الإبادة وبكل أشكالها وصورها على يد الغزاة والسلطنات والدول التي تقاسمت فيما بينها أرضَ الكرد وسلطت عليهم بالحديد والنار، إلا أن أكبرَ المجازر وأفظعها تعرض لها الشعبُ الكردي كانت على يد الدولة التركية منذ تأسيسها وحتى يومنا هذا، يضاف إليها المجازر التي ارتكبها النظام البعثي الصدامي منذ ثمانينات القرن الماضي. وهنا نورد بعض الأمثلة على سبيل الذكر لا الحصر:

**الدولة التركية لم تكتف بتدميرها للمدن في شمال كردستان خلال عام ٢٠١٦م حتى وجهت مرتزقتها الذين ترعرعوا وتتدربوا في معسكرات الاستخبارات التركية إلى شمال سوريا والعراق مرتكبة عشرات المجازر ما بين عامي ٢٠١٣- ٢٠١٨م**

. تسببت سياساتُ التتريك الممنهجة والهادفة إلى صهر كل القوميات خاصة القومية الكردية في بوتقة الدولتية القومية التركية بعد الحرب العالمية الأولى بالعديد من مجازر القتل والإبادة بحق الشعب الكردي في شمال كردستان وتركيا بين عامي ١٩٣٠– ١٩٣٩م ارتكبت مجازر في كلٍ من (جزرة – ديرسم – كليبي زيلان).

. عملياتُ النقل القسري للكرد من مناطقهم وقراهم إلى داخل تركيا ونزوح الآلاف منهم إلى أرمينيا ودول الاتحاد السوفييت بعد تدمير قراهم وحرق بساتينهم، خاصة بعد أن يفتك السلطات التركية بالانتفاضات الكردية لتنقض على الشعب العزل فيما بعد.

وهنا لابدّ من الإشارة إلى أمرٍ هام وهو الدورُ البارز للطغمة العسكرية القوموية في تركيا وصاحبة اليد الطولى في غالبية حملات الإبادة وبكل صورها.

## حملات الإبادة في العراق وجنوب كردستان

أقدم النظامُ العراقي البعثي على ارتكاب حملات إبادة منظمة (جينوسايد) بحق الكرد والأثنيات الأخرى في العراق، لكن النصيبَ الأكبر كان للشعب الكردي، وبرزت جرائم البعث الصدامي بصورة موثقة في:

. حملة الأنفال عام ١٩٨٨م والتي انتهت بتدمير ما يقارب من ٢٠٠٠ قرية وقتل الآلاف من المواطنين الكرد وإجبار قرابة نصف مليون كردي على الإقامة في قرى أقامتها الحكومة ومن ثم جرى تصفية غالبيتهم ودفنهم في قبور جماعية في مناطق نائية من العراق.

. مجزرة حلبجة ١٩٨٨م (جريمة حرب)، إذ قصف الجيش العراقي مدينة حلبجة بالغاز الكيميائي في أواخر الحرب العراقية الايرانية، مما أدى إلى مقتل أكثر من ٥٥٠٠ من الكرد من وأصيب ٧٠٠٠– ١٠٠٠٠، كما مات آلاف من سكان البلدة في السنة التي تلت الهجوم نتيجة المضاعفات الصحية وبسبب الأمراض والعيوب الخلقية والتي لازال البعض من الضحايا يعانون منها.

## داعش سليلة أنظمة الإبادة والإجرام

المجازرُ التي ارتكبتها داعش منذ ولادتها كمنظمة لها كيانها التنظيمي وتتصرف بتخطيط، وباعتبارها منظمة ممولة تنفذ اجندات الأنظمة والكيانات الاقليمية والدولية التي تقف خلفها، مارست أفظعَ الجرائم بحق الشعوب في سوريا والعراق، فالدولة التركية لم تكتف بتدميرها للمدن في شمال كردستان خلال عام ٢٠١٦م حتى وجهت مرتزقتها الذين ترعرعوا وتتدربوا في معسكرات الاستخبارات التركية إلى شمال سوريا والعراق مرتكبة عشرات المجازر ما بين عامي ٢٠١٣– ٢٠١٨م، كانت أبرزها المجزرة التي ارتكبت بحق الكرد الإيزيديين في ٤ أب/ أغسطس ٢٠١٤م في جنوب كردستان وبتواطؤ محلي وبتوجيهٍ خارجي، تلك المجزرة التي أرتقت لجرائم الابادة العرقية والأثنية والتي راح ضحيتها أكثر من ٥٠٠٠ كردي إيزيدي، وخطفت المئات من النساء والأطفال، كذلك المجازر التي ارتكبتها داعش في سوريا كتلك التي حصلت في قريتي تل حاصل وتل عران وقرى منطقة الباب والتي يقطنها الكرد، كذلك المجازر التي ارتكبتها داعش وبدعمٍ وتواطؤ مباشر من طرف النظام التركي الذي خطط ودعم ومول مجمل ممارسات داعش في سوريا خاصة تلك الموجهة لشمال سوريا (المجزرة التي ارتكبت عقب تحرير مدينة كوباني



مجزرة لعناصر داعش بحق أفراد من القوات العراقية

والتي ذهبت ضحيتها ٣٠٠ شخص كان بينهم عوائل بأكملها، ناهيك عن المجازر التي ارتكبتها ربيبات داعش في عموم سوريا والمجازر التي ارتكبتها قوات النظام السوري، ناهيك عن عشرات المجازر التي تندرج تحت بند جرائم الحرب وجرائم ضد الانسانية بكل صورها.

## عفرين من الحصار إلى الاحتلال المباشر

بعد سبع سنوات من حصار عفرين وما رافقها من التهديدات واقتلاع بساتين الزيتون وتخريب ممتلكات السكان العزّل الأمنين، أعاد النظامُ التركي تكرارَ مجازره بحق الشعوب العزل «المدنيين» أثناء هجومها على عفرين واحتلالها، وقد ارتكبت قواتُ الاحتلال التركي أكثر من ١٢ مجزرة موثقة خلال الغارات الجوية والقصف المدفعي المكثف طيلة ٥٨ يوماً راح ضحيتها العشرات من المدنيين. أغلب هذه المجازر استهدفت المدنيين من الأطفال والنساء، ناهيك عن قتل المدنيين في القرى التي احتلتها الجماعات المرتزقة المرافقة للجيش التركي والعديد من مقاطع الفيديو والصور أثبتت ذلك من خلال وسائل التواصل الاجتماعي .هنا لسنا بحاجة إلى المراجع والمصادر، فنحن اليوم شهودٌ على حملات الإبادة والتهجير القسري التي اشتهرت بها أسلاف دراكولا العصر، نشهد اليوم ومنذ ٢٠١٨\١١\٢٠ الوجه الدموي القديم الجديد للدولة التركية الطورانية التي تأسست على جماجم الكرد والأرمن والآشوريين والسريان والعرب، وليس من باب التعجب والاستغراب إن الجرائم والانتهاكات التي ترتكبها الدولة التركية وأدواتها أمام أعين ومسامع المؤسسات والمحاكم والمنظمات الدولية أجمع دون أن تكترث لحقيقة الكارثة الإنسانية التي تسبب بها نظام أردوغان، بالرغم من تقديم المنظمات المدنية والحقوقية ومراكز رصد الانتهاكات والاعتداءات في شمال سوريا وخارجها بتقديم مئات الوثائق والثبوتيات والتي من شأنها تجريم الرئيس التركي أردوغان وطاقمه الحاكم بصفته مجرم حرب والمشرف والمدير على مجمل الممارسات والأفعال الإجرامية التي ارتكبت وترتكب في عفرين المحتلة، وذلك حسب اتفاقيات جنيف الأربع (١٩٤٩م) وبموجب البروتوكولين الملحقين في عام (١٩٧٧م) ونظام روما الأساسية للمحكمة الجنائية الدولية (١٩٩٨م) واتفاقيتي لاهاي.

## نتيجة

إن الفوضى العارمةُ المستشرية في البلدان والمناطق الأم للمدنية المركزية تُظهر للوسط حقيقةَ إفلاس الدولتية القومية وتشاطر السلطة، بكل نواحيها، هذه الفوضى أسقطت كافة الأقنعة التي تنكرت لها الدولة القومية في كلٍ من العراق وتركيا كأكبر قوتين مركزيتين خلال المرحلة السابقة مارستا الإبادة والتطهير العرقي في الشرق الأوسط، وكُشِف للملأ بأن العنف والإرهاب ومجازر الإبادة التي لا تعرف حدوداً تتغذى على هذه المصادر وتترع في كنف أنظمتها الاستبدادية.

وتشكلُ الدولةُ التركية بنظامها القمعي الحاكم مصدرَ قلقٍ متزايد تهدد السلم والأمن الدوليين في المقام الأول كونها تؤسس لمشروع إرهابي على أرضها وتمتد بفروعها إلى بقية دول العالم حيث تتخذ «الإرهاب» من تركيا قاعدة أساسية في تمويل نشاطاتها أفعالها الإجرامية في معظم دول العالم وأوروبا خاصة.

كما إن الإرهاب والابادة تهدد المجتمعات الانسانية التي ترزح تحت وطأة أنظمة الدول القوموية الشوفينية في زمنٍ وصلت فيه المنظمات المعنية بحماية الانسانية وقيمها من الزوال لدرجة الحضيض في التقاعس وعدم المسؤولية تجاه المهام الموكلة إليها، أمام موجة الطغيان الحاصلة في الشرق الأوسط الذي أنهكته الحروب، وفي وقتٍ فاضت فيه أروقة وسجلات الأمم المتحدة بكل هيئاتها ومنظماتها بالدعوات والقضايا الجنائية الدولية وجرائم الحرب ضدّ الإنسانية التي أفرزها الصراعُ خلالَ العقود الأخيرة من القرن الواحد والعشرين.

## قائمة المراجع والمصادر:


١– عبدالله أوجلان: مانفيستو الحضارة الديمقراطية، المجلد الخامس «القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية».

٢– حسنين عبيد: الجريمة الدولية

٣– خالد السيد: دراسة عن جريمة الإبادة الجماعية.

٤– مارتون شو: الابادة الجماعية (مفهومها، وجذورها، وتطورها وأين حدثت.

٥– سوسن تمرخان بكة: الجرائم ضد الانسانية في ضوء أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

٦– مواقع الكترونية: دراسات وأبحاث عن جرائم سلطات البعث في العراق وجنوب كردستان.

٧– الموقع الالكتروني لوكالة هاوار: متابعات ورصد للأوضاع في شمال سوريا وعفرين.

٨– الدعوة القضائية الصادرة عن منصة الحقوقيين السوريين في شمال سوريا والمقدمة لمحكمة الجنايات الدولية – ٦ أيار ٢٠١٨.

# "السرطنة" العثمانية- التركية والإبادة الجسدية للشعوب الشرق أوسطية



لزكين إبراهيم
كاتب وصحفي – سوريا

**إن الدولة التركية قائمة على سياسة الإبادة والتصفية الجسدية والعرقية بحق الشعوب الغير التركية، فكما ارتكب العثمانيون إبادات جماعية بحق الأرمن والسريان والآشور والكلدان والكرد واليونان والعرب، فإن النظام التركي الحالي الذي يترأسه حزب العدالة والتنمية الإسلامي المتطرف والذي لم يتوانى عن دعم الجماعات الإرهابية والمرتزقة كداعش ومثيلاتها في الهجوم وارتكاب المجازر بحق شعوب المنطقة، كما إن النظام التركي وفي إطار مساعيها لإحياء الامبراطورية العثمانية بدأت في السنوات الأخيرة تتوسع وتحتل مناطق في شمال سوريا وتقوم بتطبيق سياسة إبادية وتغيير ممنهج لديمغرافية المنطقة.**

العثمانيون الذين اعتلوا منصة التاريخ لسبعة قرون متتالية، تضمنها ٤٠٠ عام قضوها في احتلال العالم العربي وكردستان. يقول مؤرخون إن السلطنة العثمانية خلال هذه الفترة كانت «كسرطنة» دخلت جسد المنطقة وأبادت الملايين من الشعوب الرازحة تحت احتلالها.

الإمبراطورية العثمانية التي قامت عام ١٢٩٩ ميلادياً على يد عثمان بن أرطغرل سقطت يوم ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٣م بإعلان تأسيس وريثتها الدولة التركية الحديثة، على يد مصطفى كمال الدين أتاتورك، بعد ٦٠٠ عام، سيطر خلالها العثمانيون ولو صورياً على معظم مناطق الشرق الأوسط والبلقان، وذلك على أطلال الخلافات الإسلامية وأوروبا الشرقية، وذاقت من ظلمها الشعوب التي وقعت تحت وطأتهم الويلات والمجازر التي ارتقت إلى الإبادة الجماعية للشعوب. وشهدت الدولة التركية القائمة على أنقاض العثمانية حقبة جديدة وتولت حكمها الأحزاب العلمانية على رأسها حزب الشعب الجمهوري، كما شهدت عدداً

من الانقلابات العسكرية والاضطرابات السياسية، إلى أن جاء الخليفة التركي «العثماني» الجديد رجب طيب أردوغان والذى لا تفوت مناسبة حتى يعلن أنه «حفيد العثمانيين» ويقول «أنا زعيم أحفاد العثمانيين»، حيث يحاول أردوغان إعادة أمجاد هذه الدولة التي ولت من الزمن، فلا يكتفى باستئثار الحكم في تركيا وتغيير دستورها، ليصبح بعد أن كان رئيس الوزراء رئيساً للجمهورية، ولكنه لا يترك فرصة إلا ويتدخل في شؤون البلاد المجاورة لها والعربية والإسلامية عامة، وينصر الإرهاب والجماعات المتطرفة في محاولة لإحياء السلطنة العثمانية.

لذا كان ضرورياً أن نُذكر أردوغان وإخوانه والحاسرين على زوال خلافة آل عثمان، في هذه المساحة، بما ارتكبوا من إبادات «جينوسايد» بحق الشعوب والمذابح والمجازر في كل بقعة احتلوها من الشرق الأوسط وأوروبا وآسيا. فيما حفيدة العثمانيين «تركيا اليوم» تسير على نهج جدها، وفي عفرين ترتكب اليوم مجازر دموية بحق آلاف المدنيين الكرد، حيث تتجه الأنظار والمخاوف إلى ارتكاب الدولة التركية الاحتلالية «جينوسايد» أخرى في عفرين على غرار ما ارتكبها أجدادهم العثمانيون بحق شعوب الشرق الأوسط عامة وكل بقعة احتلوها.

وقبل فتح صفحات التاريخ القديم والحديث واستخراج بعض ما ارتكبته العثمانية والدولة التركية من مجازر وإبادات بحق شعوب الشرق الأوسط، لنتعرف بداية على معنى مصطلح «الإبادة» أو «الجينوسايد».

## فما هي الإبادة أو "الجينوسايد"؟

يعني مصطلح «الجينوسايد» القتل الجماعي أو الإبادة الجماعية الجسدية لشعب أو أقلية أو طائفة ما، وقلعها من جذورها من مختلف النواحي، كما أنها تعني القتل والتطهير العرقي والفناء الجماعي، وقد ظهر مصطلح (جينوسايد) في قاموس القتل الجماعي بعد عمليات (هولوكوست) أي الحرق الجماعي لليهود على يد النازيين في ألمانيا، حينما اعتبروا اليهود قمل دون مستوى البشر، والمتمدنون من سكان البارغواي اعتبروا السكان السود الأصليين فئران مسعورة، والبيض في جمهورية جنوب أفريقيا اعتبروا السود الأصليين قردة.

توصف جريمة الإبادة الجماعية أنها أشد الجرائم الدولية جسامة وبأنها جريمة الجرائم, وأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٦م قرارها المرقم ( ٩٦ (د–١) ) الذي أعلنت خلاله أن جريمة الإبادة الجماعية جريمة دولية تتعارض مع روح الأمم المتحدة وأهدافها ويدينها العالم المتمدن، ومن ثم أنشأت اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها استناداً إلى قرارها المرقم ( ٢٦٠ ألف (د–٣) ) لعام ١٩٤٨م. وتبنى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية نص المادة (٢) من هذه الاتفاقية. وعرّف جرائم الإبادة الجماعية بأنها أي من الأفعال التي ترتكب بقصد إهلاك جماعة قومية أو أثنية أو عرقية أو دينية، بصفتها هذه إهلاكاً كلياً أو جزئياً، كما حددت الأفعال التي تنطبق عليها صفة الجرائم المذكورة.

## حالات جرائم الإبادة وحالات مشتبه بها جرت في القرن العشرين

أشهر عمليات الإبادة هو ما قام به النازيون، أثناء الحرب العالمية الثانية، من قتل لحوالي ١١ مليون مدني، من بينهم يهود وسلافيون وشيوعيون ومثليون ومعاقون ومعارضون وسياسيون وغجر والعديد من الشعوب غير الألمانية.

ومن أشهر المجازر التي شهدها التاريخ العالمي خلال القرن العشرين هي "مجازر الأرمن، مجازر سيفو، مجزرة سميل، هولوكوست أو المحرقة اليهودية، مذبحة سربرنيتشا، مجاعة هولودومور، مذبحة صبرا

وشاتيلا، مذبحة حماة، عمليات الأنفال، الإبادة العرقية في رواندا، عمليات التطهير العرقي في بوروندي، نزاع دارفور، قتل الإيزيديين على يد داعش».

## أبرز الجرائم التي ارتقت إلى "الجينوسايد" في كردستان والشرق الأوسط

لو بحثنا بين صفحات التاريخ عن أكثر من مارسوا سياسات الإبادة ضد الشعوب، فإننا سنجد بدون شك أن السلطنة العثمانية تحتل المرتبة الأولى في إبادة الشعوب وارتكاب أبشع المجازر والجرائم بحقهم لتوسّعَ وتمتن جذورَ إمبراطوريتها على حساب دماء وأرض ومقدرات تلك الشعوب المعرضة للإبادة، فالسلطنة العثمانية انتشرت كوباء أو سرطنة في جسم الشرق الأوسط وقضت على ملايين البشر وأبادت شعوب ومجتمعات وثقافات وأديان وحضارات بأكملها. حيث ارتكبَ العثمانيون عدة مجازر بحق الشعوب المضطهدة تعدّ من أكبر المجازر التي ارتكبت في تاريخ الإنسانية وعلى رأسها مجازر الأرمن ومذابح سيفو.

## مجازر الأرمن

في فترة الحرب العالمية الأولى، وصل مستوى التعصّب القومي بين العثمانيين إلى ذروته. العثمانيون ولخوفهم من أن تطالب الشعوب الخاضعة لهم بالاستقلال الذاتي أو أن تطالب بإدارة ذاتها، بدؤوا بقتل تلك الشعوب، أو صهرهم وتتريكهم، وارتكبوا مجازرَ جماعية بحقهم.

وسعى العثمانيون لصهر الشعوب الأخرى القاطنة في الإمبراطورية العثمانية في بوتقتهم، وذلك لقطع الطريق أمام موجات الحركات القومية الاستقلالية التي ظهرت في بدايات القرن الـ ٢٠. أولى عمليات الإبادة بدأت بمجازر الحميديين، ففي المدن الجنوبية لتركيا قتل السلطانُ العثماني عبد الحميد الثاني مئاتِ الآلاف

**ان السلطنة العثمانية تحتل المرتبة الأولى في إبادة الشعوب وارتكاب أبشعِ المجازر والجرائم بحقهم لتوسّع وتمتن جذور إمبراطوريتها على حساب دماء وأرض ومقدرات تلك الشعوب المعرضة للإبادة**

من الأرمن والآشوريين.

وفي هذه الفترة ارتكب العثمانيون المجازرَ بحق الشعب الكردي في بيازيد وآلاشكرت، ومن جهة أخرى أذكى حزب تركيا الفتاة، الحربَ الطائفية بين الكرد والسريانيين بحجة "المسيحيون في الجنوب خطر على الوجود".

ولكن المجزرةَ الأولى التي قتل فيها مئات الآلاف كانت مجزرة الأرمن. ففي فترة الحرب العالمية الأولى، خاف الأتراك من أن يتم تقديم الدعم لروسيا وأرمينيا، وبدؤوا بتغيير ديموغرافية المنطقة الواقعة شرق الإمبراطورية العثمانية. وفي هذه المنطقة، أفنى العثمانيون أهالي مئات القرى الأرمنية شرق الامبراطورية، حتى أنه في الـ ٢٤ من نيسان/ أبريل ١٩١٥م جمع العثمانيون المئات من أشهر الشخصيات الأرمنية في اسطنبول وأعدموهم في ساحات المدينة، ثم تم أمر كافة الأرمن في منطقة الأناضول بترك أملاكهم والخروج، وخلال هجرة الأرمن قتل مئات الآلاف منهم.

المؤرخون الأرمن يشيرون بأن عددَ الأشخاص الذين فقدوا حياتهم في هذه المجازر يبلغ مليون ونصف أرمني.

## مجازر السيفو بحق السريان، الآشوريين، الكلدان

الإبادة الجماعية السريانية – الآشورية، تُعرف أيضاً باسم مذابح السيفو، يقصد بها سلسلة الأعمال

الوحشية والقتل المنظم والمتعمد التي شنتها قوات نظامية تابعة للدولة العثمانية بمساعدة مجموعات مسلحة شبه نظامية استهدفت مدنيين آشوريين، سريان، وكلدان أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى. أدت هذه العمليات إلى مقتل مئات الآلاف منهم، كما نزح آخرون من مناطق إقامتهم الأصلية بجنوب شرق تركيا الحالية وشمال غرب إيران، على وجه الخصوص مناطق طور عابدين وهكاري بالإضافة لتواجدهم بأعداد وإن كانت أقل في مناطق مثل وان وسيرت وأورميا.

بدأت عمليات إبادة المسيحيين من غير الأرمن – حسب بعض الباحثين – سنة ١٩١٥م وبالتزامن مع بداية عمليات الإبادة الجماعية بحق الأرمن، إلا أنها استمرت إلى العام ١٩٢٠م في وقت كانت فيه الفظاعات ما تزال ترتكب بحق أخوتهم الأرمن وصولاً للعام ١٩٢٣م.

اختلف الباحثون في تقدير عدد ضحايا الإبادة الجماعية السريانية– الآشورية (مذابح السيفو) ولكن يبقى الرقم المتفق عليه بين أغلب المهتمين في هذه القضية والمطلعين عليها هو ٢٧٥,٠٠٠ حيث يستندون في إحصائهم هذا إلى معاهدة لوزان، وإن كان البعض يرفع الرقم إلى ٣٠٠,٠٠٠ شهيد بالأخذ بعين الاعتبار عدد من المناطق العثمانية التي لم تشملها عمليات إحصاء أبناء الشعب السرياني– الأشوري من قبل.

## مجزرة الجامع الكبير "التلل" في حلب ضد العلويين

بعد معركة مرج دابق واحتلال حلب، وللانتقام من العلويين، استهدفَ السلطانُ سليم في ٢٦ تموز/ يوليو عام ١٥١٦م العلويين في مدينة حلب، وبعد أداء صلاة في الجامع الكبير، جمع العثمانيون ٤٠ ألف علوي حمداني في إحدى الساحات الكبرى وقتلوهم، وسميت هذه المجزرة باسم مجزرة الجامع الكبير.

وكان من أبرز وأشهر نتائج هذه المجزرة المروّعة قيام المحتل العثماني بصناعة تلالٍ من جثامين الضحايا في وسط المدينة ولذلك اشتهرت هذه المجزرة وعرفت باسم مجزرة «التلل».

**بعد معركة مرج دابق واحتلال حلب، وللانتقام من العلويين، استهدف السلطان سليم في ٢٦ تموز/ يوليو عام ١٥١٦م العلويين في مدينة حلب، وبعد أداء صلاة في الجامع الكبير، جمع العثمانيون ٤٠ ألف علوي حمداني في إحدى الساحات الكبرى وقتلوهم، وسميت هذه المجزرة باسم مجزرة الجامع الكبير.**

وقُدّرَ عددُ القتلى بحوالي ٤٠ ألفاً وقال البعض ٩٠ ألفاً، وقيل أيضاً ٢٠٠ ألف من الرجال والأطفال والنساء وكبار السن وعلماء الطائفة العلوية، وقد سالت الدماء في شوارع حلب.

ويوثق التاريخ نصّ الرسالة التي وجّهها قائد الحملة العسكرية العثمانية على المناطق التي يقطنها المسلمون السوريون، إلى سليم الأول وهي محفوظة في مكتبة ستراسبورغ الوطنية الجامعية الفرنسية، قسم المخطوطات العربية يبلغه فيها تنفيذ أوامره وقتل كل العلويين في حلب. وجاء في نص تلك الرسالة:

«بسم الله الرحمن الرحيم. تحيات إجلال مقامات: تنفيذاً لأوامر سعادات، فقد تم تنفيذ القرارات والتوصيات، وقتل كل ما وقع علينا من قرى سوريا خاصة قرى النصيرية حتى أدغال الجسر وباب النسر، إلى شيزر ووادي خالد، حتى كتب لنا النصر، ولن يكون لهم وجود بعد الآن على مر الزمان، وخلصت البلاد من آفة وعلّة الفساد، واستّتب دين الإسلام، «العثماني» طبعاً!، في بلاد الشام، ولم يبق لهؤلاء السوريين ديار ولن يعيشوا على أرض السلطان العظيم سليم، وقد أكلت بقاياهم وحوش الجبال وتماسيح

الغاب، والعيش للسلطان بالرغاب، والله الموفّق للصواب.. لعنهم الله في كل كتاب، ودمتم بنور الله».

وتقع منطقة التلل قرب قلعة حلب بـ ٢ كم غرباً، وقد جاءت تسميتها، كما سبق وأشرنا، من تلك الرؤوس التي حزّها المجرمون العثمانيون أجداد أردوغان بالسيف وهم في ذلك الفعل كانوا يؤسّسون لداعش والقاعدة وأخواتهما من تنظيمات الإرهاب المسلّح في سوريا والعراق ومصر، وتؤكّد بعض الروايات أن المحتل العثماني قام بحرق الأطفال والنساء أحياء ووضعهم في أفران عدرا العمالية، والذبح والسلخ وبقر البطون في حمص وشيّ الرؤوس في إدلب، وسحل الأجساد في الرقة، وغيرها الكثير.

## مجزرة الشيعة في العراق

بعد دخول السلطان سليم إلى العراق، أصدر فتوى بأن كافة الشيعة في العراق هم كفار، وأخرج فرماناً بقتلهم. وبناء على هذا الفرمان وبحسب علماء التاريخ العلويين فإنه تم قتل ٤٠ ألف شيعي عراقي.

ويلفت قائد الشعب الكردي عبد الله أوجلان في كتابه "الدفاع عن الشعب"، الانتباه إلى "إرهاب" الدولة العثمانية ضد الشعوب الأخرى، قائلاً: "الحضارة الإسلامية العثمانية تقدمت بالسنية. الكرد العلويون والإيزيديون المناضلون أجبروا على صعود الجبال والمناطق العالية بعد أن قاموا بنصف ثورات. في وقت الوزير الأكبر مراد باشا، تم رمي ٤٠ ألف علوي في الآبار وهم أحياء بالإضافة إلى إعدام بير سلطان عفدال، وهذه أمثلة تعتبر الأكثر رحمة لهذا الإرهاب والذي ترك أثراً".

**بعد دخول السلطان سليم إلى العراق، أصدر فتوى بأن كافة الشيعة في العراق هم كفار، وأخرج فرماناً بقتلهم. وبناء على هذا الفرمان وبحسب علماء التاريخ العلويين فإنه تم قتل ٤٠ ألف شيعي عراقي.**

## مجزرة كربلاء

حاولَ الشيعةُ في كربلاء عام ١٨٤٢م الانتفاضَ بوجه العثمانيين، ولكن الوالي العثماني نجيب باشا، حاصر المدينة في ذلك الوقت وبدأ بقصفها، قطع أشجارها، ودخل بجيشه إلى المدينة. وتعرضت المدينة للدمار وارتكب العثمانيون مجازر بحق شعبها. المؤرخ حسين البراقي يقول إن عدد الذين قتلوا في هذه الأحداث هو ٢٤ ألف مدني من رجال، نساء وأطفال.

مجازر العثمانيين لا تتوقف عند واقعتين فقط، فالمؤرخ عبد الرزاق الحسني يتحدث في بحثه الذي يحمل اسم "نزهة الإخوان في وقعة بلد القتيل العطشان"، عن أكثر من ٧ مجازر ارتكبها العثمانيون بحق الشيعة في العراق بشكل خاص.

ومن جانبه يقول بروفيسور جامعة مصر حسين فوزي في أحد أبحاثه عن تاريخ العثمانيين في مصر "بعد دخول السلطان العثماني إلى مصر عام ١٥١٧م، نقص عدد المصريين الذي كان يبلغ ٨ مليون في القرن الـ ١٤، إلى ٢,٥ مليون في القرن الـ ١٨، العثمانيون دمروا كل شيء، قتلوا المدنيين ونهبوا المنطقة"، ويصف فوزي اسبوع دخول العثمانيين إلى مصر بـ "الأسبوع الأسود".

## المجازر اليونانية

بالإضافة إلى الآشوريين السريان فقد تعرض أيضاً عدد من أتباع الطائفة اليونانية في أراضي الإمبراطورية العثمانية في الحقبة التاريخية ذاتها إلى الإبادة الجماعية ويقدر عدد مجموع ضحايا المسيحيين على أيدي حكومة تركيا الفتاة قرابة ٢,٥٠٠,٠٠٠ قتيل بينهم



صورة رمزية لمذابح العثمانيين في مصر

على الأقل ١,٥٠٠,٠٠٠ أرمني و٥٠٠,٠٠٠ يوناني. وفي وقت ينصب فيه اهتمام الباحثين الدوليين بالإبادة الجماعية الأرمنية يظهر عدد من خبراء الإبادات ليعلنوا أن العدد الأكبر من الضحايا التي قدمها الشعب الأرمني لا يلغي حقيقة كون الأشوريين أيضا قد تعرضوا لإبادة مماثلة، ممنهجة ومتعمدة.

## مذابح العثمانيين في مصر.. مقتل ١٠ آلاف مصري في يوم واحد

كانت القاهرة قبل عام ١٥١٧م، عاصمة الخلافة الإسلامية، ومركزها الأخير . وكان حكامها من المماليك خير مدافعين عن الأمجاد الإسلامية والعربية، وامتدت دولتهم إلى حدود آسيا الصغرى، مسيطرين على الشام، وكانت تدين لها بلاد الحجاز بالولاء، وكانوا القائمين على شؤون الحرمين الشريفين، علاوة على أن مصر كانت مقر الخلفاء العباسيين بعد سقوط بغداد، لتنتهي هذه الخلافة بعد نقل الخليفة المتوكل عنوة إلى اسطنبول ليتنازل عنها لسليم الأول الامبراطور التركي. غزا العثمانيون بقيادة سليم، مصر، وطوال حكم العثمانيين لمصر، «ظلت صلة مصر بالإمبراطورية العثمانية ضعيفة غير وثيقة»، حسب ما يقول المستشرق والمفكر كارل بروكلمان، في كتابه «تاريخ الأمم الإسلامية»، واقتصر هم العثمانيون على جباية أموال وخيرات الأمة المصرية، إلى أن جاء محمد علي وحصلت مصر على استقلالها الجزئي.

وخلال الاحتلال العثماني لمصر ارتكبوا مجزرة مروعة بحق المصريين في شهر كانون الثاني/ يناير ١٥١٧م ويعتبر يوم نكبة وحسرة للمصريين، وحسب ما يقول المؤرخ المصري محمد ابن إياس في كتابه «بدائع الزهور في وقائع الدهور»، «أنه لم يقاس أهل مصر شدة مثل هذه» ووصل الأمر لوصفه أنه وقع فيها مثل ما وقع من جند هولاكو في بغداد.

ويروى المؤرخ المصري آيات وقصص الظلم الذي وقع وأصاب المصريين من العثمانيين في مواضع عدة من كتابه، حيث وصل الأمر إلى سقوط ١٠ آلاف من عوام المصريين قتلى في يوم واحد، وحسب وصف ابن إياس لهذا اليوم المشئوم «فالعثمانية طفشت في العوام والغلمان والزعر ولعبوا فيهم بالسيف وراح الصالح بالطالح، وربما عوقب من لا جنى، فصارت جثثهم مرمية على الطرقات من باب زويلة.. ولولا لطف الله لكان لعب السيف في أهل مصر قاطبة».

## المجازر العثمانية في بلاد الشام

هذا ويُحدّثنا التاريخ أيضاً أن العثمانيين في بدايات غزوهم لبلاد الشام ارتكبوا عشرات المجازر الدامية نذكر منها:

١ – عام ١٥١٥م استباحة حلب ومعرّة النعمان أسبوعاً كاملاً ما أدّى إلى مقتل ٤٠ ألف في حلب، و١٥ ألفاً في معرّة النعمان.

٢ – عام ١٥١٦م استباحة دمشق ثلاثة أيام ما أدّى إلى مقتل ١٠ آلاف شخص.

٣ – عام ١٥١٦م استباحة ريف إدلب وحماة وحمص والحسكة ومقتل عشرات الآلاف من السكان.

٤ – عام ١٨٤٧م مذابح بدرخان حيث قتل أكثر من ١٠ آلاف في منطقة حكاري.

٥ – ١٨٤١ – ١٨٦٠م مذابح جرت بعد خروج جيش محمّد علي باشا من لبنان في منطقة حاصبيا والشوف والمتن وزحلة حيث قتل أكثر من ٨٢ ألف لبناني.



مجزرة ديرسم– شمال كردستان

٦ – مذابح عام ١٨٦٠م: وهي أعمال عنف وقعت بين السكان في المنطقة الممتدة بين دمشق إلى ساحل لبنان والبقاع، حيث كانت الدولة العثمانية تغذّي الصراع سرّاً وتزيد من الشرخ القائم بين السكان بسبب وقوف المسيحيين مع محمّد علي باشا، وفي دمشق تم قتل ٢٥ ألفاً من السكان في تلك الأعمال وبتحريض ومساعدة الجيش العثماني ونهبت بيوتهم وتشرّدوا وقتلوا وهُدِمت أراضيهم وبيعت ممتلكاتهم.

٧ – عام ١٨٩٥م مجازر ديار بكر وطور عابدين وماردين حيث قتل أكثر من ١٥ ألفاً من الأرمن والسريان والآشوريين.

## المجازر التي ارتكبت بحق الشعب الكردي

تعرض الشعب الكردي على مدى تاريخه للعديد من مجازر الإبادة على يد الدول والسلطات التي حكمت كردستان، إلا أن أكبر المجازر وأفظعها تعرض لها الشعب الكردي على يد الدولة التركية منذ تأسيسها وحتى يومنا هذا، يضاف إليها المجازر التي ارتكبها نظام صدام حسين في كردستان الجنوبية منذ ثمانينات القرن الماضي.

في حزيران/ يونيو ١٩٢٧م أصدر مجلس تركيا قانوناً ينص على تتريك كافة المواطنين المقيمين في تركيا وذات الأقلية دينياً وعرقياً فيما انتفضت بعض المدن الكردستانية ضد قرار مجلس تركيا وارتكبت تركيا

## مجازر بحق بعض المدن الكردية:

### مجزرة زيلان

المجزرة التي قامت بها الدولة التركية ضد الكرد في باكور كوردستان عام ١٩٣٠م, في فترة ما قبل ظهور الحركة الثالثة لانتفاضة آغري, أثناء توجه الشعب الكردي إلى وادي زيلان الواقعة في منطقة أرجيش التابعة لمحافظة وان، هرباً من بطش النظام والأعمال الوحشية التي كان يقوم بها الجيش التركي من قتل وحرق وهدم القرى، فيما أشارت بعض الجهات الرسمية بأن عدد القتلى وصل إلى ٤٧ الف شخصاً.

### مجزرة ديرسم

وقعت مجزرة ديرسم بين عام ١٩٣٧ و١٩٣٩م في منطقة ديرسم، بعد أن دمرت المدينة بشكل كامل، وعلى أنقاضها أنشأت الدولة التركية محافظة أخرى تسمى اليوم باسم تونجيلي. كان سبب المجزرة المقاومة المسلحة بقيادة سيد رضا ضد قانون إعادة التوطين النقل القسري للسكان، ضمن تنفيذ تركيا لسياسة التتريك آنذاك، وهي أكبر انتفاضة كردية في تركيا بعد ثورة الشيخ سعيد عام ١٩٢٥م، قتل فيها الآلاف من العلويين والكرد الزازيين وشرد داخلياً الكثيرون، وقد أكد المؤرخون أن العدد الإجمالي للوفيات كانت قرابة ١٤ ألف كردي.



مجزرة حلبجة – جنوب كردستان ١٦ آذار/ مارس ١٩٨٨م

## عمليات الأنفال

عمليات الأنفال أو حملة الأنفال هي إحدى عمليات الإبادة الجماعية التي قام بها النظام البعثي في العراق السابق برئاسة صدام حسين سنة ١٩٨٨م ضد الكرد في باشور كردستان، وقد اعتبرت الحكومة العراقية آنذاك الكرد مصدر تهديد لها، وقد سميت الحملة بالأنفال نسبة للسورة رقم ٨ من القرآن. و(الأنفال) تعني الغنائم أو الأسلاب، قام بتنفيذ تلك الحملة قوات الفيلقين الأول والخامس في كركوك وأربيل مع قوات منتخبة من الحرس الجمهوري بالإضافة إلى قوات الجيش الشعبي وأفواج ما يسمى بالدفاع الوطني التي شكلها النظام العراقي، وقد تضمنت العملية ستة مراحل انتهت بتدمير ما يقارب من ٢٠٠٠ قرية وقتل الآلاف من المواطنين الكرد في مناطق جنوب كردستان أثناء عمليات الأنفال وإجبار قرابة نصف مليون مواطن كردي على الإقامة في قرى أقامتها الحكومة العراقية آنذاك خصيصاً كي تسهل السيطرة عليهم وجرى إلقاء القبض على ما يقارب من ١٠٠٠ مواطن كردي جرى تصفيتهم ودفنهم في قبور جماعية في مناطق نائية من العراق.

## مجزرة حلبجة

الهجوم الكيمائي على حلبجة هو هجوم حدث في السنوات الأخيرة للحرب العراقية الإيرانية، حيث كانت مدينة حلبجة محتلة من قبل الجيش الإيراني، وعندما تقدم إليها الجيش العراقي تراجع الإيرانيون إلى الخلف وقصف الجيش العراقي البلدة بالغاز الكيميائي قبل دخولها مما أدى إلى مقتل أكثر من ٥٥٠٠ من الكرد، وأصيب ٧٠٠٠–١٠٠٠٠ وكان أغلبهم من المدنيين، كما مات آلاف من سكان البلدة في السنة التي تلت الهجوم نتيجة المضاعفات الصحية وبسبب الأمراض والعيوب الخلقية التي ظهرت على الولادات الجديدة.

## مجزرة داعش ضد الإيزيديين الكرد

ولم تكتف الدولة التركية بارتكابها المجازر في تركيا فقط، بل وجهت الدولة التركية مرتزقتها إلى المناطق الكردية في روج آفا، وتصدت وحدات حماية الشعب والمرأة وتمكنت من القضاء على تلك المجموعات الإرهابية، فيما ارتكبت المرتزقة مجزرة بحق الكرد الإيزيديين في باشور كردستان وذلك نتيجة اتفاقيات بين الدولة التركية وسلطات باشور.

مجزرة مرتزقة داعش التي تعمل مع الدولة التركية وصفت بأنها إبادة جماعية من قبل مرتزقة داعش تعرض لها الإيزيديون في العراق، جرت هذه الإبادة بعد بدء الحرب بين مرتزقة داعش وإقليم كردستان في شمال العراق، حيث انسحبت قوات البيشمركة انسحاباً

مفاجئاً من شنكال، فقامت داعش باحتلال المنطقة في يوم ٤ آب/ أغسطس ٢٠١٤م وقتلوا عدداً كبيراً من الإيزيديين يصل لحوالي ٥,٠٠٠ شخص وقاموا باختطاف العديد من النساء الإيزيديات، بينما نزح البقية إلى جبل سنجار وحوصروا هناك لعدة أيام وفقد العديد منهم هناك بسبب الجوع والعطش والمرض، إلا أن وحدات حماية الشعب الكردي قامت بتأمين ممر آمن لإيصال الإيزيديين إلى المناطق الآمنة.

## عفرين.. شنكال ثانية تتبدل فيها راية المرتزقة بقيادة رسمية من تركيا

إن التاريخ يُنبئنا بأن العثمانيين كانوا يقتلون ويذبحون ويسرقون ويمارسون الغزو والاحتلال ثم يسمّون ذلك فتحاً إسلامياً. عشرات المذابح التي لا يقرّها دين أو عقل؛ ولذا فإن عفرين كما نرى وبعيداً عن حسابات السياسة والاستراتيجية؛ هي امتداد منطقي لمذابح العثمانيين ضد الشعب السوري، من زاوية العمق التاريخي ومن زاوية فلسفة أردوغان في الغزو والعدوان واستخدام الإسلام كعنوان لتبرير ذلك، وهو منه براء.
حفيدة العثمانيين تركيا اليوم وفي عفرين تريد إعادة تكرار هذه المجازر بحق المدنيين، أكثر من ١٠ مجازر ارتكبها طيران الاحتلال التركي خلال الغارات الجوية والقصف المدفعي راح ضحيتها العشرات من المدنيين. أغلب هذه المجازر استهدفت المدنيين من الأطفال والنساء، ناهيك عن قتل المدنيين في القرى التي احتلوها والعديد من مقاطع الفيديو والصور أثبتت ذلك من خلال تداولها على مواقع التواصل الاجتماعي .
وهنا تتوضح صلة الوصل ما بين التاريخ الدموي القديم والجديد "القتل، النهب، والإبادة العرقية"، إذ إن نفس الأساليب التي اتبعها العثمانيون تتم اليوم، لكن بيد جيش أردوغان الذي يفضل مناداته ما بين مريديه ومرتزقته "بالسلطان الجديد"



طفل شهيد إثر قصف تركي على منزل في منطقة عفرين ٢٠١٨م.

أعاد الاحتلال التركي من خلال هجماته العدوانية على أراضي عفرين المجزرة التي ارتكبت بحق الكرد الإيزيديين في شنكال، فالمرتزقة التي استعملتها الدولة التركية في المجزرة على كرد شنكال استعملها الدولة التركية اليوم في عفرين بنفس الفكر وباسم وراية مختلفة، فأثبتت عدة صور وفيديوهات في المناطق الحدودية التي احتلتها الدولة التركية ومرتزقتها في عفرين، التطهير العرقي وارتكاب مجازر بحق مكونات الشعب الكردي ونهب البيوت والأموال. وكان المدنيين والبنى التحتية والمرافق العامة الحياتية للسكان هدف رئيسي للإرهابيين وطائراتهم، ونتيجة لذلك استشهد ٢٣٢ مدنياً معظمهم أطفال ونساء، كما جرح ٦٦٨ مدني بينهم حالات حرجة.
وقيام الاحتلال التركي بإسكان عوائل مرتزقته في القرى والبلدات التي احتلوها ما هو إلا دليل واضح وصريح على الإبادة الجماعية بحق أهالي عفرين التي يحاول جيش الاحتلال التركي تطبيقها.

## خطر "السرطنة" العثمانية يحييها أردوغان اليوم في المنطقة

ينفخ أردوغان في نيران الصراعات الأثنية والطائفية في منطقة الشرق الأوسط، مكملاً بذلك السياسة العثمانية القديمة، يسعى من خلال ذلك إلى تغيير ديمغرافية المنطقة عبر دفع السكان الأصليين للهجرة عن طريق سياسات الترغيب والترهيب، وتستوطن بدلاً عنهم

التركمان والأتراك.
كما يستخدم شعوب المنطقة بحسب مصالحه الخاصة، ويحفز مسألة عودة الخلافة الإسلامية في عقول المسلمين السنّة، ويدعي أنه الشرارة التي ستعيد هذه الخلافة. وبهذه الحجج يتدخل في الدول المجاورة له، وفي نفس الوقت يكرر التاريخ الدموي العثماني في شمال كردستان وروج آفا (شمال سوريا).
وقد صرح أردوغان في أكثر من مناسبة القول التالي، "لقد أجبرونا على قبول الحدود الحالية. لوزان لم يكن نصراً بالنسبة لنا. إما أن تصبح تركيا أكبر وإما أن تصبح أصغر". ويتحدث أردوغان مرة أخرى عن الحدود من حلب إلى الموصل. فحسب أردوغان كان من المفروض أن تكون مناطق روج آفا/ شمال سوريا وباشور/شمال العراق جزءاً من الخريطة التركية. حيث ارتكبوا في هذه المناطق العشرات من المجازر وقتلوا الآلاف.
لذلك، فإن تواجد حزب العدالة والتنمية وأردوغان في المنطقة هو بمثابة خطر كبير ودائمي على العراق وسوريا والشرق الأسط عامةً، يخلق الأزمات والتناقضات بشكل مستمر بين مكونات المنطقة.
كما أن تكرار التجربة العثمانية سيكون لها آثاراً خطيرة. بكلمة أخرى فإننا سنشهد تكرار التاريخ الدموي العثماني في الشرق الأوسط الذي أعاد المنطقة قروناً إلى الوراء وقضى على الحضارات ونهب خيرات البلدان، مرة أخرى.

## خلاصة

أذا ما تأمّلنا في كل تلك الأحداث وحاولنا ربط الماضي بالحاضر، ستتضح لنا قصة الأطماع العدوانية التركية الممتدة والدائمة ضد سوريا، وهنا لا ينبغي أن نستهين بالتاريخ ودوره في تشكيل عقلية شديدة الغرور والصلف مثل عقلية حزب العدالة والتنمية ذي الميول العثمانية ولا نقول الإسلامية، والعثمانية كما نفهمها، «طريقة و منهج» وحشية وعدوانية في غزو البلاد المجاورة وإقامة الامبراطوريات على جثث الشعوب وحضاراتها، توظّف الدين، الذي هو هنا الإسلام، في لعبة السياسة والحرب لاستعباد الأقليات والشعوب الأخرى، وهي أخيراً من ثم «طريقة ومنهج» لا تقف عند زمان بعينه، لكنها تمتد إلى أزمنة أخرى بما فيها زماننا هذا، إنها فلسفة قائمة بذاتها، إذا جاز أن نسميها فلسفة، فلسفة للقتل ولسفك الدماء وتبرير ذلك كله باسم الإسلام وهو قطعاً براء من كل هذا الإرث العثماني الشاذ والمعادي لروح الدين وعدالته.
هكذا كان تعاملهم مع السوريين، إجرام يسمّونه إسلاماً، وقتلاً يسمّونه نصرة للدين، فهل اختلف هو عنهم عنفاً في عفرين اليوم؟، وفي باقي الجغرافيا السورية من مذابح بدأت منذ سبع سنوات باسم الربيع العربي والثورة السورية؟.

## المصادر:

روبرت ميلسون ـ الاستفزاز او القومية في الابادة الجماعية للأرمن ـ نيوجرسي ـ ١٩٨٦.
. هاروت ساسونيان ـ الإبادة الجماعية للأرمن ، وثائق وإعلانات ـ ١٩١٥ـ ١٩٩٥ ـ لوس انجلس ـ ١٩٩٦.
. عبد الله أوجلان في كتابه "الدفاع عن الشعب".
. المستشرق والمفكر كارل بروكلمان، من كتابه «تاريخ الأمم الإسلامية».
. المؤرخ المصري محمد ابن إياس من كتابه «بدائع الزهور في وقائع الدهور».
. ملفات من وكالة أنباء هاوار ANHA.

# العنفُ الجنسيّ ضدّ المرأة إلى متى؟



نارين عمر
كاتبة وشاعرة – سوريا

**على الرّغم من بعض القوانين الصّادرة من هيئة الأمم المتّحدة والقانون الدّوليّ الإنسانيّ وهيئاتٍ رسميّة أخرى تدعو إلى نبذ العنف الجسديّ ضدّ الإنسان وخاصة المرأة، وتعتبره جريمة حرب، وتطالب بوجوب معاقبة المرتكبين أفراداً كانوا أم حكومات، إلا أنّ كلّ ما صدر حتّى يومنا لا يلتزم به الأفراد ولا الحكومات، ويظلّون يمارسون عنفهم ووحشيتهم من دون الإحساس بالذّنب. كزواج المتعة أثناء الحروب، والزّواج بالأسيرة والتي تعد من أكثر أنواع الاغتصاب بشاعة واستهتاراً بالقيم والمبادئ الإنسانيّة، وصفعة قويّة في وجه العالم وادّعاءاته الحضاريّة والتّقنيّة.**

مقولة التّاريخ يعيد نفسه لم تأتِ عبثاً أو من فراغ، إنّما هي ملخّص ما يحمله البشر من مفاهيم وأفكار عبر الأزمان والعهود، ويطبّقونها بأساليب وطرق متباينة وإن كانت كلّها تلتقي في نقطة ارتكاز واحدة؛ ولِمَ لا ونحن نعيشُ القرن الحادي والعشرين، العصر الذي يفتخر البشرُ فيه بوصولهم إلى القمر ومحاولة معانقة نجوم وكواكب أخرى، العصر الذي يدعونه عصرَ تحرّرهم والتّمتّع بإنسانيّتهم وما تزال هناك قضايا ومشكلات تفسد كلّ هذا، وتعكر فضاء البشر وأرضهم، من أبرزها مشكلة القتل والتّعذيب النّفسيّ والجسديّ والانتهازيّة والاستغلال، لكنّ أبرز هذه المشاكل وأشدّها تأثّراً وتأثيراً هي مشكلة اغتصاب المرأة وخاصة في الحروب والغزوات ومختلف أنواع الصّراع المسلّح، مع العلم أنّ عمليّة اغتصاب المرأة في الحروب والغزوات والمعارك ليست جديدة، بل حدثت منذ آلاف السّنين، ولكنّها مفاجئة ومؤلمة لنا ونحن نعيشُ عصر المناداة بحريّة المرأة ومساواتها بالرّجل ومع الرّجل واعتبارها ذات كيان خاص.



اغتصاب المراة.. جانب من الممارسة الإبادية ضد المرأة

على الرّغم من بعض القوانين الصّادرة من هيئة الأمم المتّحدة والقانون الدّوليّ الإنسانيّ وهيئاتٍ رسميّة أخرى تدعو إلى نبذ العنف الجسديّ ضدّ الإنسان وخاصة المرأة، وتعتبره جريمة حرب، وتطالب بوجوب معاقبة المرتكبين أفراداً كانوا أم حكومات، إلا أنّ كلّ ما صدر حتّى يومنا لا يلتزم به الأفراد ولا الحكومات، ويظلّون يمارسون عنفهم ووحشيتهم من دون الإحساس بالذّنب؛ فإذا اطلعنا على النّظام الأساسيّ للمحكمة الجنائيّة الدّوليّة نجده يصنّفُ الاغتصابَ وأشكال العنف الجنسيّ الأخرى ضمن قائمة جرائم الحرب والأفعال التي تشكّل جرائم ضدّ الإنسانيّة عند ارتكابها كجزء من اعتداء واسع النّطاق وممنهج ضدّ كلّ السكّان المدنيّين، مَنْ كان المعتدي والفاعل، وينبغي على جميع أطراف النّزاع المسلّح أن يلتزموا بمنع العنف الجنسيّ، وأن تقوم جميع الدّول بمحاكمة مرتكبيه؛ ولكنّ هذه الهيئات وخاصة المعنيّة منها بوضع المرأة تؤكّد في الوقت نفسه على عدم التزام الدّول وأطراف النّزاع والأفراد العسكريّين بمثل هذه القوانين والمقرّرات، وهذا ما تمّ تأكيده من قبل منظّمة العفو الدّوليّة في تقريرها الصّادر في عام ٢٠٠٢م عن المرأة والنّزاعات الصّادر في اليوم العالميّ للمرأة:

((الحروب والنّزاعات تحمل خوفاً وهولاً كبيراً للمرأة، ولا تقتصر مخاوف المرأة على الدّمار والاضطرابات والإصابات والموت، بل تمتدّ لتشمل خوفها من عمليات الاغتصاب والتّعذيب والأذى الجسديّ والجنسيّ والعبوديّة الجنسيّة أو الاقتصاديّة، والعلاقات أو الزّيجات الجبريّة)).

إذا كانت هذه الهيئات والمنظّمات والجمعيّات الدّوليّة والرسميّة المعنيّة بشؤون الأرض وما عليها من جموع البشر على علم تامّ بعدم التزام الدّول والحكومات وخاصة الموقّعة على مثل هذه القوانين بمضمونها، فلماذا لا تسارع إلى إصدار قوانين صارمة تلزم الجميع بالالتزام بها أيّاً كانت الجهة أو الدّولة أو الهيئة التي تخالفها، أم لأنّها تُخَطّ بأنامل القوى والدّول المتنفّذة، والتي تريد بها هدهدة الشّعوب والأمم، واللّعب على اللّحى والعقول؟

نعم، كلّ دول وحكومات العالم لا تراعي حريّة الإنسان وكيانه في الحروب والنّزاعات المسلّحة، وتغري رجالها وشبابها بالنّساء من السّبايا والأسيرات والمستضعفات، ولا تحاسب المغتصب الجاني مهما كانت درجة عنفه ووحشيّته، وما استخدام المرأة تحت مسمّى "زواج المتعة" في الحروب والمعارك في وقتنا الحاضر كما حدث في دول شرقيّة وإسلاميّة وعربيّة إلا نوعٌ مهين من أنواع العنف الجنسيّ ضدّ المرأة وضدّ الأمومة والإنسانيّة كلّها، والزّواج بالأسيرة من أكثر أنواع الاغتصاب بشاعة واستهتاراً بالقيم



أوقفوا العنف بحق المرأة

والمبادئ الإنسانيّة، وصفعة قويّة في وجه العالم وادّعاءاته الحضاريّة والتّقنيّة. ونتساءل:

كيف يستطيع الرّجل الاعتداء جنسيّاً على امرأةٍ أسيرة، مقيّدة وهي تنهال عليه بكلّ أنواع الشّتائم والسّباب؟ كيف يرضى على نفسه أن يجرّب رجولته على امرأةٍ تحتقره ولا تبادله المشاعر والأحاسيس؟ ألا يحسّ بنقصه وضعفه كرجلٍ أمام ذلك الجسد المنهار الذي يحمل روحاً أبيّة، مقاومة؟ ألا يتذكّر أمّه وأخته وزوجته وابنته في تلك اللّحظات؟ ألا يتخيّلهنّ وهنّ يتعرّضن للفتك الجسديّ والنّفسيّ من قبل رجال آخرين مثله لا يرون في المرأة سوى جسداً للمتعة والعبث به؟ ألا يردعه فكره ووجدانه ونفسه بعد إقدامه على جريمته الأولى، فيتوب التّوبة النّصوح؟ أيُعقَل أنّه يرى رجولته الحقّة في عمليّة الاغتصاب هذه؟ ألا يؤنبه ضميره بالفعل الشّنيع الذي أقدم عليه بعد الانتهاء من لعبته الذّليلة؟

إذاً نطالب هيئة الأمم المتّحدة والمنظمات الدولية، الحكومية وغير الحكومية، بالإسراع إلى وضع قوانين ملزمة تجبر الجميع على عدم اللّجوء إلى ممارسة العنف الجسديّ والجنسيّ ضدّ المرأة وضدّ الرّجل والطّفل أيضاً، لأنّها تشكلّ إحدى أكثر الجرائم بشاعة ووحشيّة وظلماً تصل إلى حدّ الكفر والجبروت.

على كلّ المنظّمات المعنيّة بحقوق الإنسان والطّفولة المطالبة الفعليّة بإصدار قوانين تلزمُ جميع الدّول من دون استثناء بالالتزام بها، ووضع شروط قاسيّة تصل إلى أشدّ العقوبات لمرتكبيها.

يجب على المرأة أن تكون أكثر وعياً بوضعها، وأن تعدّ هذا الأمر في صلب اهتمامها، وتبذل كلّ ما بوسعها للحدّ من ارتكاب المزيد من هذه الأفعال الوحشيّة بحقّها وحقّ وجودها وكيانها. عليها أن تدرك أنّ هذا الموضوع يجب أن يبدأ من عندها، ويُحرَّك على مختلف الصّعد والمستويات، وأن تنطلق من توعية ذاتها ومفاهيمها نحو المطالبة بكلّ حقوقها المنهوبة والمسلوبة منها، وتواصل اللّيل بالنّهار لتحقيق العالم الذي تنشده وتسعى إليه.

الحقوق تؤخذ بالحكمة والدّراية والمطالبة الحثيثة إنْ كانت القوّة هي جبهة المواجهة المضادة والجبّارة.

وبمناسبة الحديث عن العنف الجنسيّ في الحروب لا بدّ من المطالبة بوجوب وقف هذا النّوع من العنف في كلّ حين ووقت وليس في أوقات الحرب فقط، لأنّ اليوم الواحد من عمر البشر القاطنين على وجه الأرض يشهد على ارتكاب آلاف مثل هذه الجرائم بحقّ المرأة بل وبحقّ الأطفال من الذّكور والإناث معاً؛ كما يجب الإشارة إلى العنف الظّالم ضدّ الرّجل كذلك لإذلاله وإرغامه على أقوال وأفعال تنافي خلقه ومبدأه.

# المرأةُ في الشرقِ الأوسط .. الأكثرُ إبادة



سوزان علي
كاتبة وصحفية – سوريا

**إن استهداف المرأة أصبحت سياسة وممارسة ممنهجة من قبل الأنظمة الحاكمة في الشرق الأوسط وداعميها من قوى الحداثة الرأسمالية، ولا سيما النساء اللاتي سعين وراء استرداد حريتهن وأدركن مدى خطورة هذه الممارسات عليها، والإبادة الممارسة على المرأة لا تقتصر على الإبادة الجسدية وحسب، وإنما تشمل أيضاً الممارسات المجحفة بحقها كافة من اغتصابها وتعنيفها في المنزل وضربها وشتمها والنظرة الدونية لها. إذ من خلال المرأة يتم استهداف المجتمعات، وكسر إرادة المقاومة في المنطقة، فالمجتمعات تعتبر حرة بمقدار ما تكون فيها المرأة حرة والعكس صحيح.**

تعرّضت منطقةُ الشرق الأوسط للكثير من الممارسات التي كانت نتيجة سياسات الأنظمة الحاكمة على المنطقة والتي سعت لفرض هيمنتها على المجتمع وتحقيق مصالحها. ونظراً لغنى الشرق الأوسط بالخيرات وعلى وجه الخصوص منطقة ميزوبوتاميا؛ أصبحت محطّ أنظار من الأطراف كافة الإقليمية والدولية وانتهاج سياسات عدة عليها منها الحرب الخاصة والغزو الفكري لامتلاك زمام أمورها وتسهيل فرض السيطرة عليها، ومن جهة أخرى الحروب والهجمات العسكرية من خلال الاحتلال المباشر وارتكاب المجازر والإبادة بحق الشعوب بشكل عام والمرأة بشكل خاص؛ ولأن المرأة أساس الحياة وعماد المجتمع الشرق أوسطي كانت الإبادة موجهة إليها بشكل خاص.

شغلتِ المرأةُ الشرق أوسطية مكانة هامة في المجتمع على مرّ العصور، بل أدارت المجتمع على مدى قرون من الزمن، ووصلت إلى درجة القداسة لدورها الهام آنذاك، فهي من اكتشفتِ الزراعة وصادقت الأرض والطبيعة وعملت في التداوي بالأعشاب، إضافة إلى

**إن القتلَ بات مشروعاً بحق المرأة من قبل الأنظمة الحاكمة في الشرق الأوسط؛ ولا سيما النساء اللاتي سعين وراء استرداد حريتهن وأدركن مدى خطورة هذه الممارسات عليها..**

إدارة المشاريع الاقتصادية والتوزيع العادل للمحاصيل على أفراد الكلانات التي كانت تديرها والسعي الدائم لبثّ الروح الجماعية بين الأفراد؛ ناهيك عن قيامها بالحماية من خلال حماية صغارها في المغاور من مخاطر الطبيعة مثل الرعد والبرق وكثافة الأمطار أو الحرّ الشديد أو البرد، وكذلك حماية أفراد الكلان من الهجمات المباغتة عليها من الوحوش المفترسة والحيوانات الضارية، فكانت الأم والإدارية والمربية والحامية، وامتدت إدارتها للمجتمع ردهاً من الزمن إلى أن ظهرت السلطة مع المجتمع الهرمي والذي ابتدأ من سومر، ومن خلاله أصبحت المرأة أول مستعمرة في التاريخ كما أشاد بذلك قائد الشعب الكردي عبد الله أوجلان.

شكلت سومرُ الخططَ والمؤامراتِ الأولى للهجوم على المرأة من خلال الرُهبان الذين حولوا الزيغورات (الزقورات) إلى دولة وقسموا المجتمع إلى طبقات بين سيد وعبد، غني وفقير، وعابد ومعبود، ومنح للمرأة الطابق السفلي من الزيغورات مع طبقة الفقراء والعمال والفلاحين لتنزلَ دركاتٍ إلى الأسفل بعد أن كانت في مرتبة الألوهية، تقدس؛ كونها الأمّ التي تنجب الأطفال وتقوم بحمايتهم وتدير أمور المجتمع وتكون على دراية بأمور الطبيعة ومعرفة الفصول وفصل الأعشاب عن بعضها وغيرها من الأمور التي تعتبر هامة في حياة الأفراد.

ومن سومر انطلقت الهجماتُ الأولى عليها، إلا أن هذه الهجماتِ والممارسات لم تقف عنده، بل وجاءت الأنظمة الأخرى الممتدة لسومر في الفكر والذهنية وأكملت دربه في ممارسة السياسة عينها على المرأة وجعلها الهدف والعدو الأول لهم، ومن بينهم النظام الرأسمالي الذي مارسَ معها سياسة مغايرة للأديان والنظام الإقطاعي، ففي الوقت الذي مارست فيها الأديان سياسة الانغلاق على المرأة ومنحها الدرجة الثانية بعد الرجل وتقييد حريتها في الملبس والعمل والزواج، سعى النظام الرأسمالي إلى الانحطاط من مكانتها تحت مسمى «الحرية»، وجعلها أداة رخيصة وسلعة تباع وتشترى بملء إرادتها ورضاها، وبالتالي ابتعادها عن قداستها وجوهرها.

إنّ توالي الأنظمة الاستبدادية على المجتمع الشرق الأوسطي؛ حطّ من مكانة المرأة والحد من منجزاتها واقتصار دورها على إنجاب الأطفال وتربيتهم فقط من خلال غسل الأدمغة وتخديرها وتلوث العقول في تجزئة المجتمع إلى طبقات والفصل بين الأجناس البشرية ولا سيما بين المرأة والرجل وخلق العداوة بينهما بالرغم من إتمام أحدهما للآخر في العائلة والمجتمع على حدّ سواء، ووقع كلاهما ضحية لتلك الممارسات، ففي الوقت الذي غدت المرأة ضحية ينتهك حقوقها، تحول الرجل أيضاً إلى عبد تابع لتلك السياسات دون أن يدري. وغدت ثقافة الإبادة ضد المرأة متفشية في الشرق الأوسط ولا سيما القتل، فالمرأة الرافضة للعادات تقتل، المرأة المناضلة تقتل، المرأة المخطئة تقتل، وإن شاركها الرجل هذه الخطيئة إلا أنها تقتل ويعيش هو، وبدت تلك الممارسات بمثابة قانون سائد ينص على: «المرأة إما تقبل أو تقتل». وبهذا؛ تفاقمت



■ المناضلة الكردية ليلى قاسم التي أعدمتها النظام العراقي في العام ١٩٧٣م

قضية المرأة وباتت تحتاج إلى حلّ.

إن القتلَ بات مشروعاً بحق المرأة من قبل الأنظمة الحاكمة في الشرق الأوسط؛ ولا سيما النساء اللاتي سعين وراء استرداد حريتهن وأدركن مدى خطورة هذه الممارسات عليها، ومن هذه الأنظمة النظام التركي الذي أجحف بحق المرأة كثيراً من خلال إصدار قوانين تناهض حرية المرأة وتحط من شأنها وتزيد الاستبداد والعنف عليها، ومن هذه القوانين تزويج الفتاة المغتصبة من مغتصبها، وعدّ ذلك أمراً طبيعياً دون النظر إلى الحالة النفسية التي تعيشها الفتاة المغتصبة بعد تعرضها للاغتصاب وكيفية العيش مع جلادها تحت سقف واحد، وكذلك اللجوء إلى اعتقال المناضلات ممن ناهضن ذهنيته الدولتية وتعذيبهن، ولا سيما مناضلات حركة التحرر الكردستانية اللاتي تصدين لممارساته وطالبن بحرية المرأة وخلاص شعوبهن وشعوب المنطقة من براثن ممارساته، فقام النظام التركي بقتل العديد من المناضلات وأسر الكثيرات منهن وزجهن في السجون والمعتقلات التركية، وممارسة أشد أنواع التعذيبين النفسي والجسدي عليهن ومنهن المناضلات الثلاثة ساكينة جانسيز وفيدان دوغان وليلى شايلمز اللواتي استهدفن من قبل حكومة العدالة والتنمية في باريس، كما وقام النظام البعثي في العراق بقتل المناضلة ليلى قاسم وتعذيبها في السجون ومن ثم إعدامها لأنها كانت متمسكة بقوميتها، أما في روجهلات (شرق) كردستان فأُنتهكت حقوق المرأة وفُرضت قوانينُ جائرة عليها من قبل الحكومة الإيرانية دون أن يكون لديها حق القبول أو الرفض بدءاً من فرض النقاب والحجاب عليها، ومروراً بزواجها وهي قاصر؛ ناهيك عن ممارسة أشكال العنف كافة عليها، وفي شنكال تعرض الإيزيديون لأكثر من سبعين فرمان وفي هذه الفرمانات كانت المرأة هي المستهدفة، حيث سُبيت وبيعت في أسواق الرقة من قبل مرتزقة داعش عندما هاجم قضاء شنكال وتزويجهن لأمراء داعش وأعضائها وكذلك إرغامهن على اعتناق الدين الإسلامي، كما وأيدت الحكومة العراقية لزواج



نازحات إيزيديات مع أطفالهن في أعقاب غزو داعش لمنطقة شنكال

القاصرات وشرعته عبر إصدارها قانوناً يشرع ذلك وكذلك الأمر بالنسبة لسائر دول الشرق الأوسط مثل السعودية واليمن وسوريا، كما وطبقت سياسة الإبادة على المرأة من خلال قتلها في مؤسسة العائلة بدواعي الشرف؛ وذلك تبعاً للسياسة عينها في إبادة المرأة والقضاء على جنسها.

ومن الانتهاكات المُرتكبة بحقها أيضاً رضوخها للعادات والتقاليد التي فرضت عليها دون استطاعتها على ردها، فترضى بها دون إرادتها وتسعى إلى التأقلم معها حتى الممات وترثها في الرضوخ بناتها وأحفادها وهكذا دواليك ومن تلك العادات زواج الحيار الذي تعجز المرأة عن رفض قرار كهذا اتخذ بحقها، فالعائلة والمجتمع برمته يعاديها في حال الرفض؛ ذلك أن من يحيرها هو ابن عمها ليس سواه، وهو ما لا يتم النقاش فيه البتة، وترضخ المرأة لمثل هذا الزواج دون حول منها أو قوة، وكذلك زواج البدل، وهي مبادلة المرأة بامرأة أخرى لأخيها وفي هذه الحالة أيضاً تضطر المرأة إلى القبول مرغمة، إلا أن هذه العادات قد قضيت عليها في بعض المجتمعات مثل المجتمع الكردي، إلا أن بعض المجتمعات الأخرى فلا زالت المرأة فيها تعاني من هذه القضية مثل بعض المجتمعات العربية التي لا زالت تحتفظ بالنظام العشائري القبلي، وتعاني فيه المرأة من القمع والإذلال والإرغام على الزواج وإنجاب الكثير من الأطفال لزيادة نسل العائلة فقط وزواج زوجها من أكثر من امرأة.

إن الإبادة الممارسة على المرأة لا تقتصر على الإبادة

الجسدية وحسب، وإنما تشمل الممارسات المجحفة بحقها كافة من اغتصابها وتعنيفها في المنزل وضربها وشتمها والنظرة الدونية لها والنظر إليها على أنها ضعيفة وبحاجة إلى من يساندها دائماً، وكذلك منعها من التعليم في الكثير من المجتمعات أو إرغامها على دراسة الفروع التي ترغب في خوضها، ومن أكثر الممارسات التي طبقت على المرأة في المجتمع هي إبعادها عن كل من السياسة والاقتصاد وجعلهما حكراً على الرجل فقط، ناهيك عن تحريفهما وإخراجهما عن مفهومهما الصحيح، فربطوا السياسة بالمراوغة والخداع، في حين ربطوا الاقتصاد بالربح والمنفعة ورأس المال فقط، فلا يحق للمرأة أن تكون سياسية أو أن تتحدث في شؤونها أو تدير البلاد في المحافل والمؤتمرات، كما ولا يجوز لها أن تدير مشروعاً وتعود بالمنفعة على ذاتها ومحيطها، وفي الحقيقة إن السياسة والاقتصاد كانتا من أعمال المرأة في المجتمع الطبيعي، فالمرأة كانت سياسية ناجحة في إدارة أمور المجتمع من خلال التوفيق بين الأفراد وكيفية التعامل مع الآخرين وكيفية تدبير شؤون المجتمع بحنكتها ودرايتها، كما وتدير المشاريع وتدخر فائض الإنتاج للسنوات المقبلة، إضافة إلى ادخار المؤونة والاستفادة من خيرات الطبيعة.

إنّ اتباع سياسة الإبادة بحق المرأة إنما لأن المرأة هي الحياة، بل هي نبضاتها وهي تربي وتعلم الأجيال، فهي مدرسة تخرج الآلاف من الأجيال، وهي العصبُ الحساس في المجتمع، تديره بوعيها وحنكتها ودرايتها وروحها المرحة. ولهذا؛ فالحدّ من إرادة المرأة هو الحدّ من إرادة المجتمع وتقليص دوره وممارسة سياستها عليها بيسر دون أن يستطيع المجتمع النضال والمحافظة على هويته وبالتالي الاستيلاء عليه، وكمثال على قدرة الأنظمة الاستبدادية التحكم بالمجتمع عن طريق المرأة؛ في المنزل مثلاً؛ إذا استطاعت الأم غرسَ القيم في شخصية أطفالها وتمكنت من تربيتهم وإدارة أمورهم، علاوة على كيفية إدارة المنزل وغرس المودة بين أفرادها؛ حينذاك تكون العائلة مترابطة ويصعب تفككها وستتصدى للعقبات وتصمد أمامها مهما كانت شدتها، وينطبق الأمر ذاته على نطاق أوسع خارج إطار العائلة على مستوى المجتمع ككل. فالقوة الكامنة لدى المرأة جعلتها محط أنظار وكونها الأساس في الحياة كانت الهجمات عليها مكثفة أكثر من الرجل؛ لأن القدرة على التحكم بالمرأة يُسهّل التحكم بالمجتمع وبالتالي فرض الهيمنة وتحقيق المصالح وممارسة الطغيان بحق الشعوب وفق تلك السياسة.

لم تقف المرأة في الشرق الأوسط مكتوفة الأيدي وخائرة القوى أمام هذه الممارسات، بل ناضلت لكسر الذهنية الدولتية الرامية لإبادتها، وأضحت نساءُ حركة التحرر الكردستانية مثالاً للمرأة المناضلة في الشرق الأوسط على مدار أربعين عاماً من النضال في جبال كردستان وتشكيل قوة خاصة بها وقيادة الحملات وتسلحن بالفكر الحرّ بعد أن انتهجن بمبادئ تحرر المرأة والاقتداء بفكر القائد عبد الله أوجلان في ارتباط حرية المجتمع بحرية المرأة، فالمرأة إن لم تتحرر، لن يتحرر المجتمع، وعلى خطاهن سارت النساء في الشمال السوري من خلال الانضمام لوحدات حماية المرأة والتصدي للأنظمة الاستبدادية وسياساتها وكذلك التصدي للمرتزقة وفي مقدمتهم مرتزقة داعش الذي عادى المرأة لدرجة كبيرة وجعلها عورة ومُلكاً له وفرضَ النقاب عليها ومنعها من الخروج من المنزل إلا بوجود محرم معها وممارسة أنواع العذاب عليها كافة، كما وقامت المرأة في شنكال بتدريب ذاتها وتنظيم أعمالها وتوحيد صفها في وحدات حماية شنكال . المرأة والانتقام للنساء الإيزيديات المختطفات من

**إن الإبادة الممارسة على المرأة لا تقتصر على الإبادة الجسدية وحسب، وإنما تشمل الممارسات المجحفة بحقها كافة من اغتصابها وتعنيفها في المنزل وضربها وشتمها والنظرة الدونية لها.**

قبل داعش، فانضمت إلى حملة تحرير الرقة واستطعن تخليص العديد من النساء من براثن المرتزقة هناك وتحريرهن، واقتدت بهن المرأة في الشرق الأوسط بعد أن أدركت أن طريقَ الخلاص يكمن في النضال والمقاومة وأن تاريخ المرأة الحافل بالمنجزات قد زوّر وحُرّف، فسعين اليوم إلى تصويب التاريخ واسترداد جوهر المرأة الحرّ، ولم تكتف المرأة بسلك الناحية العسكرية لمناهضة الإبادة، وإنما حملت القلم لغرس الفكر الحرّ في نفوس الأجيال وتغيير الذهنية السلطوية الممارسة على المجتمع والمرأة على حد سواء بالفكر الديمقراطي الحر، فانضممن إلى الإعلام الحر وارتأين سلك نهج الحقيقة في محاربة سياسة الإبادة بحق المرأة وإعادة المرأة إلى طبيعتها وجوهرها ورفع الظلم عنها وعن المجتمع أيضاً وترسيخ ثقافة الحياة الندية في المجتمع؛ لتغدو سائدة اليوم تطبق على أرض الواقع وإن كان بشكل تدريجي. فالحماية تتيح للمرأة باتخاذ التدابير الكافية للحد من الإبادات ضدها ووقف العنف الممارس عليها وكيفية استرداد جوهرها الطبيعي، وأن تبني المجتمع السياسي والأخلاقي تكون المرأة فيه حرة وتتمتع العائلة بالاستقلالية تسودها الحياة الندية.

وعلاوة على تسلح المرأة بالحماية، ينبغي على المرأة التسلح بالثقافة والعودة إلى اللغة الأمّ ومعرفة تاريخها الحافل بالمنجزات على مرّ التاريخ والتكاتف والتعاضد معاً ضدّ من يعادي جنسها، وكذلك الشغف بالوطن والتمسك به والعودة إلى التراث الأصيل والاقتداء بالنساء المناضلات عبر التاريخ ممن تصدين لذهنية الأنظمة الاستبدادية وممارساتها ومن ناضلن لنيل حريتهن وتمردن على البالي من العادات ومن قدمن أرواحهن في سبيل مبادئهن وأصبحن نبراساً يضئن الدروب المعتمة لتستطيع النساء الأخريات العبور من خلالها، فالمرأة التي تقلد ثقافة غير ثقافة شعبها تصبح هشة الفكر وسهلة الوقوع فريسة للآخرين ويسهل التحكم بها، وبالتالي التحكم بجيل كامل من خلال نسلها وسلالتها.

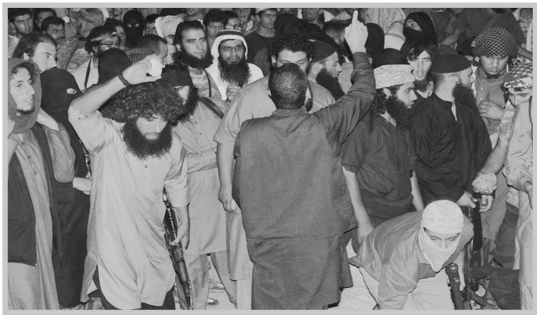

عناصر داعش يرجمون إمراة أثناء وجودهم في الرقة السورية قبل تحريرها

كما وباستطاعة المرأة التصدي للإبادة من خلال الوعي الفكري ويتم ذلك من خلال تلقي التدريبات الأيديولوجية والسياسية والتعرف على ثقافة العدو ومخططاته والحيلولة دون الوقوع في فخاخ سياسته ومنها الحرب الخاصة أو الباردة والتي من خلالها يسعون إلى النيل من الشعوب دون اجتياز الحدود والتدخل العسكري، فالاحتلال الفكري أو الغزو الفكري أصعب أنواع الاحتلال، وينبغي على المرأة أخذ الحيطة والحذر من الوقوع في هذا الفخ أو الانجرار وراء سياستها المرنة الجاذبة دون إدراك وفهم ذلك، فالحرب الخاصة تقصد بتر المجتمع من جذوره باستهداف المرأة والشبيبة فيه؛ كونهما الأساس الذي تقع على عاتقهما مسؤولية المجتمع والنهوض به.

إن الإبادة الممارسة على المرأة إحدى أساليب الأنظمة الاستبدادية الحاكمة في الشرق الأوسط لإضعاف منطقة الشرق الأوسط والاستيلاء على خيراتها وتسهيل التحكم بها وذلك عن طريق المرأة؛ لأن المرأة أساس المجتمع وهي الأم والوطن..

# سياسة تدمير المواقع الأثرية ومحاولات محو الهوية



ياسر شوحان
باحث ومختص آثاري– سوريا

**الممتلكات الثقافية تمثل جزءاً لا يتجزأ من الوجود البشري ومن الإنسان، لذلك تعد حماية الممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة حماية للبشر. وسيناريو الإبادة التاريخية في تدمير المواقع الأثرية والمباني التاريخية والأماكن الدينية العريقة في سوريا أو العراق على أيدي عناصر داعش تكرر مرة أخرى في تدمير هذه المواقع الحضارية في منطقة عفرين على أيدي القوات التركية، دون أن يتحرك المجتمع الدولي لإنقاذ تلك الممتلكات الثقافية، على الرغم من وجود تشريعات وقوانين دولية تؤكد على الحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي العالمي.**

تعتبر الممتلكات الثقافية جزءاً من ذاكرة الأمة وتاريخها الثقافي، وتعد سلامتها مؤشراً لقدرتها على الاستمرارية والتواصل بين مختلف الأجيال، كما يمثل الاعتداء عليها جريمة في حق الإنسانية وانتزاعاً للهوية التاريخية للشعب الذي يمتلكها، بل ويتعدى الأمر في بعض الأحيان الاعتداء على خصوصية شعب ما إلى الاعتداء على الميراث الإنساني بشكل عام، فكثير من المواقع التاريخية والأثرية تتعدى أهميتها البعد المحلي حيث اعتُبر العديد منها جزءاً من الميراث الإنساني.

## الاعتداء على المواقع الأثرية جريمة حرب:

لقد اعتبر مجلس الأمن تدمير التراث الثقافي جريمة حرب، إذ أصدر المجلس قراراً خاصاً بهذا (القرار رقم ٢٣٤٧) بعد أن تعرضت مواقع أثرية للنهب والتدمير من قبل الجماعات الإسلامية المتطرفة (تنظيم داعش) المتضمن إدانة المجلس لتدمير وتهريب الممتلكات الثقافية من المواقع الأثرية خلال النزاعات المسلحة وبخاصة من قبل الجماعات الإرهابية، ومن الجدير

**المتلكات الثقافية لبلد ما ليست مجرد أحجار تُعرض في المتاحف ولا سلعة يتم تداولها في الأسواق العالمية، إنما هي تجسيد لتاريخه وهوية شعبه وثقافته**

بالذكر أن هذا القرار لم يستهدف داعش والقاعدة أو الجماعات الإرهابية أو الإسلامية المتطرفة بل جميع الأطراف المشاركة في الأعمال القتالية حتى وإن كانت دول مستقلة، ولا ينحصر في الإرهابيين فقط، وعدم ترك المسؤولين عن هذه التجاوزات طليقين، بل دعوة من القرار على محاكمة المسؤولين.

ومما لا شك فيه أن اعتبار تدمير التراث الثقافي جريمة حرب يعكس في الوقت نفسه أهمية التراث الثقافي من أجل السلام والأمن، كما أن هذا التدمير أصبح وسيلة من وسائل الحرب التي تسعى إلى تدمير المجتمعات على المدى البعيد، وكل ذلك في استراتيجية متطرفة في التطهير الثقافي، ولهذا السبب فإن حماية التراث الثقافي لا تُعد مسألة ثقافية، بل هي ضرورة أمنية وجزءٌلا يتجزأ من ضرورة حماية الحياة البشرية والدفاع عنها في كل مكان.

ورغم كل ما حصل من تدمير للمواقع الأثرية ونهب محتوياتها إلا أن المجتمع الدولي يقف عاجزاً أمام هذه التعديات في عدم محاسبته للفاعلين، وكأنه شريك في الجرائم الإنسانية التي تقع على الإرث الحضاري، وكأنه أيضاً يوجه رسالة تفيد بأن تراث هذا الشعب على المحك.

## الاعتداء على الآثار.. اعتداء على الذاكرة الإنسانية:

مما لا شك فيه أن الأعمال الإرهابية لا تحاول فقط تقويض المجتمعات والدول والبنية الديموغرافية، بل تسعى أيضاً للقضاء على ما شيدته الأمم والحضارات، وليس من الغريب المطالبة بحماية التراث الثقافي ومكافحة سرقة الممتلكات الثقافية والاتجار بها في زمن يتعرض فيه البشر لأخطار شتى جرّاء الحروب والنزاعات المسلحة المشتعلة في المنطقة، ولكن الممتلكات الثقافية لبلد ما ليست مجرد أحجار تُعرض في المتاحف ولا سلعة يتم تداولها في الأسواق العالمية، إنما هي تجسيد لتاريخه وهوية شعبه وثقافته وفقدانها بسبب السرقة والاتجار غير المشروع بها من الممكن أن يؤدي إلى تفكك المجتمعات أو عدم قدرتها على التطور والتعافي بعد الحروب، إنها باختصار ذاكرتنا وجذورنا.

لقد جرى إبرام اتفاقيات جنيف من أجل إضفاء الطابع الإنساني على السلوك غير الإنساني أثناء سير العمليات العسكرية بين الأطراف المتنازعة وتعزيزاً لمبادئ الإنسانية الراسخة في ضمير ووجدان البشر. وحماية الممتلكات الثقافية لا تنشد هدفاً مختلفاً عن ذلك أو أقل منه، فالممتلكات الثقافية تمثل جزءاً لا يتجزأ من الوجود البشري ومن الإنسان، لذلك تعد حماية الممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة حماية للبشر، وجزءاً تكميلياً لنظام الحماية الذي تأسست بموجبه اتفاقيات جنيف، في منظومة القانون الدولي الإنساني. إذ جاء في ديباجة اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤م: «أن الأضرار التي تلحق بالممتلكات الثقافية التي يملكها أي شعب تمس التراث الثقافي الذي تملكه الإنسانية جمعاء، فكل شعب يساهم بنصيبه في الثقافة العالمية». كما ورد أيضاً في المادة الأولى من اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤م لحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح حيث نصت على: «الممتلكات الثقافية أو الثابتة ذات الأهمية الكبرى لتراث الشعوب الثقافي كالمباني المعمارية أو الفنية منها أو التاريخية، الدينية منها أو الدنيوية والأماكن الأثرية ومجموعات المباني التي تكتسب في تجمعها قيمة تاريخية أو فنية».

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن من خرق هذه المواثيق الدولية هي إما أفراد على صفة لصوص آثار أو تجمعات وتنظيمات خارجة على القانون أو متطرفة كالتنظيمات الإرهابية أو الإسلامية المتطرفة كداعش وغيرها، ويحدث كثيراً في العالم أجمع تعديات من قبل لصوص الآثار على المواقع التاريخية والأثرية، وقد يكون هذا التعدي من قبل الجماعات وارد في النزاعات المسلحة كونه لا يردعهم قانون أو ميثاق، لكن أن يكون هذا التعدي من قبل دولة كتركيا فهذا خرق صارخ وضرب بالمعاهدات الدولية عرض الحائط وخروج عليها، وفي الوقت نفسه يكون هذا التجاوز أكبر عندما نعلم أن هذه الدولة هي أحد الموقعين على البروتوكولات والمواثيق أو المعاهدات التي تتعهد بحماية الممتلكات الأثرية.

وإن كان هناك ذرائع واهية في عملية التعدي على المواقع الآثرية مثل داعش التي تتذرع بأن هذه الآثار هي عبارة عن تماثيل عائدة لفترات ما قبل الإسلام وأنها كانت تُعبد من دون الله وأنه من الواجب تحطيمها عملاً بما أوصى به الدين الحنيف على حد قولهم. فإن هذه الآثار ليست إلا بقايا تاريخية وأثرية في زمن رسوخ الأديان، فهنا من الواجب الحفاظ عليها لتكون أمثولة تاريخية ومنعكس فكري، وهنا أيضاً يتشابه أسلوب تعامل القوات التركية مع الآثار، وإلا لم هذا الاستهداف السافر بحق هذه الأوابد؟ إنه على الرغم من الاستهداف العنصري للقضاء على الآثار، فإنها أيضاً تسير على خطى التطرف الديني في التوجه والتدمير. وبناء على ذلك فإن المادة السادسة من بروتوكول لاهاي الثاني لعام ١٩٩٩م قرر بأنه لا يجوز التذرع بالضرورة العسكرية القهرية للتخلي عن الالتزامات التي تقررها اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤م، من أجل توجيه العمل العدائي ضد الممتلكات الثقافية، ما دامت تلك الممتلكات حُولت من وظيفتها إلى هدف عسكري، ولا يوجد بديل عملي لتحقيق ميزة عسكرية مماثلة للميزة التي يتيحها توجيه عمل عدائي ضد ذلك الهدف .



عناصر من داعش يدمرون تماثيل أثرية في العراق

## المواثيق الدولية في حماية الممتلكات الثقافية:

وكما عانى الإنسان الكثير من ويلات الحروب فقد عانت أيضاً الآثار وكل ما يخص التراث الإنساني الذي يُعد ذاكرة المكان وتاريخه الثقافي، وهنا يعمد المستعمر على الاعتداء على آثار الخصم من أجل طمس معالم حضارتهم وخصوصاً بعد تفاقم الحروب وما تخلفه من اعتداءات على المواقع الأثرية، إذ تشكل ظاهرة التعدي على المواقع الأثرية جريمة بحق الإنسانية، ولهذا فقد عمد المجتمع الدولي لوضع آليات تهدف إلى ضمان حماية الآثار والمواقع الأثرية عن طريق اتفاقيات دولية.

إن الحماية التقليدية للقانون الدولي الإنساني لم يعد كما كان عليه في القرن العشرين مقتصراً على حماية المدنيين، بل امتد ليكفل أيضاً حماية دولية للآثار وذلك ضمن مجموعة من الاتفاقيات أهمها ميثاق واشنطن ١٩٣٥م واتفاقيات لاهاي ١٩٥٤م.

وفي عام ١٩٦٤م صدر ميثاق البندقية «فينيسيا»، إذ يعتبر من أهم الوثائق المتعلقة بالحفاظ على المواقع الأثرية والنُصب التاريخية وترميمها، وكان من أهم نتائج هذا المؤتمر أنه اعتبر التراث شاهداً حياً على التقاليد الحضارية للشعوب، وإرثاً مشتركاً للإنسانية جمعاء،



لحظة تفجير معبد أثري في تدمر السورية من قبل داعش

تلتزم متضامنة بالحفاظ عليه وصيانته وتبليغه بكامل عناصره وأصالته للأجيال المقبلة.

كما سعى مؤتمر «الحفاظ على التراث الثقافي المهدد بالخطر» والذي عُقد في الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠١٦م مؤخراً لإنشاء صندوق دولي لحماية التراث الثقافي في مناطق الصراع قيمته / ١٠٠ / مئة مليون دولار . لكن ما هي جدوى في إنشاء هذا الصندوق وإجراءات الصيانة والحماية في زمن الصراع وفي وقت لم تضع الحرب أوزارها بعد ؟!. إذ أن من المفترض هو محاسبة الفاعلين بدايةً وإيقاف عملية التعدي وإبعاد أطراف الصراع عن المناطق التاريخية والمدنية، ثم يتلو ذلك أعمال الحماية فيها وإلزام الطرف المتعدي على عدم استمرار انتهاكاته .

## آثارنا بين الدعشنة والتتريك:

إن أردنا حصر المواقع الأثرية التي تم تدميرها أو تخريبها أو نهبها من قبل تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»، فالحديث يطول كثيراً وتُسكب العبرات خلاله، لكن أبرز ما قام به التنظيم في سوريا والعراق والذي يُعد صفعة لكل المواثيق الدولية التي لا يُأبه بها أصلاً هو تدمير موقع ماري الأثري في دير الزور وتفجير معبد بل في تدمر وهدم الأضرحة والمقامات الدينية في الرقة. هذا في سوريا أما في العراق فقد عمد إلى تدمير وحرق مكتبة الموصل وتفجير مئذنة الحدباء في العراق وجامع النوري والكنيسة الخضراء ومسجد النبي يونس ناهيك عن التنقيب السري (الذي أصبح علنياً) عن الآثار في سوريا والعراق وبيعها للمافيات والمتاجرة بها في الخارج . وما سيطرة القوات التركية على عفرين وتدمير قسم من آثارها إلا عمل مشابه لأعمال التنظيمات الإرهابية كداعش مثلاً في ممارساتها التعسفية في تخريب الآثار ونهبها، إذ لا تختلف سلوكيات القوات التركية كثيراً عن تصرفات الجماعات المعادية للإرث الحضاري بفكرها الهدّام .

ومما هو معلوم أن تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» في اعتداءاته على المواقع الأثرية اتخذ طريقاً محدداً لتهريب المسروقات الأثرية بتهريبها نحو تركيا (على علم ودراية النظام التركي) ودول البلقان في أوربا الشرقية ومنها إلى أوروبا الغربية، كما استطاع التنظيم أيضاً أن يجعل من أوروبا الغربية وتركيا أكبر سوق تجاري للآثار المنهوبة من الشرق الأوسط. وعليه فإن سيناريو الإبادة التاريخية في تدمير المواقع الأثرية والمباني التاريخية والأماكن الدينية العريقة في سوريا أو العراق على أيدي عناصر تنظيم داعش يتكرر مرة أخرى في تدمير هذه المواقع الحضارية في منطقة

عفرين على أيدي القوات التركية.
وقد نص قانون «الآثار القديمة» العثماني عام ١٨٨٤ أنه: (لا يحق للأفراد أو الجماعات تدمير الآثار القديمة تحت أراضي الغير أو أراضيهم أو أمكنتهم ونقلها)، ومع ذلك فلا جدوى لهذه القوانين دون تنفيذها، إذ أن عبد الحميد الثاني ١٨٧٦ . ١٩٠٩م آخر سلطان عثماني قد عدّ الآثار القديمة عديمة النفع ما لم تكن من الفضة أو الذهب والرغبة الغربية بها حماقة يتعين استغلالها، إذ علّق في إحدى المرات قائلاً: (انظروا إلى هؤلاء الحمقى أُطيِّب خاطرهم بحجارة محطمة) . ونتيجة لذلك لم تكن معظم اللقى محمية على نحو مناسب، ففي إحدى الحالات أعدّ أمناء المتحف البريطاني ترخيصاً لـ (تشارلز فيلوز) من موقع ما، وفي الوقت الذي تروي فيه المؤرخة (جينيفر شو) أنه في غياب أية آلية لوضع حد ما، اتخذ فيلوز من هذا الأمر رخصة للتنقيب عن معبد برمته وترحيله إلى المتحف البريطاني. ومن هنا نكتشف هذا الطموح الهدّام للعبث بالتاريخ ومحاولات محو الهوية وإلغاء الآخر.

## سياسة الإبادة التاريخية والجغرافية في الشمال السوري"عفرين نموذجاً":

إن الاعتداءات التركية الأخيرة لا تدل إلا على وجود خطة ممنهجة للقضاء على التراث وكل مقومات الحضارة في الشمال السوري والوصول إلى محو الهوية والذاكرة، وما يدل على ذلك هو أن القصف الذي وقع على عفرين كان قصفاً جوياً وبرياً في مناطق تخلو من الأهداف العسكرية، ومن هنا نكتشف ما تصبو إليه هذه القوات من أجل تدمير البنى الأثرية وتغييب التاريخ مدفوعين باعتبارات عنصرية شتى .
وتعد منطقة شمال سوريا في المنطقة الممتدة ما بين جبل الشيخ بركات جنوباً وحتى الحدود السورية التركية شمالاً (منطقة عفرين) أكثر المناطق السورية غنىً بالمواقع الأثرية، إذ تحوي /٦٥/ خمسة وستين

**إن الاعتداءات التركية الأخيرة لا تدل إلا على وجود خطة ممنهجة للقضاء على التراث وكل مقومات الحضارة في الشمال السوري والوصول إلى محو الهوية والذاكرة.**

موقعاً أثرياً تعود لفترات تاريخية مختلفة و/٢٥/ خمسة وعشرين مزاراً دينياً وذلك حسب ما هو مسجّل ضمن لوائح الآثار السورية، لكن الأجمل ليس العدد فحسب بل التنوع التاريخي فيها، إذ يبدأ التاريخ فيها منذ حوالي مليون عام مع بداية ظهور إنسان الهوموأركتوس، كما لم ينقطع الاستيطان في هذه المنطقة حتى الآن، مما خلق تنوعاً تاريخياً ومزيجاً ثقافياً تعاقب عليها معظم الحضارات التي استوطنت المنطقة والتي تمتاز بالأصالة، وهذه المواقع الأثرية تتوزع على النواحي التالية: (جنديرس . معبطلي . راجو . عفرين . شران . شيخ الحديد) . لكن الجدير بالذكر أن هذا العدد من المواقع الأثرية هو العدد الأولي حسب الإحصائيات الخاصة بمصلحة الآثار السورية، إذ أن هناك العشرات من المواقع الأثرية لم يتم تسجيلها أو التنقيب فيها أو إدراجها على قائمة الآثار السورية.
كما أن هناك تعديات على مواقع أثرية تتمثل بالسرقة وتخريب محتويات الموقع الذي تزامن مع القصف التركي له، فيما بقي موقع كهف الديدرية بحالة جيدة كونه لا يتألف من بنى معمارية وانحصرت السرقات في الكهف فقط في الحديد والخشب الذي كان عبارة عن حماية لبوابة الكهف ومكان التنقيب .
وإن أردنا استعراض ما قامت به القوات التركية في الشمال السوري فإنه لا يتسع المجال هنا لرصد سياساتها التعسفية في المنطقة ولكن سنركز على بعض ما قامت به:



أوابد أثرية في سوريا دمرتها داعش

## أ ـ سياسة التتريك الجغرافية وتشويه الأصول:

يطلق مفهوم التتريك على عملية تحويل أشخاص ومناطق جغرافية من ثقافتها الأصلية إلى التركية بطريقة قسرية أو بالإكراه أو الإجبار والقهر غالباً.

إن الحلم التركي في اتباع منهجها من أجل محو الهوية وانتزاع تاريخ المنطقة في الشمال السوري قد أصبح حقيقة في منطقة عفرين وما يجاورها، لكنه يبقى حلماً. وسيبقى الواقع واقعاً تاريخياً مهما حاولوا تشويه الحقائق. إذ قام النظام التركي الهادف إلى الإلغائية بتغيير أسماء المناطق للتركية، إذ أصبحت جرابلس تدعى بكركميش، وتحولت مدينة الراعي إلى»جوبان باي» وأضحت قرية جب الدك «قنقوي» كما قامت بتغيير اسم مسجد الكرد إلى»مسجد الأتراك» على الرغم من أن جميع السجلات التاريخية تُشير إلى أن اسم المسجد الرسمي والتاريخي هو»جامع الكرد» ولم تكتفي السلطة العسكرية بالتغيير ليرافقها أيضاً الإعلام بإطلاق اسم «بايربوجاق» على جبل التركمان في ريف اللاذقية. بالإضافة إلى الكثير الكثير من المواقع والبلدات التي تم تغيير أسمائها .

## ب ـ حدث في عين دارة:

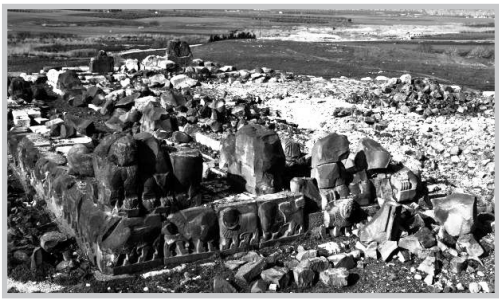

آثار التدمير على موقع عين دارا الأثري

يتألف هذا الموقع الأثري الهام من جزءين: الأول يعود بتاريخه إلى العصر الحجري الحديث (النيوليت) أي ما بين نهاية الألف التاسع وحتى بداية الألف الثامن قبل الميلاد، حيث أظهرت التنقيبات الأثرية فيه عن وجود مستوطنة زراعية عثر فيها على العديد من الأدوات الحجرية الصوانية التي كان يستخدمها الإنسان القديم، في حين أن الجزء الثاني هو المعروف بتل

عين دارة والذي تزيد مساحته عن (٧,٥) كم٢، يتربع عليه معبده المعروف في أقصى شمال التل، والذي كُرِّس لعبادة الربة عشتار ورب الجبل أو إله الطقس في آن واحد. وعلى الرغم من أن معبد عين دارة بعيد نسبياً عن الاشتباكات العسكرية إلا أن الهدف هو محاولات لطمس التاريخ والمعالم والهوية، وحيث أنه لم يتم الانتهاء من أعمال التنقيب الأثري بشكل كامل في الموقع، ولولا ما حصل من تدمير وغياب للسويات الأثرية الهامة فيه لاتضح لنا في المستقبل سويات أثرية قد تكون أكثر أهمية في تأريخ المعبد وكشف طبقاته.

وعلى ما يبدو أن ثقافة التخريب أو الدمار مرتبطة بأعداء الحضارة الإنسانية، إذ أن قصف وتدمير هذا المعبد ما هو إلا محاولات لطمس معالم الوجود الإنساني وإلغاء التاريخ في هذا المكان، لكن ما حصل هو انتهاك واعتداء ليس فقط على موقع أثري وإنما هو اعتداء على كل المواثيق الدولية والإنسانية التي تحظر قصف المواقع الأثرية في حالات النزاع، هذه الضربات التركية التي طالت الموقع الأثري قامت فعلياً بتدمير أكثر من (٥٠) ٪ منه، ولم يتبقى منه قائماً إلا الشيء القليل، كما لم تَسلم قطعة واحدة من التزيينات الجدارية أثناء القصف، علماً أن هذا الموقع مع العشرات من المواقع الأثرية القريبة منه قد اعتمدتها منظمة اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم) ضمن المواقع الأثرية المهددة بالخطر، ويذكرنا تدمير معبد عين دارة بتدمير تنظيم داعش لمعبد بل في تدمر في شهر آب/ أغسطس من العام ٢٠١٥م، إذ أن معبد عين دارة لا يقل أهمية عن معبد بل، ليس هذا فحسب بل أنه أقدم من معبد بل أيضاً. ويتميز هذا المعبد بمنحوتاته النادرة من الحجر البازلتي والذي تم اكتشافه عام ١٩٨٢م، كما يعد تل عين دارة ذو المساحة البالغة /٥٠/ خمسين هيكتاراً أحد أهم مدن مملكة بيت آغوشي الآرامية، وقد يكون عاصمتها. كما لا يعبر هذا الهجوم الغاشم على التراث السوري إلا عن مدى الحقد والكراهية تجاه الهوية



موقع براد الأثري في عفرين

السورية عامة ومنطقة عفرين خاصة وما هو إلا تعدي على ماضي الشعب السوري العريق فيها.

## ج ـ ماذا حصل في براد:

ومرة أخرى يطال التدمير التركي المنهج الإرث المسيحي المشرقي في براد، بل هو لا يمكن أن يكون إلا إرهاب دولة تجاه إرث مسيحي فريد في الشمال السوري. إذ أن تدمير ضريح القديس مارون في قرية براد التي تعد موقعاً أثرياً مسيحياً له قيمته التاريخية والدينية والذي يعد محجّاً لأكثر من ستة ملايين مسيحي ماروني من كل بقاع العالم. ففي استهداف همجي تركي تم قصف موقع براد الأثري الذي يبعد ١٥ كم جنوب مدينة عفرين، مع العلم أن هذا الموقع مسجل على لائحة مواقع التراث العالمي (اليونسكو) منذ عام ٢٠١١م، والتي تعتبر من أقدم الكنائس المسيحية في العالم، بالإضافة إلى عدد من الكنائس والأديرة البيزنطية ومدافن وحمام ومعبد كلها تعود للقرنين الثاني والثالث قبل الميلاد عدا الدور السكنية التي طالها الاستهداف. وعلى الرغم من أن إقامة أهالي القرية ليست منفصلة عن الموقع الأثري إلا أن القوات التركية قامت بقصف الموقع وتدمير ضريح القديس مار مارون وكنيسة جوليانوس، علماً أن الأهالي قد هربوا من القرية قبل بداية القصف عليها مما يدل على أن المستهدفين ليس فقط الناس المقيمين في القرية بل حتى آثارها. وكما هي عادة

المعتدي بعد تعديه ينفي إثبات جريمته إلا أن الدلائل جميعها تشير إلى هذا الاعتداء، حيث قال شهود عيان أن الغارات الجوية التركية استهدفت ضريح مار مارون وكنيسة جوليانوس وهما إرثان تاريخيان يعودان للقرن الرابع الميلادي، علماً أن هناك /٣٢/ اثنان وثلاثون موقعاً أثرياً مسجلة على لائحة التراث العالمي حسب اليونسكو.

إن سيطرة القوات التركية على قرى عفرين وتهجير أهلها ما هي إلا مساعي تقوم بها كحملة تغيير ديموغرافية مكان ذات نطاق واسع في الشمال، وبهذه الحالة فإن هذا العمل سيؤسس لصراعات طويلة الأمد وفتن عرقية يهدف إلى إلغاء السكان الأصليين للمنطقة مثلما يهدف إلى التلاعب بمستقبل الأجيال الناشئة في المنطقة. بالإضافة إلى العديد من المواقع الأثرية في المنطقة مثل موقع النبي هوري (سيروس) والعديد من المواقع السياحية التي تتميز بها منطقة عفرين.

## دعوة للمحاسبة:

لقد اتفق المجتمع الدولي على بيان مسؤوليات مرتكب الإجرام العدائي تجاه الممتلكات الثقافية ودعوة الدول لاحترام قواعد المسؤولية، ومن هذا المنبر الثقافي فإننا نوجه دعوة باسم الإنسانية جمعاء للمجتمع الدولي بتحمل مسؤوليته تجاه هذه الجرائم الثقافية، فإننا أيضاً ندعوه لمحاسبة مرتكبيها وذلك وفقاً لمواد المواثيق والاتفاقيات التالية:

١ . المادة /٥٦/ من لائحة لاهاي المتعلقة بقواعد وأعراف الحرب البرية لعام ١٩٠٧م: اتخاذ الاجراءات القضائية ضد من يقوم عمداً بتدمير أو إتلاف المؤسسات المخصصة للعبادة أو الممتلكات الفنية والثقافية والعلمية والآثار التاريخية، دونما تحديد لطبيعة الإجراءات الملحقة القضائية هل هي جنائية أم مدنية، وطنية أم دولية.

٢ . المادة /٢٨/ من اتفاقية لاهاي عام ١٩٥٤م: تعهد الدول الأطراف باتخاذ الإجراءات في تشريعاتها الجنائية التي تكفل المحاكمة للمخالفين أحكام الاتفاقية أو يأمرون بمخالفتها.

٣ . البروتوكول الأول لعام ١٩٧٧م الملحق باتفاقيات جنيف: إقرار التكييف القانوني لانتهاك حماية الممتلكات الثقافية المحمية، باعتبار شن الهجمات عمداً على الممتلكات التاريخية والثقافية وأماكن العبادة والأعمال الفنية.

٤ . البروتوكول الثاني لعام ١٩٩٩م (المواد ١٥ . ٢١): والتي تتضمن إلزام الدول الأطراف اعتبار الجرائم المنصوص عليها في المواد المذكورة جرائم بمقتضى القانون الداخلي، وفرض العقوبات على مرتكبي هذه الانتهاكات في إطار مبادئ القانون العام والقانون الدولي .

وإذ تتعرض المواقع الأثرية والمباني التاريخية ومجمل الممتلكات الثقافية للاعتداءات المتعددة، فممن الواجب استشعار المسؤولية الوطنية لدى الأهالي لما لهذه الآثار من أهمية تاريخية. إذ أن هذه المسؤولية لا تقتصر على العاملين في مجال الحقل الأثري وإنما هو واجب الجميع بدون استثناء.

## المراجع:

١ . سليمان، أيمن: التصدي للإتجار غير المشروع بالآثار . ورقة عمل «صندوق التراث في حالات الطوارئ «اليونسكو . نيسان ٢٠١٨ . بيروت.

٢ . فاطيمة، حمادو: الحماية الدولية للآثار أثناء النزاعات المسلحة . مجلة الدراسات الحقوقية . المجلد الرابع . العدد ١ . مكتبة الرشاد للطباعة والنشر . الجزائر.

٣ . الكواكبي، سلام . الجباعي، جاد الكريم . إلياس، د. ماري . نجمة، راما: عن العمل الثقافي السوري في سنوات الجمر . دار ممدوح عدوان للنشر والتوزيع . ٢٠١٦.

٤ . رثفيلد، لورانس: اغتصاب بلاد الرافدين . ترجمة: هيثم رشيد فرحت . ٢٠١٦.

# محاولات إفناء التُراث التاريخي الحضاري
# تُراث منطقة عفرين نموذجاً



عبد المجيد إبراهيم قاسم
كاتب وباحث– سوريا

**تعد المواقع والآوابد الأثرية من التراث الثقافي والحضاري الذي تركه أسلاف الأجيال البشرية الحالية، ولهذا ظهرت منظمات وهيئات ثقافية دولية معنية بحماية الإرث الحضاري، ورغم ذلك لاتزال بعض الأنظمة كالنظام التركي على سبيل المثال التي لم تتورع في اختراق كل القوانين والتشريعات الدولية التي تدعو إلى الحفاظ على التراث الحضاري الإنساني، حيث قصفت العديد من المواقع الأثرية في منطقة عفرين ومنها موقع «عين دارا» أثناء حملتها الاحتلالية للمنطقة، وذلك أمام صمت دولي ودون أن تتدخل أي طرف بشكل جدي لإيقاف استهداف النظام التركي للمواقع الأثرية في عفرين.**

إن التراث الثقافي والحضاري الذي تركه لنا الأقدمون يتضمّن جوانب عدّة، كالجانب اللا مادّي، المتمثِّل بفنون القول السائرة، ومختلف الآداب والعلوم الإنسانيّة، والجانب المادّي، الذي يتمثَّل في المدن والمواقع والآوابد الأثرية، والمباني والأنماط العمرانية، بنقوشها وزخارفها وهندستها المعمارية. ويحظى التراث بجانبيه بمكانة كبيرة لدى شعوب الأرض قاطبةً، ويمتاز بقيمة لا تضاهى بالنسبة لها، وذلك لكونه يمثِّل جزءاً من الإرث الحضاري المتَّصل بها، ودليلاً واضحاً على رقيّ وجمال وبهاءِ فنونها، ومكوّناً أساسياً في تشكيل وعي ناشئتها ووجدانه.

تشير الكثير من الوثائق التاريخية المكتشفة إلى المكانة الحضارية الهامَّة لمنطقة عفرين، هذه المنطقة التي تعاقبت عليها العديد من الحضارات القديمة، وازدهرت فيها الزراعة والتجارة والمهن ازدهاراً كبيراً، ذلك بالنظر إلى ثرواتها الطبيعية الوفيرة وموقعها الاستراتيجي الهام والمتميّز. كما تؤكد الدراسات بأنها إحدى أغنى مناطق الشمال السوري بالآثار والأوابد التاريخية، إذ تحوي

**إن ممارسات الدولة التركية في عفرين، وعدوانها وتدميرها للمواقع الأثرية الهامة في المنطقة، ما هي إلا محاولات لطمس معالم الهويّة الحضارية لشعوب سوريا بالدرجة الأولى، وتشويه لتلك المواقع والأوابد والمنتحوتات، ونهب وسرقة ما تبقى منها.**

على العديد من المواقع الأثرية الهامة التي تعود عصور تاريخية عدَّة، وقد أدرجت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)(١) بعض هذه المواقع المذكورة على قائمة التراث العالمي، فيضمُّ (جبل سمعان) القريب ثلاث مميّات أثرية مدرجة على هذه اللائحة، من أصل ثمانية في الشمال السوري.

نتيجةً للعدوان التركي على إقليم عفرين ونواحيها، فقد تعرَّضت بعض تلك المواقع الأثرية للدمار والتحطيم والتخريب، جرّاء القصف المتواصل الذي استمر طيلة ٥٨ يوماً، وكذلك إلى النهب والسرقة والتهريب أحايين أخرى، بسبب إطلاق الدولة التركية أيدي مأجوريها وسماسرتها واستخباراتها في عمليات الترويج والتهريب للقطع الأثرية في المنطقة، فتشير معلومات بهذا الشأن أن هناك ما لا يقل عن ١٦ ألف قطعة أثرية سورية تمت مصادرتها من الأجهزة التركية، وهي مودعة لدى مديرية الآثار التركية(٢).

لقد تعرَّض موقع (معبد عين دارة) الأثري الذي يقع على بعد ٦ كم جنوب مدينة عفرين، لقصف جويٍّ تركي في بداية الهجوم، (٢٠ كانون الثّاني/ يناير ٢٠١٨م) وألحقت به أضراراً كبيرة بحسب الكثير من المصادر، ومنها المرصد السوري لحقوق الإنسان، فتحطَّمت خلاله ما لا يقل عن نصف منحوتاته النادرة، والمصنوعة من الحجر البازلتي (الأسود البازلتية). وبحسب الخبير في هيئة الآثار التابعة للإدارة الذاتية في عفرين، الأستاذ صلاح الدين سينو، فإن الضرر امتد من مدخل المعبد إلى أجزائه الداخلية، حيث تطايرت هياكل المعبد والتماثيل المنحوتة الممثِّلة للحيوانات الأسطورية الحارسة للمعبد، ومنحوتات أخرى تمثِّل الآلهة. كما تطايرت حجارة الأرضية إلى مسافة ١٠٠ متر. ومن جانبها أكدت منظَّمة (اليونيسكو) عبر تصريح مسؤولة فيها لوكالة فرانس برس، قالت فيه: إن أضراراً جسيمة لحقت بالأقسام الوسطى، وتلك الواقعة جنوب شرقي المبنى. أما عن أهمية المعبد؛ الذي لا يقدَّر بثمن، فيؤكد الكثير من الدارسين والباحثين على تلك الأهمية تأكيداً كبيراً، لكونه يمثّل بوضوح الحضارة الآرامية التي سادت في سورية خلال الألف الأول قبل الميلاد.

كما استهدفت الدولة التركية خلال عدوانها، موقع قرية (براد) الأثري المسيحي، الواقع بناحية شيراوا، على مسافة ١٥ كم جنوب مدينة عفرين، وألحقت به أضراراً جسيمة أيضاً، حيث دمَّرت أجزاء كبيرة من مبانيه الأثرية، علماً بأنه من المواقع المدرجة على قائمة مواقع التراث العالمي (اليونسكو) منذ عام ٢٠١١م. وقد أشار مسؤول المديرية العامة للآثار والمتاحف في سورية في بيان منشور إلى أن الأهداف التي تعرَّضت للقصف ضمن الموقع هي: ضريح القديس مار مارون، وكنيسة جوليانوس التي تضم الضريح، وتعدُّ من أقدم الكنائس المسيحية في العالم، التي تم إنشاؤها نهاية القرن الرابع للميلاد.

ويجدر بالذكر أن الموقع يضمّ بالإضافة إلى بعض الكنائس والأديرة البيزنطية، معبداً، وحماماً، ودوراً سكنية، ومدافن تعود إلى الحقبة الرومانية. في ردِّه على الحادث؛ صرَّح أستاذ الآثار مأمون عبد الكريم، الذي عمل ضمن البعثة السورية الفرنسية في الموقع المستهدف، لوكالة فرانس برس: إن هناك عملية منهجية لقتل التراث والتاريخ السوري، علماً أن هذه المنطقة هي من أجمل صفحات المسيحية في العالم. وأضاف قائلاً: لم تمر كارثة إنسانية كهذه على المنطقة منذ القرن السادس، فحتى المغول لم يدمّروا هذه

المنطقة. إلى جانب الضرر الكبير الذي تعرَّض له الموقعين المذكورين، فإن مواقع أخرى تضرَّرت بفعل القصف التركي، وأصابها الدمار والتشويه جرّاءه، كقلعة النبي هوري الشهيرة، أحد المعالم الأثرية الرومانية في المنطقة، وتل جنديرس الأثري، وغيرهما من المواقع الأثرية في منطقة عفرين.

إن ممارسات الدولة التركية في عفرين، وعدوانها وتدميرها للمواقع الأثرية الهامة في المنطقة، ما هي إلا محاولات لطمس معالم الهُويّة الحضارية لشعوب سوريا بالدرجة الأولى، وتشويه لتلك المواقع والأوابد والمنتحوتات، ونهب وسرقة ما تبقى منها، ولعل ذلك بهدف التعبير عن حقد هذه السلطة وكراهيتها تجاه التاريخ، ولإرضاء غريزتها العدائية للحضارة، ربما يكون السبب افتقارهم إلى جذور حضارية ممتدَّة في التاريخ، وظهورهم مؤخراً بفعل القوّة وفضل منطقه فحسب.

إن الجهود الدولية في إطار الحفاظ على التراث الحضاري الإنساني جهودٌ دؤوبة وحثيثة، تهدف لتفعيل الاتفاقيات المشتركة التي تُعنى بهذا الشأن، وأهمها: (اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي) الذي تم تبنّيه خلال المؤتمر العام لليونسكو عام ١٩٧٢م، وصادقت عليه ١٨٠ دولة. وأهمّ أهداف هذه الاتفاقية: تصنيف وحماية المواقع (الثقافية أو الطبيعية) الهامّة للجنس البشري، حيث تحصل المواقع المدرجة في هذا البرنامج على الدعم اللازم من المساعدات المالية. وكما سبق فإن منطقة (جبل سمعان) يضمُّ ثلاث محميات أثرية مدرجة على لائحة المنظمة.

إن على المؤسسات والمنظمات الدولية المعنية بالحفاظ على التراث العالمي، والشأن الثقافي الإنساني، عليها واجباً أخلاقياً، يتمثَّل بالتدخل لإيقاف تدمير التراث الثقافي في سوريا الذي يمارس بمنهجية من قِبل النظام التركي، ويستدعي جهوداً عاجلة واستراتيجية لحمايتها، لأن هذا التدمير يؤثر بشكل كبير على التنوّع الثقافي في المنطقة، ويقوّض مقومات هذا التراث الغني، الذي يعدُّ جزءاً من التراث الإنساني والحضاري العالمي،



موقع عيد دارا الأثري ، في الصورة العليا الموقع قبل القصف التركي، وفي الصورة السفلى يتوضح الدمار الذي أصاب الموقع نتيجة قصف القوات التركية.

ومنجز هاماً من منجزاته، وذلك من خلال الضغط على هذا النظام ومنعه من استباحة المواقع الأثرية والحضارية في المنطقة، وإيقاف الإتجار بها. ومن الضروري أيضاً مشاركة المجتمعات المحلية والمؤسسات والجمعيات المختصّة وتضافر جهودها في تقديم الأساليب وعرض التحديات للرأي العام بهدف الحفاظ على التراث الثقافي المتنوع في المنطقة. إن أشكال ومكتسبات التراث الإنساني تشكِّل عموماً قيمة حضارية وتاريخية هامّة، ومكوّناً أساسياً من مكوّنات هُوية أي مجتمع من المجتمعات، ومصدراً لفخرها واعتزازها، وأيَّ تدمير أو محاولات لطمسها وإفنائها، يمكن اعتبارها جريمة كبرى بحقِّ الإنسانية جمعاء.

هامش:

١) تأسَّست في ١٦ تشرين الثّاني/ نوفمبر ١٩٤٥، لندن– المملكة المتحدة، مقرّها الرئيسي: باريس– فرنسا.

٢) عن تصريح للدكتور (محمود حمود) المدير العام للآثار والمتاحف في سوريا، نقلته صحيفة (تشرين) الرسمية.

# إبادات بحق الكرد والعرب في الشرق الأوسط



فادي عاكوم
كاتب وصحفي، متخصص في شؤون الإرهاب – لبنان

**في منطقة الشرق الأوسط ارتبط مصطلح الإبادة ببعض الأنظمة، بعضها بشكل محدد لفترات محددة، وبعض آخر بشكل مستمر تجاه كل من يقف في طريق مخططاتها وأطماعها التي لا تنتهي، فالدولة التركية لا تتوقف عن استهداف الشعب الكردي في المنطقة، والنظام الإيراني تبحث عن مصالحها في المنطقة فيما تقوم بسياسات إبادية بحق الشعوب القاطنة في إيران .**
**فيما شهدت سوريا في السنوات الأخيرة حالات مثبتة من الفرز الديمغرافي، وحملات أشبه بالإبادة الجماعية لتنفيذ مخططات إقليمية - دولية، تصب في مصلحة التحالفات الدولية الجديدة.**

التغيير الديمغرافي والإبادة، خطان متلازمان يلتقيان في العديد من الحقب الزمنية، كونهما يشكلان معاً أداة جبارة لإحداث تغيرات سكانية واجتماعية وسياسية، تقوم بها سلطات سياسية – عسكرية، وهذان الخطان ظهرا منذ تشكل القبائل والشعوب في الكون، وتطورت أساليب الظهور مع تطور أساليب الحروب والحياة على حد سواء، ورغم ما يقال عن التقدم الإنساني ومحاربة هذين الخطين – الآفتين، إلا أن ظهورهما يلازم ظهور الأنظمة الاستبدادية الرجعية، وفي العصور الحديثة استطاعت الدول الأوروبية التخلص بعد جهد جهيد من هذه الآفة، ومثلها الولايات المتحدة الأميركية واستراليا وكندا، بعد معاناة طويلة جلبت معها الكثير من الويلات والمصائب، حتى إن آثار الإبادات والتغيرات الديمغرافية والفرز العنصري لا تزال تظهر بين الحين والآخر في بعض المناسبات والمحطات التاريخية.

في منطقة الشرق الأوسط ارتبط مصطلح الإبادة ببعض الأنظمة، بعضها بشكل محدد لفترات محددة، وبعض آخر بشكل مستمر تجاه كل من يقف في



حرب الديمغرافيا.. الحملة الممنهجة على الأغلبية السورية

طريق مخططاتها وأطماعها التي لا تنتهي، وربما العودة للحديث عن هذا الملف يرتبط ارتباطاً وثيقاً بما يجري في سوريا، والتي شهدت في السنوات الأخيرة حالات مثبتة من الفرز الديمغرافي، وحملات أشبه بالإبادة الجماعية لتنفيذ مخططات إقليمية – دولية، تصب في مصلحة التحالفات الدولية الجديدة.

## التغيير الديمغرافي في سوريا بين تركيا وإيران

التغيير الديمغرافي هو النتيجة الأولية للأحداث الجارية في سوريا، وتشترك كل من إيران وتركيا في هذا المخطط، كل من البلدين في منطقة سيطرته داخل سوريا، فالمصالحات الجارية بين النظام والفصائل «المعارضة» تحمل معها انتقال مئات العائلات إلى مناطق غير مناطقها، ورغم أن الأمر يتم تغطيته برغبة البعض الانتقال إلى مناطق الشمال السوري، إلا أن المعلومات الواردة من دمشق تفيد أن رامي مخلوف (قريب الرئيس السوري)، ومن خلال شركاته العقارية سعى منذ فترة للحصول على معظم الأعمال الجارية في مناطق دمشق والقلمون والغوطة، وتشير التقارير المؤكدة أن بعض رجال الأعمال السوريين يساهمون ببعض شركات مخلوف ومنهم عبد القادر صبرا وأيمن جابر، ومن هذه الشركات العاملة في هذه المناطق والمملوكة بأكثرية أسهمها لرامي مخلوف «شركات صروح والفجر والبتراء والحدائق وبنيان الشام وار اب سي وراماك»، حيث قامت هذه الشركات بالاستحواذ على كامل هذه المناطق من مالكيها الأصليين بطرق مختلفة، كما تم إفراغها تماماً من المواطنين المنتمين للطائفة السنية وأصبح جميع من يسكن هذا الحزام ليس فقط من الطائفة الشيعية أو العلوية بل من الشيعة المؤمنين فقط بولي الفقيه، وذلك لضمان الولاء التام للمشروع الإيراني في سوريا، حيث يتم فعلياً إقامة الحزام السكاني المحيط بدمشق، علما أن بعض المناطق انتهت فيها بعض الأقسام الخاصة بالعمائر السكانية وتم إسكان مدنيين من الجنسية الإيرانية واللبنانية والأفغانية والسورية، كما أن مخلوف دخل بشراكات مع شركات إيرانية أبرزها شركة «خاتم الأنبياء» المملوكة بالكامل من قبل الحرس الثوري الإيراني، حيث تقوم شركة «خاتم الانبياء» بتوزيع الأعمال على بعض الشركات الإيرانية الصغيرة والتي بدورها تتبع للشركة الأم، مما حول هذه المناطق إلى خلية نحل تعج بالإيرانيين حيث يتم استقدام العمالة الإيرانية والأفغانية للعمل في هذه المواقع كونها على ما يبدو أرخص من العمالة السورية، بالإضافة إلى عامل السرية والانضباط المطلوبين، حتى إن حراس هذه المناطق من الميليشيات التابعة للحرس الثوري بشكل مباشر خصوصاً حزب الله اللبناني الذي يبدو أنه حصل على حصته من هذه المناطق السكانية لإسكان عدد من مقاتليه تم نقلهم من لبنان.

مع الإشارة إلى أن هذه العمليات الجارية من شأنها بالطبع تغيير وجه سوريا الحضاري بالإضافة إلى تغيير التركيبة الديمغرافية من خلال إبعاد مكون أساسي من الشعب السوري، فهذه المناطق كغيرها من المناطق السورية كانت مختلطة بين العلويين والسنة وشهدت نهضتها على مدى عقود بسبب هذا الاختلاط، إلا إن الأمر يختصر حالياً بأن دمشق المستقبل ستكون محمية بأسوار من المجمعات السكنية من مكون واحد لمنع المكون الآخر حتى من الاقتراب إلى دمشق.

مع الإشارة إلى أن إيران ورغم ظاهرية دعمها المطلق

للنظام الحاكم في سوريا وإصرارها على بقائه، إلا أنها كانت تتخذ التدابير اللازمة في حال سقوطه ووصول جماعات غير موالية لها إلى سدة الحكم، إذ عززت الشركات الإيرانية وضع يدها على المقدرات الاقتصادية لهذا البلد من خلال ربط المؤسسات الحكومية السورية بعقود طويلة الأجل، فحتى لو تم إسقاط النظام، فإن هذه العقود ملزمة للطرفين بحسب القانون الدولي، ويلزم من يستلم الحكم في سوريا (إن سقط النظام) أن يواصل العمل بالعقود أو إنهائها حسب الأصول القانونية، والتي تشمل بالطبع على بنود جزائية وتعويضات طائلة يدفعها الطرف المخل ببنود العقد، وفي حالة التردي المادي والاقتصادي الذي تعاني منه الخزينة السورية فسيجد أياً كان من يحكم أن يلتزم بالعقود لعدم قدرته على دفع البنود الجزائية، بالإضافة إلى عدم القدرة المالية لتلبية الاحتياجات مضمون العقود، كونها بمعظمها مواد أولية أو محطات توليد كهرباء أو استخراج وتصفية البترول.

ومن ناحية أخرى، فإن هذه العقود تؤمن استثمارات طويلة الأمد للحرس الثوري الإيراني، الذي يحاول جهده التوغل بدول المنطقة عسكرياً واقتصادياً لتأمين موارده المالية الخاصة في حال إعادة فرض العقوبات المالية والاقتصادية الدولية بحقه في حال اثبات تورطه بمخالفة الاتفاقات الدولية خصوصاً ما يتعلق منها بالأسلحة البالستية او نقل الأسلحة والمقاتلين الأجانب من وإلى مناطق النزاع في سوريا والعراق، والتي يتم على ما يبدو إعداد ملفاتها من خلال تدعيمها بالأدلة والإثباتات بالمحافل الدولية المختصة.

## الوتر الطائفي

ومن يراقب المجتمع السوري عن كثب لا بد وأن يلاحظ أن الإيرانيين توغلوا فعلاً داخل نسيج المجتمع السوري عبر المال والدين، حيث استغلوا النعرات الطائفية لدى الطائفة الشيعية باعتبارهم (أي الإيرانيين) الوحيدين القادرين على الدفاع عن الطائفة وحمايتها من المخططات الخارجية التي تحاول القضاء عليها حسب وصفهم، كما إن الكثير من مؤسسات الصرافة وبعض المصارف العاملة في سوريا تتبع لإيران كبنك «ملي» و«صادرات إيران»، حيث كانوا يقدمون القروض الصغيرة والمتوسطة للشباب المنتمين للطائفة الشيعية دون فوائد والسداد يبدأ أحياناً بعد خمس سنوات، وذلك تحت حجة مساعدة الشباب، وبالتالي فإن السيطرة عليهم تصبح سهلة ويصبحون جزءاً من المنظومة الاقتصادية الإيرانية من خلال مشاريعهم وتجارتهم، كما إن هذا التمويل يشكل المرحلة الأولى التي تبدأ بعدها المرحلة الثانية وهي اختيار العناصر الملائمة لتنضم إلى تشكيلات أو ميليشيات تابعة لإيران، ويخضع المختارون لتدريبات عسكرية في لبنان أو سوريا على يد عناصر من حزب الله اللبناني وجنود الحرس الثوري ويتم اختيار النخبة منهم للتدرب في إيران ليكونوا في مواقع مسؤولة كقادة مجموعات أو عناصر مخابرات مرتبطين بالأجهزة الإيرانية.

ولا بد من التطرق إلى التواجد العسكري الإيراني في سوريا كونه مرتبط بكثافة الوجود المدني الإيراني في الكثير من المدن السورية، والذي نشط من خلال السياحة الدينية والنشاط الاقتصادي، فالمعروف إن التجارة من أدوات التوسع المعتمدة للحرس الثوري لإنقاذ الاقتصاد والإفلات من العقوبات الاقتصادية، وبالتالي فإن عناصر الحرس الثوري متواجدون بكثافة في سوريا لتأمين النشاط التجاري وتأمين الحماية للمنشآت الإيرانية الاستراتيجية كالمصانع ومراكز تكرير البترول والشركات الكبرى.

## الأطماع التركية

لم يعد سراً على أحد بأن تركيا كانت البوابة الأولى لعبور الإرهابيين من مختلف دول العالم إلى سوريا، كما لم يعد خافياً على الإطلاق الدعم التركي اللامتناهي للتنظيمات الإرهابية وعلى رأسها تنظيمي داعش والنصرة، إذ ظلت وعلى مدى ثلاث سنوات تقريباً الممر الوحيد والأكبر لكل المسروقات التي تم بيعها في الأسواق العالمية من



اتفاق روسيا، تركيا، إيران على تنفيذ أجندة التهجير والتغيير الديمغرافي في سوريا

نفط وآثار ومواد أولية وأجهزة وآلات المصانع، لكن يبقى السؤال، لماذا، والجواب ببساطة إنه يعود للأطماع التاريخية التركية بسوريا والتي لاتزال حلم متجدد في أذهان أردوغان وأعوانه وأتباعه، والمؤسف في الموضوع إن قسم ليس بقليل من سوريي الشمال بات يفضل فعلياً العيش ضمن الأراضي التركية وضم منطقته إلى الدولة التركية بعد الانسلاخ عن الوطن الأم سوريا.

الخطة الأولى والتي تم إفشالها كانت تسعى لإيصال الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم بعد إنجاح ما سمي بالثورة السورية، إلا أن بقاء الحكم صامداً بعد الدعم الروسي والإيراني أفشل الخطة وأصبح حتى التفكير فيها ضرباً من الجنون، وتم الانتقال بعدها إلى الخطة البديلة وهي إنشاء منطقة سورية تقع تحت السيطرة التركية الكلية وبدأت ملامحها تظهر في الآونة الأخيرة، إلا أن هذه الخطة يبدو أن تنفيذها سيكون مجتزأً، إذ يتطلب نجاحها السيطرة على طول الخط الحدودي الفاصل، وهذا الأمر بات مستحيلاً مع تعاظم قوة القوى الكردية المسلحة والتي أصبحت لاعباً أساسياً ومحورياً في المنطقة.

إلا أن الكرد ورغم كونهم المانع الأساسي لوقف الأطماع التركية يستغلون من قبل أردوغان للترويج الداخلي بضرورة التدخل في سوريا بشكل مباشر لقطع الطريق على إنشاء دولة كردية قد تمتد إلى السواحل البحرية، لذا نجد إصرار الأتراك على مسرحية تطهير مدينة إدلب وريفها من الإرهاب بسبب موقعها الجغرافي الذي يعتبر نقطة وسط بين القوات الكردية المنتشرة في أرجاء الشمال السوري.

وطبقاً لأسس اللعب الدولي سياسياً، فبين ليلة وضحاها نشأ الحلف الجديد بين روسيا وإيران وتركيا، لمواجهة القوى الجديدة على الأرض وعلى رأسها القوى الكردية، فتلاقت أنقرة وطهران على المصلحة المشتركة بينهما لوقف المد الكردي، وأتت روسيا لتشارك بوقف المد الأمريكي عبر الحلفاء على الأرض والمتمثلين بشكل أساسي بالقوات الكردية، فأنشأت تركيا ما سمي بدرع الفرات لتأمين الخطة البديلة وهي السيطرة على المنطقة الآمنة الممتدة بين مدينتي جرابلس وعفرين، بالإضافة إلى التواجد في إدلب وبعض أطراف حلب، ليبقى للكرد المنطقة الشرقية من نهر الفرات، والتي قد تتحول يوماً إلى مقاطعة فيدرالية، ليس أكثر بسبب ضيق المساحة وقلة الموارد الاقتصادية فيها مقارنة مع باقي المناطق.

مع الإشارة إلى أن الأطماع التركية عبر عنها أردوغان علناً ببداية الاحداث في سوريا، إذ نقلت عنه صحيفة الصباح الصادرة باللغة الانجليزية في عددها الصادر يوم الأثنين الثامن من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢م، «حددت تركيا أربعة خطوط حمر إذا تخطت دمشق أيا منها فستواجه بردّ عسكري تركي سريع. وبين الخطوط موقع داخل سوريا بالذات ولا سلطة لنظام الأسد عليه، وقد تقرع تركيا طبول الحرب وتدخلها إذا ما تعرض للاستهداف العسكري «لأنه قطعة من أرضها في الخارج» مع أنه ليس سوى قبر قرب حلب، وموجود هناك منذ أكثر من ثمانية قرون.

كما أن الطلب الذي تقدم به رئيس الوزراء، رجب طيب أردوغان، من مجلس النواب ليمنحه صلاحية الرد عسكريا على أي اعتداء من الجانب السوري تضمن أربعة خطوط حمر، وهي: إذا تعرض أي موقع تركي للاعتداء، أو تعرض ضريح سليمان شاه للاعتداء أيضاً، أو إذا تسببت سوريا بمتاعب جدية لأي من جيرانها، أو إذا تغيرت الأوضاع بالشمال السوري لصالح حزب

العمال الكردستاني، وقالت «صباح» عن الخط الأحمر الثاني «إنه يمثل للحكومة التركية واحدا من أكثر المسائل حساسية» وفق تعبيرها عن الضريح المحتل موقعه ٨٧٩٧ متراً مربعاً من هضبة «قرة قوزاك» القريبة من حلب وقريباً ٣٥ كيلو مترا من مدينة الرقة».

## الإبادة التركية ضد الشعب الكردي في تركيا

لا شك بأن أبناء القومية الكردية باتوا مستهدفين من قبل حكام الدولة التركية، فهؤلاء يرون إنه بات لزاماً التخلص من هذا الحمل الثقيل الذي يقف عائقاً أمام أحلام الدولة التركية التوسعية، والتي دخلت القرن الواحد والعشرين بعقلية القرن التاسع عشر، كونها تضع نصب أعينها التخلص من أبناء القوميات غير التركية لإرساء السيطرة التامة على الأراضي التركية أولاً، ومحيطها الخارجي في دول الجوار ثانياً، ولهذا نجد أن كرد تركيا عانوا كثيراً خلال العقود الماضية، ورغم الدعاية البراقة التي تحاول السلطات التركية الترويج لها والمتعلقة بحصول الكرد على الحقوق الدستورية وإشراكهم بالانتخابات النيابية والاشتراك بالعملية الديمقراطية، إلا أن الحقيقة الواضحة للعيان بأن الخوف التركي يدفع السلطات الأمنية إلى إعادة الاعتقال لكل قائد تركي قد يشكل قاعدة شعبية تقلق الأحلام التركية بأي وقت وزمان، وفي كتابها «الكرد أمة الإبادات الجماعية» الصادر عن مركز القاهرة للدراسات الكردية، أكدت الباحثة الفنلندية «كرستينا كويفنن» أن النظام الحاكم في الجمهورية التركية مارس «إبادة» بحق الشعب الكردي في تركيا، وبكل أشكالها. بداية من التهجير المستمر منذ عام ١٩١٧م وحتى الآن – وإن تراجعت درجته – ففي عام ١٩١٧م تم تهجير ٧٠٠ ألف كردي إلى الأناضول، في إطار خطة ممنهجة بما لا تزيد نسبتهم فيها على ٥ ٪ من السكان، وبعد ثورة الشيخ سعيد بيران تم تهجير مليون كردي ما بين سنوات ١٩٢٥ – ١٩٢٨م، مات عشرات الآلاف منهم في الطريق بسبب نقص الغذاء والتجهيزات والمسافات الطويلة التي أُجبروا على قطعها



نهب وحرق منازل مدينة عفرين من قبل مرتزقة تابعون لتركيا– ٢٠١٨م

في الشتاء القارص، كما أُحرقت مئات القرى ومات ما بين ٤٠ ألفاً إلى ٢٥٠ ألف شخص.

وشكلت إعادة الإسكان للمجموعات الكبيرة أحد الأساليب التي استخدمتها السلطات لتسريع عملية صهر الكرد، استناداً إلى قانون صدر في أيار/ مايو١٩٣٢م نص على: «يُمنع الأشخاص الذين يتكلمون لغة أم غير اللغة التركية إعادة بناء القرى أو البلدات»، ومن جهة أخرى تم إعادة تسكين المهاجرين من الأجزاء السابقة من الدولة العثمانية، غالباً من بلغاريا والبلقان، في المحافظات الكردية لزيادة نسبة الأتراك من مجموع السكان.

ويقدر الحزب الشيوعي التركي أنه خلال عامي ١٩٢٥ و١٩٣٨م تم تهجير وقتل ١,٥ مليون. وتشير «كرستينا» إلى أن الكرد كانوا يُهجرون ويُعاد توطينهم منذ العهد العثماني، ولكن أكبر عمليات التهجير تدميراً في شمال كردستان حدثت في ثمانينات وتسعينيات القرن العشرين، بتدمير ٣٨٤٨ قرية من قرابة٥٠٠٠ قرية كانت موجودة قبل عام ١٩٨٥م طبقاً لأرقام رسمية، وتم إجبار ثلاثة إلى أربعة ملايين كردي على ترك بيوتهم.

واستمرت العمليات العسكرية التي شهدت جرائم ضد الإنسانية بقتل وإخفاء واغتصاب الأطفال والنساء وحرقهم في الكهوف التي لجؤوا إليها، وإعدام جميع

**أكبر عمليات التهجير تدميراً في شمال كردستان حدثت في ثمانينات وتسعينيات القرن العشرين، بتدمير ٣٨٤٨ قرية من قرابة٥٠٠٠ قرية كانت موجودة قبل عام ١٩٨٥م طبقاً لأرقام رسمية، وتم إجبار ثلاثة إلى أربعة ملايين كردي على ترك بيوتهم.**

رجال ونساء قبائل بيفلانك وأشاغى عباس، وإحراق نساء قرية أركان، وعن الإبادة الثقافية قالت «كرستينا» إنه منذ ١٩٢٣م منع الدستور استخدام اللغة الكردية في الأماكن العامة لغاية عام ١٩٩١م. واستمر قمع اللغة الكردية منذ العشرينيات واشتد في الثمانينيات، وكان هناك حظر على الموسيقا الكردية والملابس والأعراس والرقص وكل مظاهر الحياة التراثية والتي هي كردية تحديداً.

وكان التعليم إجبارياً باللغة التركية، وكان هناك مركز شرطة صغير في كل مدرسة بالمناطق الكردية، للتأكد من تنفيذ ذلك، كما تم بناء مدارس داخلية للتلاميذ الكرد، حيث يتم فصلهم عن عائلاتهم و»تتريكهم».

## الإبادة ضد الشعب الكردي في إقليم كردستان – العراق

الحديث عما تعرض له أبناء القومية الكردية في العراق من مجازر وحملات إبادة والتغيير الديمغرافي، يحتاج لآلاف الصفحات والشهادات، وربما يعتبر ما كشفه الدكتور محمد حسان الذي شغل لعدة سنوات مناصب وزارية في حكومتي إقليم كردستان والعراق، في كتابه الصمت دليل ممتاز يحتوي تفاصيل الإبادة الجماعية في كردستان والعراق، التي تعرض لها الشعب الكردي في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية ١٩٢١م حتى ١٩٩٠م، حيث وصلت هذه الحملات إلى أوجها في عهد نظام حزب البعث والرئيس العراقي الأسبق صدام حسين، الذي نفذ عمليات قتل للآلاف من الفيليين، وتعرض الباقون منهم إلى عمليات التسفير القسري، وعمليات إبادة لأكثر من ثمانية آلاف بارزاني، وحملات الأنفال (عمليات قتل جماعية، نفذها نظام صدام ضد الشعب الكردي، وكانت هذه العمليات على ثمانية مراحل. في عام ١٩٨٨م، قُتل أكثر من ١٨٢ ألف كردي من كل الفئات العمرية، لكن الغالبية كانوا من النساء والأطفال، ودفنت قوات النظام غالبية الضحايا وهم أحياء في صحارى الجنوب العراقي ومناطق العراق الأخرى)، ثم قصف مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية، وعمليات التهجير والترحيل والإبادة العرقية التي نفذتها الأنظمة العراقية المتعاقبة ضد الكرد، وسياسة الأرض المحروقة التي انتهجها صدام في كردستان.

ويكشف الكتاب خطط التعريب، والتغيير الديمغرافي، والتهجير القسري الذي تعرض له الكرد في العراق، والتوطين المتعمد للعشائر العربية في المناطق الكردية، وكيف غير النظام العراقي الحدود الإدارية للمناطق الكردية، إضافة إلى عرض الآثار الجانبية لجريمة الإبادة الجماعية الصامتة.

كما لا بد من التركيز إلى أمر هام آخر، ألا وهو جريمة المقابر الجماعية في حقبة حكم البعث، وكيف اختار نظام البعث أماكن هذه المقابر وتوزيعاتها في العراق، حيث أن العشرات من هذه المقابر الجماعية اكتشفت بعد عملية تحرير العراق عام ٢٠٠٣م، وكانت تضم رفات الآلاف من المواطنين العراقيين الذين دفنوا أحياء من قبل نظام صدام، أو نُفذ فيهم حكم الإعدام الجماعي.

## الإبادة ضد الشعب الفلسطيني

أقر علماء القانون الدولي العالمين إن ما تقوم به إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني يعتبر "جرائم حرب" واختراقاً لاتفاقيات جنيف الرابعة حول حماية المدنيين في زمن الحرب، وإن ما يحدث بفلسطين يمكن اعتباره بالتالي

حرباً ضد القانون الدولي برمته وضد الشرعية الدولية حيث لم يتم تنفيذ أي قرار دولي يخص هذه القضية منذ عام ١٩٤٧م، وتقول الدكتورة نهى خلف في مقالتها المعنونة ((جرائم "حرب".. جرائم "ضد الانسانية" وجرائم "ابادة": متى سيتوجه الفلسطينيون والعرب إلى المحكمة الجنائية الدولية؟)) المنشورة بتاريخ ٢٠ أيار/ مايو ٢٠١٤م، أن هناك ١٤٩ فقرة جوهرية في اتفاقية جنيف تحمي كل واحدة منها كل فرد فلسطيني يعيش في الأراضي المحتلة، وإن إسرائيل قد انتهكت منذ عام ١٩٦٧م كل الحقوق المقدسة للشعب الفلسطيني المعترف بها عبر هذه الاتفاقية، حيث تعتبر انتهاكات اتفاقيات جنيف بمثابة "جرائم حرب" وبالتالي إن " من حق الشعب الفلسطيني أن يدافع عن وجوده وعن أرضه وبيوته في وجه جرائم الحرب الإسرائيلية ومجرمي الحرب الإسرائيليين" وتشير إلى استخدام لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في قرارها الصادر في ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠٠٠م مصطلح "جريمة ضد الإنسانية" لتعريف ما تقوم به إسرائيل من قتل متعمد للمدنيين والأطفال، وتوضح أن تصنيف الجرائم تحت بند "جرائم ضد الإنسانية" تشكل الخطوة الأولى نحو اعتبارها "جرائم إبادة"، وحذرت في عام ٢٠٠١م إنه في حال عدم القيام بأية خطوة من قبل المجتمع الدولي ضد الجرائم المرتكبة من قبل إسرائيل سيؤدي ذلك إلى تطور هذه الجرائم لتصبح "جرائم إبادة". وقد أُتهم آرييل شارون بأنه من "مرتكبي جرائم الإبادة" ضد الفلسطينيين.

ويعتبر بعض خبراء القانون الدولي أن الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية بناء على طلب الجلسة الطارئة رقم ١٠ للجمعية العمومية، هو عبارة عن "فتوى" دولية تثبت إن كل الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧م هي أراضي محتلة وليست فقط أراضي متنازع عليها، وكونه بياناً صادراً عن أعلى مرجع قانوني في العالم وقد تم تبنيه من الجمعية العمومية بأغلبية ساحقة، يجعل منه أكثر من رأي استشاري غير ملزم كما تدعي إسرائيل. ولكن يبدو أن موضوع الجدار بقي دون متابعة حاسمة من الطرف الفلسطيني.

**العشرات من المقابر الجماعية اكتشفت بعد عملية تحرير العراق عام ٢٠٠٣م، وكانت تضم رفات الآلاف من المواطنين العراقيين الذين دفنوا أحياء من قبل نظام صدام، أو نفذ فيهم حكم الإعدام الجماعي.**

## سياسة التتريك في البلاد العربية

إن أردنا الكلام عن سياسة التتريك في البلاد العربية، فلا بد من البدء أولاً بالأحداث التي جرت خلال حكم الإمبراطورية العثمانية، وسياسة التتريك بكافة تفرعاتها التي كانت تمارس في الدول العربية، خصوصا من جهة الفرز الديمغرافي في مناطق عديدة وصولاً إلى فرض اللغة والعادات وغيرها من الأدوات الاجتماعية لفرض التتريك على المناطق المسيطر عليها، ونفس الأحداث ولو بصورة مغايرة قليلاً تعاد في عصرنا الحالي، فالدولة العثمانية الجديدة بقيادة أردوغان تمارس هذا الأمر داخل الدولة التركية، وقد يعتبر البعض هذا الأمر شأناً داخلياً تركياً، إلا أنه على الرغم من الخصوصية هذه إلا أنه من حق أبناء القوميات غير التركية من عرب وكرد وكلدان وآشوريين التعبير الاجتماعي والسياسي بالطريقة واللغة التي يختارونها، وما عدا ذلك يعتبر نوعاً من أنواع القمع والإبادة والتلاعب بالديمغرافيا، ووصلت الوقاحة التركية بفرض التتريك إلى الداخل السوري، حيث تساعد بعض التنظيمات المسلحة السورية الدولة التركية على فرض التتريك في الداخل السوري في المناطق التي تسيطر عليها، بدءاً من التعليم باللغة التركية في المدارس، مروراً برفع العلم التركي،




جلاءات مدرسية – جانب من سياسة التتريك في المناطق المحتلة تركياً في شمال سوريا

وصولا إلى التعامل بالليرة التركية في الصفقات التجارية وفرض اللغة التركية كلغة اساسية في صكوك المعاملات، حتى يخيل للبعض إن هذه المناطق محافظة تركية (مدينة الباب مثالاً) جديدة، وهذا الأمر يحمل في طياته الكثير من الخطورة، ليس في الوقت الحالي فحسب بل مع الامتداد الزمني حيث إن استمر هذا الوضع فأن أجيالاً كثيرة سيتم تطبيعها بهذا الأمر الواقع فينسون تدريجياً قوميتهم الأم ولغتهم وانتمائهم ليحل مكانها كل ما هو تركي بشكل كلي، وعندها سيكون من الصعب جدا العودة إلى الوراء لإعادة التوازن ولإعادة الأمور إلى ما كانت عليه.

والتتريك الحديث لا يقتصر على سوريا، فمع بعض التوغل في لبنان ومصر وبعض الدول العربية الأخرى، نجد إن البعض يعتبرون تركيا المثل الاعلى، ويمجدون كل ما هو تركي الأصل والمنشأ، ورافق هذا الأمر غزو للبضائع التركية للأسواق، بالإضافة إلى الغزو الثقافي عبر المسلسلات التركية التي أصبحت الضيف الدائم للمنازل العربية، وساعد هذا الانتشار التركي انتشار فكر الإخوان المسلمين الذين يعتبرون تركيا البلد الأم وأردوغان الحامي الأزلي لهم وممثلهم الشرعي، وبالتدقيق لهذا التأثير التركي على جماعة الإخوان والمجتمعات التي سيطرت عليها لابد من الاعتراف أن الأمر أتى بعد جهد تركي لعشرات السنوات وليس وليد السنوات القليلة الماضية، حيث قام الأتراك بما قاموا به والأنظمة العربية نائمة في العسل منشغلة عن أمر أساسي كان من الممكن أن يطيح بكامل المنطقة، مع الإشارة إلى أن سباقاً واضحاً بين إيران وتركيا يتجلى بمحاولة كل منهما نشر ثقافة بلده في أكبر بقعة ممكنة، مما أنتج فرزاً واضحاً، السنة في المنطقة تم تتريكهم، والشيعة تبعوا إيران.

## الإبادة في إقليم الأحواز العربية في إيران

رغم التكتم الإعلامي الكبير الممارس من السلطات الإيرانية حول ما يحصل في منطقة الأحواز، إلا أن الاخبار تتواتر ولو بشكل متأخر عما يعاني منه الأحوازيون من ظلم وتعسف من قبل الآلة الأمنية الإيرانية، علما أن بعض النشطاء يغالون وللأسف في وصف ما يجري وبشكل يصبح معه التصرف بالمادة الإعلامية كمن يلعب بالألغام بسبب تضخيم الأحداث بشكل يرتد بشكل سلبي على القضية الأحوازية ككل، ومن بين عشرات الدراسات حول الموضوع هذا صدرت دراسة عن لجنة الدراسات والبحوث في "حركة النضال العربي لتحرير الأحواز" حول ممارسات السلطات الإيرانية، مع إجراء مقارنة عن التفاوت الكبير في التنمية البشرية وذلك من خلال مقارنة الأحواز العربية بالأقاليم الفارسية. ورغم أن إيران وقعت على العهد الدولي الذي يشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع السكان دون تمييز والذي اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة رقم ٢٢٠٠ (د–٢١) في تاريخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦م إلا أن الدولة الإيرانية لم تلتزم بأي من الحقوق التي تكفلها الاتفاقية الدولية، ومارست طيلة سنوات الاحتلال أبشع أشكال الانتهاكات الحقوقية والتصفيات للعرق العربي تحت مظلة صمت الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي والذي اعتبره عدد من المحللين السياسيين بأنه مقصود لإنجاح المشروع الدولي للقضاء وإضعاف العالم العربي نظراً لأنه أكبر قوة عسكرية واقتصادية وسياسية في الشرق، ولديه الإمكانيات البشرية والمادية والمعنوية التي يشكل اتحادها إلى إهلاك الغرب حسب

توقعات المحللين. ويبين التقرير أن الشعب الأحوازي يعاني من تمييز عنصري واضح، وتعود أهم مسوغات التمييز العنصري في الأحواز إلى انتماء الشعب العربي الأحوازي للأمة العربية وانتمائه الديني ولغته العربية ورؤيته السياسية لمستقبله والتي تتلخص برفض الاحتلال الأجنبي من دولة إيران الفارسية، وفي المقابل حسب التقرير يتمتع الشعب الفارسي في المحافظات الفارسية بجميع الحقوق لأنه ينتمي إلى القومية الفارسية ولغته فارسية.

كما أن الشعب العربي الأحوازي لا يتمتع بضمان اجتماعي ولا ظروف مناسبة للخدمات الطبية، وفي المقابل ينعم الشعب الفارسي بالضمان الاجتماعي والمستشفيات العامة والخاصة والعلاج اللازم والمتوافر في جميع الأوقات، وما يزيد معاناة الشعب العربي الأحوازي هو منع تدريس اللغة الأم لدولة الأحواز وهي اللغة العربية من قبل المحتل الفارسي، ومنع استخدامها في المؤسسات والدوائر العامة، في ذات الوقت تفرض اللغة الفارسية في المناهج الدراسية ويلزم الأحوازيون باستخدامها في المدارس والمؤسسات العامة مما أدت هذه السياسة العنصرية إلى انتشار ظاهرة التسرب المدرسي في الأحواز وارتفاع نسبة الأمية بين أبنائها. ويفضح التقرير ذاته سياسة المحتل الإيراني بطمس الثقافة العربية من خلال منع استخدام اللغة العربية، وارتداء الزي العربي في المدارس والدوائر المؤسسات العامة، ويكون مصير من يخالف تلك الأنظمة الاعتقال الفوري الذي يصل أحياناً إلى عدم معرفة مصير المواطن الأحوازي، كما أنها تراقب المجالس الاجتماعية والجلسات الثقافية، ولا تسمح بفتح مؤسسات ثقافية في الأحواز، وتطارد الجهات الأمنية كل من يساهم بنشر العلم والثقافة بين الشعب العربي الأحوازي، أما في المحافظات الفارسية فجميع إمكانيات الدولة وأدواتها مسخرة لنشر الثقافة الفارسية، وجميع شرائح المجتمع الفارسي يشاركون في نشر ثقافتهم ولغتهم داخل البلاد وخارجها، ويتلقون جميع أنواع الدعم



تصفية مواطنين عرب أحوازيين في إيران

من الدولة ومؤسساتها. وفي إحصائية مقارنة احتوتها الدراسة عن أعداد المراكز الثقافية، تشير الدراسة إلى أن عدد المراكز الثقافية في إقليم فارس ١٥٠٨ مراكز و١٥٥٠ مركزاً في إقليم خراسان رضوي، و١٦٠٠ مركز في إقليم أصفهان بالمقابل لا يوجد أي مركز ثقافي واحد في الأحواز، وتضمنت الإحصائية أيضاً عدد المكتبات العامة التي تعتبر الأحواز الأقل نصيباً بـ ٢٠٣ مكتبات عامة باللغة الفارسية، و٢٥٢ مكتبة في إقليم أصفهان، و٢٦١ في إقليم خراسان رضوي، و٢٢٧ في إقليم فارس، حتى ان الإيرانيين يستغلون جوامع ومساجد الأحواز لإقامة حلقات ولقاءاتهم الثقافية، خصوصا أثناء أوقات الصلاة اليومية لعدم تمكين الشعب الأحوازي من أداء فرائضهم.

تضمنت الدراسة احصائيات تؤكد ما آل عليه الوضع في إقليم الأحواز العربية نتيجة الفاشية الفارسية، وقد احتوت هذه الإحصائيات على مقارنة بين عدد السكان حيث تبين أن عدد سكان إقليم الأحواز العربية ١٢ مليون نسمة، بالمقابل أقل من ٦ ملايين نسمة في إقليم أصفهان، ٦ ملايين في إقليم خراسان، وأقل من ٦ ملايين نسمة في إقليم فارس، مما يبرهن بأن إقليم الأحواز العربية هو الأكبر من حيث الكثافة السكانية، وبالمقابل تمنع السلطات الإيرانية الشعب الأحوازي من الحصول على حقوقه الطبيعية ليتمكن من العيش بكرامة.

تشير الدراسة إلى أن التقارير الرسمية الصادرة من الدولة الإيرانية تؤكد أن أغلبية مستشفيات الأحواز قديمة ولا تتوافر فيها الأجهزة والمعدات الكافية والضرورية لمعالجة المرضى، وهذه المستشفيات لا تستوفي المعايير المعتمدة في الأقاليم الأخرى للرعاية الصحية، وقد صرح رئيس جامعة جندي سابور للعلوم الطبية إسماعيل ايدني لوكالات الأنباء الفارسية أن جميع مستشفيات الأحواز بحاجة ماسة إلى الصيانة والترميم وتوفير المعدات والأجهزة الطبية، وأن مستشفيات شمال الأحواز بحاجة إلى ٣٥٠٠ سرير لسد جانب من النقص الذي تعاني منه، وفي بعض المدن الأحوازية بنيت هياكل لمستشفيات منذ أكثر من عشرين سنة ولم يتم إكمال بنائها كمستشفى مدينة الخفاجية، وبعض المدن الأخرى ما زالت تفتقد المستشفيات والمراكز الصحية الصغيرة مثل مدن ميناء خور موسى وقصبة النصار والحويزة والبيسيتين وميناء دير ونخل تقي وميناء الصيراف وعسلو والقابندية والأحواش، ويقطن في مدينة خور موسى أكثر من مائة وخمسين ألف نسمة بحسب احصائيات الدولة الإيرانية، ويضطر سكانها للسفر لمدينة معشور رغم أنها تبتعد عنهم عدة كيلومترات من أجل مراجعة الأطباء ومعالجة مرضاهم، في احصائية نشرت في الدراسة ذاتها لعدد الأطباء تبين أن الأحواز المحتلة رغم أنها الأكبر من حيث الكثافة السكانية والمساحة إلا أن عدد الأطباء لا يتجاوز ٢٢٠٠ طبيب، بالمقابل أكثر من ٢٤٠٠ طبيب في إقليم أصفهان، و٢٥٤١ في إقليم خراسان، و٢٥٠٠ طبيب في إقليم فارس.

حسب التقرير نفسه بينت لجنة الدراسات والبحوث في "حركة النضال العربي لتحرير الأحواز" أن ٩٨٪ من نفط الدولة الإيرانية يتم سحبه من الأحواز وأن ثالث احتياطي نفطي في العالم تم الاستيلاء عليه من الأراضي الأحوازية بالمقابل تفتقر جميع أقاليم الدولة الفارسية للبترول الذي يعتبر السلعة الأساسية في السوق العالمية اليوم، وتستمر سياسة التفقير التي يتبعها المحتل الإيراني من أجل القضاء على الشعب الأحوازي تدريجياً وتغيير التركيبة السكانية في إقليم الأحواز العربية.

وأكدت الدراسة على أن ١٠٠ ٪ من الغاز الطبيعي الإيراني موجود في الأراضي الأحوازية، والذي يعتبر ثاني احتياطي من الغاز الطبيعي. ويحتوي إقليم الأحواز على ثلث المياه الصالحة للشرب في الدولة الإيرانية وأغلب الأنهار التي تقوم السلطات الإيرانية بتلويثها حتى لا يتمكن الأحوازيون من الاستفادة منها، في الوقت ذاته يعتبر إقليم الأحواز الأقل نصيباً من شبكات المياه بواقع تغطية لا تتعدى ٦٠ ٪ من المدن والقرى الأحوازية، بالمقابل تصل نسبة تمتع الأقاليم الفارسية بمدنها وقراها بنسب تتعدى ٩٠ ٪.

بالإضافة إلى أن جميع الأقاليم الإيرانية لا تتمتع بحرية الاتصال بالعالم الخارجي من خلال حظر شبكات التواصل الاجتماعي ك "تويتر" و"فيسبوك" و"يوتيوب"، تتعمد السلطات الإيرانية تقنين التغطية الهاتفية في إقليم الأحواز، بحث لا تتجاوز تغطية شبكات الاتصال للهاتف المحمول والأرضي وشبكات الإنترنت أكثر من ٧٩ ٪ بمقابل أكثر من ٩٣ ٪ في الأقاليم الأخرى، وبينت الدراسة أن نسبة من يملكون هواتف أرضية في الأحواز لا يتجاوز ٥٥٪ بالمقابل تتراوح النسبة بين ٧٠ ٪ إلى ٨٧ ٪ في الأقاليم الأخرى.

من خلال البيانات والأرقام يتبين أن إقليم الأحواز رغم الثروات الطبيعية التي تمتلكها ورغم نسبة التعداد السكاني المرتفع مقارنة مع الأقاليم الأخرى حيث يعتبر الشعب الأحوازي أكبر عدداً مقارنة بالأقاليم التي تسيطر عليها السلطات الإيرانية الفارسية مجتمعة، يعتبر الشعب الأحوازي من الأقل نصيباً من جميع الحقوق والخدمات نتيجة للنازية الفارسية التي تعادي القومية العربية منذ زمن طويل بعيد، وأن الصمت الدولي الذي فرضته الدول الكبرى هو أداة مهمة لإنجاح مشروع تفكيك الوطن العربي وإنهاكه لتفرد دول الغرب بالقوة والنفوذ.

# الإبادةُ الجماعية المادية والمعنوية ضدَّ الكُرد في تركيا



أحمد عكاش
كاتب – سوريا

**في هذا المقال لم يتطرق الكاتب الى المجازر بحق الشعب الأرمني، ولا الى المجازر التي قامت بها الجمهورية التركية بحق الشعب الكردي في العشرينات والثلاثينات والأربعينات ولا حتى في الثمانينيات والتسعينات، بل عن أربع سنوات مضت، أي منذ انهيار ما يسمى بـ «عملية السلام» التي جرت بين حكومة حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان وقادة حزب العمال الكردستاني. حيث تمارس حكومة «حزب العدالة والتنمية» الشوفيني سياسة حرمان الشعب الكردي من قاداته والقتل الجماعي للسكان الأصليين والتهجير القسري والإبادة الثقافية للهوية الكردية.**

تعدّ جريمة إبادة الجنس البشري من الجرائم التي ألحقت خسائر جسيمة وفظيعة بالإنسانية، وذلك في كلّ مراحل التاريخ، لأنها تستهدف أسمى وأقدس حقٍّ وهبه للإنسان ألا وهو الحق في الحياة، من خلال إفنائه وسحقه من الوجود.

وقد عدّ الفقيه البولوني الأصل «رفائيل لمكن» أول من أطلق مصطلح «الإبادة الجماعية» على هذه الجريمة سنة ١٩٤٥م، وكيف لا وقد ابتلي الشعب البولوني بلاءً شديداً بجريمة الإبادة التي سلطها النازيون الألمان على الأمة البولندية من خلال إفناء وإبادة زهاء سبعة ملايين بولوني خلال الحرب العالمية الثانية.

وبموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمنع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية، يعرف هذا المصطلح على أنه «الأفعال المرتكبة بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لمجموعة وطنية أو إثنية أو عرقية أو دينية»، وتشمل هذه الأفعال القتل المنهجي لأعضاء مجموعة وتهيئة الظروف التي من شأنها أن تؤدي إلى تدميرهم، مثل سياسات «التجويع القسري».



الدمار الذي تتعرض له المدن في باكور (شمال) كردستان من قبل الجيش التركي

وحين نتكلم عن الجمهورية التركية الوريثة الشرعية للإمبراطورية العثمانية التي أبادت في عام ١٩١٥م حوالي مليون ونصف من الشعب الأرمني وشردت ونفت ملايين آخرين، فإنّ الحديثَ سوف يطول جداً، عن تاريخ هذه الجمهورية الإجرامي بحق الشعب الكردي والمكونات الأخرى في تركيا.

في مقالي هذا لن أتطرق الى المجازر بحق الشعب الأرمني، ولا الى المجازر التي قامت بها الجمهورية التركية بحق الشعب الكردي في العشرينات والثلاثينات والأربعينات ولا حتى في الثمانينيات والتسعينات، بل عن أربع سنوات مضت، أي منذ انهيار ما يسمى بـ «عملية السلام» التي جرت بين حكومة حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان وقادة حزب العمال الكردستاني.

في ٢٢ تموز/ يوليو ٢٠١٥م وفي عملية مشبوهة تم قتل اثنين من البوليس التركي في بلدة جيلان بنار التابعة لأورفا في شمال كردستان، والتي جاءت بعد مجزرة لشباب مناصرين لمقاومة «كوباني» في سروج– أورفا حيث ذهب ضحيتها العشرات من الشباب الكرد والأمميين، واتهمت الحكومة التركية آنذاك حزب العمال الكردستاني بمقتل عنصري البوليس (علماً أنّ المحكمة التركية برأت تسعة مشتبهين بضلوعهم بالعملية بعد ذلك)، واتخذت تركيا هذه العملية «المشبوهة» ذريعة لتقصف قواعد حزب العمال الكردستاني في جنوب كردستان بعد يومين، وتبدأ بعدها بحملات تمشيط على مواقع مقاتلي الحزب في شمال كردستان ترافقها عمليات تمشيط بوليسية في المدن والبلدات لاعتقال كل من تشتبه بانتمائهم للحزب الآنف الذكر.

أما عن أسباب انهيار عملية السلام «المزعومة»، فهناك الكثير من الآراء وأهمها، حصول حزب الشعوب الديمقراطية في الانتخابات البرلمانية في ٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٥ على (٨٠) مقعداً وتصريح الحزب على لسان رئيسه المشترك «صلاح الدين دميرتاش» بأنهم سيعرقلون الطريق أمام رئيس الوزراء آنذاك «رجب طيب أردوغان» في مساعيه لكي يصبح القائد الأوحد في تركيا، وحصول حزب العدالة والتنمية على ٤٣٪ من الأصوات، مما أعاق تشكيلِ الحكومة بمفرده، وهناك من يقول إن مساوماتِ أردوغان حول روج آفا مع قائد حزب العمال الكردستاني المسجون في إيمرالي منذ ١٩٩٩م السيد «عبدالله أوجلان» لم تصل إلى نتيجة، لذلك وبمشورة بعض مستشاريه بأن «عملية السلام» أضرت بأصوات حزب العدالة والتنمية، وطالبوه بأن يتجه هذه المرة إلى الفئات القومية الشوفينية التركية. ضرب أردوغان كل وعوده عن السلام وحقوق الشعب الكردي عرض الحائط وبدأ بعمليات «إبادة جماعية» ضد الشعب الكردي وقادته، بحيث لم يقم بها أحد من قادة الجمهورية التركية خلال تاريخ تلك الجمهورية المشؤوم.

وأول ما قام به أردوغان هو التحالف مع «الحركة القومية» الشوفينية التي يترأسها «دولت بهجلي»، ليكسب عن طريقها أصوات الناخبين الأتراك المتعصبين قومياً، وليبدأ بتعبئة تلك الفئات ضد الشعب الكردي.

## أشكال الإبادة الجماعية المادية والمعنوية ضدّ الكرد في تركيا

## ـ حرمان الشعب من قاداته:

قامت حكومة «أردوغان» بالمقام الأول بفرض التجريد والعزلة على قائد حزب العمال الكردستاني الذي يعتبره الشعب الكردي قائدا له، في سجنه في «إيمرالي» ومنع عنه كل زيارة، فمن تاريخ ٥ نيسان/ أبريل ٢٠١٥م منعت عنه كل الزيارات حتى من العائلة، إلا مرة واحدة حيث تناقلت الأنباء وقتها عن تدهور صحته، فسمحت السلطات التركية لأخيه «محمد أوجلان» أن يزوره وكان ذلك في بدايات الشهر التاسع ٢٠١٦م، كما كانت قد منعت عنه التقاءه بمحاميه منذ أيلول ٢٠١١م، وبالرغم من طلب المحامين المستمر، إلا أن السلطات التركية تمنع محاميي السيد «أوجلان» من زيارة موكلهم، حيث يعدّ هذا انتهاكاً صارخاً لكل القوانين الدولية وحتى التركية بشأن المعتقلين.

وبالرغم من أن حزب الشعوب الديمقراطية قد حصل في الانتخابات العامة الثانية التي جرت في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥م على ٥٩ مقعداً وحصل على حوالي ٦ ملايين ونصف من أصوات الناخبين، إلا أن الدولة التركية قامت باعتقال قادتها، فأُعتقل الرئيسان المشتركان السابقان للحزب صلاح الدين دميرتاش وفيغان يوكساداغ وعدد من البرلمانيين الآخرين خلال يومي ٤-٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٦م، واعتقلت بعد ذلك عدة برلمانيين آخرين ليصل العدد الى أحد عشر برلمانياً، كما واعتقلت الآلاف من قادة وكوادر هذا الحزب الشرعي، كما وأسقطت عضوية البرلمان عن تسعة من برلماني الحزب، وكل ذلك لأنّ هذا الحزب يمثل الشعب الكردي في البرلمان ويطالب بالحقوق المشروعة للشعب الكردي ولا يساند سياسات حزب العدالة والتنمية الاقصائية والمتوجهة لإبادة الشعب الكردي.

وحزب الشعوب الديمقراطية «الكردي» (كان اسم الحزب آنذاك حزب السلام والديمقراطية قبل أن يتم




الاعتقال العشوائي في تركيا

حظره من قبل السلطات التركية) الذي حصل على ١١٠ من بلديات شمال كردستان في انتخابات البلديات التي جرت في آذار عام ٢٠١٤ لاقى من التنكيل ما لم يلاقيه حزبٌ في العالم، حيث وضعت الدولة التركية وصياً من طرفها على ٩٤ بلدية يديرها هذا الحزب واعتقلت أغلب رؤساء البلديات، حيث لازال ٦٩ منهم في السجون إلى الآن، كما واعتقلت الآلاف من أعضاء المجالس البلدية وقادة هذا الحزب في شمال كردستان. فبحسب آخر تصريحات السيد صلاح الدين دميرتاش في مطلع نيسان/ أبريل ٢٠١٨م، فإن حوالي ١٦ ألف من قادة وكوادر الحزبين (حزب الشعوب الديمقراطية وحزب الأقاليم الديمقراطية) مرميون بالسجون.

## ـ القتل الجماعي للسكان الأصليين والتهجير القسري:

بعد أن أنهت الدولة التركية ما يسمى بـ «عملية السلام» في تموز/ يوليو ٢٠١٥م، بدأت بجيشها تغزو مدنَ وبلداتِ شمال كردستان بحجة «تطهيرها من كوادر وأنصار حزب العمال الكردستاني» المحظور لديها، وأعلنت حالة الطوارئ وحظر التجوال في هذه المناطق، وحشدت الجيش وكل أنواع المرتزقة لديها لتعلن حرباً احتلالية جديدة في شمال كردستان.

وبحسب تقرير دولي أعدّه مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان «زيد رعد الحسين» فإنه



أم كردية في شمال كردستان أمام منزلها المدمر

خلال ١٨ شهراً تم تدمير أغلب المدن والقرى التي طالتها العمليات العسكرية لحكومة أردوغان في المناطق الكردية في تركيا «شمال كردستان» وتم تهجير نصف مليون من السكان من منازلهم عدا عن تدمير المنازل والمحلات والأبنية، وقتل ما لا يقل عن ألفي شخص بينهم مئات من الأطفال والنساء.

وفي نفس التقرير تحدث السيد الحسين عن إن ١٨٩ شخصاً قتلوا بشكل جماعي في مدينة «جزرة» التابعة لشرناخ، وبالرغم من كل المناشدات التي أطلقها

**بحسب تقرير دولي أعده مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان زيد رعد الحسين فإنه خلال ١٨ شهراً تم تدمير أغلب المدن والقرى التي طالتها العمليات العسكرية لحكومة أردوغان في المناطق الكردية في تركيا "شمال كردستان".**

البرلمانيون الكرد وجمعيات حقوقية عديدة للتوسط في إخراج هؤلاء المدنيين، إلا إن الدولة التركية لم تستمع وقتلتهم أمام أعين كل العالم وهدمت الأبنية فوق رؤوسهم، ورفضت أي تحقيقات للجان حقوق الإنسان الدولية أو بعثاتها بالتحقيق في تلك الأماكن.

وبحسب تقارير جمعية حقوق الإنسان في تركيا– شعبة ديار بكر فإنه أصبح حوالي مليون من السكان المدنيين نازحين في المدن والمناطق الأخرى جراء العمليات العسكرية التركية في مناطقهم في شمال كردستان، ففي عام ٢٠١٧م وحدها انتهكت الدولة التركية حقوقَ الإنسان في شمال كردستان ١٨ ألف و٥٠٧ مرات، حيث قتل المئات من المدنيين نتيجة القصف العشوائي من جانب الجيش التركي والجندرمة، وتم قتل ٤٤٨ شخصاً بدون أي محاكمة.

واستطردت تقارير تلك الجمعية: إن الدولة التركية قامت بالمجازر الجماعية لا سيما في مناطق شرناخ، هكاري، ديار بكر، ماردين، موش، وان، آغري، وحاصرت البلدات والمدن واتبعت سياسة التجويع ومنعت سيارات الإسعاف من الذهاب لإسعاف الجرحى، فالأم «تايبات إنان» (٥٧ عام) والدة ١١ من الأولاد تم قتلها من قبل البوليس في بلدة سلوبي التابعة لشرناخ في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ وبقيت جثتها مرمية بالشارع أسبوعاً كاملاً، والبوليس التركي يمنع أولادها وزوجها من دفنها.

هذا واستولت الدولة التركية على أغلب منازل الكرد في تلك المدن المدمرة، وتمنع أهاليها من الذهاب إلى منازلهم وإعمارها من جديد، بحجة إن الدولة هي من ستقوم بالإعمار، ولازال آلاف من العوائل نازحين مشردين في مدين عديدة، والأهالي من أبناء الشعب الكردي المدمر منازلهم في شرناخ لايزالون يقيمون تحت الخيم التي هم نصبوها، قرب مدينتهم.

## الإبادة الثقافية للهوية الكردية:

إن موضوعَ التطهير القومي والعرقي للكرد من قبل الدولة التركية هو قديمٌ بعمر هذه الجمهورية، فلطالما رافقت المجازرُ الدموية للشعب الكردي «المجازر الحمراء» مجازر وتطهير عرقي ثقافي ولغوي «المجازر البيضاء».

بالرغم من أنّ الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان»– وأثناء مرحلة «عملية السلام» المزعومة في العام

**إن موضوع التطهير القومي والعرقي للكرد من قبل الدولة التركية هو قديم بعمر هذه الجمهورية، فلطالما رافقت المجازر الدموية للشعب الكردي "المجازر الحمراء" مجازر وتطهير عرقي ثقافي ولغوي "المجازر البيضاء".**

**٢٠١٣م – أصدر قانوناً بالسماح للغة الكردية كتابة وقراءة في تركيا ورفع الحظر عن بعض الحروف اللاتينية الكردية، لكن بعد البدء بالعمليات العسكرية في شمال كردستان في تموز/ يوليو ٢٠١٥م، أرفقها بعملية تطهير ثقافي ولغوي لم يشهد التاريخ التركي له مثيلاً.**

**حيث دمر الجيش التركي أغلب المباني التاريخية التي تعود للشعب الكردي في المدن التي اجتاحها، ومدينة شرناخ وسور آمد أكبر دليل، كما أزال كل اللافتات ولوائح الطرق وأسماء الحدائق والشوارع المكتوبة بالكردية ووضع بدلاً منها المكتوبة بالتركية، ودمر أغلب التماثيل واللوحات التي تعبر عن الشعب الكردي وتاريخه وثقافته، كتمثال الشاعر الكردي «أحمدي خاني» في بيازيد آكري، وأزال كل لائحة باللغة الكردية كانت بلديات حزب الشعوب الديمقراطية كتبته في عهدها، وألغت كل المدارس والمعاهد التي تعلم الكردية، أو حتى الموسيقا الكردية.**

**وبحسب قانون الطوارئ المعمول به في شمال كردستان، أغلقت الدولة التركية كل الأقنية التلفزيونية الكردية وكل الجمعيات التي تعنى بثقافة الشعب الكردي، والوسائل الإعلامية من صحف وجرائد ومواقع إلكترونية.**

**واعتقلت المئات من الناشطين والفنانين، لأنهم كتبوا أو غنوا بالكردية، ففي ٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٦م اعتقل ثلاثة فنانين من «كروب جغلق» في ديرسم، فقط لأنهم غنوا أغنيتين بالكردية – وكانت أغانٍ فلكلورية– بتهمة الدعاية للإرهاب، واعتقل شابين في جامعة دجلة في ٢٠ آذار/ مارس ٢٠١٧م وتم ضربهم في ساحة الجامعة، فقط لأنهم استعملوا الصفير في تمتمة أغنية كردية أي «صفروا بالكردية»، واعتقل المئات من أبناء الكرد لأنهم كانوا يحملون شارات ترمز إلى الكرد في حفلاتهم أو أعراسهم.**

**موضوع التطهير العرقي والتمييز ضد الكرد لم يبقَ محصوراً بين رجالات الأمن والدولة في تركيا، فنتيجة للخطاب الشوفيني التركي الشعبوي، لاقى الكثيرُ من أبناء الشعب الكردي الإهانات والضرب ووصلت حتى القتل لبعض أبنائه، فقط لأنهم تكلموا بالكردية في المقهى أو الشارع أو العمل في مدن تركية.**

**حتى المقابر في كردستان لم تسلم من التدمير، حيث دمرت الدولة التركية أغلب المقابر التي تعتقد إنه تم دفن أحد المقاتلين الكرد فيها.**

**لم تقتصر الإبادة الجماعية للشعب الكردي من قبل الدولة التركية بأجهزتها المختلفة ضد الكرد في شمال كردستان بل تعدتها إلى الأجزاء الأخرى مثل سوريا والعراق، ففي الآونة الأخيرة، وبعد اجتياح تركي لمنطقة عفرين في غرب كردستان، تم اعتقال المئات من الناشطين الكرد بحجة وقوفهم ضد عمليات ما يسمى بـ «غصن الزيتون».**

**كل هذا حدث ويحدث للكرد في شمال كردستان أمام أنظار العالم أجمع، وفي وقت توجد فيه آلاف الأقنية التلفزيونية ووسائل الإعلام، وشبكات التواصل الاجتماعية، والمجتمع الدولي صامت أمام هذه الجرائم صمت القبور.**

# "الأنفال".. قراءةٌ في الوجع الكرديّ من خلال الوثائق الرسميّة

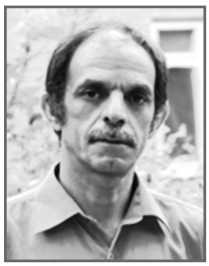

دانا جلال
كاتب وصحفي– جنوب كردستان/ العراق

تقوم سياسات الأنظمة القومية الشوفينية على مبدأ الإقصاء والإبادة الجماعية، ونظام المجرم المقبور صدام حسين نموذج لهكذا أنظمة، إذ ارتكب جرائم وحشية بحق الشعب الكردي في إقليم جنوب كردستان، ومن بينها حملات الأنفال خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين (والتي سميت باسم سورة قرآنية) في استغلال مشين للدين الإسلامي الحنيف.
في تلك الحملات جرى ترحيل قسري لمئات الآلاف من الكرد نحو معسكرات في وسط وجنوب العراق، فيما جرى تصفية عشرات الآلاف من الكرد أثناء تنفيذ تلك الحملات وذلك في مقابر جماعية في مناطق مختلفة من العراق.

## مقدمة:

إِخْلَعْ
يا قادَةَ الأَحزابِ
يا أَذْيالْ
يا نُخْبَةَ النُّوابْ
بالإِجْماعْ
أَحَيِّيكُمْ
تَحِيَّةً مَقرُونَةً
بِلَعْنَةِ الأَجيالْ
بِالطِّينِ وَالأَوْحالْ
وَأُقْسِمُ بِأَغلَظِ الأَيمانْ
بِكَرامَةِ الإِنسانْ
يا عُرَّةَ الرِّجالْ
لَيسَ فيكُمْ مِنْ عَفيفٍ
إِذْ خانَ الكَيْلْ
أَوْ شَريفٍ
قَدْ نامَ اللَّيْلْ
يا عُصْبَةَ الأَنْذالْ
تَذَكَّرَ الأَنفالْ
(زياد الأيوبي)



من ضحايا حملات الأنفال (الترحيل القسري) في جنوب كردستان

«آني راح أضربهم..... راح أضربهم كيمياوي ....
وأموتهم كلهم... شيريدون يكولون.. الدولي؟
أنعل أبو الدولي... لبو اليفزع من كل دول الله
.....» علي حسن المجيد

وصف «ونستون تشرشل» رئيس الوزراء البريطاني أثناء الحرب العالمية الثانية إبادة الجنس البشري بأنها الجريمة التي ليس لها وصف. ويعتبرُ المُنظّر البولوني الأصل «رفائيل لمكن **Raphael Lemkin**» أولَ من قام بإطلاق مصطلح **–Genocide–** أي إبادة الجنس البشري على هذه الجريمة سنة ١٩٤٥. وعدّت هذه الجريمة من أمهات الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في ١١ كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٤٦ من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تبنتها في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨، لتدخل طورَ النفاذ بتاريخ ١٩٥١/٠١/١٢.

وتحدّد المادة الثانية من اتفاقية منع جريمة إبادة الجنس البشري، أو المادة السادسة من نظام روما الأساسي الركن المادي لجريمة إبادة الجنس البشري وهي:

أ – قتل أفراد أو أعضاء الجماعة.

ب– إلحاق أذى أو ضرر جسدي أو عقلي خطير أو جسيم بأعضاء الجماعة.

ج– إخضاع الجماعة لظروف وأحوال معيشية قاسية يقصد منها إهلاكها أو تدميرها الفعلي كلياً أو جزئياً.

د– فرض تدابير ترمي إلى منع أو إعاقة النسل داخل الجماعة.

هـ– نقل أطفال أو صغار الجماعة قهراً وعنوة من جماعتهم إلى جماعة أخرى.

تتميز جريمة الإبادة الجماعية عن غيرها من الجرائم بقصدها الخاص المتمثل في الإهلاك الكلي الذي تنقسم أوجهه إلى إهلاك جسدي وبيولوجي وثقافي.

الأنفال:

«سعدون حمادي: آني عندي سؤال أخير؟ صدام: يلله.. سعدون حمادي: هل السلاح الكيمياوي فعال كما نسمع عنه احنه المدنيين؟ صدام: نعم فعال على من لا يستخدم الأقنعة باللحظة. كما نتصوره نحن المدنيين

سعدون حمادي: يعني يبيد بالآلاف؟ صدام: نعم يبيد بالآلاف... يبيد بالآلاف ويخليهم لا يشربون ولا يأكلون ...ولا من الأكل الموجود.. ولا أبداً. وعليهم أن يغادرون المدينة لفترة من الزمن الى أن يجي تطهيرها كاملاً. كل شيء... لا يكدر ينام بفراش.. ولا يكدر ياكل.. ولا يكدر يشرب. ولا أبداً.. ولا أخر.. عمايل يطلعون...مصاليخ» ... تسجيل من اجتماع في الثمانينات..

الأنفال هي إحدى عمليات الإبادة الجماعية التي قام بها النظام العراقي السابق برئاسة صدام حسين سنة ١٩٨٨ ضدّ الأكراد في إقليم كردستان . وأوكلت قيادة الحملة إلى علي حسن المجيد الذي كان يشغل منصب أمين سر مكتب الشمال لحزب البعث العربي الاشتراكي وبمثابة الحاكم العسكري للمنطقة، وكان وزير الدفاع العراقي الأسبق سلطان هاشم القائد العسكري للحملة.

سمّيت الحملة بالأنفال نسبة للسورة رقم ٨ من القرآن . و(الأنفال) تعني الغنائم أو الأسلاب، والسورة تتحدث عن تقسيم الغنائم بين المسلمين بعد معركة بدر في العام الثاني من الهجرة. قامت بتنفيذ تلك الحملة قوات الفيلقين الأول والخامس في كركوك

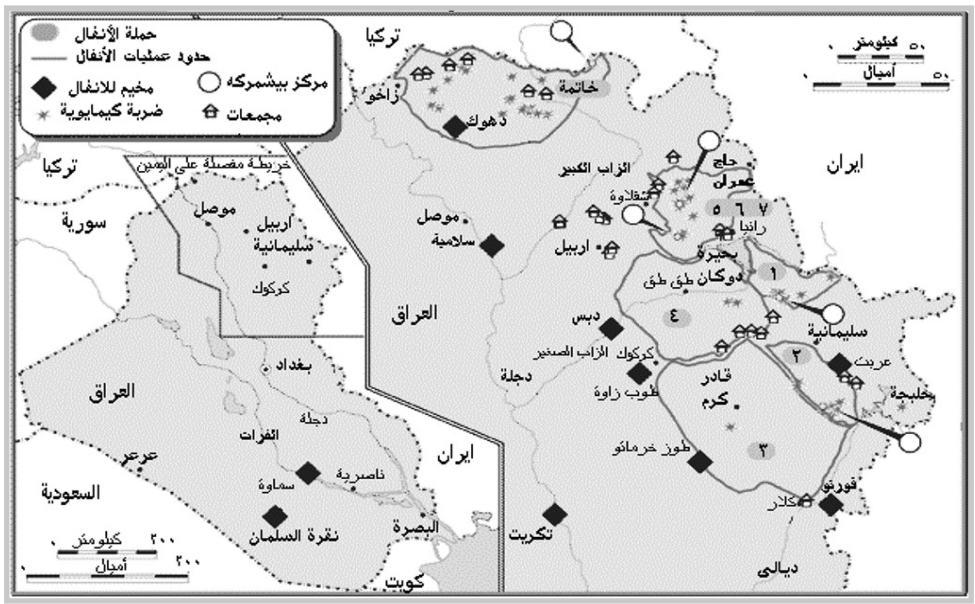


عمليات الأنفال – شباط/ فبراير – أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨م

وأربيل مع قوات منتخبة من الحرس الجمهوري، بالإضافة إلى قوات الجيش الشعبي وأفواج ما يسمى بالدفاع الوطني التي شكلها النظام العراقي، وقد تضمنت العملية ثماني مراحل وهي:

الأنفال الأولى: منطقة السليمانية، محاصرة منطقة (سركه لو) في ٢٣ شباط/ فبراير لغاية ١٩ آذار/ مارس/١٩٨٨.

الأنفال الثانية: منطقة قرداغ، بازيان ودربنديخان في ٢٢ آذار / مارس لغاية ١ نيسان/ أبريل.

الأنفال الثالثة: منطقة كرميان، كلار، باونور، كفري، دووز، سنكاو، قادر كرم، في ٢٠ نيسان/ أبريل من نفس العام.

الأنفال الرابعة: في حدود سهل (زيي بجوك) أي بمعنى منطقة كويه وطق طق وآغجلر وناوشوان، في ٣ أيار/ مايو الى ٨ أيار/ مايو.

الأنفال الخامسة والسادسة والسابعة: محيط شقلاوة وراوندز في ١٥ أيار/ مايو ولغاية ٢٦ آب/ أغسطس.

الأنفال الثامنة: المرحلة الأخيرة، منطقة بادينان، آميدي، آكري، زاخو، شيخان، دهوك، في ٢٥ آب/ أغسطس ولغاية ٦ أيلول/ سبتمبر من نفس العام.

وثائق النظام بعد سقوطه كشفت الكثيرَ عن أيديولوجية وآلية عمل الفاشية. يمكن اختصار الصورة النمطية للكردي من وجهة نظر البعث الحاكم حاله حال حكام ومحتلي كردستان (كل كردي هو عدو). ورد في كتاب رئاسة أركان الجيش المرقم ٩٠٤١ في ١٩٨٥/١١/٢»أما أن يكون هناك بريء وغير بريء فالكل متضامنون خوفاً أو حياءً».

تم تدمير القرى وترحيل قسري وقتل من أبدى مقاومة أو اعتراض أو تواجد في المكان الذي اعتبرته السلطة محظوراً إنساناً كان أو حيواناً أو حتى زرعاً. الهدم كان كاملاً والقتل حراً وغير مقيداً بأية تعليمات. لقد عملت الفاشية على تحويل كردستان إلى ثكنة موت بطيئة من خلال إجراءات عقابية بحق المواطنين حيث ورد في كتاب مكتب تنظيم الشمال المرقم ٤٦٨٤/٢٨ في ١٩٨٥/٦/٢٩ "قطع التيار الكهربائي والماء عن دور تلك العوائل وعدم تزويد عوائل المخربين ببطاقة توزيع المواد الاقتصادية وطرد عوائل المخربين من الدور العائدة للدولة سواء في المدن، دور الإدارة



قادة عسكريين عراقيين من المشاركين في تنفيذ حملات الأنفال في كردستان

المحلية– أو في المجمعات السكنية التي تم بنائها من قبل الدولة". واشتملت أيضا حسب رسالة اللجنة الأمنية الرئيسية لمحافظة السليمانية المرقمة ٢٣٢ في ١٩٨٥/٧/٤ على "قطع الوكالات التجارية لذوي المخربين، قطع الهواتف لذوي المخربين، فسخ العقود الزراعية لذوي المخربين، حجز عوائل المخربين وممتلكاتهم" .ثم زادت في قسوتها فاشتملت على " ترحيل ذوي المخربين من المدن والقصبات الى المناطق التي يتواجد فيها المخربون" وكذلك على "سحب كافة المتمسكات التي يحملونها " بالإضافة إلى "وضع إشارة التجميد على قيود المشمولين بإجراءات الترحيل الى المناطق التي يتواجد فيها المخربون "وذلك" لقطع الطريق على احتمال لجوئهم إلى استحصال متمسكات جديدة (بدل ضائع)" كما ورد في كتاب وزارة الداخلية المرقم ق.س/٢٠٠٤٦ في ٩/١٩ / ١٩٨٥ .

بغرض تعميق الصراع الكردي – الكردي وخلق مساحات جديدة للصراع العربي – الكردي، قامت السلطة بتشجيع الجيران على القيام بمهمة الطرد من المنازل كما تقرر بكتاب ديوان الرئاسة المرقم ٣٦٥١٧ في ١٩٨٥/١١/١٦.

١. يحقّ للقرى والأحياء السكنية طرد العوائل التي يلجأ فيها ربّ العائلة إلى جانب العدو الإيراني أو يلتحق إلى جانب المخربين.

٢. يتم تنفيذ ذلك عن طريق المنظمات الحزبية والجماهيرية.

العوائل التي تم تهجيرها شملت أيضاً بإجراءات مصادرة أموالها حسب كتاب ديوان الرئاسة المرقم ٢٩٩٥٠ في ١٩٨٦/٨/١١ الذي ينص على "إجراءات الحجز والمصادرة تقتصر على أموال العوائل التي تلتحق بالمخربين وكذلك العوائل التي تطرد إلى مكان تواجد المخربين بسبب التحاق بعض أفرادها بزمر التخريب".

أما الإجراءات التي اتخذت للتعامل مع الأموال المنقولة وغير المنقولة المصادرة العائدة للمقاتلين الكرد وذويهم، فقد وضّحها كتاب مجلس قيادة الثورة /لجنة شؤون الشمال المرقم ٢١١٧/٣ في ٨٦/٤/٣٠

أولاً/ تتولى اللجنة المختصة في المحافظة الاستمرار في بيع الأموال المنقولة، وعند تعذر ذلك يتم نقلها الى محافظة أخرى لبيعها، أما المواد القديمة المستهلكة فسوف يتم إتلافها.

ثانياً/ أما الأموال غير المنقولة فسوف يتم اتخاذ ما يلي بشأنها:

١–تسجيل الدور السكنية في مركز المحافظة والوحدات الإدارية باسم محافظة السليمانية /الإدارة المحلية.

٢– تسجيل العرَصات والدكاكين داخل حدود بلدية المركز باسم مديرية بلدية السليمانية، وفي الوحدات الإدارية باسم البلديات المتواجدة فيها هذه العرصات والدكاكين.

٣– تسجيل الأراضي الزراعية في الوحدات الإدارية باسم الهيئة العامة للزراعة والإصلاح الزراعي في المحافظة»

قرارا الترحيل القسري من القرى المحظورة أمنياً حسب وصف النظام كان وحسب كتاب قيادة الفيلق الأول الرقم ح ٣٥٦/١/٢ في ٢١ /١٩٨٥/٥ بهدف خلق الأزمات في مناطق الثورة حيث ورد فيه «

ليشكلوا عبئاً ثقيلاً على المخربين».

تعمل الفاشية على تشويه الإنسان وتجريده من كل القيم الأخلاقية، وهذا ما تجسد في حملات الأنفال حيث كان النظام يعاقب أي شخص يساعد العوائل التي تم تهجيرها بذات العقوبة أي الترحيل كما ورد في كتاب اللجنة الأمنية لمحافظة السليمانية ١٩٨٥/١/١٣ «تقرر التعامل مع العائلة التي تأوي عوائل المخربين المطرودين عند عودتهم إلى المدن والقصبات سراً معاملة عوائل المخربين». أضيف إجراء آخر بحق زوجات المخربين والهاربين من الخدمة العسكرية وهو "طلاق الزوج إذا تبين التحاقه بالمخربين أو هروبه وتخلفه من الخدمة العسكرية أو انضم إلى صفوف أحزاب معادية لحزبنا القائد حزب البعث أو دولة معادية لحزبنا" كما ورد في كتاب المجلس التنفيذي لمنطقة كردستان المرقم ٢٣٠٥٧٥ في ١٩٨٦/١/٩.

العقوبات التي اتخذت بحق تلك القرى الكردية في البداية, كانت سلسلة من الإجراءات الاقتصادية والإدارية والخدمية كما وردت في كتاب اللجنة الأمنية لمحافظة السليمانية المرقم ٤٥٨ في ٩/٢٣/ ١٩٨٥ « فرض الحصار الشامل على المناطق المحذورة إدارياً والتي تحت سيطرة المخربين وتأويهم وعدم التهاون بهذا المجال وبأي شكل من الأشكال، قطع المواد الغذائية عن كافة القرى التي تحت سيطرة المخربين، سحب المدارس والمستوصفات إلى المناطق الريفية، متابعة توزيع الدهون والوقود بنظام البطاقات، قطع الخطوط الهاتفية، قطع القوة الكهربائية عن القرى التي يسكنها المخربين وتأويهم، منع استلام وإرسال الحملات الزراعية لقرى تواجد المخربين، منع تردد وسائل النقل من وإلى تواجد المخربين والتشديد على الطرقات كافة وحجز كافة السيارات وسائقيها وعدم إطلاق سراحهم ألا بعلم منا».

أسهب كتاب مكتب تنظيم الشمال المرقم ٤٦٨٤/٢٨ في ١٩٨٥/٦/٢٩ بتوضيح تلك الإجراءات حيث ورد فيه: «بغية تنفيذ السياسة التي من شأنها تضيق الخناق على العناصر المخربة والخائنة تنسب تنفيذ ما يلي:

١- توزيع المواد الاقتصادية الأساسية (طحين، سكر، شاي، دهن) بموجب البطاقة حيث تحسب الكمية اللازمة لكل عائلة وعلى أساس عدد أفرادها ويمكن الاستعانة بالجيش لتحديد كمية استهلاك الفرد الواحد من هذه المواد يومياً.

٢- منع نقل هذه المواد من محافظة الى أخرى ألا من قبل الجهات الرسمية المختصة.

٣- اتخاذ الإجراءات لمنع وصول المواد الغذائية والاستهلاكية والمواد الأخرى إلى القرى التي يتخذها المخربون الخونة مقرات لهم.

٤- اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تهريب المواد الاقتصادية إلى المخربين أو إلى خارج القطر، وكذلك منع دخول أية مواد إلى القطر من الدول المجاورة.

٥- قطع كافة أنواع الخدمات (ماء، كهرباء، صحية، تربوية) عن القرى التي يتواجد فيها المخربون وبشكل دائم.

٦- منع إيصال المنتوجات المحلية التي تنتج في القرى التي يتواجد فيها المخربون والقصبات ولأي فرد كان».

لم يكن تعريف القرى المحذورة أمنياً قاصراً على القرى التي يتواجد فيها المقاتلون أو ذويهم، بل اتسع ليشمل القرى التي لا يتواجد من تعتبره الدولة ممثلا لها أو

**تعمل الفاشية على تشويه الإنسان وتجريده من كل القيم الأخلاقية، وهذا ما تجسد في حملات الأنفال حيث كان النظام يعاقب أي شخص يساعد العوائل التي تم تهجيرها بذات العقوبة أي الترحيل.**

كانت السلطة تعلم أن جزءاً كبيراً من سكان تلك القرى كانوا من المدنيين، إن كانوا من سكانها الأصلاء أو من قامت السلطة نفسها بترحيلهم إليها، رغم ذلك أصدرت حكماً جماعياً عليهم نساءً وأطفالاً وشيوخاً بكونهم "متضامنين" مع المقاتلين وبالتالي كان قتلهم مبرراً بنظرها.

موالياً لها كما ورد في كتاب اللجنة الأمنية الفرعية في سيد صادق المرقم ١ص/١٥٣/١٦ بتاريخ ١٠/٢٨ /١٩٨٥ «اعتبار أي قرية لم يتواجد فيها الجيش أو مقاتلو الأفواج الخفيفة قرية غير أمينة يتطلب فرض الحصار الاقتصادي عليها وتطبيق الإجراءات الأخرى في كافة المجالات عليها».

لفشل إجراءات الحصار في كسر إرادة المقاتلين الكرد اتخذ القرار بقصف تلك القرى بالمدفعية كما ورد في كتاب رئاسة أركان الجيش المرقم ٩٠٤١ في ١٩٨٥/١١/٢ «أطلع السيد نائب القائد العام للقوات المسلحة /وزير الدفاع على الخلاصة وعلق سيادته عليها بما يلي:

١- توضع القرى التي يأوي إليها المخربون تحت المدفعية وترمى بساعات متأخرة من الليل.

٢- مفيد أن يبلغ مختارو القرى برد فعل القطعات العسكرية كي تجنب مغبة اللائمة أما أن يكون هناك بريء وغير بريء فالكل متضامنون خوفاً أو حياءً».

كانت السلطة تعلم أن جزءاً كبيراً من سكان تلك القرى كانوا من المدنيين، إن كانوا من سكانها الأصلاء أو من قامت السلطة نفسها بترحيلهم إليها، رغم ذلك أصدرت حكماً جماعياً عليهم نساءً وأطفالاً وشيوخاً بكونهم «متضامنين» مع المقاتلين وبالتالي كان قتلهم مبرراً بنظرها.

القصف المدفعي العشوائي لم يكسر إرادة المقاومة، لذا اتخذت قرارات أشد قسوة وهي تدمير تلك القرى بمختلف الأسلحة وبدون توقف، حيث «تنسب بكتاب ديوان وزارة الدفاع ٢٥٤٢١ في ١٩٨٦/١١/٢٠ تدمير قرى المخربين من سيلي الخيانة وعملاء إيران وبدون توقف باستخدام مختلف الأسلحة بضمنها القوة الجوية».

عقد اجتماع مشترك لمجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي بتاريخ ١٩٨٧/٣/١٨ بحضور رئيس أركان الجيش نزار الخزرجي ومدير الاستخبارات العسكرية صابر الدوري ومعاون رئيس أركان الجيش حسين رشيد التكريتي تم فيه مناقشة حسم نشاط المقاتلين واتخذ قراراً بتعيين علي حسن المجيد حاكماً مطلقاً لكردستان. بعد ذلك الاجتماع صدر قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ١٦٠ في ١٩٨٧/٣/٢٩ والذي نص على ما يلي:

أولاً: يقوم الرفيق علي حسن المجيد، عضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، بتمثيل القيادة القطرية للحزب ومجلس قيادة الثورة في تنفيذ سياستهما في عموم المنطقة الشمالية وبضمنها منطقة كردستان للحكم الذاتي بهدف حماية الأمن والنظام وكفالة الاستقرار فيها وتطبيق قانون الحكم الذاتي في المنطقة.

ثانيا: يتولى الرفيق عضو القيادة القطرية، لتحقيق أهداف هذا القرار صلاحية التقرير الملزم لجميع أجهزة الدولة المدنية والعسكرية والأمنية، وبوجه خاص الصلاحيات المنوطة بمجلس الأمن القومي ولجنة شؤون الشمال.

ثالثا: ترتبط الجهات التالية في عموم المنطقة الشمالية بالرفيق عضو القيادة القطرية وتلتزم بالقرارات والتوجيهات الصادرة عنه التي تكون واجبة التنفيذ بموجب هذا القرار.

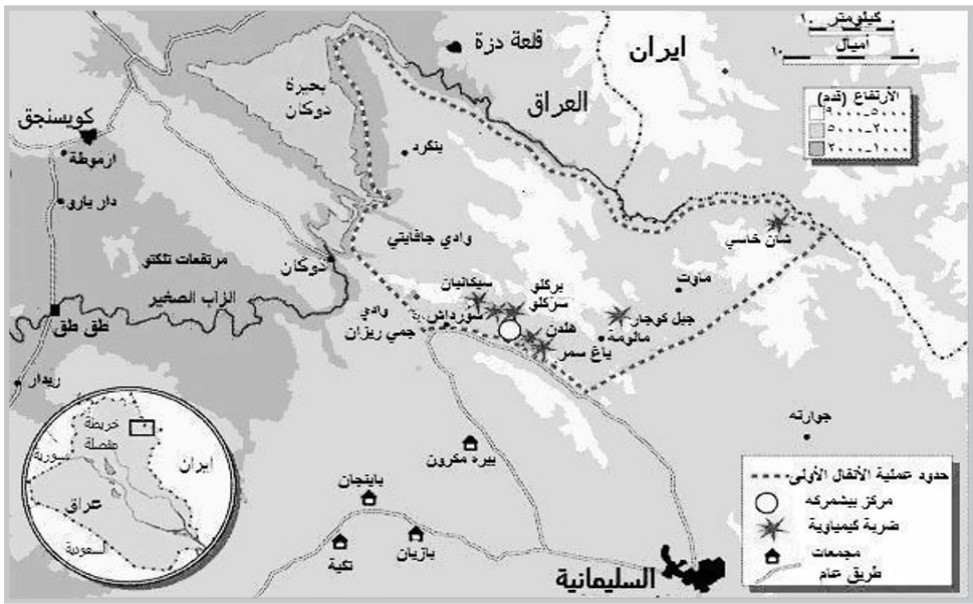


عملية الأنفال الأولى ٢٣شباط/ فبراير – ١٩ آذار/ مارس ١٩٨٨م

١. المجلس التنفيذي لمنطقة كردستان للحكم الذاتي
٢. محافظو المحافظات ورؤساء الوحدات الإدارية التابعون لوزارة الحكم المحلي.
٣.أجهزة المخابرات وقوى الأمن الداخلي والاستخبارات العسكرية.
٤. قيادات الجيش الشعبي.

رابعا: تلتزم القيادات العسكرية في المنطقة بأوامر الرفيق عضو القيادة القطرية بكل ما يتصل بـ "أولا» من هذا القرار".

تعريف «المخرب» فترة تولي علي حسن المجيد السلطة المطلقة في كردستان قد توسع، فلم يقتصر على الذين حملوا السلاح ضد السلطة، بل اتسع لمعاقبة العوائل التي تم ترحيلها. حسب كتاب قيادة فرقة راوندوز المرقم ١٠٧٤ في ١٩٨٧/٧/٤ «العوائل المتسربة من المجمعات السكنية المخصصة لهم» طلب التأكيد على ضرورة عودتهم «وفي حالة عدم عودتهم تتخذ الاجراءات اللازمة بحقهم ويعاملون معاملة المخربين الخونة».

لم يقتصر إشاعة وتوسيع مفهوم «المخرب» من وجهة نظر السلطة على العوائل المسربة، بل وشملت الذين لم يشاركوا في التعداد السكاني لأن التعداد قد أجري في مناطق السلطة. توسيع مفهوم «المخرب» نتج عنه عمليات إعدام بعض من ذوي المقاتلين كما ورد في كتاب مديرية أمن الحكم الذاتي المرقم ١٦٣٩ في ١٩٨٧/٥/١ «تصفية ذوي المجرمين من الدرجة الأولى وعددهم ٦ وبضمنهم المجرم هوشيار كورون أحمد فقد تم تصفية والده كورون أحمد ووالدته وذلك بتاريخ ١٩٨٧/٥/١٩». وورد ذلك الأمر أيضاً في إحدى فقرات كتاب مديرية أمن السليمانية المرقم ٢٥١٦٣ في ١٠/٢٩ /١٩٨٨ وكانت «عائلة عدد نفوسها ١٨ من ذوي المجرمين تم تنفيذ حكم الإعدام فيهم من قبل هذه المديرية وحسب توجيهات مكتب تنظيم الشمال الموقر». العوائل التي هربت بإرادتها من السلطة وتوجهت الى المناطق المحذورة أمنياً.

توسع مفهوم المخرب، ورد في كتاب مكتب تنظيم الشمال المرقم ٣٠٦٥ في ١٩٨٧/٥/١٢ ونصه «اطلع الرفيق المناضل أمين سر قيادة مكتب تنظيم الشمال على ما ورد ببرقية الرفيق محافظ السليمانية

وأمر بما يلي: –كل عائلة مشمولة بالترحيل ولا تستلم قطعة الأرض المخصصة لها كي تنشئها تحرم من التعويض والارض وتعامل مثل عوائل المخربين.

مدن وقرى كردستان إما أن تكون محكومة من قبل المحتل أو تُرَحلْ الى الماضي برفع الحجر عن الحجر، وقلع الشجر جوار الشجر، ناهيك عن قتل الطفل الذي لم يُفطم بعد. لقد تحدث المجيد عن تدمير القرى في الفترة التي سبقت عمليات الأنفال والتي أطلق عليها تسمية «تجميع القرى» قائلاً.. « كلنا يتركز المخربون على القرى المتناثرة وهناك كأماكن في تزويد بعضهم في الذخيرة والمعلومات.... إلى آخره... وعليه كل القرى المحظورة أمنياً.. أنسويلها إعادة تجميع.. حتى ينعزل المخربين... وسويناها مرحلتين، المرحلة الأولى تبدأ ٤/٢١ (١٩٨٧) تنتهي ٥/٢١ والمرحلة الثانية تبدأ من ٥/٢١ تنتهي ٦/٢١ .....كلمن تعدى المناطق ... يگصون راسو...».

فسّر المجيد مبررات وغاية الحصار الاقتصادي في إحدى الاجتماعات الحزبية فقال «اليوم الهجرة من الريف الى المدينة.. واضح...المنطقة الشمالية يجب أن تكون من الريف الى المدينة، بالريف ما انطي شيء.. حتى يضطر أن يهاجر ويجي الى المدينة. وبنفس الوقت أربيه تربية وطنية صرفه.. ليش أنطيه أربع ابطاله بالأسبوع نفط.. أنطيه بطل واحد «...ويستمر فقال «ما ننطي طحين ولا أنطي شكر ولا انطي نفط ولا انطي كهرباء.. أخليه قريب عليه»... وكان تبريره لذلك العمل هو حتى « يسمع صوتي حتى أحزز في عقله ما أريده من فكر وثقافة ومن وعي.

في تسجيلات تم الكشف عنها بعد سقوط الفاشية يؤكد المجيد مقولة محتلي كردستان «الكردي الجيد هو الكردي العبد» أگوللهم من هينه اللي يجي أهلا وسهلا....اللي ما يجي راح نضربكم نوبتين أخرى بالكيمياوي القاضي...ما أگوللهم بالكيمياوي ...أگوللهم بالسلاح الجديد اللي يقضي عليكم انشاء الله.. هذاك الساع.... كل سيارات الله ما تگدر

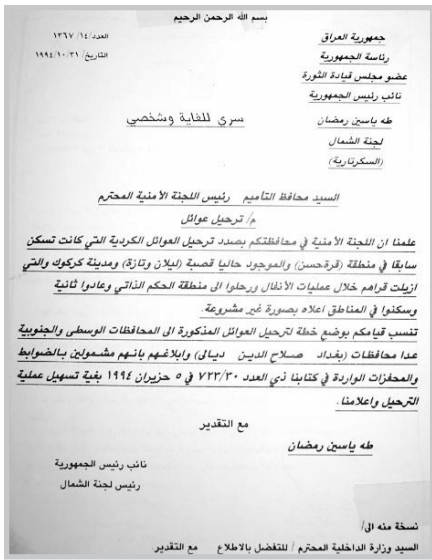

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
رئاسة الجمهورية
عضو مجلس قيادة الثورة
نائب رئيس الجمهورية
طه ياسين رمضان
لجنة الشمال
(السكرتارية)

العدد/ ١٤/ ١٣٦٧
التاريخ/ ١٩٩٤/١٠/٣١

سري للغاية وشخصي

السيد محافظ التأميم رئيس اللجنة الأمنية المحترم
م/ ترحيل عوائل

علمنا ان اللجنة الأمنية في محافظتكم بصدد ترحيل العوائل الكردية التي كانت تسكن سابقا في منطقة (قرةحسن) والموجود حاليا قصبة (ليلان وتازة) ومدينة كركوك والتي ازيلت قراهم خلال عمليات الأنفال ورحلوا الى منطقة الحكم الذاتي وعادوا ثانية وسكنوا في المناطق اعلاه بصورة غير مشروعة.

تنسب قيامكم بوضع خطة لترحيل العوائل المذكورة الى المحافظات الوسطى والجنوبية عدا محافظات (بغداد صلاح الدين ديالى) وابلاغهم بانهم مشمولين بالضوابط والمحذرات الواردة في كتابنا ذي العدد ٧٢٣/٣٠ في ٥ حزيران ١٩٩٤ بغية تسهيل عملية الترحيل واعلامنا.

مع التقدير

طه ياسين رمضان
نائب رئيس الجمهورية
رئيس لجنة الشمال

نسخة منه الى/
السيد وزارة الداخلية المحترم / للتفضل بالاطلاع مع التقدير

من وثائق نظام صدام حسين بشأن تنفيذ حملات الأنفال في كردستان

تشيلهم.... أني متوقع انشاء الله...يعني والله وتالله وبالله... مثل ما أشوفكم الآن....».

قام المجيد بتغيير وتوسيع تعريف القرى المحظورة وجغرافيتها كما ورد في محضر اجتماع اللجنة الأمنية في قضاء شقلاوة في ١٩٨٧/٤/١ ونصه: «اجتمعت اللجنة الأمنية في قضاء شقلاوة وعلى ضوء توجيهات السيد المحافظ لرؤساء اللجان الأمنية من خلال اجتماعه بهم في ديوان المحافظة تدارست اللجنة الأمنية المواضيع التالية:

أولاً. إن القرى المحظورة أمنياً هي القرى التي تقع خارج الغطاء الحمايوي من القطعات العسكرية.

ثانياً. إن القرى هذه أصبحت ملجأ للمخربين وقواعد انطلاق لهم للقيام بالعمليات التخريبية داخل المدن والقصبات ومناطق استراحة لزمرهم ومصادر تموين لهم بالمأكل والمشرب والملبس.

ثالثاً. تقترح اللجنة الأمنية للأسباب أعلاه الموافقة على إزالة كافة القرى المحظورة أمنياً وبشكل نهائي.

ب– القرى غير المحظورة أمنياً: إن هناك الكثير من القرى غير المحظورة أمنياً خاصة القريبة من المدن

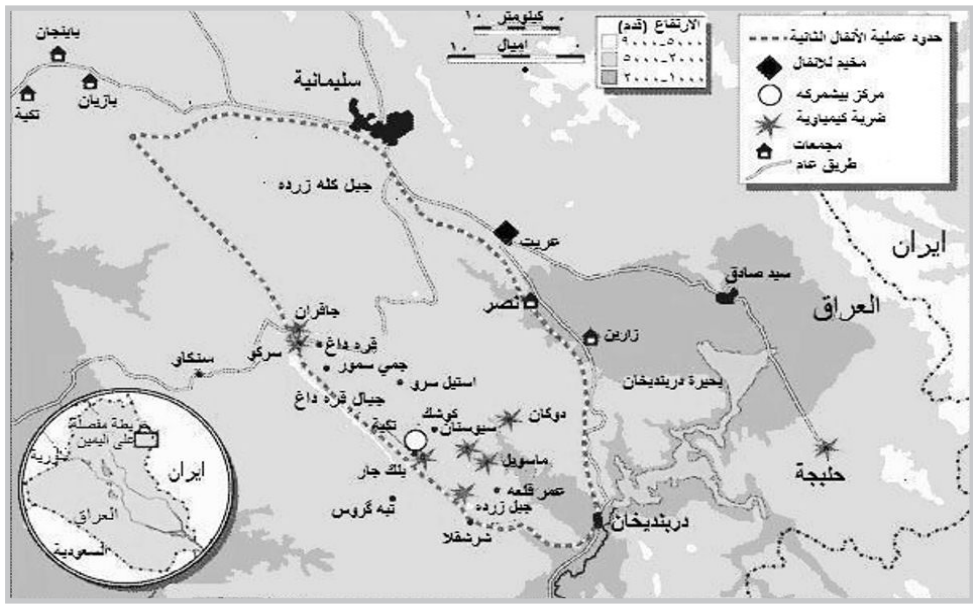


عملية الأنفال الثانية ٢٢ آذار/ مارس – ١ نيسان/ أبريل ١٩٨٨م

والقصبات يتخذها المخربون كمصدر لمواد التموين أو طريق مرور في الذهاب والإياب بما يقدمه بعض سكانها من مساعدة لزمر التخريب عليه تقترح اللجنة الأمنية ما يلي:

أولاً. إنذار سكان القرى غير المحظورة أمنياً بضرورة منع كافة أشكال التعاون ومهما كانت الأسباب لزمرة التخريب.

ثانياً. معاملة القرية غير المحذورة أمنيا كالقرية المحذورة أمنياً في حالة عدم تنفيذ ما ورد في (أولاً) أعلاه».

كل من هو خارج مناطق السلطة محكوم بالإعدام حسب الوثائق التي كشفت بعد إسقاط الفاشية «بناء على توجيهات المراجع العليا, تنسب تطبيق الفقرة (٥) من برقية قيادة مكتب تنظيم الشمال ٤٠٠٨ في ١٩٨٧/٦/٢٠ بحق كل من يتواجد في المناطق المحرمة والمحظورة أمنياً وبدون استثناء» كتاب أمن اربيل في

١٩٨٨/١١/٢٢ «يحجز جميع من يلقى عليه القبض لتواجده ضمن قرى هذه المنطقة وتحقق معه الأجهزة الأمنية وينفذ حكم الإعدام بمن يتجاوز عمره (١٥) سنة داخل صعوداً إلى عمر (٧٠) سنة داخل بعد الاستفادة من معلوماته وإعلامنا».

لقد أصدر المجيد كتابين لكيفية تعامل الدولة مع القرى المحذورة أمنياً. نص الكتاب الأول لقيادة مكتب تنظيم الشمال المرقم ٣٦٥٠/٢٨ في ١٩٨٧/٦/٣على:

١– يمنع منعاً باتاً وصول أية مادة غذائية أو بشرية أو آلية إلى القرى المحذورة أمنياً المشمولة بالمرحلة الثانية من تجميع القرى ويسمح للعودة إلى الصف الوطني من يرغب منهم ولا يسمح الاتصال بهم من أقربائهم نهائياً ألا بعلم الأجهزة الأمنية.

٢– يمنع التواجد منعاً «باتاً» بالمناطق المرحلة من القرى المحذورة «أمنياً» والمشمولة بالمرحلة الأولى ولغاية ١٩٨٧/٦/٢١ للمنطقة المشمولة بالمرحلة الثانية.

٣– بعد إكمال الموسم الشتوي والذي يجب أن ينتهي قبل يوم ١٥ تموز بالنسبة إلى الحصاد ولا يجوز استمرار الزراعة فيه للموسمين الشتوي والصيفي لهذا الموسم أيضاً.

٤– يحرم كذلك رعي المواشي ضمن هذه المناطق.

٥- على القوة العسكرية كل ضمن قاطعه قتل أي إنسان أو حيوان يتواجد ضمن هذه المناطق وتعتبر محرمة تحريماً «كاملاً».

٦- يبلغ المشمولين بترحيلهم إلى المجمعات بهذا القرار ويتحملون مسؤولية مخالفتهم له..».

أما الكتاب الثاني لقيادة مكتب تنظيم الشمال فهو الكتاب المرقم ٤٠٠٨ في٢٠ /٦/ ١٩٨٧ فقد نص على «بالنظر لانتهاء الفترة المعلنة رسمياً لتجميع هذه القرى والتي سينتهي موعدها يوم ٢٠حزيران/ يونيو ١٩٨٧م قررنا العمل ابتداء من يوم ٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٨٧م صعوداً» بما يلي:

١- تعتبر جميع القرى المحذورة أمنياً والتي لم تزل لحد الآن أماكن لتواجد المخربين عملاء إيران وسليلي الخيانة وأمثالهم من خونة العراق.

٢- يحرم التواجد البشري والحيواني فيها نهائياً وتعتبر منطقة عمليات محرمة ويكون الرمي فيها حرا "غير مقيدا" بأية تعليمات مالم تصدر من مقرنا.

٣- يحرم السفر منها وإليها أو لزراعة والاستثمار الزراعي أو الصناعي او الحيواني وعلى جميع الأجهزة المختصة متابعة هذا الموضوع بجدية كل ضمن اختصاصه.

٤- تعد قيادات الفيالق ضربات خاصة بين فترة وأخرى بالمدفعية والسمتيات والطائرات لقتل أكبر عدد ممكن يتواجد ضمن هذا المحرمات وخلال جميع الأوقات ليلاً و"نهاراً" وإعلامنا.

٥- يحجز جميع من يلقى عليه القبض لتواجده ضمن قرى هذه المنطقة وتحقق معه الأجهزة الامنية وينفذ حكم الإعدام بمن يتجاوز عمره (١٥) سنة داخل صعوداً الى عمر (٧٠) سنة داخل بعد الاستفادة من معلوماته وإعلامنا.

٦- تقوم الأجهزة المختصة بالتحقيق مع من يسلم نفسه إلى الأجهزة الحكومية أو الحزبية لمدة أقصاها ثلاثة أيام وإذا استوجب التحقيق أكثر من هذه المدة عليهم أخذ موافقتنا هاتفياً أو برقياً وعن طريق الرفيق



إعداد: المحامي طارق حمار

بسم الله الرحمن الرحيم

سري وعلى الفور

العدد/ ١١٠١

التاريخ:

١٩٨٩/١٢/١٠

مديرية مخابرات محافظة التأميم

الى / مديرية المخابرات العامة

الموضوع إجراءات

بعد الإيعاز المباشر من لدن القيادة السياسية قيامنا بعمليات الأنفال الأولى والثانية والتي تم فيها حجز مجاميع مختلفة من الأشخاص ومن تلك المجاميع مجموعة من الفتيات التي تتراوح اعمارهن بين (١٤ الى ٢٩) سنة وقد قمنا وحسب اوامركم بارسال مجموعة من تلك الفتيات الى ملاهي والنوادي الليلية لجمهورية مصر العربية وحسب طلبهم واليكم طيا قائمة باسماء تلك الفتيات مع عمر كل واحدة منهن للتفضل بالاطلاع مع التقدير.

| الأسماء | العمر |
|---|---|
| كلاويز عادل رحيم | ١٢ |
| جيمن نازم عباس | ٣٣ |
| ليلى عباس جوهر | ٢٩ |
| نعيمة قاسم عمر | ١٨ |
| بيكان شكر مصطفى | ١٩ |
| خراسان عبدالله توليان | ٢٠ |
| قدرية احمد ابراهيم | ٢٢ |
| كولبك ابراهيم علي | ١٩ |

وثيقة تكشف جريمة النظام العراقي في إرسال فتيات كرديات إلى ملاهي ونوادي ليلية مصرية في العام ١٩٨٩م في سياق تنفيذ حملات الأنفال في كردستان

طاهر العاني.

٧- يعتبر كل ما يحصل عليه مستشارو أفواج الدفاع الوطني أو مقاتلوهم يؤول إليهم مجاناً ماعدا الأسلحة الثقيلة والساندة والمتوسطة أما الأسلحة الخفيفة فتبقى لديهم ويتم إعلامنا بأعداد هذه الأسلحة فقط وعلى قيادة الجحافل أن تنشط لتبليغ جميع المستشارين وأمراء السرايا والمفارز وإعلامنا بالتفصيل عن نشاطاتهم ضمن أفواج الدفاع الوطني».

توضح الفقرة (٧) الدور القذر للمرتزقة الكرد في عمليات الأنفال. رغم قذارة دورهم حسب كتاب قيادة الفيلق الأول ٧٠٤ في ١٩٨٧/٦/٨ «تقوم مجاميع المتطوعين وافواج الدفاع الوطني بمهمة اقتحام القرى المنوي ترحيلها وإزالتها». ولم يحاكم الجحوش ضمن محاكمات الانفال بعد سقوط النظام، بل وتم مكافاتهم بمناصب حزبية وحكومية في جنوب كردستان.

لقد وجهت انتقادات عديدة لمن تمت محاكمته من مسؤولي نظام الرئيس السابق أهمها هو عدم توجيه أي تهمة الى أي مسؤول من الكرد ممن كان جزءاً من ذلك النظام وبالذات رؤساء أفواج الدفاع الوطني من الذين لعبوا دوراً رئيسياً في اسناد الجيش وارشاده لمعرفتهم بجغرافية المنطقة وقيامهم باقتحام القرى ومساهمتهم في القاء القبض على الأهالي والمشاركة

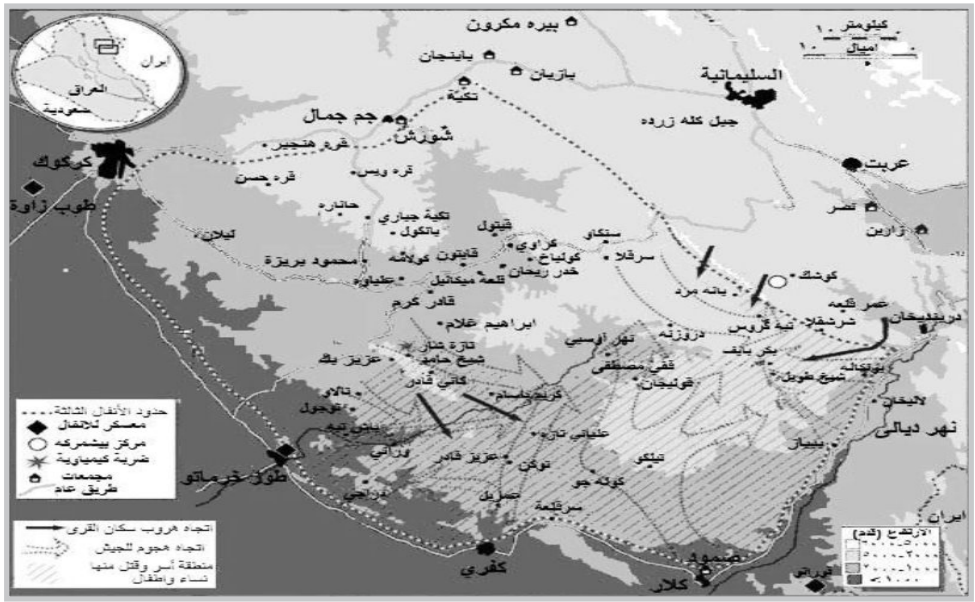


عملية الأنفال الثالثة ٧-٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٨٨م

في عمليات النهب.

لقد أدت عمليات الأنفال إلى إضعاف الحركة الكردية في جنوب كردستان، وهذا يفسر المراسلات التي جرت بين جلال الطالباني وعلي حسن المجيد الذي أجاب الطالباني ".. هاآآآ.. گالوا جلال يگول... أريد قناة مباشرة بيني وبينه.. بيني وبينه.. گلتلهم يكتب...يكتب رسما.. إذا يريد يكتبلي رسما.. أني ما اشتغل بالخفاء.. ثاني يوم بالليل جاوبتهم.. أني رحت لسليمانية بالسبعة ونص وضربتهم بالعتاد الخاص.. هذا الجواب مالي..». وأكد على نيته بعدم التوقف عن إزالة القرى وترحيل سكانها بقوله: «گلت والله ..ولو توگف الحرب كلها.. بالقران لو توگف الحرب وإيران تنسحب من الأراضي المحتلة. بنفس اليوم توگف.. هم ما أتوقف»....

عملية النزوح الى أماكن سيطرة الدولة أطلق عليه تسمية العودة للصف الوطني، وكانت مشروطة، فالأم التي تم ترحيلها من قبل الدولة الى تلك القرى كان مطلوبا أن تجلب ابنها معها، وان كان من المقاتلين كان مطلوبا منه أن يجلب سلاحه معه وإلاّ لا تقبل عودة العائلة.

كتاب فرقة راوندوز المرقم ٤٦١/٥٢ بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٩ يشير الى ذلك بوضوح حيث يتم:

١. التعامل مع العوائل التي وصلت من مناطق المخربين معاملة المخرب وتقوم المنظمات الحزبية بالتفتيش وجمع المعلومات وإخبار الجهات الأمنية بذلك إن وجدت عوائل.

٢. الجهاز الحزبي مسؤول عن نظافة الرقعة الجغرافية التي يعمل فيها حول العوائل المشار اليها في الفقرة (١). «ويشرع الكتاب عقوبة الحجز والهدم والإعدام فقد ورد فيه» يتم تبليغ المختارين بان أي عائلة تسكن في منطقته ولم يخبر عنها يحجز هو وعائلته وتهدم داره واذا كان لم يعلم بذلك يحجز لمدة ثلاثة أيام.

٣. اذا وجدت خمسة عوائل فأكثر في محلة المختار المسؤول عنها يعدم مختار المحلة.

٤. يمنع منعاً باتاً تسليم أي مخرب الى أفواج الدفاع الوطني ويسلم فقط الى الأمن».

وهنا نلاحظ الفرق في المعاملة ما بين العوائل التي تسربت الى المدن في المرحلتين الأولى والثانية لتجميع القرى المحذورة أمنياً, وما بين معاملة العوائل

التي تسربت إليها بعد بدء الأنفال، ففي الحالة الأولى كان المطلوب من الجهاز الحزبي العثور على تلك العوائل لإجبارها على السكن في المجمعات أما في الحالة الثانية فقد تم اعتبار كافة تلك العوائل من المخربين ولذلك كان المطلوب من الجهاز الحزبي التفتيش عليهم وتسليمهم لجهاز الأمن.

من رموز الإجرام في عمليات الأنفال هو العميد الركن بارق عبد الله الحاج حنطة. ففي تذكرة من مدير منظومة استخبارات المنطقة الشرقية الى نقيب س م ١ س كويسنجق ما يلي (يجرى تدقيق ما يلي من قبلكم شخصياً بكل دقة «.... بتاريخ ٥/١٢ قام بإلقاء ثلاثة مخربين من الطائرة وعلى ارتفاع عالي جداً فوق مقر آمرية قاطع كويسنجق أمام معظم مقاتلي أفواج الدفاع الوطني..»).

نتيجة ذلك التحقيق وردت بتقرير رفع الى مدير منظومة استخبارات المنطقة الشرقية ورد فيه كان هامش مدير المنظومة على التقرير «حفظ المعلومات في اضبارة خاصة في الشعبة المعنية للرجوع اليها عند الحاجة». ناهيك عن قتل ما يقارب ١٨٢٠٠٠ مواطن كردي.

ويشير شورش الحاج رسول في كتابه عن المرحلين والقرى المدمرة منذ عام ١٩٧٥ وكانت كالاتي:

عدد القرى المدمرة ٣٨٣٩

عدد المدارس المدمرة ١٧٥٧

عدد المساجد المدمرة ٢٤١٩

عدد المستوصفات المدمرة ٢٧١

عدد العوائل المرحلة ٢١٩٨٢٨

المجموع الكلي للمرحلين ١١٦٨٤١٦

وفي تصريح نادر لجريدة السياسة الكويتية الصادرة في يوم ١٩٨٩/٨/١٢ أعطى جعفر عبد الكريم البرزنجي محافظ السليمانية آنذاك فكرة عن حجم المرحلين، حيث أعلن أن قرى السليمانية تعرضت للقصف الهمجي أثناء الحرب حيث هاجرت منها حوالي ٢٠ ألف عائلة ومن ثم جاءت فكرة ترحيلها حيث تم توطين ٥٩٥ ألف عائلة في المناطق الجديدة من بينهما ٢٠ الى ٥٠ ألف في منطقة صدامية حلبجة بعد نقلها الى مسافة ٣٢ كم داخل الحدود العراقية». حسب هذا التصريح إذا افترضنا أن معدل أفراد العائلة كان ٣ أفراد فسوف يكون عدد المرحلين ١٧٨٥٠٠٠ وهو أكثر من عدد المرحلين الذي ورد في احصاء شورش الحاج رسول.

الأحكام الصادرة ضد المتهمين في قضية الانفال:

أصدرت المحكمة الجنائية العراقية العليا الخاصة بجرائم الانفال، يوم الأحد ٢٠٠٧/٦/٢٤، أحكاماً بالإعدام والسجن المؤبد على خمسة متهمين في قضية الانفال.

١. الإعدام شنقاً على المتهم علي حسن المجيد الملقب بعلي الكيمياوي إثر إدانته بارتكاب ابادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية في جرائم الانفال. وقال القاضي محمد العريبي الخليفة الذي ترأس الجلسة: إن المحكمة أدانت المتهم علي حسن المجيد بتطبيق سياسة حزب البعث (المنحل) وأهداف (المخلوع) صدام حسين في شمال العراق وإصدار أوامر للجيش والقوات الأمنية باستخدام الأسلحة الكيمياوية في هجوم واسع النطاق أسفر عن استشهاد الآلاف من المواطنين الكرد.

٢. حكم الإعدام شنقاً على المتهم سلطان هاشم أحمد الطائي وزير الدفاع.

٣. حكم الإعدام شنقاً على المتهم حسين رشيد التكريتي معاون رئيس الأركان.

٤. حكم السجن مدى الحياة على المتهم صابر عبد العزيز الدوري مدير الاستخبارات العسكرية.

٥. حكم السجن مدى الحياة على المتهم فرحان مطلق الجبوري بتهمة المشاركة في التهيئة لجريمة الإبادة الجماعية.

تلك الجريمة ليست وصمة عار في جبين الفاشية فحسب، بل عار يلاحق صمت عالم لم يتحرك حتى على صعيد الإدانة.

# الإبادة والفرمانات ضد الكرد الإيزيديين

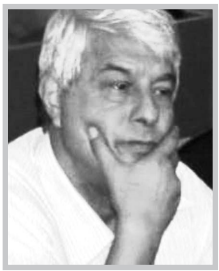

حسن ظاظا
كاتب وصحفي – سوريا

**تعتبر الإيزيدية ديانة عريقة وأصيلة في الشرق الأوسط، وبسبب ذلك تعرض الكرد الإيزيديين لحملات وفرمانات إبادية من جانب القوى الشوفينية والتكفيرية التي تهدف إلى ضمر الثقافات والمعتقدات الأصيلة في المنطقة، واستبدالها بثقافات دخيلة وغريبة، وفي هذا البحث يؤكد الكاتب على أصالة الإيزيدي وتمسكه بكرديته وكذلك على عراقة هذه الديانة، وتعرضه لحملات الإبادة من جهات متعددة. ويصحح بعض المفاهيم والتصورات الخاطئة عن الإيزيديين، كما يذكر نبذة عن الحياة والعادات الاجتماعية لديهم.**

يعيش أبناء الديانة الإيزيدية في بلاد الكرد وكردستان، وهم منتشرون في قرى ومدن باكور وباشور، وفي روج آفا شمالي سوريا في كل من حلب وعفرين والجزيرة «في قرى الحسكة وعامودا وتربه سبي»، وهي ديانة كردية قديمة منذ تكوين الكون وهم مؤمنون بالله الواحد الأحد، وكلمة (إيزي أو خودا) باللغة الكردية تعني (الخالق نفسه بنفسه.. سلطان نفسه)،وهذا يعني أيضاً: إن الشعب الكردي، من أوائل الشعوب التي آمنت بالله الواحد الأحد، وإن الديانة الإيزيدية هي الأولى بين كل الديانات، وجدت مع تكوين الكون والطبيعة على الأرض بعد العهد المائي.

وأبناء الديانة الإيزيدية هم الكرد المحافظون على دينهم وعرقهم الآري، وعاداتهم وتقاليدهم الكردية الأصيلة. ومنذ انتشار الغزو الإسلامي والفرمانات العثمانية، وحرب الإبادة العرقية والدينية مستمرة بحق أبناء هذه الديانة والشعب الكردي عامة، وكذلك التهجير القسري للكرد، والتغيير الديمغرافي للقرى الكردية المحتلة شمال الموصل وشنكال التي عرّبت



التهجير الذي تعرض له الكرد الإيزيديين في أعقاب هجوم داعش على شنكال

من قبل الأنظمة المتعاقبة على الحكم في العراق.

منذ الغزو الإسلامي وحرب الإبادة مستمرة بحق الشعبين الكردي والسرياني والمسيحي شمال الموصل، وخصوصاً بحق أبناء الديانة الإيزيدية، حيث اجتمعت مراكز الدين عندهم والمرجعية الدينية في قضاء شيخان إلى الشمال الشرقي من الموصل، وقضاء شنكال إلى الغرب منها حتى الحدود السورية وشمال كردستان في منطقة جبل الطور وماردين وآمد التي تم غزوها أثناء الغزو الإسلامي, حيث عرّبت إلى (ديار بكر)، وفي أرمينيا على الحدود التركية الروسية عموماً, وحول تفليس في القفقاس, ثم في كردستان إيران، أما في سوريا يعيش أبناء الديانة الإيزيدية في روج آفا بجبل الكرد (عفرين) المحتلة اليوم من قبل الغزاة العثمانيين الممثلين بحزب العدالة الإسلامي الإخواني الذي يقوده رجب طيب أردوغان, وفي مقاطعة الجزيرة أيضاً, وفي شمالي كردستان ينتشرون في منطقتي قارس وويران شهر, وفي المدن الكردستانية كلس ومرعش وعنتاب, ومعظم القرى والمدن الكردية على امتداد الحدود التركية السورية.

مارس الأتراك القمع والقتل بشكل ممنهج ضد الشعوب الكردستانية من كرد وسريان وأرمن وكلدان وآشور ومسيحيين وإيزيديين, حيث شنّ الجيش العثماني حرب الإبادة العرقية والدينية في مجازر جماعية لكل هذه الشعوب باسم الدين وشعارات إسلامية كاذبة وهمية لا أساس لها.

قبل ظهور الإسلام, كان الكرد يعتنقون الديانة الإيزيدية, وعندما جاء الغزو الإسلامي اعتنق قسم منهم هذا الدين الجديد بالسيف عنوةً, والتهديد والترهيب, وقطع الرؤوس. كما فعلت داعش اليوم في شنكال بحق الكرد الإيزيديين, وسريان الموصل وإقليم كردستان. وهي سياسة عثمانية موروثة لحزب العدالة والتنمية.

## الأصالة الإيزيدية الكردياتية

ليس من شك في أن الإيزيديين يفتخرون بعرقهم الآري وقوميتهم الكردية, ومهما يكن هناك من الغموض الذي يحيق بدينهم, فإنّ شيئاً من ذلك ليس له أثر في ما يعود إلى الوضع الاجتماعي الذي هم عليه, بما فيه العادات والتقاليد والأزياء والأخلاق السامية, والآداب واللغة, فإنه في هذه الأخيرة مئة في المئة, وهم يتكلمونها على مختلف اللهجات. ولو شاعت فيها بينهم أحياناً لغات أخرى يضطرون إلى استعمالها مجاراة للمحيط والوسط, على أن منهم في العراق وسوريا من يتكلم العربية، وفي تركيا من يتكلم التركية، وهكذا في أرمينيا وروسيا وإيران، حيث يتكلمون الأرمنية أو الروسية أو لغات إيرانية..، لغات يعمدون إلى استخدامها خارج بيئتهم في قضاء ما لهم من الحاجات مع الأقوام التي يعيشون معها، وهم إلى ذلك يتّسمون بالصدق والنزاهة والجد وحب الحرية والاستقلال، فهم على العموم يتحلون بالأخلاق الحميدة، والسجايا الطيبة التي يتحلى بها أبناء الديانة الإيزيدية والشعب الكردي بشكل عام، وتراهم غالباً ما يستنكفون عن مزاولة الأعمال التجارية، مفضلين عليها الأعمال الزراعية وتربية الدواجن والمواشي، بقناعتهم بأن فيها أساليب مليئة بالكذب والغش، وأسباب الشتم والسب، وما إلى ذلك من دناءة الخصال التي قد لا يسلم معها معبودهم (إيزي أو

خودا) وقداستهم الطاووس ملك الطبيعة من بعض القذف من جانب الأقوام الأخرى.

ثم إن الإيزيدين عاشوا منذ وجودهم يتسمون بالسلم ولم يكونوا على مر الزمن عدوانيين للشعوب والأقوام الأخرى، على الرغم من العيش والعزلة في مجتمعهم، لكنها عزلة أدبية وطبيعية نجمت عن هذه الأخلاق وجاءت نتيجة سكنها في جبال كردستان العالية، ومع ذلك تعايشوا مع سائر الشعوب، بغير جنس الكرد من الأمم التي جاورتهم أو خلدتهم كالأراميين–السريان في سوريا والعراق، والأرمن في أرمينيا وغيرهم، ولكنهم حافظوا على الدم الكردي الأصيل، محافظة لا تجد لها مثيل، ليس فقط بين الكرد المسلمين، بل بين سائر شعوب الأرض. ورغم المجازر الجماعية والفرمانات العثمانية، إلا أن الديانة الإيزيدية باقية وحية في قلوب الشعب الكردي منذ آلاف السنين وتكوين الطبيعة والكون.

وهي ديانة الآباء والأجداد وهذا ما يثبت إلى حدٍ يعتد به إلى أصالة الكردي والكردايتي فيهم, ولأن الديانة الإيزيدية وما يتصل بها من بعض الآداب والأخلاق العالية السامية, والعادات والتقاليد, ما يؤيد حكم القاضي بكرديتهم, على ما سبق بينته لكم مستنداً فيه الأحوال والأوضاع الاجتماعية واللغوية على وجه الخصوص, وهذه الأدلة هي من صميم التراث الديني الإيزيدي منذ آلاف السنين قبل الميلاد, وحتى الآن لم ترد تحت قلم كاتب.. ولا باحث، إنها أدلة على أنها ديانة اعتنقها الكرد وآمنوا بها وبالله الواحد الأحد بحيث تعود بها إلى ما قبل الميلاد, وما قبل الغزو الإسلامي إلى يوم كانت ديانة (زورو استر) في بلاد فارس وما إليها من خيرة الأديان وأرقاها وأوسعها انتشاراً يوم كان حراس هياكل (النار المقدسة..أوماغ) نخبة من الكرد منتقاة يقومون بغفارتها (حراستها) أثناء الليل وأطراف النهار على ما درج فيه الفاتيكان مثلاً, من عرف هناك منذ قرون باسم (الحراس السويسريين). من هذه الأدلة.. أن البياض الذي في مذهب



مراسم الحج الإيزيدي في لالش النوراني

(زورواستر) كان يرمز إلى براءة النفس ونقاوة الأعمال وهو الكسوة الوحيدة المقبولة عرفاً, حيث الآثار والرقم المكتشفة والكسوة هي تنسب لملابس (زورواستر) إلى الديانة الإيزيدية, على أن الإيزيديين يرتدون في المراسم الدينية والحفلات والأعياد الملابس البيضاء, تنكشف اليوم لعين التاريخ عن الوجه الكردي الصحيح, وذلك أن ننظر فيها النظرة العرقية, مجرد عم انساق له سواد الكرد خلال التاريخ من عواصف التيار الديني الذي باسم الغزو الإسلامي راح يبيد ويكتسح في الشرق خصوصاً الشعوب الكردستانية وشتى البلدان والشعوب.. والمذاهب والأديان عند ظهورها, بما في ذلك تقديس النار أو تكريمه على مذهب (زورو استر) وقد كان عصرئذ في من اعتنق الإسلام بديانة العرب, واندمجوا بهم سياسياً, باندماجهم بهم في الإسلام حتى فقدوا أو كانوا يفقدون روح القومية فيهم والحس الوطني, منهم من ظل محتفظاً ولو في قليل أو كثير من النسخ والتشوش تزيد فيه الأيام ونوب الدهر والمذاهب المجاورة, بشيء من روح (زورو استر) وتعاليمه, ونخبة من تقاليد (زورو استري) ومظاهر عبادته.

هؤلاء هم بالحصر الكرد الذين عرفوا بالإيزيدية، أحفاد الكرد من أبناء الزورواستر أو (ماغ) وحراس هيكلها في سبيل الحفاظ على قوميتهم تجاه ما نكبت

**إن المحاولات الرامية لفصل الإيزيديين عن قوميتهم الكردية واعتبارهم شعب بدون تاريخ تدل على الكراهية والتطرف الديني والقومي تجاههم، وتؤدي إلى حرمانهم من حق الانتماء القومي والديني بتغيير تاريخهم وإبادتهم.**

به بلادهم من حرية مسلوبة وسيادة ضائعة واستقلال مفقود، هؤلاء من تمسكوا بالكردية بما ساعدهم على الزمان في صون روحها نقية قوية لم يفتؤوا يؤمنون بحيويتها، من خلال التضامن الديني والذي اشتهر باسم الإيزيدية، وكانت أصوله راسخة ولما نزل تربة كردستان أو بلاد ما بين النهرين (ميزوبوتاميا) «مهد الزورو استر»، هؤلاء الكرد الإيزيديون الوحيدون الذين إذا انتهى أحدهم من الصلاة دعا إلى الله قائلاً: (ارفع العرش وخذه إلى كردستان) وهذا الصلاة أو الدعاء عند الإيزيديون قديمة، يعقل جداً أن تكون من نفس الكردي الإيزيدي تترد في طياتها مراراً في النهار منعشاً فيها روح الأمل باستعادة ما فقدت كردستان يوماً من أراضٍ وقرى، ومدن وتجزئة وسيادة واستقلال في حرب الإبادة الإسلامية للكرد الإيزيديين وشعوب كردستان.

## محاولات لطمس حقيقة وتاريخ الإيزيدية

لماذا يسعى البعض إلى اعتبار الإيزيدية قومية وليس دين له أصوله التاريخية وطقوسه الخاصة الملتزم بها مثله مثل أي دين آخر؟ وهؤلاء لا يختصر وضعهم على آخرين من غير الإيزيديين.. بل هناك إيزيديون يكررون ذلك بدون الكشف عن القومية الحقيقية التي ينتمي لها أبناء الديانة الإيزيدية، البعض يقول إن الإيزيدية دين وقوميتهم هي القومية الكردية، و أخرون يخلطون ما بين الإيزيدية كدين وقومية وهو يخلق لدى الآخرين عدم فهم وإدراك الحقيقة.

من المعروف تاريخياً ومن خلال الطقوس والأدعية، إن الديانة الإيزيدية تكونت منذ تكوين الخليقة والطبيعة وهي ديانة مستقلة وقوميتهم الكردية، ومنذ الغزو الإسلامي لكردستان عانوا من الجور والظلم والاضطهاد بسبب اعتناقهم لدين من أعرق وأقدم الأديان والذي يمتد إلى العصر السومري، وهم من الأوائل الذي آمنوا بإله واحد.

وحسب ما نشر من أبحاث عديدة من قبل باحثين وتاريخيين، إن عبادة الشمس ظهرت منذ ١٣٨٠ قبل الميلاد، وهنا تكمن حقيقة الديانة الإيزيدية في عبادة (خودا) أو (الله)، حيث اعتبر الإيزيديون أن الشمس نور الله.. أو خودا الواحد الأحد والشمس نوره المقدسة.. والشمس هي الحياة على الأرض، وحاول البعض تشويههم وتشويه معتقداتهم بانتسابهم إلى ملل وخلفاء إسلاميين دون معرفة أن امتدادهم أقدم بكثير من الديانات الأخرى, ومن بين هذه التشويهات والادعاءات الترويج إلى العروبة لاسم مغاير عن الحقيقة من (الإيزيدية) إلى (اليزيدية) وربطهم بـ يزيد بن معاوية بن أبي سفيان الأموي، وذلك بهدف تعريبهم, وهي محاولة يائسة لتشويه تاريخهم وحتى إلغائه, لكن الدراسات والبحوث الهائلة التي قام بها الكثيرون (على الرغم من حاجتنا إلى المزيد من المعرفة والمعلومات عنهم) أثبتت أن الإيزيدية دين قديم منذ آلاف السنين, له طقوسه وأصوله وليس له ارتباط بالأديان الأخرى ما عدا التوحيد بشكله الإيزيدي, صحيح أن الكثيرين منا لا يعرف بشكل دقيق النشأة والظهور والطقوس, وذلك يعود إلى عدة عوامل كون الإيزيدية ليست ديانة تبشيرية وطقوسها سرية تقريباً عن الغرباء وعدم تسجيل (نصوصها) بسبب ممارسة الاضطهاد والقهر منذ الغزو الإسلامي لكردستان وحتى عصرنا اليوم والإسلام السياسي الذي كان وما يزال دين الدولة الرسمي في أكثرية البلدان الإسلامية والعربية واتهامهم سابقاً بشتّى التهم المفبركة فضلاً عن الآراء المتباينة التي خصت

اصولهم القومية والدينية.

إن المحاولات الرامية لفصل الإيزيديين عن قوميتهم الكردية واعتبارهم شعب بدون تاريخ تدل على الكراهية والتطرف الديني والقومي تجاههم, وتؤدي إلى حرمانهم من حق الانتماء القومي والديني بتغيير تاريخهم وإبادتهم, وهذه المحاولات لا تقف عند هذا الحد, بل تحاول تشويه معتقداتهم الدينية، لكي تخرج باستنتاج يقضي بعدم منحهم حقوقهم في حرية ما يعتقدون وما يؤمنون به من معتقدات، وإضاعتهم وإضاعة حقوقهم التي يجب أن يحميها الدستور والقوانين التي تسن بخصوص الأديان الغير الإسلامية، ولهذا يحتاجون ليس إلى التضامن والتأييد لحقوقهم فحسب، بل الوقوف ضد جميع المحاولات المسعورة التي تحاك بشكل تآمري ضدهم، ونشر الحقيقة عنهم لإلغاء كل مظاهر الاستحواذ والتزوير وإلغاء النظرة العدوانية التي يتبناها البعض من المسلمين المتشددين الذين يقفون بالضد من حرية المعتقد والرأي الآخر في سبيل المصالح السياسية التي تخدم توجهاتهم الرامية للكسب السياسي والمادي والمتاجرة على حساب الأكثرية من الإيزيديين، إن هؤلاء يحاولون تصوير الديانة الإيزيدية بأنها ليست دين توحيدي بل وضعي ولهذا يخلطون ما بينها وما بين القومية التي ينتمون لها وهي القومية الكردية، والكرد أولى الشعوب التي آمنت بالله الواحد الأحد ومعظم الأديان السماوية اقتبست تعاليمها من هذه الديانة الكردية وتراثها المقدس.

## حرب الإبادة اليوم.. امتداد للغزو الإسلامي

وها هو التاريخ يعيد نفسه ونحن نعيش هذه الأيام أجواء أيام الغزوات الإسلامية الأولى، فعاد الإرهاب التكفيري الداعشي، وعادت الفصائل الإرهابية المسلحة بأسماء وشعارات إسلامية مختلفة، وعاد قتل الأبرياء بالجملة, فهذه المسيرة الدموية الطويلة خيبت آمال الإيزيدية وسلبتهم إرادتهم وأضعفت من قوميتهم ومزقت صفوفهم فباتوا عرضة للانحلال

**بسبب عدم الفهم الصحيح لحقيقة وجوهر الديانة الإيزيدية وخاصة من قبل المسلمين المتشددين جرى وضعهم في خانة عبادة (ابليس) وهذا هو الخطر بعينه، ومن هذه البوابة انطلقت الإبادة ضد أبناء الديانة الإيزيدية.**

والذوبان, فإن الجميع يخشون قول الحق خوفاً من أن يتهموا بالتمرد، فتتعالى أصوات الفتاوى من كل ناحية, ويهب الجهاديون المدعومون اليوم من سلطان الدواعش العثماني رجب طيب أردوغان، فيحصدون أرواح المئات من أبناء الديانة الإيزيدية رجالاً ونساء وشيوخاً وأطفالاً, وتنهب الأموال وتسبى النساء وتحتل القرى والمدن وتحرق المنازل وتهدم المزارات, فهذه التراكمات الدموية ملأت قلوب الإيزيدية قيحاً وألماً فكتموا تذمرهم واستيائهم, فزادت ضغوط المظالم فوق ما يتحمله البشر, ومع ذلك هم صامدون, وحتى التنفس بات عسير الانعدام، ونسيم الحرية حرموا منها، فإما الاختناق أو الانفجار, فتظهر بين الحين والآخر ردود فعل الإيزيدية أكثر ألماً.. وأكثر حزناً بسبب وجود الإرهابيين وممارساتهم.

وبسبب عدم الفهم الصحيح لحقيقة وجوهر الديانة الإيزيدية وخاصة من قبل المسلمين المتشددين جرى وضعهم في خانة عبادة (ابليس) وهذا هو الخطر بعينه، ومن هذه البوابة انطلقت الإبادة ضد أبناء الديانة الإيزيدية، ولنا في هذا الميدان أمثلة كثيرة نختصرها كما وجدناها في المصادر التاريخية، وكما سمعناها من آبائنا.. وكما شاهدناها بأنفسنا وما حدث في بلاد الخالتية في شمال كردستان من الإبادة الجماعية ضد سكانها الإيزيدية إضافة إلى الاستيلاء على عشرات القرى ونهب الأموال وسبي النساء من



طاووس مَلَك

قبل المتشددين. وحدث ما حدث وقتل المئات من أبناء الخالتية واستولى المسلمون على عشرات القرى بدعم من الباب العالي العثماني، وقتل المئات وهاجر الآخرون إلى هنا وهناك، ولا زالت أغنية الحملة (داي دلان ترن) في أذهان الإيزيدية وهي تذكرهم بأسماء أبطال المعارك من أمثال مجوي شيخا، وهكاني بير وكلشي جلوي.

## فرمانات الإبادة العثمانية

الحملات التي تعرض لها الإيزيديون منذ بداية العهد العثماني وحتى القرن الثامن عشر هي: حملة حسن باشا عام ١٧١٥م، وحملة أحمد باشا عام١٧٣٣م وحملة سليمان باشا عام ١٧٥٢م، ثم حملة نادر شاه التي تواصلت من العام ١٧٣٢م وحتى عام ١٧٤٣م، ثم جاءت حملات الجليليين والحملة على إمارة شيخان، وذهب ضحية هذه الحملات المتواصلة على الكرد أبناء الديانة الإيزيدية أكثر من عشرة آلاف شهيد من الأبرياء الإيزيديين العزل والمسالمين، ولم تسلم شنكال من حرب الإبادة والحملات المستمرة عليها منذ تلك الفترة وحتى الآن.

وفي القرن التاسع عشر كانت هناك حملة علي باشا عام ١٨٠٢م، وحملة سليمان باشا الصغير عام ١٨٠٩م، وحملة ارنجه بيرق عام ١٨٣٥م، وحملة رشيد باشا كريدلي أوغلو ما بين ١٨٤٥-١٨٤٦م، وحملة طيار باشا عام ١٨٤٦- ١٨٤٧م، وحملة أيوب بك ١٨٩١م، ثم حملة الفريق عمر وهبي باشا عام ١٨٩٢م وجاءت بعدها حملة بكر باشا عام ١٨٩٤م وثانيهما حملة جزيرة بوتان على قرى الإيزيديين وحملة محمد باشا السوراني (ميري كورد) عام ١٨٣٢-١٨٣٤م ثم جاءت حملة بدرخان بك عام ١٨٤٤م بدعم من الباب العالي للقضاء على الإيزيديين مقابل الاعتراف به على إمارة (بوتان).

إن الإرهاب المتواصل والمنظم من الجيش العثماني والمجموعات الإرهابية التي مارست وارتكبت الجرائم الشنيعة باسم الدين والدولة والقومية ضد أبناء الديانة الإيزيدية المسالمين والأرمن والآشور معتنقي الديانة المسيحية، ولم يسلم أبناء الشعب السرياني من مجازر (السيفو) الذين كفرهم وأباح قتلهم من يصنفون أنفسهم بالمؤمنين بالله والدين, ولم يستثنى الملالي الكرد من هذه الجرائم وتحريضهم تحت شعارات إسلامية لخدمة الباب العالي العثماني.

لقد سخرت الطبقات الحاكمة في المنطقة الإسلام ومحتواه الفلسفي كدين بما فيها القرآن والأحاديث التي تنسب للنبي (محمد) إلى أداة للعنف وتمجيد القمع, وتبيح قتل الآخر, التي هي جوهر الفكر التكفيري الذي استند عليه من نفذ تلك الحملات التي ذهب ضحيتها الإيزيديون, الأرمن, والآشور, والسريان, واليهود, وغيرهم على يد العثمانيين الترك وآخرون الذين سخروا الدين لصالح غزواتهم, التي أطلقوا عليها الفتوحات الإسلامية.. فبين العلم والسياسة ثمة خيط واهٍ لا يجوز لرجل العلم المساومة عليه وإن كان السياسيون لا يجرؤون قول كلمتهم الصريحة والواضحة بخصوص الأنفالات وحملات الإبادة المتواصلة التي سميت بالفرمانات العثمانية, فإن رجل العلم الموثق للتاريخ مطالب بقول كلمته

دون مواربة وتنميق ومجاملة, فما جرى من فظائع وشنائع وحملات إبادة مارست خلالها قطع الرقاب والسبي والاغتصاب والحرق والتدمير والاختطاف بما فيها اختطاف الأطفال والفتيات عبر عهود مختلفة عبر التاريخ, شارك فيها الترك العثمانيون, العرب، الكرد, والفرس الصفويين من المعتنقين للدين الإسلامي, يعكس جوهر هذا الدين وجزءاً يسيراً من التاريخ المغيب الذي لا يجب السكوت عنه.

إن إماطة اللثام عن هذا التاريخ الدامي والمخجل، تتطلب جرأة في اختيار التعابير غير المجاملة، والغوص في أعماق الأحداث المأساوية لمعرفة وتشخيص الدوافع والمبررات الفكرية، التي اعتمدها المجرمون الذين خططوا ونفذوا تلك الحملات، بعد أن أفتى العديدين من ملالي الكرد وشيوخ العرب، وأئمة الإسلام التكفيري السياسي بفتاوى تبيح قتل وذبح الإيزيديين والمسيحيين، وسبي نسائهم وحرق زرعهم وتدمير قراهم.. إن تحليل الدور الفكري للإسلام التمهيد للقمع عبر هذه الحملات أمر لا مفر منه، وهنا لابد من ذكر الأنفال وما حل بالإيزيديين في حروب وحملات الإبادة العثمانية الجماعية لهم، التي ذهب ضحيتها الآلاف من الإيزيديين في تلك الحملات جلهم من الأطفال والنساء والشيوخ من قرى بعشيقة وبحزاني، وشنكال ودوغات، وختارة وبوزان، و داكا وملا جبرا وبعدرة ومجمع خانك، وايسيان الذين غيبوا في حملات الأنفال السيئة الصيت عام ١٩٨٨، وقد جاء تغيب تلك المجاميع لسببين.. الأول أنهم اعتبروا الإيزيدية وحسب تصنيف النظام البعثي المقبور في العراق الذي مارس سياسة التعريب للإيزيديين، ولهذا أقدم حزب البعث العراقي على قتل وإعدام أكثر من ألف إيزيدي في عهد المجرم صدام حسين، ولم تسلم القرى السريانية من البطش العثماني وحزب البعث والتهجير القسري لجميع المكونات التي تعرضت للتهجير والتغيير الديمغرافي في المنطقة، مع العلم أن الرقم التاريخية تثبت أن السريان والكرد والآشور

**وجدت كلمة الإيزيدية في الكتابات المسمارية السومرية بهذا الشكل (ى، زي، دي) وهي تعني الروح الخيرة الغير ملوثة.**

والكلدان هم أوائل الشعوب وأقدمها منذ آلاف السنين، كما إن جميع الرقم المكتشفة في شنكال تدل على أن الكرد الإيزيديين هم أولى الشعوب التي سكنت شنكال منذ الألف الثالث قبل الميلاد.

## أصل تسمية الإيزيدية

كمدخل للغور في عمق الديانة الإيزيدية لمن يريد التعرف على تفاصيل أكثر سعةً وعمقاً للكشف عن تاريخ هذه الديانة الكردية القديمة والغارقة في القدم والتعرف على بعض المداخل والقضايا التي تغيب أحياناً عن البحث والتنقيب في التاريخ الإيزيدي القديم، ينبغي التوقف ملياً أمام ظواهر لا يمكن لها أن تكون عابرة في الميثولوجيا الإيزيدية أو في ثنايا التاريخ.

تعد الإيزيدية من المواضيع التي تناولها الكثير من الباحثين والكتاب بالدراسة والتحقيق, وقد اختلفوا حول أصل تسمية الإيزيدية, فمنهم من سماها الإيزيدية، وآخرون سموها الازداهية، والاختلاف في التسمية مرده إن وجود كلمة الإيزيدية في الكتابات المسمارية السومرية بهذا الشكل (ى, زي, دي) وهي تعني الروح الخيرة غير الملوثة والتي اكتشفها أحد الخبراء حسب ما أكد الباحث (خليل جندي) في كتابه (نحو معرفة حقيقة الديانة الإيزيدية)، وهذه لها دلالة عميقة وأكيدة لإثبات قدم الديانة الإيزيدية في الألف الثالث قبل الميلاد.

ويشير الكاتب (دلشاد نعمان فرمان) بأن الإيزيدية هي ديانة الكرد القديمة التي تمتد جذورها إلى الديانات



برا سرات .. من مناسك الحج الإيزيدي

الشمسية والميثرائية, وأن معظم اعتقاداتهم وطقوسهم والمراسيم الدينية تعود إلى ديانة السومريين وغيرها من الديانات القديمة, وهي ديانات غير تبشيرية تجسد وحدانية الله, ولها من العادات والتقاليد بما يميزها من غيرها من الأديان.

ويذكر الباحث (خليل جندي) في كتابه (نحو معرفة حقيقة الديانة الإيزيدية) إن كلمة الإيزيدي ينسب لأبناء الديانة الإيزيدية, ذلك القوم الذي يؤمن بـ (ئيزى–إيزي) وهي الأرواح المجردة المسؤولة عن الكون وإرادتها، ومنها اشتقت كلمة يزدان– أو خودي(الله).

ووردت تسمية الإيزيدية في مصادر قديمة، فذكر المؤرخ اليوناني (زينفون) في كتابه (رحلة العشرة آلاف) إنه في حدود (٤٠١) قبل الميلاد كان يستقر شعب من الكردوخ قرب الموصل (نينوى) يعتنقون ديانة إيزيدية وكان لهم شهرة بارزة في القتال والحروب, وكذلك جرت الإشارة إلى كلمة باراتا سيني كتعريف بالإيزيدية الذين اعتبرهم هيرودت شعب من الميديين الكردوخ، هؤلاء الميديين الذين شاركوا في تحرير نينوى عام ٦١٢ قبل الميلاد, أي إن الكرد الإيزيديين هم من سكان جبال نينوى الشمالية منذ آلاف السنين.

## التركيبة الاجتماعية

تتصف التركيبة السكانية للمجتمعات بالتغيير، وذلك بفعل ما يتسم به من حالة حركية دائمة تتمثل بالتوالد والتكاثر والوفيات والتناقص، وهكذا فلا وجود لمجتمع بشري ساكن وثابت في مقداره وعدده, وما تلك المجتمعات البشرية التي تبدو وكأنها دون تغير لا تظهر عليها آثار التزايد والتناقص سوى أنها مجتمعات تغفي حركة التغيير, ذلك لأن المجتمع البشري باقٍ، أما أفراده الذين يشكلون جملة عدده فمصيرهم الفناء, وهذا يعني أن العضوية في المجتمع في تغير دائم, الذي يهمنا من دراسة المجتمع هنا هو المجتمع الإيزيدي الذي ينقسم إلى عدة فئات كل منها مسؤوليتها وترتيبها.

والمسؤولية عند الإيزيدية موزعة بين قيادة سياسية لها الأرجحية وفيها المتقدم وهو الأمير (أمير الإيزيديين) وقيادة دينية وفيها المتقدم البابا شيخ من سلالة شيخ فخر الدين، وكما هو معروف أن الإيزيدية ثلاث طبقات اجتماعية لكل منها مسؤوليتها وواجباتها، وهذه الطبقات هي (الشيخ– البير– المدير). وظهرت هذه الطبقات على يد الشيخ آري الهكاري الكردي الحسب والنسب عندما عاد من سفره الطويل إلى لالش، حيث وجد أن الديانة الإيزيدية قد أوشكت على الانقراض نتيجة الاضطهاد ات الدينية عليهم من قبل مجاوريهم، فحاول إحياءها وقد أفلح في ذلك، بعد أن أضاف وحذف منها أمور بمقتضى التطور الزمني، فأوجد طبقة الشيوخ إلى جانب البير التي كانت تقوم بالواجبات الدينية قبل حلوله في لالش النوراني، وأوجد لهم وظائف وواجبات لنشرها بين الإيزيديين الذين ظلوا على دينهم وحافظوا عليه بالتوارث عن الأجداد والآباء منذ آلاف السنين، وبقيت هذه الديانة المقدسة التي تضم في تعاليمها و طقوسها الكثير من القيم الانسانية السامية.

## طبقات الديانة الإيزيدية

١. الشيخ:

كل فرد من نسل الشيوخ يسمى شيخ أو شيخة، وهم متساوون في الدرجة الروحية ولا يمكن أن يقلب

أحدهما بكنية الآخر، وهم يمثلون الرموز المقدسة، وتنقسم هذه الطبقة أيضاً إلى ثلاث شرائح هي: (الأديانية، والشمسانية، والقاتانية)

أ–الأديانية: سميت بالأديانية نسبة إلى (الشيخ أدي) وتشمل أسر (الشيخ حسن، الشيخ شرف الدين، الشيخ زين الدين، الشيخ إبراهيم ختمي، الشيخ موسى، الشيخ يتيما).

ب–الشمسانية: وهم آل فخر الدين وشمس الدين، وعماد الدين، وبابا دين، وسجا دين، وناصر دين ويصل نسبهم إلى الشيخ مند.

ج–القاتانية: تنتمي هذه السلالة إلى درويش آدم القاتاني وتشمل أسر الشيخ محمد آي البسميرية، والشيخوبكر، والشيخ اسماعيل، والشيخ عبد القادر، أصبح الشيخ محمد الذي هو من ذرية مير إبراهيم ختمي الذي هو ابن درويش آدم القاتاني والذي تنتسب إليه العائلة البسميرية أميراً على الإيزيدية بعد الخلاف الشمساني–الأداني، ويلقبه بعض الكتاب بالأمير محمد الكردي (محمدي باطني)، يذكر إنه يحرم الزواج بين هذه الشائح الثلاث للشيوخ، كما هو محرم ضمن الطبقات الثلاث (الشيوخ، البير، الريد).

٢– البير:

تعد من الطبقات الإيزيدية القديمة منذ تكوين الديانة مع تكوين الكون ومنذ العصور التاريخية القديمة ولكن رجال الدين الإيزيدين يعتبرون إن طبقة البير ظهرت منذ العصور الزرادشتية وعصر الأزداهية القديم، وهذا يعني إن البير شيخ الطريقة والمرشد الديني، وهي أقدم طبقة دينية، وكانت موجودة حتى قبل مجيء الشيخ (آدي الهكاري) إلى لالش، ولا تقل عن طبقة الشيوخ في المنزلة الدينية ويعد التخالط والزواج البير والشيخ والمريد محرماً في الديانة الإيزيدية، كما هو الحال بالنسبة لشرائح الشيوخ والطبقات الثلاث أيضاً.

واجبات الشيخ والبير

للشيخ والبير نفس الواجبات الدينية وإحداهما متمم للآخر، ومن هذه الواجبات:

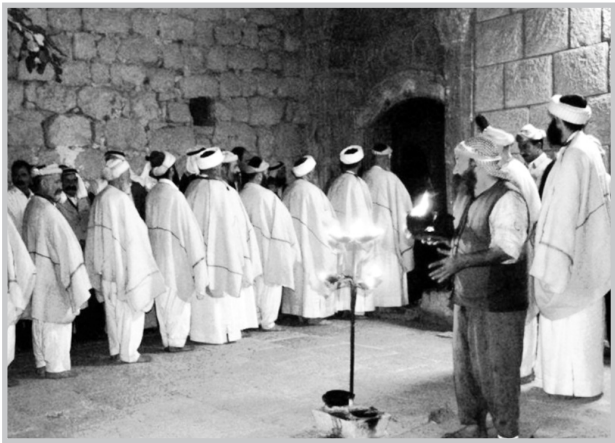

رجال الدين الإيزيديين في لالش النوراني

١–التوعية الدينية والاجتماعية وتعليم المريدية الأقوال والأدعية الدينية.

٢–الإصلاح الاجتماعي وتوجيه الإرشادات الدينية إلى مريديه.

٣–على الشيخ والبير الحضور إلى دار مريديه, وإذا احتضر لتلاوة الأقوال عليه، ثم القيام بغسله وتكفينه بعد موته.

٤–مساعدة المريد مالياً (مادياً) إذا احتاج ذلك.

٥–إطعام المريد في المناسبات الدينية في لالش النوراني.

٣– المريد:

هو العامة من الإيزيديين، عهد إليهم تأدية بعض الوظائف الدينية ومنهم القوالون الذين يرتلون النصوص الدينية والفقراء الذين يشرفون على خدمة معبد لالش النوراني مع مهام أخرى, وهكذا تم إقامة علاقة دينية اجتماعية معقدة بين الطبقات الثلاث المذكورة، فلكل إيزيدي شيخه وبيره وكذلك أخاً وأختاً للآخرة, عهدت إليهم مراسيم يؤدونها ويكونون مسؤولين عنها, يعتبر المريدون الطبقة الاجتماعية الكادحة والمنتجة وتنتمي إلى عشائر عديدة, وكما ذكرنا بأن لكل إيزيدي شيخه وبيرة, وهو يقدم لهم الخدمات في المراسم مقابل قيامهم بواجباتهم تجاهه من خلال حضورهم إلى بيته للإرشاد الديني والمريد مطيع لدينه, ويسأل الشيخ او



تعميد طفلة إيزيدية

البير عن أصول الدين والطريق الصحيح.

## العادات والتقاليد

للإيزيديين عادات وتقاليد اجتماعية متعددة منها:

١. الولادة والتعميد:

بعد الولادة مباشرة تستقر المرأة في الفراش سبعة أيام تسمى (هة فتي) لاستعادة حيويتها حيث يتم رضع المولود الجديد من حليب امرأة أخرى تسمى (الرضعة الأولى) وبهذا يصبح الطفل المولود أخاً أو أختاً لطفل المرأة التي أرضعته، فيصبح الرضيعان إخوة في الرضاعة ويحرم الزواج بينهم، هذا إن كان أحدهما ذكر والآخر أنثى حتى لو كانت الرضاعة رضعة واحدة فقط، أما التعميد فيتم في معبد لالش في مكان مقدس يسمى (كانيا سبي) أي العين البيضاء، في اللغة العربية، حيث إن أهل المولود يزورون معبد لالش النوراني، و بمعيتهم المولود ويقصدون تعميده في المياه المقدسة، ويقوم البير متولي كانيا سبي بتغطيته في المياه المقدسة ثلاث مرات مع تلاوة دعاء خاص يسمى: (دوعايا موركرنى) عليه، أما اليوم فيكتفي برش الماء عليه.

٢-الختان:

يعتبر الختان من العادات التي تمارسها الإيزيدية، ويشترط على الذكور فقط دون تحديد معينة، ولا يجوز دفن الإيزيدي دون ختان، كما يعتبر الختان من العادات القديمة قبل اليهودية والإسلام، حيث يختار الرجل (كريفه) الذي يريد اختتان أحد أولادهم الذكور رجلاً آخر كي يضعه في حجره وتسقط بضع قطرات من دم المختون على طرف لباسه فيكون الأخير (كريف العائلة) وتعقد بينهما علاقة دم ولا يجوز الزواج بين العائلة التي اختتنت أولادها وعائلة (الكريف)، ويجوز للإيزيدي اختيار كريفه من غير طبقته أو من أبناء الديانات الأخرى أيضاً بحكم الجوار والتعايش المشترك.

٣-الزواج:

الزواج من الشرائع الدينية عند الإيزيدية، ولايجوز للإيزيدي الزواج إلا ضمن طبقته، فمثلاً: لا يجوز للشيخ مصاهرة البير والمريد، وضمن طبقة الشيوخ أيضاً لا يجوز الزواج ما بين الشرائح الثلاث التي تتألف منها هذه الطبقة وهكذا الحال بالنسبة لفروع الأربعين للبير.

٤- الجنازة والموت:

الجنازة والموت من الأعمال الروحية الدينية والسنن المقدسة لدى الإيزيديين. وتتم مراسيمها كالآتي:

إذا أشرف الإيزيدي على الموت حضر أحد رجال الدين لتلاوة الأقوال الدينية عليه ويرش على وجهه قطرات من الماء, ويحضر أخيه أو أختها في الآخرة.. أو شيخه.. أو بيره ويقوم بغسله, ويتم لبسه بثياب أبيض ثم توضع الجنازة في التابوت الذي يوضع فوق التخت المسمى (داره به ست) ويتكون من خشبتين مشدودتين بالحبال على شكل مستطيل له أربع مقابض ويذهب مجموعة من الرجال بفترة قبل تشييعه إلى المقبرة لحفر القبر وتهيئته, ويجب أن يكون البدء بحفر القبر قبل غروب الشمس, ويحفر القبر بعمق متر ونصف وعرض متر ويكون طولياً من الشرق إلى الغرب بطول التابوت أو أكثر ويتم توجيه وجهه نحو شروق الشمس.

## المقدسات

لالش النوراني:
يعد لالش النوراني من المعابد الإيزيدية القديمة, وهو من أكثر الأماكن قداسة عند الإيزيديين, ويقع في مضيق بين ثلاث جبال وثمانية هضاب مكسوة بالأشجار الباسقة من السنديان والبلوط, هي جبل (عرفات) من الشمال وجبل(مشت) من الجنوب وجبل (حزرت) من الغرب, ويبعد لالش النوراني عن مركز قضاء شيخان حوالي عشرة كيلو مترات على يسار الطريق المؤدي إلى ناحية أتروش, ولالش النوراني كما ذكرنا يعد من أقدس الأماكن الدينية عند الإيزيديين فيه يتعبدون الله الواحد الأحد, ويسمونه لالش النوراني ومقصد حجهم المقدس, ومرجعهم الديني.

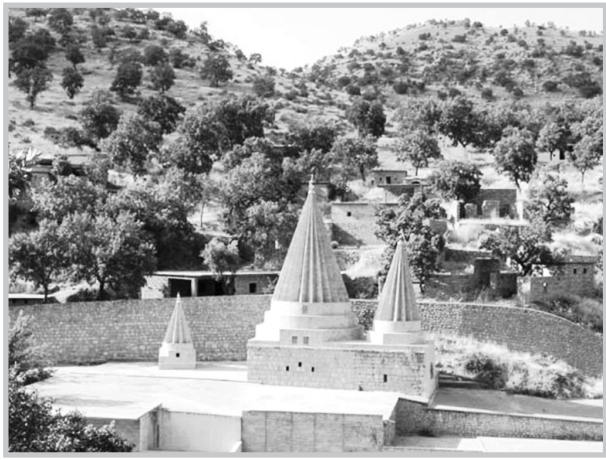

لالش النوراني

## تداعيات سياسة الإبادة في النمو السكاني للإيزيديين

تسمى الزيادة أو النقصان التي تنجم عن الفرق بين المواليد والوفيات بالنمو الطبيعي, بينما قد يفد مهاجرون من الخارج، فيؤدي هذا إلى زيادة غير طبيعية (هجرة واحدة) أو قد يهاجر السكان إلى الخارج مما يؤدي إلى نقص غير طبيعي (هجرة نازعة)، فالهجرة إذن عامل مهم في حركة السكان ليس فقط من حيث تأثيره في العدد النهائي للسكان بل أيضاً من حيث تأثيره في نسب فئات السن المختلفة ولأننا لا نملك أعداد رسمية عن الإيزيديين ونسبة المواليد والوفيات عندهم, وخاصة الاعتداءات الداعشية الفاحشة على شنكال وقراها, وقتل وذبح العديد من الرجال والشبان والنساء وتشريد الآلاف من الإيزيديين الأبرياء, وخطف العديد من النساء والشيوخ والاطفال كل هذا باسم الدين, والشعارات الإسلامية الواهية الكاذبة لذلك تكتفي فقط بالإشارة إلى عوامل النمو السكاني ونركز على التوزيع الجغرافي لهم.

المواليد:
المجتمع الإيزيدي من المجتمعات المعروفة بارتفاع معدل المواليد ويعود ذلك إلى عدة عوامل منها:
١-الدين يشجع على الزواج وعلى الإنجاب.
٢-العامل الديمغرافي.
٣-العادات والتقاليد.

الوفيات:
تزداد نسبة الوفيات في المجتمع الإيزيدي بسبب الفرمانات والهجمات الإبادية التي حصلت بحق الإيزيديين وكان آخرها الهجوم الداعشي باسم الإسلام على شنكال كثيرة والتي تسببت بتشريد الآلاف من أبناء الديانة الإيزيدية، وقتل الآلاف منهم. وتعتبر نسبة الوفيات من وجهة النظر الديمغرافية أهم من نسبة المواليد، لأنها الفصل في تقدير حجم السكان في مجتمع مازالت نسبة المواليد عالية حتى لو كانت نسبة الوفيات دقيقة، إلا انها لا تعطي فكرة جلية عن الوفيات في المجتمع. بالإضافة إلى وجود اختلافات جوهرية في نسبة الوفيات بين فئات السن المختلفة التي تتعلق بدورها بالحالة الصحية للسكان.

الهجرة:
تعتبر الهجرة أو حركة النقل أحد العناصر الأساسية للنمو السكاني حيث تؤثر في حجم وتركيب السكان،

وفي القدرة على نموهم العام بالرغم من أن حركة التنقل هذه لا تلعب دوراً قائماً بذاته كما هو الحال بالنسبة للولادات والوفيات، حيث لا تشارك مباشرة في تحديد خصوبة السكان وتوالدهم، إلا أنها ذات أهمية جوهرية في توزيع السكان، وفي تكوين تراكيبهم المختلفة تنعكس عليها آثار اجتماعية وديمغرافية كبيرة ولعبت هذه دورها في السنوات الأخيرة بشكل ملفت للنظر تحديداً بعد هجمات داعش على مدن وقرى شنكال حيث ساهمت الظروف المتدهورة في هجرة السكان الإيزيديين منها. وكذلك ساهمت نفس الظروف إلى جانب البحث عن فرص عمل في هجرة الإيزيديين من قراهم ومدنهم إلى خارج بلادهم، وقد أدى هجرة الإيزيديين إلى بلدان أوروبا إلى تغيير التركيب الديمغرافي للسكان, حيث ساهمت في نقص عددهم وبالتالي نسبهم من إجمالي سكان المناطق التي يسكنوها, وتتوقف الهجرة على عاملين أساسيين هما:

١-عامل الخروج الاضطراري والتعسفي من البيئة التي يعيشون فيها, بسبب الأوضاع غير المستقرة في مناطقهم ومدنهم وأماكن سكناهم بسبب الحرب والإبادة الجماعية من المجموعات التكفيرية الإرهابية.

٢-عامل الجذب إلى البيئة الجديدة المهاجر إليها.

وقبل غزو الأقوام الأخرى باسم الإسلام كانت تركيبة سكان كردستان ٧٠٪ من الكرد وكانوا على الديانة الإيزيدية و٣٠٪ من المسيحيين السريان والآشوريين والكلدان والأرمن واليهود، حسب التقديرات التاريخية. ويتوزع الإيزيديون بشكل خاص في ناحيتي زيلكان وباعذره ومعظم سكان مدينة شنكال من الكرد الإيزيديين، والكرد العلويين، وخلال الفرمانات العثمانية تم تهجير الإيزيديين والعلويين، وشاركت بعض العشائر والقبائل العربية المجاورة لمنطقة شنكال بتحريض من العثمانيين بدافع ديني وطائفي في قتل و ذبح وتهجير أبناء الديانة الإيزيدية واستولت على بيوتهم وأراضيهم، وتعرض الإيزيديون في ناحيتي اتروش، وقسروك، وشيخان وقرى مدينة دهوك، وجزيرة بوتان، ومعظم سكان مدن وقرى شمال كردستان في ولاية آمد وطورعابدين وماردين وويران شهر إلى مجازر عديدة وصدرت ٧٣ فرمان بحقهم. ولم يسلم الكرد العلويون من فرمانات العثمانيين وتحريض الملالي ضدهم. والتاريخ لم يغفر لملالي الكرد الذين ساهموا مع العثمانيين في ارتكاب مجازر السيفو للسريان والأرمن والإيزيديين عبر هذا التاريخ الأسود.

## الاستنتاجات:

١. اتضح من تاريخ الإيزيدية أنها ديانة كردية عريقة تمتد جذورها إلى آلاف السنين، وما يؤكد ذلك هو وجودها في الكتابات المسمارية السومرية القديمة.

٢. تقع مناطق تواجد الإيزيديين ضمن نطاق جبال كردستان, وهذا الموقع ساعد السكان على الاستقرار والسكن فيها والسبب يعود إلى وجود العيون والينابيع مما ساعد السكان على الاستيطان فيها, ومنها شنكال التي سكن فيها الكرد الإيزيديين منذ آلاف السنين.

٣. إن الظروف الأمنية السائدة كان لها الأثر البالغ في تدهور التغيير الديموغرافي لمناطق تواجد الإيزيديين.

٤. من خلال الدراسة تبين بأن الإيزيديين مازالوا متعلقين بعاداتهم وتقاليدهم.

٥. الإيزيدية ديانة غير تبشيرية، مؤمنة بوحدانية الله، وهي مغلقة على نفسها ومسالمة، وهي ديانة الاعتقاد الصادق والقلب الصافي.

٦. يرجع التاريخ الدين الإيزيدي إلى آلاف السنين قبل ظهور الأديان السماوية الأخرى، وهي ديانة الكرد الأولى منذ تكوين الكون.

## المصادر والمراجع:


١–حبيب كاظم عبود, الإيزيدية ديانة قديمة تقام نوائب الزمن, كتاب صادر عن دار آراس للطباعة والنشر– أربيل عام ٢٠٠٧.

٢–حسو درويش كتاب الازداهيون، صدر في مدينة بون –ألمانيا عام ١٩٩٢.

٣–الأنصاري, سكان العراق، دراسة ديموغرافية، الطبعة الأولى، دمشق – سوريا عام ١٩٧٠.

٤–كتاب اليزيدية، للمؤلف سمو سعيد، صادر عن دار الزمان للطباعة والنشر الطبعة الأولى ٢٠٠٩.

٥–بهدينان وعشائرها، كتاب تأليف عبد الرحمن بشر، الطبعة الأولى ٢٠٠٦.

٦–كاظم عبود، كتاب التنقيب في التاريخ الإيزيدي القديم، صادر عن دار سبيريز للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ٢٠٠٦.

٧–فرحان دلشاد نعمان، كتاب معاناة الكرد الإيزيديين في ظل الحكومات العراقية /١٩٢١/، صادر عن مركز الدراسات الكردية وحفظ الوثائق للنشر، مطبعة جامعة دهوك.

٨–كتاب مأساة الإيزيديين، للمؤلف عدنان زيان شمو قادر سليم، صادر عن مطبعة خاني دهوك ٢٠٠٩.

٩–مجلة لالش العدد رقم ١٢ كانون الثاني عام ٢٠٠٠.

١٠–موسوعة الأديان في العالم.. دار كربيس انتر ناشيونال للنشر والتوزيع.

١١–مجلة زهرة نيسان، العدد رقم ٣٨ لعام ٢٠٠٧، تصدر عن الرابطة الإيزيدية في بعشيقة صفحة ٢٤ إلقاء الضوء على سلوك الإيزيدية السيكولوجي.

١٢–الإيزيديون نشأتهم،عقائدهم, كتابهم المقدس– المؤلف توفيق الحسيني صادر عن دار الزمان للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ٢٠٠٨

١٣–مكتبة البيت الإيزيدي في الجزيرة السورية –عامودا– قزلاجوخ، مجلة لالش ايداع في البيت الإيزيدي.

١٤–لقاءات متكررة للكاتب حسن ظاظا في مراكز لالش الثقافية مع رجال الدين في معبد لالش النوراني.

١٥–لقاء خاص للكاتب حسن ظاظا مع رئيس المجلس الروحاني البابا شيخ في منطقة شيخان في آب ١٩١٣.

# الإبادة الجماعية "السيفو" للشعب السرياني الكلداني الآشوري من قبل الاحتلال التركي- العثماني



حنا صومي
كاتب وعضو الجمعية الثقافية السريانية – سوريا

كانت شعوب بلاد ما بين النهرين- ميزوبوتاميا تحيا بسلام ومحبة وتفاعل اجتماعي خلاق حتى مجيء الأتراك العثمانيين الذين اعتنقوا الإسلام السني لشرعنة وجودهم والتوسع في المنطقة لخلق الفتن والدسائس والمؤامرات بين شعوب المنطقة واستغلالهم في احتلالهم دولاً وشعوباً آمنة عبر غسيل الأدمغة وبرمجتها واستئصال الجانب القومي وتوظيف ذلك في مخططاتهم ومشاريعهم بإبادة وتصفية الشعوب الأصيلة في المنطقة، وقد تعرض الشعب السرياني الكلداني الآشوري منذ آلف سنة إلى مجازر كثيرة من العثمانيين وتوجوها بإبادة جماعية في الربع الأول من القرن العشرين.

## مقدمة:

لم يعرف التاريخ ولم تشهد الإنسانية مجرماً سفاحاً دموياً ظلامياً تكفيرياً استئصالياً متخلفاً كالمحتل التركي العثماني الذي لم تكن له أية حضارة أو مدنية, فلا أبجدية له ولا آثار ولا فن ولا أدباء ولا زراعة ولا مؤسسات صناعية ولا قوانين إلا قانون الغابة وحكم القوة, واستطاعوا بتوحشهم الانقضاض على الشعوب التي كانت أكثر حضارة منهم كالشعب السرياني الكلداني الآشوري ... فاستباحوا كافة المحرمات فقتلوا وحرقوا ودمروا واغتصبوا وسبوا وأبادوا واستعبدوا ولم يتركوا ديراً ولا كنيسةً إلا وحولوها إلى اسطبلٍ لحيواناتهم أو حولوها إلى جوامع. وحاولوا أن يدمروا كل الآثار لشعبٍ حضاري عمره أكثر من سبعة آلاف عام, معتمدين في مشروعهم الجهنمي على فتاوى شيوخ البلاط ووعاظ السلاطين العثمانيين المنافقين الذين أفتوا لهم باحتلال أراضي الغير واحتلال واستعباد شعوبها واعتبروه فتحاً مبيناً وهبها الله لهم وللمؤمنين الذين كانت لديهم حماسة التقوى التي تطمع في

**السيفو ܣܝܦܘ: وهي لفظة سريانية تعني السيف تشير إلى طريقة قتل معظم الضحايا في سنة ١٩١٥م في المناطق التي احتلتها الدولة العثماني.**

الغنيمة. وكان جوهر التعليم هو: «إنّ أضمنَ سبيل لتكوين المواطنين الصالحين أو الأتباع الأوفياء للقبيلة التركية هو ترويض الخلق لا تحرير الفكر».

إن كل ذلك خلق تمييزاً بين رعايا السلطنة العثمانية المسلمين وغير المسلمين, تمييزاً أقرته الشريعة, وقد طبقت الإمبراطورية العثمانية على الشعوب المقهورة الجهاد كفريضة دينية وكحروب مقدسة وقسمت البشرية إلى فرقتين: المسلمين الذين يشكلون فريق المؤمنين وسموها دار الإسلام وتحكمها الشريعة, وغير المسلمين وهم سكان دار الحرب والصائرون تحت السلطة القضائية للإسلام، فيجوز أن يُحكم على السكان غير المسلمين بالموت أو النفي أو العبودية أو الذمة، حيث يدفعون الجزية لقاء خضوعهم للإسلام, علماً أن الذمي لم يكن يتمتع كبقية الرعايا المسلمين بمساواة أمام القانون, فإن شهادة مسيحي ضد شخص مسلم لم تكن تؤخذ بعين الاعتبار مجبراً أن يشتري وجوده بالمال، فكان الذمي منذ ولادته وحتى الممات ضعيفاً هشاً، سريع العطب، محتقراً ومهاناً, كان يعيش في الخوف، مستسلماً للعبودية، لأن وضع الذمة كان يتطلب إذلال الذمي وكان يُحرم عليه حمل السلاح.

إن تلك الذهنية المريضة المتطرفة المتخلفة للخلافة العثمانية الإسلامية جعلت الشعوب المحتلة تنهض من سباتها ويستيقظ فيها الوعي القومي في القرن التاسع عشر، فاعتبرته السلطنة العثمانية خطراً جسيماً يهدد كيانها، فعملت على التمسك بإسلامها المتطرف، ليسهل عليها مهمة القضاء على الشعوب المسيحية ومنها الشعب السرياني الكلداني الاشوري والحفاظ على وحدة إمبراطورتيها التي قامت على جماجم الشعوب الأصيلة وخاصةً أنها بدأت تتخوف من الدول الأوروبية التي كانت تمتلك مشروعاً لتقسيم تركة الرجل المريض, فبدأت بإطلاق فتاوى الجهاد ضد الكفار ثم وحدت خطابها مع الخطاب القومي الطوراني التركي تمهيداً للإبادة الجماعية للشعب السرياني الكلداني الآشوري.

## السيفو - الإبادة الجماعية:

السيفو ܣܝܦܘ : وهي لفظة سريانية تعني السيف تشير إلى طريقة قتل معظم الضحايا في سنة ١٩١٥م في المناطق التي احتلتها الدولة العثمانية وسُميّت ܫܬܐ ܕ ܣܝܦܘ = شاتو د سيفو أي عام السيف وسُميّت أيضاً ܐ ܣܘܪܝܝܐ = قطلو د عامو سريويو وتعرف اختصاراً قطل عامو ܩܛܠ ܕ ܥܡܐ أي بمعنى التطهير العرقي وفي تركيا تعرف شعبياً باسم **Süryani katliami** أو **Süryani sykirimi** بمعنى المذابح السريانية وسماها الأتراك بالفرمان، بينما المصادر الغربية تذكرها تحت اسم **Assyrian Genocide** أو السيفو.

## أسباب الإبادة الجماعية بحق الشعب السرياني الآشوري الكلداني :

أعطى الباحثون عدة أسباب لعمليات الإبادة التي نفذها العثمانيون ابتداءً من أواخر القرن التاسع عشر، غير أن معظمهم يتفق على يقين القادة العسكريين بأن أية ثورة أو حرب ستؤدي إلى انفصال أجزاء واسعة من الإمبراطورية مثل ما حدث في دول البلقان بمنتصف القرن التاسع عشر، حيث نالت معظم تلك الدول استقلالها, كما أدت محاولات تتريك الشعوب القاطنة ضمن الدولة إلى ردود فعل معارضة، أدت إلى انتشار الفكر القومي المعارض لهذه السياسة، مما أدى إلى استعمال العثمانيين للعنف في محاولات لدمج تلك

الشعوب في البوتقة التركية، لذلك بدأت أولى عمليات الإبادة على نطاق واسع سنة ١٨٩٥م أثناء ما سمي بالمجازر الحميدية عندما قتل مئات الآلاف في مدن جنوب تركيا وخاصة في أضنة وآمد ((ديار بكر)) وكان لخشية العثمانيين من انضمام السريان والآشوريين والكلدان والأرمن إلى الروس سبباً آخر في المجازر.

## الإبادة الجماعية:

## إبادة السريان والمسيحين في سنجق ماردين:

إن إبادة السريان والمسيحيين في هذا السنجق وحيثما وجد المسيحيون تم تنفيذه بأمر من محمد رشيد باشا والي ديار بكر الذي اعترف لرفائيل دي نوغاليس وهو فنزويلي خدم كضابط في الجيش العثماني أثناء الحرب العالمية الأولى بأنه تلقى أوامر الإبادة من خلال برقية من طلعت باشا وزير الحرب تحتوي على ثلاث كلمات: «احرق– دمر– اقتل» – **Yak – Vur – Oldur**»، وأشار رافائيل إنه ليس هناك أدنى شك بأن المذابح وعمليات الترحيل قد تمت وفقاً لمخطط أعد مسبقاً بعناية من قبل الوزير الأكبر طلعت باشا لإبادة كل الأقليات.

وبينما كان رجال محمد رشيد باشا ينظمون عمليات التهجير في ماردين ويقومون بقتل السريان والمسيحين في المدينة كانوا في نفس الوقت يدمرون القرى المجاورة بقيادة بعض آغاوات العشائر الكردية والملالي الذين كان لهم الدور الاكبر في حضّ الأكراد على الجهاد ضد الكفار وقتلهم ونهبهم وسبيهم وأخذ كل شيء حتى أُطر النوافذ والأبواب والرزات الحديدية المغروزة في الجدران, علماً أن الشيخ محمد بافي كال وهو رجل دين كردي معروف بشيخ داره ومواقفه المشرفة أثناء الإبادة الجماعية السيفو، حيث كان ينادي بأعلى صوت للمجرمين: «أيها الجهلة لا تستمعوا لأعدائكم المجرمين الذين يرضونكم.. هذا القتل حرام لا ترتكبه إلا الوحوش ارجعوا إلى ضميركم»، وكان له الدور



طلعت باشا وزير الحرب العثماني أرسل برقية مقتضبة إلى والي ديار بكر ذكر فيها احرق – دمر– اقتل

الكبير في إطلاق سراح عائلة إيلو، صباغ, اسحق، بهنان, سنونو, حنانة... من سجن ماردين عن طريق والي ماردين الذي كان يجلّه كثيراً.

## إبادة القرى التابعة لماردين:

١. تل أرمن: بذريعة التجنيد سيق ٥٠٠ شاب إلى ماردين وفي الطريق قتلوهم ثم قَدِم جنود أتراك من ماردين وأقاموا معسكرهم في تل أرمن واستدعوا القس أنطون والقس ميناس والأعيان وقتلوهم وفي شهر تموز/ يوليو ١٩١٥م وصل بعض الآغاوات ومعهم ٣٠٠٠ رجل قادمين من القرى المجاورة قاموا بمساعدة الجنود الأتراك بقتل مئات السريان والمسيحيين وكانت الجموع ترجمهم بالحجارة مع صيحات «الله أكبر» وتسيء معاملتهم وساقوا المعتقلين على طريق قرية الكولية وقتلوهم ثم عادوا بقيادة عبدالله الجلبي ابن حاج كرمو وعرّوهم من الثياب وقتلوهم بالسلاح الأبيض، أما الأطفال فقطعوا رؤوسهم فوق المذبح وأخذوا القسم الآخر إلى السهل وتم قتلهم ثم دخلوا البيوت مع نسائهن ونهبن وحملن ثمار غزوهن على ظهور البغال، ثم سيقت سبعون امرأةً إلى باحة الكنيسة فعرّين من ثيابهن واغتصبن وكان درويش قد اغتصب خاتون ابنة القس يعقوب مرةً تلو المرة ثم قام بقتلها



قتل الأطفال، جانب من الإبادة السريانية الآشورية الكلدانية

آخر النهار.

**٢. كولية:** كانت الأوامر الصادرة عن ماردين في ٢ تموز/ يوليو بإبادة السريان, حيث حاصرت ميليشيا الخمسين وهم أتراك مع الچتى «مرتزقة» وأكراد القرية ومنعوا الأهالي من الخروج وبدأوا بالقتل والنهب وخلال ساعات كان ٢٥٠٠ شخص سرياني قد لقوا حتفهم في ساحة زعيم قريتهم أيليا جبور التي صعد المهاجمون على سطحها ففتحوا فتحة في السطح ثم سكبوا النفط وأحرقوا البيت, والجثث التي كانت مكدسة داخل البيت احرقت ومن بقي ذبحوهم وهم يتلون البسملة وصيحات «الله أكبر», وصعد رجل اسمه آل كور إلى أعلى السطح ومعه ٥٠ طفلاً سريانياً وقذفهم إلى الأسفل، وقبل الإبادة بيوم التجأ السريان إلى قرية تومكة الكردية التي أمن زعيمها خليل آغا لهم الحماية وحينما طالب المهاجمون بقتلهم قال لهم: هؤلاء المسيحيون هم ضيوفي. ورفض حتى أن يرغمهم على اعتناق الاسلام, إن هذا الرجل الكردي الشهم والعادل ظل يحمي أولئك الاشخاص طول مدة الحرب.

**٣. المنصورية:** هي قرية عريقة في تاريخها لا سيما أنها قرية بطريرك الكنيسة السريانية الأرثوذكسية مار اغناطيوس بيلاطس (١٥٩١-١٥٩٧م) كان المقيمين فيها من السريان والكرد من عشيرة الداشي الذين هاجموا بقيادة الآغا جيرانهم السريان في نهار الأربعاء ١٦ حزيران/ يونيو ١٩١٥م فدخلوا كنيستها وقتلوا كل من فيها وألقوا جثثهم في الآبار وهدموا البيوت وباعوا الأخشاب وصارت خربة خالية من سكانها الأصليين.

**٤. قلعة المرأة:** كان فيها كنيستان وثلاثة كهنة ومدرسة، في ١٥حزيران/يونيو قام آغا الداشوية ورجاله بالتواطىء مع جنود أتراك وقتلوا ونهبوا وسرقوا ثم ذهبوا إلى دير الزعفران بقيادة نوري البدليسي، فأخرجوا منهم ٤٥٠ رجلاً الذين كانوا قد هربوا من قلعة المرأة، فأخذوهم وذبحوهم عند مفرق حاجو وألقيت جثامينهم في أحد المغاور.

**٥. مسعرتا – بافوا- بنيبيل:** في مطلع حزيران فتك الآغا مع عشيرته بثمانون رجلاً سريانياً، فهرب أهل القرية الباقون، أما قرية بافوا فقام رجل الدين الشيخ حسين ورجاله بالهجوم عليهم وقتلوا حوالي ٥٠٠ من أهلها السريان ونهبوا البيوت ولم ينجوا منها إلا ثلاثة رجال, أما بنيبيل فكان يسكنها ٦٠٠ نسمة من السريان قاوموا المهاجمين وقُتل منهم سبعون رجلاً وكانت نساء القتلى البنيبليات يأخذون بنادق أزواجهم ويطلقون النار على المهاجمين وانتصروا وسمّيوا بالعماليق لطول قامتهم.

## المذابح في طور عابدين:

**١. مديات:** كان فيها ٧٠٠٠ نسمة غالبيتهم من السريان والباقي من الكلدان والأرمن وعائلات مسلمة, في ٢١ حزيران/ يونيو وصل الجنود الأتراك عند الفجر إلى مديات واعتقلوا أكثر من ١٠٠ شخص بأمر من القائمقام وتعرضوا للتعذيب وذبحوهم وألقوهم في البئر, وفي ٢ تموز/ يوليو يوم الجمعة ١٩١٥ أرسل القائمقام إلى قرية صلاح مبعوثاً إلى شخص اسمه حسنو مدير تلك الناحية أن يجمع آغوات العشائر الكردية ليقوموا بقتل المسيحين وفي اليوم التالي هوجمت قرية صلاح وقتلوا الرجال واغتصبوا النساء واستولى حسنو على البيوت والأموال وكان في قرية صلاح المقر الأسقفي وديراً باسم مار يعقوب وفي ١٦ تموز أمر

القائمقام باستدعاء الآغاوات الكرد من داخل ماردين وخارجها مع الجنود الأتراك وهاجموها وصمد السريان مدة عشرة أيام رغم العدد والعتاد الكبير للمهاجمين ثم نفذت ذخيرتهم فوقعت الإبادة وأُبيد الآلاف منهم وعلى رأسهم القس هرمز دنحو وتمكن ألف رجل من الوصول إلى عين ورد, وكان الشيخ فتح الله العين كافي وهو رجل دين كردي أفتى بعدم جواز قتل المسيحيين وتوبيخ كل مجرم ارتكب أذيةً للمسيحيين و هو من قضاء مديات.

٢. كربوران: كان فيها كنيستان واحدة منها للقديس مار قرياقس، دعا مدير سنجق ماردين بعض آغوات العشائر الكردية لقتل المسيحيين فزحفوا وطوقوها بقيادة الآغا مصطفى بن علي رمو مدة أربعة أيام من الصمود هدموا سقوف البيوت وألقوا القش داخل البيوت وأحرقوها ثم نهبوا الكنائس والبيوت وقتلوا الأسقف يعقوب اسقف دير الصليب للسريان.

١. كرجوس (كفرجوس): هي قرية كلدانية فيها كنيسة مار يعقوب وشمالها يوجد دير مار برصوم المنحوت في الصخر وهو من أقدم أديرة طورعابدين, عندما بدأت الإبادة طمأن الآغا حسن شمدين الكلدان وتعهد بحمايتهم لكنه أمر رجاله بالقبض عليهم واقتادوهم حفاةً إلى أحد السهول وقتلوهم.

٢. باتهِ(باتي): قرية سريانية تشرف على كنيسة مار أفرام السرياني, أرسل سيد باته الآغا أوصمان ولديه جميل ونجم لقتل كافة مسيحيي القرية الذين احتموا في كنيستي القرية ثم أقاموا محرقة وأحرقوهم.

٣. قلّث: وتلقب بفردوس طور عابدين لأشجارها وبساتينها ونهرها, كان فيها كنيستان إحداهن تعود للقرن السابع الميلادي باسم القديس مار يوحانون, عندما بدأ آغاوات الكرد بمهاجمة القرية التجأ بعض السريان إلى الكنيسة، فأحرقوهم وكان من بينهم ثلاثة كهنة القس ابراهيم والقس موسى والقس مسعود والقس توماس والراهب عبدالله, هاجمت عشائر الرشدية والمكاشنية والدفوفارية القرية فقتلوا القس حنوش ابراهيم ووالدته



إبادة السيفو ١٩١٥م

العجوز فوق عتبة داره وقتلوا الرجال وخطفوا النساء والأطفال وقتلوهم واستحوذوا على الأراضي والبيوت.

٤. حصن كيفا (حسن كيفا– حسكيف): كانت مقراً اسقفياً يسكنها ٥٠٠ نسمة من السريان وقسم من الأرمن: أمر قائم مقام مدياد بواسطة أمين ابن آغا اشكفتة إلى آمر الحصن أحمد منير بإبادة المسيحيين، فاجتمعوا مع جنود أتراك وخلال أربع ساعات فقط ذبحوا جميع أهل القرية، بينما رمت النساء بأنفسهن أحياء في النهر للخلاص من وحشية المعتدين الذين دمروا دير الصليب الذي كان مقر الأسقفية.

٥. عين ورد: جمع قائمقام مدياد بعض آغاوات القرى المجاورة لقتل المسيحين وحشدوا في مدياد عشائر عرناس ومزيزح والرمة ورجال أحمد آغا وسالم آغا وكافة عشائر ماردين، فوصل عددهم إلى ١٣٠٠٠ ألف رجل مدججين بالأسلحة وبأموال الارتزاق، فقُتل منهم أكثر من ٢٥٠ رجل وأمر زعيم قرية عين ورد مسعود بالذود عن القرية حتى آخر قطرة دم وبعد ٥٢ يوم من الحصار اقترح البعض من الكرد بفتح باب المفاوضات فطلب السريان مفاوضاً عنهم هو رجل الدين الكردي الشيخ فتح الله ابن الشيخ ابراهيم شيخ عين كاف لعدله ومحبته وإنسانيته وانتهى الحصار، لكن الآغاوات العملاء للدولة التركية وملاليهم المتطرفين قتلوا في عام ١٩١٧م القس بطرس حمال وآخرين وكما يقول القس ارمله: «إن الخائن يفعل بمكره أكثر

مما يفعله البطل الشجاع».

٦. آزخ: في آب/ أغسطس ١٩١٥م تعرضت آزخ لهجوم بقيادة الآغاوات الكرد مع القوات العثمانية وانتصرت رغم حصارها لأكثر من ٢٤ يوماً ثم انسحبت لتعود بعد أشهر ومعها أكثر من ٤٠٠٠ رجل ولكنها عادت خائبةً تجر أذيال الهزيمة.

٧. صوَر: اتصل بعض مسلمو صور بماردين عن الإجراءات التي ينبغي عليهم اتخاذها ضد المسيحيين فمنحهم القائمقام كامل الحرية بقتلهم فبدأ بالهجوم مع الجنود الأتراك وقتلوا ونهبوا واقتادوا الكثيرين من المسيحيين لخراب خوند، وفي اليوم الثاني جاء المتطرفون من القرى المجاورة وعرّوا النساء وقتلوهم ضرباً على روؤسهم بالهراوات والدبابيس وألقوهم في أحد الأبار.

٨. دير العمر (دير مار كبرئيل– كفربا – باسبرينا): في عام ١٩١٥م هوجمت القرى الثلاث وبائت بالفشل فشن هجوماً في عام ١٩١٧م الشيخ شندي الذي ادعى ملكيته للدير علماً أن الدير مبني منذ القرن الرابع الميلادي، فقتل رجال الشيخ شندي الرهبان وسبعون شخصاً وصمدت ستة أشهر ثم رفع عنها الحصار وبعد فترة عاودت العشائر بقيادة آغاواتها وملاليها العملاء للسلطنة العثمانية وقتلت القرويين الذين التجأوا إلى داخل الكنيسة, وكان فيها كنيستان مار اسطيفان وكنيسة القديس يوحنا, أما قرية باسبرينا فكان فيها ٢٠٠ أسرة سريانية وزعيمها ملكي حنو حيدو (وهو والد البطل شمعون حنو حيدو) الذي طلب من العثمانيين تسليمه أسلحةً لتأمين الدفاع الذاتي عن السريان، لكنهم رفضوا فاستولوا على أسلحتهم وطردهم من القرية، فغضب القائمقام وبعد أشهر أرسل القس عيسى ورجلاً وجيهاً من عين ورد واسمه جرجس ليستردوا الأسلحة وكانوا على قناعة بأنها ليست خدعة، فأخبروا الزعيم ملكي ولكن انطلت الخدعة على الطرفين فأخبر القائمقام آغاوات العشائر الكردية بأن قرية باسبرينا لم يعد فيها سلاح، فهجموا على القرية ومعهم ١٠٠ جندي تركي، فقتلوا الزعيم ملكي حيدو وقتلوا السريان ونهبوا البيوت وعندما علم إمام عشيرة هفيركي عليكي بطي بما حدث لصديق والده ملكي، فجلب جميع أقرباءه وأهل قريته وآواهم حتى نهاية الحرب (ثم صار عليكي بطي وشمعون حنو حيدو من أعظم الأبطال الذين حاربوا المحتل العثماني لأنهما كانا يعلمان أن عدوهما الأوحد هو العثمانيون).

## قضاء الجزيرة:

في ٢٨ آب/ أغسطس اعتقلوا أسقف الكلدان يعقوب ابراهام وعذبوه وقتلوه وألقوا جثته على ضفاف نهر دجلة، ثم ألقوا القبض على مطران السريان فلافيان ملكي أسقف السريان واثنان من الكهنة الخور أسقف شمعون والراهب الافرامي بول كاستان وثلاثة كهنة كلدان والقس الياس عيسى ومرقس توما وحنا ختوم ورموهم بالرصاص وألقوا جثثهم في النهر، ثم اعتقلوا الراهبات وفي ٢٩ آب/ أغسطس ألقوا القبض على جميع المسيحيين ووضعوهم في الكلكات (العوامات) ورموهم بنهر دجلة ثم صادروا جميع المباني الدينية والمقر الأسقفي للكلدان و١١ كنيسة وثلاث دور عبادة واستولوا على كافة بيوت المسيحيين, وقبل إبادة شعب الجزيرة بثلاثة أسابيع في ٣ تموز/ يوليو ١٩١٥م دمروا عدة قرى تابعة للسريان و١٥ قرية كلدانية، فأضحت أثراً بعد عين ومن الضحايا ثلاثة من الكهنة الكلدان الأب أغسطين مرجاني (الذي كان استدعاه المدير وأبلغه إرادة السلطان العثماني: «يجب قتل جميع المسيحيين إذا لم يقبلوا باعتناق الإسلام»، فرفض هو ومسيحيي قرية المنصورية) والقس بطرس التاقياني والأسقف توما شيرين وفي قرية فيش خابور التي كان فيها ١٣٠٠ كلداني هوجمت القرية من قبل محمد آغا رئيس عشيرة الآرتسوي وفتك بالكثير منهم وعلى رأسهم الأسقف توما شيرين الذين بتروا ذراعيه قبل أن يرجموه مع صيحات «الله أكبر» وألقوا جثث ٩٠٠ شخص منهم في نهر دجلة، ثم توجه الآغا

محمد إلى قرية جيزة الكلدانية ونهبها واستولى على مستودعات القمح فيها, أما الشيخ نوري السردحلي وهو عالم دين كردي وقف ضد قتل المسيحيين ونهبهم وأذيتهم وأيضاً مفتي جزيرة ابن عمر الشيخ أحمد حلمي الذي وقف وبقوة ضد ما اقترفته أيادي المجرمين بحق المسيحيين.

## قضاء نصيبين:

وتشمل ٢٤٠ قرية كان أغلب سكانها من السريان إضافة إلى الكلدان وأقلية أرمنية وجالية يهودية وكان فيها ثلاثة كنائس (مار يعقوب النصيبيني وكنيسة للسيدة العذراء وكنيسة صغيرة مهدمة للكلدان)، بدأت الإبادة في نصيبين في ١٦ آب/ أغسطس ١٩١٥م، فقتل الأعيان أولاً ومنهم الأسقف السرياني ثم أسرة شوحا الكلدانية العريقة، فقتلوهم جميعاً ولم ينجوا منهم إلا طفلة عمرها ١٢ سنة وعادت إلى أمها مريام, ومعظم مسيحيي نصيبين لقوا مصرعهم وهرب القليل منهم إلى شنكال، التي استقبل زعيمها الإيزيدي البطل حمو شرو حوالي ٢٠ ألف من السريان والكلدان والآشوريين والأرمن, وبرغم تهديد العثمانيين بحرق شنكال لكنه رفض تسليمهم وكان قد أصدر تعليمات صارمة لشعبه الإيزيدي بأن كل من ينظر إلى امرأة مسيحية نظرة شهوانية يقتل وكل من لديه رغيف خبز فليعطي نصفه لأخيه المسيحي، أما القرى السريانية على الطرف الجنوبي من طور عابدين بين نصيبين وجزيرة فقد دمرت بالكامل وقتل وهجر شعبها السرياني والمسيحي بالكامل.

## سنجق سعرت:

يشمل قضاء سعرت ٣٦ قرية غالبيتهم من السريان والكلدان، بدأت الإبادة في منتصف أيار/ مايو ١٩١٥م ولم تنتهي سوى في حزيران، فأبيدت أبرشية الكلدان تماماً وأعدم ٧٦٧ رجلاً دفعة واحدة أما الذين

**كان عدد السريان والكلدان في سعرت ١٢٠٠٠ ألف نسمة وقد لقوا مصرعهم جميعاً وعلى رأسهم المطران أدي بشير رئيس أساقفة أبرشية الكلدن في سعرت وهو علامة العلماء بأبحاثه التاريخية واللغوية.**

قتلوا في المنازل والشوارع فكانوا بالآلاف أما الچتى تكفلوا بمسيحيي المدينة, وآغاوات الكرد تكفلوا بمسيحيي القرى.

كان عدد السريان والكلدان في سعرت ١٢٠٠٠ ألف نسمة وقد لقوا مصرعهم جميعاً وعلى رأسهم المطران أدي بشير رئيس أساقفة أبرشية الكلدن في سعرت وهو علامة العلماء بأبحاثه التاريخية واللغوية وقتلوا الراهبات والمعلمات والتلاميذ واحتلوا المدينة واستحوذوا على الأموال المنقولة وغير المنقولة و نهبوا البيوت والمخازن والمحلات التجارية، أما كاتدرائية الكلدان فحولوها لإسطبل لحيواناتهم، كما أن القرى الستة والثلاثين سويت بالأرض وتم تدمير ٣١ كنيسة وخمس كنائس صغيرة ودير قديم.

## المجازر والمقاومة في أورميا:

تلقى مار شمعون بنيامين بطريرك كنيسة المشرق الآشورية, وعوداً قبيل دخول الدولة العثمانية إلى الحرب العالمية الأولى بفتح مدارس وتطوير مناطق تمركز الآشوريين في هكاري، في حال موافقته على الوقوف على الحياد في أية حرب مستقبلية مع روسيا، لكن الأتراك ضربوا وعودهم له عرض الحائط، وبدأت المجازر في صيف ١٩١٤م أي قبل اندلاع الحرب الكونية, لأن كل الظروف كانت مهيأة للمباشرة بها،

حيث بدأ غزو القرى الآشورية من قبل الأتراك وآغاوات الكرد العملاء للعثمانيين في مقاطعة قارص، بإعدام رجال القرى وتقطيعهم بالسيوف, وعليه فقد أعلمت وزارة الخارجية الروسية سفيرها في طهران في ٢٧ تموز/ يوليو ١٩١٤، بأن انتفاضة الآشوريين يجب أن تبدأ، لكن البطريرك آثر الالتزام بوعده ولم يحرك ساكناً بالرغم، مما جرى منتظراً أن يفي الأتراك بوعودهم، وفي خريف ١٩١٤م بدأت العمليات العسكرية بين الروس والأتراك، لكن البطريرك بقي على موقفه ولم ينضم إلى الروس، حتى أنه أرسل رسائل إلى رعاياه طلب فيها منهم الولاء لحكامهم المحليين العثمانيين وعدم مجابهة الميليشيات التابعة لهم على أمل أن يفي الأتراك بالتزاماتهم ويجنب شعبه كوارث الحرب, ولم يكن يعلم أنه يتعامل مع مجرمين وقتلة وليس مع حكومة دولة محترمة تحترم وعودها وبعد فشل الهجوم الأول للعثمانيين على جبهة القوقاز باتجاه باطومي، قرروا تغيير الواقع الديمغرافي في المرتفعات الأرمنية وذلك بإبادة وترحيل سكانها الأرمن، غير أن عمليات التصفية شملت باقي المسيحيين، وفي ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٤م أعلن السلطان محمد الخامس الجهاد على (أعداء الإسلام) وصادق شيخ الإسلام العثماني على هذه الدعوة بإعلان فتوى الجهاد في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٤م.

وبالرغم من فشل العثمانيين على جبهة القوقاز إلّا أنهم تمكنوا في يوم رأس السنة ١٩١٥م من اختراق الدفاعات الروسية في إيران دون مقاومة تذكر, والسيطرة على تبريز وأورميا, وفي نفس هذه الفترة بدأت إبادة قرى أرمنية وآشورية في هكاري، وكذلك نهب وقتل سكان القرى السريان والكلدان في مقاطعتي ألباق وغاوار الواقعتين جنوب بحيرة وان، وفي شهر نيسان ١٩١٥ كان آشوريو منطقة وان يتعرضون لإبادة شاملة، كما تم اعتقال شقيق البطريرك (هرمز شمعون) في استنبول، وأرسل إلى الموصل للمقايضة على حياته مقابل عدم إعلان الحرب, وهنا أسقط في يد البطريرك،



مار شمعون بنيامين، الزعيم الروحي للآشوريين خلال فترة المجازر

بعد أن مارس قدراً كبيراً من ضبط النفس بسبب ما لحق بشعبه، وآثر مصلحة شعبه على حياة أخيه, وأعلن الحرب على الدولة العثمانية المجرمة في ١٠ أيار/ مايو ١٩١٥م، وفي صيف هذه السنة دخلت القوات التركية وعشائر الشكاك الكردية بقيادة الآغا سمكو إلى إقليم هكاري وأحرقوا القرى ومنها (قوجانس) مقر البطريرك وبدأ الاقتتال والفوضى تعم المناطق الحدودية عامة.

أما في الداخل التركي في ربيع وصيف ١٩١٥م، فقد كان السريان والكلدان يتعرضون إلى أبشع إبادة عرقية عرفها التاريخ (في مدن آمد، وماردين، والرها، والقرى التابعة لها, وفي طور عابدين، وبرية نصيبين,....) على يد العثمانيين وآغاوات العشائر الكردية المتحالفة معها.

وعندما قامت الثورة البلشفية في روسيا عام ١٩١٧م انهارت الجبهة الشرقية تماماً وانسحبت القوات الروسية، فاختلت موازين القوى العسكرية لصالح القوات التركية والعشائر، وكان من نتيجة ذلك إبادة المقاومة الآشورية عن بكرة أبيها وتدمير القرى والكنائس ونهب خزائنها التاريخية، وفي محاولة للتهدئة وإبرام الصلح مع عشائر الشكاك الكردية، عبر

مساع عديدة، غدر الآغا سمكو بإيعاز ايراني بالبطريرك مار شمعون ومن معه وهم في ضيافته في ٣ آذار/ مارس ١٩١٨م، وعلى إثر ذلك عادت الفوضى وتجدد الاقتتال، واضطر الآشوريون إلى الجلاء عن أوطانهم لمناطق أكثر أمناً، بسبب المحيط المعادي من كل الجهات، واثناء النزوح الكبير عبر الجبال ولمئات الكيلومترات، وفي أجواء الشتاء القاسية، تعرضوا إلى شتى أنواع الويلات والمصائب والمجاعات والأمراض الفتاكة، هذا عدا عن هجمات آغاوات القبائل الكردية عليهم اثناء التنقل، فقتل من جراء كل ذلك عشرات الآلاف منهم, بحيث فقدوا نصف عددهم، وهنا أقنع الإيرانيون آغا سمكو بالقدوم إلى شنو للتفاوض فنصبوا له كمين وقتل في عام ١٩٣٠م.

## إبادة الشعب السرياني الماروني اللبناني:

كان هدف العثمانيين إبادة الشعب السرياني اللبناني في جبل لبنان، فقاموا بتجويعه كما أكد ذلك المؤرخ والباحث اللبناني الدكتور عصام خليفة وكما عبر عن تلك الإبادة نقيب الأطباء الدكتور أنطون البستاني في كتابه «تاريخ المجاعة الكبرى في جبل لبنان ١٩١٥-١٩١٨م ، حيث قال: «إنها إبادة جماعية من الدرجة الأولى مرت بصمت وحصلت نتيجة إرادة مسبقة وتمت ترجمتها بحصار بري فرضه العثمانيون على كامل جبل لبنان لمنع إدخال القمح من البقاع وسوريا وفي المقابل قاموا بمصادرة القمح من البيوت لإطعام جيوشهم .... لقد باع الأهالي بيوتهم ورهنوها مقابل كيس من القمح. وكان عدد ضحايا الابادة ٢٥٠ ألف سرياني ماروني».

## التهجير الأخير:

قامت الحكومة التركية بمصادرة ممتلكات الأشخاص الذين قتلوا أو سافروا إلى الخارج قبل عام ١٩٢٣م ومنع المسيحيين من السفر داخل الأناضول دون جواز سفر داخلي، وكافة المدارس السريانية والمسيحية

**قامت الحكومة التركية بمصادرة ممتلكات الأشخاص الذين قتلوا أو سافروا إلى الخارج قبل عام ١٩٢٣م ومنع المسيحيين من السفر داخل الأناضول دون جواز سفر داخلي، وكافة المدارس السريانية والمسيحية تحولت إلى مدارس تركية.**

تحولت إلى مدارس تركية ومنعت البعثات والهيئات الأجنبية من الوصول إلى الأبرشيات المنكوبة والخالية من مؤمنيها، أما الأموال المتروكة فقد منحتها الدولة التركية لفلاحيها الأتراك, وفي المدن اصطدم اللاجئون السريان والمسيحيون بالحظر المفروض على السكان لحرمانهم من الحصول على عمل، إذ ذاك كان من البديهي جداً أن يقبلوا العرض المقدم لهم من قبل السلطات بمنحهم جواز سفر وترحيلهم إلى سوريا وفي الوقت ذاته كانوا يجردونهم من آخر ما كان يملكونه بمطالبتهم بضرائب متأخرة تعود إلى قبل عشرين عاماً ودفع رسوم بدل الإعفاء من الخدمة العسكرية ودفع مبلغ مرتفع جداً لقاء الحصول على جواز السفر، كما أن رجال الدرك الذين كانوا يرافقونهم إلى القطار كانوا يسلبونهم المجيديات القليلة الباقية لديهم وكانوا يسفرونهم إلى حلب بعد أن يسجلوا على جواز السفر التنويه التالي: «ممنوع العودة إلى تركيا».

إن عدد شهداء الإبادة الجماعية للشعب السرياني الكلداني الآشوري تجاوز الـ ٨٠٠٠٠٠ ألف نسمة, عدا من هُجِّر بالملايين إلى أوروبا وأميركا حيث ذاب في تلك القارات وفقد جذوره الوطنية والقومية، أما من بقي في الشرق فقد مورست بحقه سياسات شوفينية وعانى من الفكر التكفيري الذي تجسد بالحركات الأصولية التي دمرت وحرقت ونهبت وقتلت وهجرت شعبنا في سوريا والعراق حتى هذه اللحظة.

## اعترافات الأعداء والأصدقاء بمجازر السيفو:

**١. شهادة مصطفى كمال أتاتورك: «لقد ارتكب مواطنون أتراك جرائم غير مسموعة سابقاً، ولجأوا إلى كل الطرق المبتكرة في الطغيان ونظموا النفي والمجازر وصبوا الوقود على الأطفال وأحرقوهم واغتصبوا النساء والبنات أمام أعين أهلهن المربوطي الأيدي والأرجل وخطفوا الصبايا أمام أمهاتهن وآبائهن واستولوا على الأموال الشخصية والعقارات وساقوا النساء إلى بلاد ما بين النهرين وفي الطريق عاملوهم بشكل غير إنساني ووضعوا الألوف في زوارق وأغرقوهم في البحر...».**

**٢- شهادة السفير الأميركي مورغنطاو وكان شاهداً على المجازر: «قبض على الرجال في أنقرة بين سن ١٥-٧٠ وربطوا كل أربعة ببعضهم وأرسلوهم باتجاه مدينة القيصرية وبعد مسير خمس أو ست ساعات وصلوا إلى واد منعزل هاجمهم فيه غوغاء من الفلاحين الأتراك بالهراوات والمطارق والفؤوس والمناجل والمجاريف والمناشير، تلك الأدوات لم تكن تسبب الموت الفظيع بالمقارنة مع القتل بالأسلحة والمسدسات وحسب، بل كما يقول الأتراك أنفسهم كانت تلك الطرق أكثر اقتصادية، لأنهم لم يضيعوا سدى البارود والأغلفة النحاسية, بهذه الطريقة أبادوا كل السكان الذكور بمن فيهم المثقفون والأغنياء في أنقرة, وتركت أجسامهم المشوهة بشكل مفزع لتفترسها الحيوانات المتوحشة في الوادي».**

**٣- شهادة الدكتور فلويد سميث الذي كان عاملاً بالإرسالية في آمد (ديار بكر): «في ٢١ أيار/ مايو من عام ١٩١٥م استقبل مجمعنا أربعة أشخاص وفي اليوم الثاني وصلت مجاميع من النساء والأطفال الأرمن والسريان وقد أخبرني القرويون أن بعض الكرد هاجموهم قبل ثلاث ليالي كما قام العسكر بسد الطريق إلى آمد غير أن البعض تمكن من التسلل إليها».**

**٤- الكاتب التركي جلال نوري بيك كتب كتاباً بعنوان «تاريخ المستقبل» جاء فيه: «إن المصلحة تقتضي**

**إن عدد شهداء الإبادة الجماعية للشعب السرياني الكلداني الآشوري تجاوز الـ ٨٠٠٠٠٠ ألف نسمة، عدا من هجر بالملايين إلى أوروبا وأميركا**

**على حكومة الآستانة بإكراه السوريين على ترك أوطانهم ويجب تحويلها إلى مستعمرات تركية لنشر اللغة التركية التي يجب أن تكون لغة الدين».**

**٥- كافة الصحف العالمية التي كانت تصدر وقت وقوع الإبادة الجماعية غطت أعمال الإبادة في معظم أراضي السلطنة العثمانية عن طريق مراسلين ومصورين كصحف «الواشنطن بوست ونيويورك تايمز ولندن تايمز».**

**٦- الصحف العثمانية التركية التي صدرت وقت الإبادة كانت تفتخر بأعمال القضاء على المسيحيين حيث كانوا قد أطلقوا عليهم تسمية الكفرة.**

**٧- تقارير وشهادات وكتب صدرت عن رجال الدين والمبشرين الموجودين على الأراضي التركية.**

**٨- الكتاب الأزرق الذي أصدره الإنكليز عام ١٩١٦ ويتضمن وثائق ومشاهدات عن الجرائم والفظائع التي ارتكبت بحق مسيحيي تركيا.**

**٩- مذكرات الكاردينال الألماني برنارد لويس وكان خبيراً عسكرياً ألمانياً يعمل إلى جانب القوات التركية وشارك معها في حصار بلدة آزخ السريانية، وقد ترهب بعد انتهاء الحرب متأثراً بموقف أهل آزخ وبطولاتهم وبمساعدة السيدة مريم العذراء لهم وكان هو على رأس الفريق العسكري الذي دخل آزخ في عملية بحث عن وجود المدفع المشتبه به والذي أدخل الرعب في قلوب الأتراك ولم يكن له أثر بل كانت معجزة سماوية هذا ما قاله الكاردينال.**

**١٠- أدولف هتلر.**

**١١. وينستون تشرشل.**

١٢–الحسين بن علي قائد الثورة العربية ضد الأتراك ١٩١٦ .

١٣– شهادة نمرود مصطفى كمال باش وهو قاضي في المحكمة العسكرية التركية– وثيقة ١–٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٠م في استنبول، يقول فيها :»لقد ارتكب رجال هذا البلد (تركيا) جرائم لم يسمع بها من قبل ومنها جميع وسائل الطغيان الممكن تخيلها من ترحيلات ومجازر وإحراق للأطفال واغتصاب للنساء والفتيات أمام أعين ذويهم المقيدة أياديهم وأرجلهم وسرقت الممتلكات الشخصية والعقارات ونقل آلاف الأبرياء في السفن ورميهم في البحر.

١٤– فيسكونت برايس وهو عضو في مجلس اللوردات البريطاني أدلى بشهادته حول المذابح أمام المجلس في ١٣ تشرين الثاني ١٩١٨م.

وبعد مرور ١٠٣ أعوام على الإبادة الجماعية اكتشفت آلاف الأدلة والإثباتات على تورط الدولة العثمانية في إبادة الشعب السرياني الكلداني الآشوري والمسيحيين عامةً.

## دور حزب الاتحاد السرياني بفضح الدور العثماني في الإبادة الجماعية:

لقد بدأ الحزب عبر فروعه في أوروبا والعالم لإيصال قضية السيفو إلى مراكز القرار وكل من له علاقة بموضوع الإبادة الجماعية والدور العظيم في جمع الوثائق والمستندات والصور وتسجيل شهادات حية لمن عايشوا الإبادة الجماعية واستطاعوا من خلال مسيراتهم وندواتهم واعتصاماتهم واجتماعاتهم واحتفالاتهم وغيرها إيصال صوتنا وقضيتنا إلى العالم أجمع وبهذا بدأت هذه القضية تبصر النور وتخرج إلى العلن وبجرأة وطرقوا كافة الأبواب والأحزاب والبرلمانات والبلديات ولم ييأسوا بالرغم من مناهضة الحكومة التركية ومخابراتها في كل مكان لكل مسعى لنا في أوروبا والعالم.

**بدأ حزب الاتحاد السرياني عبر فروعه في أوروبا والعالم لإيصال قضية السيفو إلى مراكز القرار وكل من له علاقة بموضوع الإبادة الجماعية**

وقد اعترف واعتذر عدد من الأحزاب الكردية الرئيسية مثل حزب الشعوب الديمقراطية في تركيا المحتلة وحزب العمال الكردستاني وقائده عبدالله أوجلان عن عمليات القتل والفظائع والتهجير اتجاه الأرمن والسريان الآشوريين من قبل القبائل الكردية خلال عهد الدولة العثمانية، كما أصدر البرلمان الكردي في المنفى بياناً أقر فيه بحصول الإبادة واستخدام الخيالة الحميدية المكونة من عشائر كردية للقيام بها, كما ندد بالعشائر الكردية المتعاونة مع الدولة العثمانية، ومن المؤكد فإن اعتراف واعتذار الكرد عن مشاركتهم في المذابح له أهمية بالغة في دعم حملة الحزب والشعب السرياني الذي يطالب دول العالم بالاعتراف بالإبادة الجماعية. واستطاع الحزب بعد جهود مضنية تحقيق مكاسب مهمة:

١– في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧م أصدر المؤتمر الدولي لدارسي الإبادات وثيقة صوت عليها بالإجماع تدعو إلى الاعتراف بالإبادة وقد جاء فيها: «ليكن واضحاً أن المؤتمر الدولي لدارسي المذابح يعتبر الحملات العثمانية ضد الأقليات المسيحية في الإمبراطورية العثمانية بين عامي ١٩١٨–١٩٢٣م جرائم إبادة جماعية ضد الأرمن والسريان الآشوريين الكلدان واليونانيين والمؤتمر يطالب الحكومة التركية الاعتراف بالإبادات الجماعية ضد هذه الأقليات كما يطالب بنشر اعتذار رسمي والقيام بخطوات جدية من أجل تعويض المتضررين».

٣– إقامة نصب تذكارية لضحايا شهداء الإبادة في

الكثير من دول أوروبا وأمريكا والعالم ويعتبر هذا نجاحاً كبيراً لمؤسسات شعبنا التي تعمدت إلى التنسيق مع مؤسسات أرمنية ويونانية لأن موافقة المجلس البلدي للمدن في أوروبا وأمريكا يفتح الطريق لاعتراف البرلمانات والحكومات، أما النصب التذكاري فيعتبر وثيقة أخلاقية ومعنوية تلاحق تركيا وتدينها عدا عن رمزيته ودلالاته العميقة.

٤- اعتراف البرلمان السويدي في ٢٠١٠/٣/١١م وهو أول اعتراف رسمي لدولة يشير صراحةً إلى الإبادة التي وقعت على شعبنا عام ١٩١٥م من قبل الحكم العثماني، كما اعترفت برلمانات دول أخرى مثل الفاتيكان والتشيك والنمسا وأرمينيا وبلجيكا وهولندا.

## الخاتمة:

إن الرأي العام العالمي مطالب بالضغط على حكومات العالم، لتجبر تركيا التي هي وريثة الدولة العثمانية بالاعتراف بالإبادة الجماعية للشعب السرياني الكلداني الآشوري وتعويضه معنوياً ومادياً, وكذلك لتحريك المنظمات والهيئات الدولية بهدف التدخل لإيقاف المجازر بحق شعوب المنطقة، ومنهم الشعب الآشوري السرياني الكلداني الذي تعرض لإبادة جماعية في سوريا والعراق من الفكر الظلامي التكفيري لداعش صنيعة الفكر الوهابي السعودي القطري وبدعم تركي بقيادة وإشراف أردوغان الذي استقبل الإرهابيين من كافة أنحاء العالم وأدخلهم إلى سوريا والعراق، لأنه يعرف أن ذلك هو استمرار للإبادة الجماعية التي قام بها أسلافه العثمانيون، أما احتلاله لجرابلس وإعزاز والباب وأخيراً عفرين التي احتلها بعد قصفها جواً وبراً لمدة شهرين فكان الغاية منه هو التغيير الديمغرافي الذي أحدثه بتفريغ شعبها الكردي وقتله وتهجيره والإتيان بشعوب مختلفة ومتطرفة وشوفينية لتستوطن عفرين وقراها وتغيير كل معالمها الكردية ومناهجها التربوية بمعالم ومناهج تركية، لكي تنجح سياسة التتريك والتكفير التي تعتمدها تركيا لتصبح عفرين مستقبلاً ولايةً تركيةً.

## المصادر:


١. رافائيل نوغاليس «أربع سنوات في ظل الهلال ص ١٣٥-١٤٦».
٢-هـ سيمون ص. ١٣٤-١٣٦.
٣-الأب أرمله «القصارى في نكبات النصارى».
٤- فف.ميستريه ((مذكرات ع.ح.ب)) مقال ص ٢٩١.
٦-س.دى كورتوا.
٧-هانس هونرفيغر طور عابدين ص ١٤٢-١٤٩.
٨-جان ماري ميريغو كتاب اذهب إلى نينوى دار نشر Cerf.
٩- آ. صرافيان مقال (تر.ب).
١٠- مخطوطة الأب ريتوريه.
١١- ف. كوينيه الجزء الثاني.
١٢- وزارة الخارجية الفرنسية، ٣-٣٩٤ A ((ضحايا الأمة الكلدانية في مذابح أرمينيا)).
١٣-ج.نعيم «الكلدو-آشوريون والأرمن الذين قتلهم الأتراك».
١٤-ج ناسليان الجزء ٢.
١٥- فاهي طاشجيان ((مصير أقليات كيليكيا وضواحيها في ظل النظام الكمالي في سنوات ١٩٢٠)) مجلة التاريخ الأرمني الحديث الجزء الثالث كيليكيا ١٩٠٩-١٩٢١.من مذابح أضنة إلى الانتداب الفرنسي ١٩٩٩.
١٦- نضال العرب والأرمن ضد الاستعمار العثماني.
١٧- أسعد داغر ثورة العرب.
١٨- إيف ترنون ماردين ١٩١٥.
١٩- المسألة الشرقية تحت الضوء، الكاتب بيرم قودمان، ص ٤١ مترجم من التركية.
٢٠- كتاب الدولة السرية، ص ٧٠- للكاتب سواد يرلار، مترجمة من التركية.
٢١- مانيفستو الحضارة الديمقراطية- المجلد الخامس، تأليف عبدالله اوجلان.

# الإبادة الجماعية في مجازر السيفو ١٩١٥م



جوزيف لحدو
الرئيس المشترك لهيئة البلديات والبيئة
في الإدارة الذاتية الديمقراطية في الجزيرة– سوريا

**تعد مجازر سيفو، التي ارتكبتها السلطنة العثمانية بحق الشعب السرياني الآشوري الكلداني، أحد أبشع المجازر التي حدثت في القرن العشرين، ومن أكثرها وحشية ودموية. وقد قوبلت ولا تزال بصمت دولي عليها، أطلق على هذه المجزرة اسم "مذبحة سيفو" نسبة للطريقة التي قتل فيها السريان. إذ أن كلمة "سيفو" سريانية، وتعني السيف. كما أطلق على عام ١٩١٥ اسم "بشاتو دسيفو" أي "عام السيف". وقدرت تعداد ضحايا هذه المجازر بحوالي مليون نسمة من الشعب السرياني الآشوري الكلداني مع خسارة جميع الممتلكات والتشرد خارج موطنهم الأصلي.**

إن الدولة العثمانية منذ تأسيسها في القرن الخامس عشر وتأسيس السلطنة العثمانية قامت على جماجم الشعوب الأصلية، حيث مارست منذ البدء عمليات التطهير العرقي الوحشية والإبادة الجماعية والإرهاب الدائم والمستمر على الشعوب بارتكاب أفظع الجرائم وبأشد وأبشع صور التعذيب والتنكيل وبث الذعر في النفوس، وتركزت هذه الإبادة الجماعية في البداية على الشعوب المسيحية /اليونانية، البلغار، الأرمن، السريان الآشوريين الكلدان/ عبر سلسلة من الاضطهادات وصلت ذروتها وتعاظمت بشكل غير مسبوق في بداية القرن العشرين حيث أبادت مئات الألاف من اليونانيين وأكثر من مليون ونصف من الأرمن وما يقارب مليون سرياني آشوري كلداني وتهجير ما تبقى منهم.

واستمرت بتطبيق هذه السياسة اللاإنسانية الوحشية على الكرد بالتصفية الجسدية والإبادة الثقافية لإنهاء وجودهم كشعب وقومية بشتى الطرق والوسائل الإرهابية والدسائس والمؤامرات, وصولاً إلى التآمر على عفرين واحتلالها وتشريد أهلها.



مذبحة «سيفو» العثمانية لإبادة السريان..
كانوا يراهنون على جنس الجنين قبل إخراجه من بطن أمه

وقد اتبعت السلطنة العثمانية منذ البداية سياسة بث التفريق بين مكونات الشعب وزرع الفتن الطائفية والدينية واستغلت الدين وحولت السلطنة إلى خلافة إسلامية لتستغل العواطف الدينية عند الشعوب الإسلامية، وإبان حكم السلطان عبد الحميد وضعف السلطنة العثمانية وبعد الاطلاع على تقرير «محمد زكي باشا» حول وضع العشائر الكردية وبقية شعوب المنطقة في شرق وجنوب البلاد والتي كانت في حالة تعايش مع بعضها ومختلفة مع سياسة الامبراطورية من جهة، فتم وضع خطة لتشكيل وحداة عسكرية على شكل مليشيات من العشائر التركية البدوية وبعض العشائر الكردية المتعاملة مع السلطة بحثاً عن الجاه والنفوذ والغنائم ومن مجموعة من المساجين والمجرمين المرتزقة وذلك لإخضاع العشائر الكردية وشعوب المنطقة /سميت بالفصائل الحميدية/ وقد نفذت في البداية مجازر الإبادة الجماعية ضد المسيحية /الأرمن والسريان الآشوريين الكلدان/على مرحلتين.

المرحلة الأولى: في الأعوام /١٨٩٠ ، ١٩٠٩/ حيث قام الجيش العثماني مع الميليشيات المرتزقة بتنفيذ مجازر مرعبة ضد الشعوب المسيحية وممارسة التطهير العرقي والنهب والسلب من قبل الميلشيات المرتزقة للأموال والممتلكات والحقول والمواشي وغيرها، وبلغ عدد الذين قتل من الشعب السرياني الآشوري الكلداني لوحده أكثر من /٣٠٠/ ألف نسمة ما عدا الذين توفوا نتيجة التشرد في الجبال والبراري.

المرحلة الثانية: وامتدت من العام /١٩١٥ ، ١٩٧٠/ وهي المجازر والاضطهادات الأكثر فظاعةً في تاريخ الإنسانية حيث ابتدأت بـ (مجازر سيفو) عام ١٩١٥ وامتدت باضطهادات وضغوط متعددة من قبل الحكومات التركية المتعاقبة حتى عام ١٩٧٠ حيث أدت إلى تهجير ما تبقى من الشعب إلى الدول الأوربية.

وكانت قد وضعت خطة لإبادة المسيحيين في السلطنة العثمانية للحفاظ على وحدة البلاد من قبل /أنور باشا وباقتراح من (قوشجو باشا أشرف) بتاريخ ١٩١٤/٢/٣٢ وقد تم تنفيذ هذه الخطة في البداية في غرب الأناضول ضد اليونانيين والبلغار وقتل وإبادة وتشريد مئات الآلاف والاستيلاء على أراضيهم وممتلكاتهم وذلك بالتعاون مع الضباط الألمان وبقيادة الجنرال الألماني (فون ساندرز).

وبعد ذلك تم التوجه إلى شرق وجنوب البلاد لإبادة الأرمن والسريان الآشوريين الكلدان، فبتاريخ ١٩١٤/٨/٢ تم الإعلان عن السفربرلك وتعيين (قوشجو باشا أشرف) بتنفيذ هذه الخطة، حيث قام الجيش العثماني ومع الفصائل الحميدية التابعة له بشن الهجوم على الأرمن منذ مطلع عام ١٩١٥م بعمليات إبادة وتهجير وتنكيل بشكل عشوائي لبث الذعر في النفوس، إلا إنه بعد اجتماع آذار/ مارس ١٩١٥م في اسطنبول بمشاركة حزب الاتحاد والترقي تم تنفيذ عمليات الإبادة الجماعية المنظمة من قبل السلطنة العثمانية أي /إرهاب دولة منظمة/ حيث شمل في البداية اعتقال المئات من الشخصيات الاجتماعية والشعبية والدينية وإعدامهم بقطع الرؤوس والتعذيب وبعدها الهجوم على القرى والمدن وإبادتها وحرقها ونهبها وتهجير السكان إلى أماكن بعيدة وقتلهم بطرق فظيعة وشنيعة مما أدى إلى إبادة أكثر من مليون ونصف من الأرمن وتهجير ما تبقى منهم.

ومنذ نيسان ١٩١٥م شملت أعمال الإبادة الجماعية هذه الشعب السرياني الآشوري الكلداني في مناطق

(وان، وبتليس، سيرت) وكان قائد العمليات فيها (جودت بيك ابن طاهر باشا) وهو من المسيحيين (دف شرما).

وبتاريخ ١٩١٥/٦/٥م شملت المجازر منطقة نصيبين وجميع القرى المحيطة بها ومنطقة حسن كيف وقراها وقبور بيض وقراها حيث تم جمعهم على شكل قوافل وقطع رؤوسهم من قبل العسكر العثماني بقيادة أحمد منير ويوسف حسن شمدين وعشائر كردية متعاملة معهم. وبتاريخ ١٩١٥/٦/١١م تم تنفيذ مجازر مديات ومحيطها بقيادة القائم مقام (رؤوف بيك) الذي اعتقل في البداية (١٤٠) شخصاً من الوجهاء والزعماء الأرمن والسريان وقطع رؤوسهم وبعدها أطلق عنان الإبادة بحق الشعب وتهجير ما تبقى والاستيلاء على ممتلكاتهم.

ومابين (١٩١٥/١٠/١، ١٩١٥/١١/٢٣م) تم محاصرة مدينة آزخ بأكثر من /٨٠٠٠/ جندي عثماني بقيادة ألمانية مع الفصائل المرتزقة ولم يتمكنوا من اقتحامها بسبب المقاومة العنيفة التي أبداها أهلها، فانسحبوا بعد تكبدهم خسائر بشرية كبيرة، إلا أنهم أبادوا جميع القرى المحيطة بآزخ والذين لم يتمكن من الوصول إلى آزخ. وقد استخدم الأتراك الوحشية والإرهاب في عمليات الإبادة هذه من قطع الرؤوس وحرق الأحياء والتعذيب بقطع الأوصال والأعضاء وبقر البطون للنساء الحوامل وصلبهن بعد تعريتهن وقتل الأطفال أمام أمهاتهم بطرق بشعة وموت الكثيرين في الجبال والبراري والطرقات من البرد والجوع وأكلتهم وحوش البرية ... وغيرها من الويلات التي يندى لها الجبين الانساني ويعجز القلم عن صياغة وتصوير ما حصل.

حيث فقد الشعب السرياني الآشوري الكلداني حوالي مليون نسمة مع خسارة جميع ممتلكاته وماله الذي جمعهم عبر العصور وتشرد في بلاد الله الواسعة هائمة على وجهه. وامتداداً لمجازر سيفو التي حصلت عام ١٩١٥م، تعرض الآشوريون (من آذار/ مارس إلى



تم استخدام مثل هذه العوامات الخشبية لإرسال الضحايا إلى أسافل مجرى النهر حيث كان يتم قتلهم.

تموز/ يوليو ١٩١٥م) لمجازر وحرب إبادة في منطقة أورميه وسين قلعة وسلامس ومنطقة هكاري على يد الجيش العثماني والإيراني من تبريز مع بعض القبائل الكردية المتحالفة معها مثل قبيلة سمكو آغا الذي كان صديقاً للأشوريين واستخدمه السلطة الايرانية في تنفيذ خطة تآمريه على زعيم الآشوريين البطريرك (مار بنيامين شمعون) ووعدوه بالجاه والنفوذ والدعم، فنفذ الخطة باغتياله هو والكثير من المرافقين، مما أدى إلى زعزعة وضعف في القيادة عند الآشوريين وبالتالي تم محاصرتهم من كل جانب وكان الجيش العثماني بقيادة (علي إحسان باشا) و(حيدر باشا) وسيد طه وجودت بك الذي له خبرة في الإبادات لأنه كان قد قتل الآلاف من الآشوريين في منطقة سلامس عام ١٩١٥م ودفن/٧٠٠/ شخص آشوري أحياء في حادثة واحدة ... وباستمرار الحصار والهجوم المستمر انهارت قوة الآشوريين وهربوا من أورميه وهكاري ومناطقها إلى منطقة همدان حيث تواجد الجيش الإنكليزي والتي تبعد عنهم حوالي (٩٠٠ كم) مشياً على الأقدام وتحت الهجوم المستمر والقصف من جميع الجهات فتعرضوا لمجازر متعددة في الطريق وكانت أقساها في منطقة (حيدر اباد ماميشه) على بعد (٤كم) من أورميه، حيث فقد الآشوريون في هذه المجازر أكثر من ربع سكانهم ماعدا الذين قتلوا وتشردوا وضاعوا في الطرق الوعرة والطويلة التي قطعوها ومن هناك تم نقلهم إلى بلاد الرافدين، العراق حيث تم وضعهم في مخيمات وتوفي

**فقد الشعب السرياني الآشوري الكلداني حوالي مليون نسمة مع خسارة جميع ممتلكاته وماله الذي جمعهم عبر العصور وتشرد في بلاد الله الواسعة هائمة على وجهه.**

منهم (٣٠٠ ألف) نسمة في المخيمات وتم التآمر عليهم ممن قبل الحكومات العراقية والإنكليزية وإعادة تهجيرهم من العراق إلى الجزيرة السورية وإسكانهم في مخيمات على سهل الخابور عام ١٩٣٣م وفي العصر الحالي في السنوات /٢٠١٣، ٢٠١٦م/ تعرضوا لهجمات جبهة النصرة وداعش الإرهابيتين والمدعومة والمرسلة من قبل النظام التركي وتم قتلهم وسبيهم وتشريدهم من جديد، والمأساة مستمرة على شعوب المنطقة بسبب استمرار هذه العقلية الإرهابية.

ونتيجة للنشاط السياسي والثقافي والإعلامي لمجلس بيث نهرين القومي والأحزاب والمؤسسات المرتبطة به تم الاعتراف بمجازر سيفو هذه بحق (السريان الآشوريين الكلدان) من قبل الكثير من الدول والبرلمانات والمنظمات الأوروبية نذكر منها /السويد، ألمانيا، هولندا، بلجيكا، فرنسا، التشيك، أرمينيا، وعدة إيالات وبلديات في أمريكا وأستراليا/. ومع توالي الاعترافات انكشف زيف الأنظمة التركية المتوارية وخداعها للمجتمع الدولي بأنها تدافع عن نفسها ضد الإرهابيين والعصابات، وفي حقيقة الأمر هي الأنظمة الإرهابية الحقيقية والتي تمارس إرهاب الدولة المنظم، وتلد وتؤسس المنظمات الارهابية وتحتضنها وتستخدمها ضد الشعوب وتبث ثقافة وفكر الإرهاب وعدم الاعتراف بالأخر عبر الأجيال.

ومن الجدير ذكره في هذا الصدد إن الكثير من القبائل الكردية لم تخضع لأوامر الحكومات العثمانية والتركية ولم ترضخ لابتزازها ولا للترهيب والترغيب ولم تشارك في هذه المجازر، بل بالعكس وقفت ضدها وقامت بتقديم المساعدة والعون والحماية للكثير من المسيحيين، أما الذين باعوا أنفسهم للسلطة العثمانية التركية وللنهب والسلب فأن ذكرهم هو في مزبلة التاريخ وقد استخدمهم الأتراك في قتل إخوانهم وأبناء جلدتهم الكرد لإخضاع العشائر الكردية للسلطة العثمانية التركية وبشكل مستمر حتى اليوم للقضاء على أية مقاومة كردية واغتيال وقتل الكرد المقاومين للظلم والهيمنة التركية المستمرة منذ (٥٠٠ عام) بأشكال متعددة بنفس الفكر والأيديولوجيا الإرهابية في القتل والإبادة وصولاً إلى جبهة النصرة وداعش وغيرهم من التنظيمات الإرهابية التي استخدمهم النظام التركي في قتل وتشريد /السريان الآشوريين الكلدان/ في وادي الخابور وجميع قراها وسهل نينوى ومدنه وبلداته وقراه وفي جبل سنجار ومدنها وقراها مع الأخوة الإيزيديين الذين تعرضوا لنفس عمليات الإبادة كما حصل في سنوات /٢٠١٣، ٢٠١٦م/ وما دل على ذلك ما وصل مؤخراً في عفرين من هذه العصابات التي فيها العديد من الكرد مع الجيش التركي الذي شن حرب إبادة وتهجير وتدمير على عفرين بنفس العقلية الإرهابية، حتى إنه جرى تدمير الآثار والكنائس الأثرية القديمة (كنيسة مارماروت) ليبيد ويستأصل الآثار والجذور الدالة على الشعب السرياني الأصيل.

وإننا عندما نذكر هذه المجازر ونطالب تركيا بالاعتراف بها لا نقصد أبداً الحقد والعداوة والانتقام بل من أجل أن لا تتكرر مثل هذه المجازر التي يمارسها أردوغان كل يوم بحق شعوب المنطقة من كرد وعرب وسريان آشوريين كلدان، أرمن وإيزيديين.

وإن الحل للخلاص من هذه العقلية الإرهابية هو أن تحل محلها ثقافة أخوة الشعوب والعيش المشترك بطريقة حرة ديمقراطية إنسانية تسود فيها العدالة وينقطع منها حبل العداوة والفتن والإرهاب بحيث يعيش الجميع بحرية وسلام.

# الكرد والأرمن والطورانية التركية



فارس عثمان
كاتب وباحث – سوريا

**مارس العثمانيون الترك وخاصة مع وصول حزب الاتحاد والترقي إلى السلطة في عام ١٩٠٨م سياسة الإبادة والإقصاء وارتكاب المذابح بحق الشعوب الغير التركية في المنطقة ولاسيما الشعب الأرمني، فمن ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩١٥م وحتى هدنة مودرس في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨م تم في مذبحة جماعية منظمة ومخططة إبادة أكثر من مليون ونصف أرمني.**
**ومع إن قلة من الكرد شارك في تلك المجازر إلا أن الغالبية العظمى منهم رفضوا تلك المذابح، وتعاطفوا مع الأرمن في محنتهم، وحاولوا مد يد العون والمساعدة لهم.**

تشكّل العلاقة بين الشعبين الكردي والأرمني نقطةً فارقة في تاريخ كلا الشعبين، وخاصةً في الجانب الكردي، فيها نقاط بارزة ومضيئة بل مشرقة، وفيها نقاط داكنة ورمادية وربما سوداء، ولكن الظروفَ حكمت ولا تزال تحكم عليهما بضرورة التعايش المشترك، ليس بسبب الروابط والعلاقات التاريخية التي تعود إلى أكثر من ثلاثة آلاف عام، ولا نتيجة المصالح المشتركة، ولكن بحكم الجغرافية المتداخلة التي تجمع الشعبين الكردي والأرمني وغيرهما من الشعوب في منطقة محددة ومتداخلة من العالم.

وتشكلُ مجازرُ الأرمن نقطةً إشكالية في العلاقات التاريخية بين الكرد والأتراك والأرمن نظراً لتأثير تلك المجازر والنتائج الكارثية التي نتجت عنها، ومحاولة بعض الكتاب والباحثين بقصد أو بغير قصد تحميل الشعب الكردي كشعب وليس بعض الكرد كأفراد أو كمجموعات تبعيةَ تلكَ المجازر.

رغم أن الشعب الكردي– مثله مثل الشعب الأرمني– تعرّض لمجازرَ مماثلة على أيدي السلطات التركية التي

قامت بإبادة الشعب الأرمني. ولم يقلّ حقدُ السلطات العثمانية ومن ثم التركية ضدّ الشعب الكردي عن حقدهم ضد الشعب الأرمني، لا بل كانت السلطات العثمانية في أغلب الأحيان «أكثر عدوانية ضد الأكراد خلال بضع عشرات الأعوام الأولى من القرن التاسع عشر، ولم تطرح خطة القضاء على الأرمن إلا في الخمسينيات من ذلك القرن وبالتدريج».

كما إن الشعبين الكردي والأرمني– وبحكم التعايش المشترك والموقع الجغرافي المتداخل– تعرّضا لمذابح عديدة منذ غزو السلاجقة الأتراك ومن ثم المغول التتر والصفويين، وكان الفصل الأخير والأكثر وحشية وبربرية، هو مذابح العثمانيين والتي وصلت وحسب القوانين الدولية إلى حدّ الإبادة الجماعية (الجينوسايد).

ولا يذكر تاريخ العلاقة بين الشعبين الذي يمتد لأكثر من خمسة وعشرين قرناً من الزمن شواهدَ وحوادث عن حالة العداء التاريخية بين الجانبين تؤدي إلى ارتكاب المجازر الوحشية بسبب الخلافات السياسية، أو الاقتصادية، أو بسبب التعصب والاختلاف الديني، وهناك مئات الشواهد التي تدل على عكس ما يذهب إليه هؤلاء. ويؤكد على ذلك الباحث الأرمني البرفسور م.ا.حسرتيان في أحد أبحاثه عن انتفاضة الشيخ سعيد بيران عام ١٩٢٥م «على العموم لم يكن التعصب الديني من صفات الأكراد في يوم من الأيام». كما يؤكد الباحث الروسي ف. كرديفسكي على ذلك بالقول: «لم يلعب اختلاف الدين بين الأكراد المسلمين والأرمن المسيحيين أيّ دورٍ عبر التاريخ. وكان الأرمن يذهبون إلى مساجدَ الأكراد المسلمين، والأكراد كذلك يذهبون إلى كنائس الأرمن». ويقول صالح زهر الدين: «لقد عاش الأرمن والأكراد في سلام ووئام على مرّ العصور، وكان التحالف بين هذين الشعبين القوة التي تهدد السيطرة العثمانية في ولاياتها الشرقية، حيث الأغلبية الساحقة من السكان كانت من الأرمن والأكراد». كما أن الأرمن وقفوا إلى جانب الكرد في معظم الثورات التي قاموا بها ضد الدولة العثمانية. وكذلك الأمر بالنسبة للأرمن.

**إن الشعبين الكردي والأرمني- وبحكم التعايش المشترك والموقع الجغرافي المتداخل- تعرّضا لمذابح عديدة منذ غزو السلاجقة الأتراك ومن ثم المغول التتر والصفويين، وكان الفصل الأخير والأكثر وحشية وبربرية، هو مذابح العثمانيين والتي وصلت وحسب القوانين الدولية إلى حدّ الإبادة الجماعية (الجينوسايد).**

وبعيد اندلاع الحرب العالمية الأولى ١٩١٤م التي شهدت مجازر الأرمن الدامية في السنة الثانية لاندلاعها قال الميجر البريطاني (ك. صون) في محاضرة ألقاها أمام الجمعية الجغرافية الملكية في لندن: «قد يكون لأي منا فكرة غامضة عن كون الأكراد مسؤولين عن مذابح الأرمن ولكن قليلٌ منا يعرف أن الغالبية العظمى من المسيحيين كانوا يعيشون في سعادة كبيرة في كردستان قبل سنوات الحرب العالمية الأولى».

وإذا كانت المأساة الأرمنية نفذت في ظل الحرب العالمية الأولى وعلى يد حزب تركيا الفتاة الشوفيني، إلا أن جذورها تعود إلى أواخر القرن التاسع عشر، إلى عهد السلطان عبد الحميد الثاني، نفذ مذبحة ساسون خلال شهري آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر ١٨٩٤م مذبحة بكل ما للكلمة من دلالة وحشية، و»دمر في فترة وجيزة ٤٠ قرية وقتل حوالي عشرة آلاف شخص أرمني»، وذلك أمام مرأى ومسمع من جميع الدول، كانت الأولى بهذه الضخامة. في عامي ١٨٩٥ – ١٨٩٦م نفذ السلطان المذبحة الثانية التي شملت معظم أرمينيا والمناطق والمدن التي كان يسكنها الأرمن، وكانت أكثر عنفاً وقسوة من مجازر ساسون، أودت بحياة «حوالي ١٥٠ ألف من الرعايا الأرمن»، بالإضافة إلى

تدمير آلاف الأديرة والكنائس، وخسائر مادية فادحة قدرت بملايين الليرات العثمانية.

وبالتزامن مع هذه المجازر قام بعزل الشعب الأرمني، وقطع الطريق على تنفيذ أي مطلب من مطالبه القومية المشروعة، والتي دارت معظمها في فلك الدولة العثمانية – أي المطالبة بالإدارة الذاتية أو الحكم الذاتي، والقيام ببعض الإصلاحات الداخلية. وقامت السلطات العثمانية بتشويه سمعة الأرمن لدى الكرد لئلا تصبح حركتهم قدوةً لهم. وفضلا عن ذلك كان العثمانيون يدركون أنهم بذلك يرمون عصفورين بحجر واحد «إذ يضربون الحركة الأرمنية من جهة، ويوجهون الحركة الكردية في مسارٍ خاطئ من جهة أخرى».

وكمثال على ذلك خلال المذبحة الثانية التي نفذتها جمعية الاتحاد والترقي، أكد فائز الغصين الذي كان شاهد عيان على المجازر الأرمنية «أن المسؤولين الأتراك كانوا يكسون قتلى الأرمن بالملابس الكردية ثم يلتقطون لهم الصور، للإيهام بأن تلك الجرائم من صنع الأرمن». لإثارة المشاعر القومية لدى الكرد للإيقاع بينهم وبين الأرمن، وفي نفس الوقت «كان المسؤولون الأتراك يجلبون سجناء من مناطق أخرى ويلبسونهم الزي الكردي ويرسلونهم أفواجاً إلى مدينتي أرضروم وديار بكر للاشتراك في عملية الإبادة الجارية هناك». للإيحاء للآخرين بأن الذين يقومون بالمذابح هم الكرد فقط.

ومع وصول حزب الاتحاد والترقي إلى السلطة وانفراده بالحكم ١٩٠٨م، ظهرت فكرة (الطورانية) بإنشاء إمبراطورية طورانية تركية خالصة، متجانسة تمتد من منغوليا إلى أطراف البلقان – بدلاً من الإمبراطورية العثمانية التي تضم شعوب وعناصر مختلفة، وارتكزت الفكرة الطورانية هذه على أسس ومفاهيم عنصرية بحتة، فعلى الصعيد الثقافي والاجتماعي دعت إلى إحياء الثقافة (الطورانية – المغولية) والتذكير بأمجاد وتاريخ وأبطال الشعب الطوراني (كجنكيز خان، وتيمور لنك، وهولاكو)، لخلق الشعور بالانتماء إلى



ضحايا ارمن تم اعدامهم في اسطنبول

وحدة متجانسة ذات ماض حضاري يجب العودة إلى منابعه.

أما على الصعيد السياسي فقد دعت لإنشاء كيان سياسي موحد مستقل، يضم جميع الدول التي يتواجد فيها العنصر الطوراني (أي الترك والتتر والمغول) تمتد من منغوليا إلى أطراف البلقان، والعمل على تطهير هذا الكيان من العناصر الأخرى غير الطورانية، واعتبارهم خونة ويستحقون الإبادة لأنهم هم يتحملون المسؤولية الأساسية عن البلاء الذي حل بهذه الإمبراطورية، نتيجة تعاونهم وتآمرهم مع الدول الاستعمارية.

وقد سيطرت هذه الفكرة بقوة على أذهان قادة حزب تركيا الفتاة – التي سميت بجمعية الاتحاد والترقي – وخاصة بعد انفرادهم بالحكم بشكل مطلق عام ١٩٠٩م، تحت عنوان الثورة الدستورية.

وقد أقرّ حزب الاتحاد والترقي خلال اجتماع عام عقده عام ١٩١٠م مبدأ سيادة العنصر التركي على الشعوب الأخرى غير التركية، إضافة إلى إقرار كافة الوسائل لتحقيق هذا الهدف. وفي اجتماع ١٩١١م الذي ضم معظم قادة هذا الحزب، برئاسة طلعت باشا وبمشاركة أنور باشا وكل من جمال باشا الشهير بالسفّاح والدكتور ناظم، وبهاء الدين شاكر، وسعيد حليم باشا وآخرين، خص الشعب الأرمني من بين

**مع وصول حزب الاتحاد والترقي إلى السلطة وانفراده بالحكم ١٩٠٨، ظهرت فكرة (الطورانية) بإنشاء إمبراطورية طورانية تركية خالصة، متجانسة تمتد من منغوليا إلى أطراف البلقان ... وارتكزت الفكرة الطورانية هذه على أسس ومفاهيم عنصرية بحتة.**

الشعوب غير التركية بمشروع الإبادة الوحشي في المرحلة الأولى. وظل زعماء الحزب يتحينون الفرصة لتنفيذ مشروعهم العنصري، وأمام ازدياد مطالبة الشعوب بتنفيذ الإصلاحات التي وعدوا بها، وإطلاق الحريات العامة، وجد قادة الاتحاد والترقي في دخول تركيا الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا الوسيلة التي تقطع الطريق على كل المطالب الداخلية وفرصة لتحقيق أهدافهم، وفي مقدمتها إعادة السيطرة على ما فقدته في حروبها مع روسيا أو فرنسا أو إنكلترا، وكذلك التصدي لمطالب الشعوب التي تنادي بالحرية والاستقلال وخاصة البلقان والأرمن. ولأنهم فشلوا في حروبهم مع الشعوب البلقانية، لذلك قرروا التصدي للأرمن. فوضعوا خطة محكمة ودقيقة لإقفال ملف هذه القضية ليس بحلها بالطرق السلمية وبالحوار والتعاون مع زعماء وقادة الشعب الأرمني، وإنما بطريقة وحشية ومدمرة وهي إبادة أبناء هذا الشعب، مستغلين ظروف الحرب العالمية الأولى، بالانتقال إلى تنفيذ وتطبيق منطلقاتهم النظرية على أرض الواقع، والبدء بتنفيذ أضخم مجزرة بشرية في العصر الحديث والتي أودت بحياة أكثر من مليون ونصف من الأرمن.

وأكد الدكتور ناظم على ضرورة أن تكون عملية الإبادة هذه شاملة ونهائية، وشدد على أنه «يجب اقتلاع الأرمن من جذورهم، وأن لا نترك أرمنياً واحداً على قيد الحياة في بلادنا يجب أن نزيل الاسم الأرمني من الوجود. إننا في حالة حرب، ولا يمكننا أن نأمل فرصة أفضل من هذه، وسوف لن تتدخل القوى الكبرى، ولن نسمع احتجاجات واستنكار الصحافة. وحتى لو تم ذلك فسيكون قد فات الأوان، لذلك أقترح هذه المرة تنفيذ عملية إبادة حاسمة ونهائية. يجب أن نبيدهم عن بكرة أبيهم حتى لا يبقى أرمني واحد على قيد الحياة».

وفور إعلان المشاركة التركية في الحرب العالمية الأولى شكل الاتحاديون لجنة خاصة لتتولى الإشراف على عمليات الإبادة برئاسة طلعت باشا وزير الحربية. ومن الدكتور بهاء الدين شاكر، ووزير التربية شكري، والدكتور ناظم مهمتها إعداد خطة للقضاء على الأرمن، وطريقة تنفيذها.

وبعد تشكيل اللجان المكلفة بتنفيذ المجازر في كل منطقة من مناطق تواجد الأرمن، نشرت السلطات التركية بيانات في جميع تلك المناطق بأن عقوبات شديدة تنتظر كل من يقدم على إبداء أي مساعدة للأرمن. وشددت على «أن من يتجرأ على إخفاء طفل أو امرأة أو فتاة أرمنية في منزله أو يعثر عليه (أو عليها) لديه، فإن هذا الشخص يعتبر أرمنياً وسيدفع رأسه ثمنا لذلك».

ولتضليل الرأي العام العالمي نشرت الحكومة العثمانية بياناً جاء فيه: «إن الأرمنَ قاموا بأمورٍ مخالفة للقوانين، وهم ينتهزون الفرص لإقلاق الحكومة، و قد وجد لديهم أسلحة ممنوعة وقنابل ومواد متفجرة مهيأة للقيام بثورة عامة داخل البلاد، وقد قتلوا المسلمين في وان، وساعدوا الجيوش الروسية، و لما كانت الحكومة في حالة حرب مع دول إنكلترا وفرنسا وروسيا، وخوفاً من أن يقوم الأرمن بأعمال شغب وثورة كعاداتهم، فقد قررت الحكومة جمع جميع الأرمن، وسوقهم لولايتي الموصل و سوريا ولواء دير الزور، على أن تكون أعراضهم و أموالهم وأنفسهم في أمان من اعتداء المعتدين و تسلط المجرمين، وقد أعطيت الأوامر اللازمة لتأمين أسباب راحتهم، ولإسكانهم في تلك البلاد إلى أن تضع الحرب أوزارها».

وعلى نفس الوتيرة لعبت جمعية الاتحاد والترقي

بمشاعر وعواطف المسلمين، عندما صبغت مشاركتها في الحرب العالمية الأولى بطابع ديني. فنشرت بطلب من ألمانيا بياناً باسم السلطان العثماني (محمد رشاد) بصفته خليفة المسلمين بإعلان (الجهاد المقدس) ودعوة المسلمين في كل مكان في العالم إلى المشاركة في هذه الحرب باعتبارها واجب ديني مقدس، وبالتعاون مع ألمانيا نشرت كتيباً باللغة العربية جاء فيه: «على كل مسلم أينما وجد، وفي أي زاوية كان في العالم، أن يقسم قسماً رسمياً بأنه سيقتل ثلاثة أو أربعة مسيحيين على الأقل، وأن كل من يطيعون هذه الأوامر يتخلصون من هول الدينونية في اليوم الآخر».

وبعد التمهيد بدقة متناهية بدأت عملية الإبادة الجماعية (الجينوسايد)، وانطلقت المرحلة الأولى منها مع بداية دخول الحرب العالمية الأولى أي في عام ١٩١٤م، بقتل ١٥٠ ألف جندي وضابط أرمني في الجيش التركي على الجبهة الروسية. أما المرحلة الثانية والحاسمة فقد بدأت بشكل رسمي في ليل ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩١٥م باعتقال حوالي ٦٠٠ شخصية من زعماء وقادة الأرمن في العاصمة اسطنبول، ضمت شخصيات دينية وسياسية وأعضاء في البرلمان العثماني، وشخصيات قدمت خدمات كبيرة للإمبراطورية من كتاب وشعراء ومحررين وأساتذة وأطباء وصيادلة ومحامين، الذين نقلوا أولاً إلى أنقرة، ثم نفوا إلى مناطق مجهولة، ولم يعرف لهم أثر بعد ذلك، وبشكل مترافق مع اعتقال المفكرين والشخصيات الأرمنية البارزة قامت بعزل الجنود الأرمن الباقين وتجريدهم من السلاح وتشغيلهم بأعمال السخرة، حتى وصل الأمر إلى إجبارهم على حفر قبورهم الجماعية بأيديهم قبل قتلهم.

أعقب ذلك عملية تهجير واسعة من الأقاليم الأرمنية إلى صحارى سوريا والعراق تخللتها أعمال نهب وسلب واختطاف وقتل لا مثيل لها. ومن ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩١٥م وحتى هدنة مودرس في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨م تم في مذبحة جماعية منظمة



أرمنية بجانب جثة طفل ميت بالقرب من حلب

ومخططة إبادة أكثر من مليون ونصف أرمني.

لقد تم إبعاد الأرمن وتهجيرهم عن جميع أقاليمهم ونواحيهم في الأناضول الشرقية والغربية وإقليم كيليكيا، ثم قتلوا أو تركوا يهيمون في الصحراء بقوافل الأطفال والنساء والشيوخ التي هلكت من الجوع والعطش، وظلت أكوام جثثهم متروكة في العراء، لتبقى شاهداً تاريخياً على (عرش الجماجم) الذي شيده الحكام الأتراك من عظام البشر الأرمن والكرد والعرب ومن القوميات الأخرى.

وبالانتقال إلى الدور والمشاركة الكردية في هذه الجريمة النكراء، لا بد أولاً من التأكيد على كلام الدكتور كمال أحمد مظهر في كتابه كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى بأنه «ومما يؤسف له أشد الأسف، أن الكرد أسهموا قليلاً أو كثيراً، عن وعي أو دونه، بتحريض من الآخرين أو عن عمد، في مذابح الأرمن هذه». ولكن هذه المشاركة كانت مشاركة فردية، أي أن بعض الكرد سواء أكان عددهم قليلاً أو كثيراً، وسواء كانوا أشخاص أو مجموعات قاموا بتلك الأعمال بشكلٍ فردي، أي أنهم لا يمثلون ولا بشكل من الأشكال الشعب الكردي. أولاً لأن بعضاً منهم كانوا يمثلون السلطة الحاكمة مثل (تشكيلات الفرسان الحميدية) الذين كانوا جزءاً من القوات العثمانية، مثلهم مثل بقية أفراد القوات العثمانية من الدرك والشرطة. وهم بذلك لا يمثلون الشعب الكردي. كما

**تعاطف الكرد مع الأرمن في محنتهم، وحاولوا مد يد العون والمساعدة لهم، حيث كان للأرمن في كل مكان أصدقاء بين الأكراد ينقذونهم عند الملمات من بين أيدي الترك**

أن بعض رجال الدين الكرد كانوا كالفرسان الحميدية جزءاً من السلطة السياسية العامة في الدولة، أو كانوا من عملاء وأتباع هذه السلطة، ومن أدوات أجهزة الدولة القمعية، وبالتالي فإن هؤلاء وأمثالهم يجب أن يحملوا وزر وأعباء المشاركة في تلك الجرائم كأفراد، ولا يجوز اتهام الكرد كشعب كردي في هذه الأعمال لأن بعض من قاموا بها ينتمون إلى هذا الشعب.

كما أن مشاركة بعض البسطاء والفقراء في عمليات نهب وسلب ممتلكات الأرمن المرحلين من مناطقهم جاء بدافع الفقر والعوز غالباً، أو بدافع الطمع في بعض الأحيان وحتى الحالة الأخيرة هذه ما كانت ترضي المسؤولين الأتراك الذين «كانوا يريدون من الأكراد قتل الأرمن أولاً، ومن ثم نهب أموالهم. وقد علق أحد المسؤولين الأتراك الكبار في مدينة موش على ذلك قائلاً: لقد أمرناهم بإبادة الأرمن، لكنهم كانوا سباقين إلى النهب أكثر منهم إلى القتل».

وإذا كان قلة من الكرد شارك في تلك المجازر إلا أن الغالبية العظمى منهم والذين كانوا يعيشون مع الأرمن في نفس المناطق ويتعرضون للاضطهاد الذي يتعرض له الشعب الأرمني وأحياناً أكثر، ويعانون مما يعانيه الشعب الأرمني من بؤس وحرمان وظلم واضطهاد، وكانوا يعرفون جيداً أن دورهم لا بد وأن يأتي مبكراً بعد مذابح الأرمن. كما سبق وأكد على ذلك الشيخ عبيد الله النهري قائد الثورة الكردية لعام ١٨٨٠م الذي قال: «نحن الأكراد، يريد الأتراك أن يستخدمونا فقط لاضطهاد إخواننا المسيحيين، وحين يقضى على المسيحيين، سيوجه الأتراك اضطهادهم إلينا».

وقد تعاطف الكرد مع الأرمن في محنتهم، وحاولوا مد يد العون والمساعدة لهم، حيث «كان للأرمن في كل مكان أصدقاء بين الأكراد ينقذونهم عند الملمات من بين أيدي الترك، كان الأمر كذلك أثناء مذابح الأرمن في خواتيم القرن التاسع عشر. وخلال سنوات الحرب العالمية الأولى كان الأمر كذلك أيضاً، وفي العديد من المناطق كان الأكراد يساعدون الأرمن على الهروب والاختفاء. وفي مناطق أخرى لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد انضم أكراد كثيرون بأسلحتهم إلى جانب الأرمن، ونهضوا لمقاومة رجال الحكومة بقصد وضع حد للمذابح. لقد برز أكراد ديرسم في هذا المجال بشكل خاص. فقد انتفضوا مراراً جنباً إلى جنب مع الأرمن، ولم يقصروا في مختلف مراحل المذبحة عن تقديم أي مساعدة ضرورية للمنكوبين منهم، ولم يكونوا يتوجسون خيفة من الاتفاق مع زعماء الأرمن، بل أن ضابطاً كردياً يسمى (مصطفى وفا) انضم مع القوات التي كانت تحت أمرته إلى الروس للقتال ضد العثمانيين، وذلك تنفيذاً لاتفاق من هذا النوع، وقد آوى أكراد ديرسم أكثر من خمسة آلاف أرمني وأنقذوهم من الموت».

وقد نقل الدكتور كمال أحمد مظهر عن عزيز ياملكي قوله: «إن كان بقي في الأناضول أرامنة، فهم الذين نجوا من سيوف الترك. وبدون أي مبالغة منا، فإن ثلاثة أرباع هؤلاء نجوا بمساعدة الكرد».

وقد اتخذ الآلاف من الأرمن من قرى وخيام وبيوت الكرد ملاجئ ومخابئ لهم، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عُثر على عدد كبير من اللاجئين الأرمن في العديد من أنحاء كردستان، وبعد عقد هدنة مودرس في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨م واستسلام الدولة العثمانية بفترة قليلة، زار مندوبون كرد ممثلي السلطات البريطانية في حلب حاملين إليهم رسالة خاصة بشأن الأرمن الذين آووهم، وكتب هؤلاء في رسالتهم أنه «في قرانا وخيامنا ٦٥٠ أرمنياً، معظمهم من النساء والأطفال، وعند رفاقنا القاطنين



قوافل من الأرمن تم ترحيلها.

في جوارنا أكثر من ٣٥٠٠ شخص، لقد أطعمناهم أربع سنوات، ولسنا نرغب في أن يذهب الخبز الذي أطعمناهم إياه هدراً. ونعلم كذلك أن في خيام القبائل الصديقة أيضاً – وهي كذلك خيام كردية – والتي تقطن في المناطق الشرقية على مسافة جد بعيدة عنا ٦٨٠٠ أرمني آخر يصعب علينا نحن الاتصال بهم» وقد أبدى أولئك الكرد في رسالتهم تلك استعدادهم التام لإبداء أي مساعدة ضرورية للبحث عن الأرمن المشردين وتجميعهم.

وذكر أرامنة قرية (خاتسو **Xatiso**) في رسالة خاصة كيف أن أكراد عشيرة محمد آغا تصدوا بالسلاح للجنود والجندرمة العثمانيين ولم يسمحوا لهم بنقل وتهجير الأرمن. وكانوا رغم معاناتهم من المجاعة، يقسمون آخر كسرة خبز لديهم مناصفةً مع الأرمن، حتى أنهم كانوا يبيعون أمتعتهم الخاصة من أجل إطعام هؤلاء.

وتمتع الأرمن بالأمان والاطمئنان طالما كانوا في حدود منطقة العشائر الملّية، حيث كانوا يلقون المعاملة اللائقة عندما يتنقلون من ويران شهر – عاصمة إبراهيم باشا الملّي – ومن أريافها إلى مضارب خيام البدو، ومنها إلى ويران شهر، وهم يبيعون الأعلاف والدهون. فلما انتشرت أخبار عدالة إبراهيم باشا الملي الذي كان يحمي المسيحيين من كل النحل والمذاهب في مدن الرها وماردين وديار بكر صار أبناء المسيحيين والمسلمين يتقاطرون أفواجاً مع عيالهم إلى قضاء ويران شهر، ويسكنون ويتاجرون فيها آمنين على أموالهم، وكان إبراهيم باشا يشجع الأرمن والكلدان على السكن في ويران شهر، وفي أطرافها، وأثناء مذابح ساسون التي قام بها السلطان عبد الحميد الثاني خلال عام ١٨٩٤م، «تمكن إبراهيم باشا – الذي كان من أقوى فرسان الفرق الحميدية قوة ونفوذاً – من إنقاذ عشرة آلاف أرمني من الهلاك»، ويذكر عبد الإله خليل إبراهيم باشا حفيد إبراهيم باشا الملّي «أن مجموعات من الأرمن كانوا ضمن التحالف الملّي، وكانوا يعدون كأفراد القبيلة ويعاملون كمعاملة السريان، وأثناء مذابح عام ١٩١٥م استطاعوا إنقاذ بعض الأرمن، وأخذوا الأطفال وقاموا بتربيتهم وقد حافظوا على دينهم، ولم يتزوجوهم، وكانت عائلة الباشا تشتري قوافل الأرمن ومن ثم يطلقون سراحهم أما في المناطق التي كانت تخضع لسلطة إبراهيم باشا المباشرة فلم يحصل لهم

أي شيء». وما يجري اليوم في عفرين من التعاون والتنسيق بين الجيش التركي والفصائل العسكرية المرتزقة أو ما يسمى بالجيش الحر والقتل الممنهج وسرقة ونهب ممتلكات الكرد في عفرين، والتغيير الديموغرافي في المنطقة خير شاهد على نمط التفكير الطوراني الذي يعطي لنفسه الحق بالقيام بكل شيء والقضاء على كل من يعتقد أنه يشكل خطراً على الفكرة الطورانية.

المصادر والمراجع:


١- (الغصين)، فايز. المذابح في أرمينيا. حلب. ١٩٢٠.

٢- (اليافي)، د. نعيم، مجازر الأرمن وموقف الرأي العام العربي منها. دار الحوار. اللاذقية ط١. ١٩٩٢.

٣- (أبوبكر)، د. أحمد عثمان. أكراد الملي وإبراهيم باشا. مطبعة دار الجاحظ ، بغداد. ١٩٧٢.

٤- (أريسيان)، د. نورا. غوائل الأرمن في الفكر السوري. دار الفرات. بيروت. ٢٠٠٢

٥- (حسرتيان)، مانوفييل ارسونوفييج. انتفاضة الأكراد عام ١٩٢٥. ت/ بافي نازي . بلا.

٦- (داسنابيديان)، هراج. القضية الأرمنية. ت/ جوزيف كالوسيان . بلا.

٧- (زهر الدين)، د.صالح . الأرمن شعب وقضية . بيروت. ١٩٨٨ .

٨- (طوريكيان)، شاوارش . القضية الأرمنية والقانون الدولي. بلا .

٩- (قاسملو)، د.عبد الرحمن. كردستان والأكراد . المؤسسة اللبنانية للنشر . بيروت. ١٩٧٠.

١٠- (مظهر)، د. كمال أحمد. كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى. ت/ محمد ملا عبد الكريم . بلا.

# مجازرُ الأرمن والسريان..
# "عقيدةٌ الأتراك القائمةٌ على القتل"



مصطفى عبدو
كاتب وصحفي– سوريا

**مذبحةٌ بشعةٌ نفذتها العثمانية التركية, راح ضحيتها وخلال فترةٍ زمنيةٍ قصيرةٍ أكثر من مليون ونصف المليون من الأرمن وأكثر من نصف مليون من الآشوريين والسريان والكلدان, ليس هذا فحسب بل هَجَّرَ وشَرَّدَ غالبية من تبقى إلى الأرض الواسعة ليواجهوا مصيرهم هناك حيث الجوع والفقر والمرض والإرهاق. وقد حاولت الدولةُ التركية الحديثة إخفاءَ الوثائق والصحف الصادرة في تلك الفترة, لكنها لم تُفلح بالرغم من وضعها إمكانيات مادية وبشرية كبيرة لهذا الهدف، وعلى الرغم من مشاركة بعض من المحسوبين على الكرد في تلك المذبحة لكن قادة ومؤسسات رسمية كردية اعتذرت وأكدت على تضامن ووحدة الشعوب الأصيلة في المنطقة.**

ارتكبَ الأتراكُ وما زالوا يرتكبون جرائمَ ومجازرَ لا تُنسى ولا يمكن حصرها بحق شعوبها جمعاء والشعب الأرمني خاصة، أزهقت خلالها وما زالت تزهق أرواحاً وتعرّضُ حياة الآمنين للخطر وتحظر حرية التعبير وتزعزع الاستقرارَ وتسفك الدماء ولم تتوقف دوامة العنف طيلة القرون الماضية وماتزال مستمرة. وهنا سأتناول أهمّ هذه الجرائم التي يمكنني وصفها بالهمجية والتي ما كان لها أن تحصل لولا الصمت العالمي، والذي إن دل على شيء، فإنما يدل على أن الضميرَ العالمي في سُبات عميق.

كلمة مذبحة أو «مجزرة» لها أكثر من معنى وتُطلق على القتل الجماعي لمدنيين عزّل في الحروب، وتُصنف من جرائم الحرب.

وتعرّف مفوضياتُ حقوق الإنسان المذبحة بأنها «قتل وتصفية خمسةُ أشخاص أو أكثر في مكان محدد وعملية مقتصرة ضد أفراد غير قادرين عن الدفاع عن أنفسهم». يصعب عدّ الجرائم التي ارتكبها العثمانيين الأتراك بحق الشعوب، فمنذ الأزل وأيادي القتل تنهش

**في ذاكرة العالم ٢٤ نيسان هو يومٌ لذكرى المجازر التي تعرض لها الأرمن والآشوريين على أيدي العثمانيين الأتراك، إلا أن الحقيقة هي إن الإبادة شملت أطيافاً عدة من الشعوب أولها الأرمن ويليهم السريان ثم الروم الأرثوذكس..**

جسد الشعوب المتعايشة، ومسلسل القتل مازال مستمراً.

يتحدث التاريخُ عن عشرات المجازر، نختار تلك التي اشتهرت بعدد ضحاياها الكبيرة «مجازر سيفو».

في ذاكرة العالم ٢٤ نيسان هو يومٌ لذكرى المجازر التي تعرض لها الأرمن والآشوريين على أيدي العثمانيين الأتراك, إلا أن الحقيقة هي إن الإبادة شملت أطيافاً عدة من الشعوب أولها الأرمن ويليهم السريان ثم الروم الأرثوذكس وجميع من قادهُ مصيرهُ التعيس إلى أن يكون من سكان تركيا.

تُعْرَفُ هذهِ المذابح بـ (مذابح سيفو) والتي تعني باللغة السريانية (مذابح السيف), في إشارةٍ إلى طريقة قتل معظم الضحايا، كما تُسمى أيضاً بالسريانية (قطلو دعمو سريويو) أي التطهير العرقي، ويُعْرَفُ العام الذي شَهِدَ هذه المجازر بـ (شاتود سيفو) أي عام السيف.

مذبحةٌ بشعةٌ نفذتها العثمانية التركية, راح ضحيتها وخلال فترةٍ زمنيةٍ قصيرةٍ أكثر من مليون ونصف المليون من الأرمن وأكثر من نصف مليون من الآشوريين والسريان والكلدان, ليس هذا فحسب بل هَجَّرَ وشَرَّدَ غالبية من تبقى إلى الأرض الواسعة ليواجهوا مصيرهم هناك حيث الجوع والفقر والمرض والإرهاق.

## وزير الحرب العثماني: احرق - دمر - اقتل

(احرق – دمر – اقتل) هذه الكلمات هي فحوى البرقية التي أرسلها طلعت باشا وزير الحرب العثماني إلى والي ديار بكر. وللعلم تم اغتيال حاكم نصيبين التركي (نوري باشا) عندما رفض دخول الجيش إلى نصيبين, لعلمه بأن هذه العملية ستؤدي لوقوع مذبحة مما استدعى محمد رشيد باشا والي ديار بكر بإصدار أمر باغتياله.

## كيف نُشر خبر المجزرة في العالم؟؟؟

أكدت بعض الصحف الصادرة وقتها عن وقوع مجازر بشعة بحق الشعب منها جريدة (واشنطن بوست) وجريدة (نيويورك تايمز) و(لندن تايمز), إضافةً إلى عدة تقارير واردة من القنصليات ورجال الدين من مختلف المذاهب, والكثير من الشهود العيان الذين عاشوا المأساة ونجوا من المجازر ونقلوا ما شاهدوه, ومازالت أحاديثهم الحية تعيش في عقول وقلوب الأبناء والأحفاد، كما أن الصحفَ التركية في تلك الفترة تتباهى بالقضاء على (الكفرة) حسب زعمهم.

## أسباب ودوافع المجزرة

أعطى الباحثون عدة أسباب لعمليات الإبادة التي نفذها العثمانيون الأتراك بحق هذه الأقليات, واتفق جميع الباحثين على أن السبب الرئيسي وراء هذه المجازر هي خشية تركيا من انضمام هذه الشعوب إلى الروس، وخوف تركيا من انفصال أجزاءٍ واسعةٍ من الامبراطورية مثلما حدث في دول البلقان, حيث نالت معظم هذه الدول استقلالها.

هناكَ سببٌ آخرٌ هو إن محاولات تتريك الشعوب القاطنة ضمن الدولة أدت إلى ردودِ أفعالٍ معارضة, واستعمال العثمانيين العنف في محاولةٍ منها لدمج تلك الشعوب وأنصارها ضمن الدولة التركية.

## إنكار المجازر من قبل الأتراك

تعتبر تركيا وأذربيجان الدولتان الوحيدتان اللتان تُنكران حدوث مجازر في عهد الدولة العثمانية، فالأتراك



تجميع الأرمن في مدينة اضنة أمام مبنى حكومي، بأمر من السلطات. كان الأرمن في انتظار ترحيلهم. لكن تمّ ذبحهم خارج المدينة من قبل السلطات العثمانية.

يَدَّعونَ بأنه لم تكن هناكَ أيةُّ خطةٍ منظمةٍ لإبادة الأرمن والآشوريين في أراضيها, كما تعتبر إن أعداد الضحايا مُبالغٌ فيها.

## محاولات متكررة لإخفاء الحقائق من قبل الأتراك

حاولت الدولةُ التركية الحديثة إخفاءَ الوثائق والصحف الصادرة في تلك الفترة, لكنها لم تُفلح بالرغم من وضعها إمكانيات مادية وبشرية كبيرة لهذا الهدف، ولأجل تحريف الحقائق التاريخية ومحاولتها أيضاً البحث عن الجُناة الحقيقيين حسب رأيهم، فوفقاً للمصادر العثمانية التركية نفسه, ومن خلال الوثائق الرسمية الصادرة من وزارة الدفاع والداخلية العثمانية, ورسائلها الموجهة إلى ولاة الولايات التركية ورسائل هؤلاء الولاة إلى الحكومة المركزية في اسطنبول, والتي تؤكد تنفيذ هذه المذابح بحق الشعب الأرمني والسرياني الآشوري الكلداني.

## وثائق رسمية تركية تؤكد وقوع المجازر

البروفيسور (دافيد كاوند) قَدَّمَ بعض الوثائق القيمة والتي لاتدع مجالاً للشك والريب, وكشف من خلال هذه الوثائق عن وجود وثائق رسمية تركية محررة آنذاك والتي تؤكد وقوع المجازر، والبروفيسور من خلال هذه الوثائق استطاع أن يحدد عدد السكان والقتلى في كل منطقة.

. الأرمن الغريغوريون عدد السكان (٦٠ ألف) قُتِلَ منهم (٥٨ ألف).

. الأرمن الكاثوليك عدد السكان (٢٠٠٢٠ ألف) قُتِلَ منهم (١١٠١٠ ألف).

. الكلدان (١١٠٢٠ ألف) قُتِلَ منهم (١٠١٠٠ ).

السريان الأرثوذوكس (٨٤٧٢٥) قُتِلَ منهم (٦٠٧٢٥).

. البروتستانت (٧٢٥) وقُتِلَ منهم (٥٠٠).

## اعتذار كردي عن المجازر التي حدثت

أما بالنسبة إلى دور الكرد في تلك المجازر, يذهب بعض المؤرخين إلى إن السبب الرئيسي وراء تورط بعض من المحسوبين على الكرد في هذه المجازر هو الانسياق وراء (حزب تركيا الفتاة) ومحاولة الأتراك إقناع هؤلاء من المحسوبين على الكرد بأن المسيحيين الموجودين في تلك المناطق قد يهددون وجودهم,

**إن بعض الشخصيات والمؤسسات الكردية قامت بالاعتذار عن دور الكرد في مجازر الأرمن والآشوريين واليونان مثل عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني.**

بالرغم من المجازر التي ارتكبها الجيش العثماني ضد المدنيين الكرد في (بيازيد) وغيرها من المدن الكردية, إلا أن سياسة الترهيب والترغيب دعت بعض العشائر الكردية إلى الوقوف مع الأتراك, كما استغلت ميليشياتٌ كرديةٌ الفوضى في المنطقة لفرض هيمنتها والحصول على بعض الغنائم والمكاسب.

هذا ولم تحظَ مذابح سيفو باهتمامٍ رسميٍ عالمي واسع, غير إن السنوات الأخيرة شهدت اعترافاً من دول ومنظمات بالمجازر التي حدثت.

حتى أن بعض الشخصيات والمؤسسات الكردية قامت بالاعتذار عن دور الكرد في مجازر الأرمن والآشوريين واليونان مثل عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني. كما أصدر البرلمان الكردي في المنفى بياناً بمناسبة ذكرى هذه المجازر جاء في البيان :

« لقد تم التخطيط والإعداد للإبادة من قبل, كما تم استخدام الخيالة الحميدية المكونة من عشائر كردية للقيام بالإبادة التي لم يكن التاريخ يعلم بها شيئاً. خلال هذه المجازر قتل الملايين من الأرمن والآشوريين كما تم ترحيل ملايين آخرين من أراضيهم إلى كافة أصقاع المعمورة. في هذه الذكرى المأساوية للمجازر التي حلت بالشعب الأرمني الآشوري السرياني، نشاركهم الحزن ونلقي باللوم وندين بأشد العبارات الدولة العثمانية ومن تعاون معها من بعض العشائر الكردية».

## الأرمن في مانفيستو الحضارة الديمقراطية

يقول قائد الشعب الكردي عبد الله أوجلان في المجلد الخامس مانفيستو الحضارة الديمقراطية صفحة ١٤٢\ :\

« أن حضورَ الأرمن القوي في المجال الاقتصادي كان سبباً في استهدافهم من قبل منافسيهم المتربعين على عرش السلطة (المقاولون اليهود – البرجوازية التركية ورؤوس الأموال التركية), فعندما انتفض الأرمن في سبيل إنشاءِ دولةٍ قوميةٍ لهم وجدوا أنفسهم وجهاً لوجه أمام الهجوم المضاد من قبل إدارة الاتحاد والترقي, بناءً على قرارها المذيل بتاريخ ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩١٥م, فَطُرِدوا من وطنهم الأم الذي قطنوه آلاف السنين وأبيدوا على طرقات النفي, في حين حكم على الباقين منهم بحياة الشتات مدة طويلة من الزمن.

أي أن أرمن الشتات واقعٌ قائم ولكنه واقعٌ سوداويٌ محطمٌ ومنهار, فالدويلة القومية الأرمنية المشادة ربما كانت ستغدو منبعاً للسلوان.

ولا ننسى هنا دور البرجوازية التركية في الإبادة, وعن نصيب الاقطاعيين الكرد أيضاً فيها, فالأمر لا يقتصر على إبادة الأرمن وحسب بل إن هؤلاء كانوا بمثابة العناصر المجرمة الأصلية في إبادات الكرد أيضاً، وفي الفترات نفسها وبأشكالٍ متغايرة, ولايزالون مواطنين على أداء دورهم اللعين بوصفهم حماة قرى في الإبادة الكردية التي لا تنفك قائمة حتى الآن, إذ يضاعفون أموالهم وممتلكاتهم مقابل إنكار الكردايتية وقد يتظاهرون بالكردايتية الزائفة إن تطلب الأمر.

# التغييرُ الديموغرافيّ أحدُ أسلحة العقلية الدولتية



شيار زاخو
كاتب وصحفي – سوريا

**أصبحت الأراضي السورية ساحة للنفوذ وتصفية الحسابات بين الدول الإقليمية والدولية، ورغم ذلك فجميع تلك القوى تتفق فيما بينها على إن إيقاف نزيف الدم السوري وإنهاء الحرب الشعواء التي تعصف بها من خلال الحل السلمي و إقامة نظام ديمقراطي تعددي حر في البلاد لن يكون في مصلحة أي منها، ولهذا فإن تلك القوى تعمل بكل الوسائل الممكنة لتدمير الإرث الحضاري لسوريا وفرض التهجير القسري والتغيير الديمغرافي الطائفي والعرقي على مناطق محتلفة من البلاد، وذلك في سياق مبدأ «فرق تسد» للحؤول دون نهضة الشعوب السورية ووحدهم في إطار نظام ديمقراطي اتحادي حر.**

ليس من الخطأ وصفُ منطقة الشرق الأوسط بمنطقة البراكين والزلازل النشطة والتي تخمد أحياناً وتثور أحايين أخرى، والنقطة الخلافية التي قد نقع فيها هي أنَّ البراكين والزلازل تكون أسبابها محصورة في باطن الأرض وهي من العوامل الطبيعية للتفاعلات والحركات التي تتم بعيداً عن التدخل البشري بشكل مباشر، لكن ما يحصل في الشرق الأوسط من حروب ودمار وخراب وقتل هو من فعل الإنسان وتدخله المباشر في هذه العمليات. لكن تبقى النتيجة في الحالتين هي واحدة في التدمير والخراب والموت للإنسان وما يرتبط به من ذكريات عاشها على بقعة جغرافية معينة.

التوصيف الدقيق لما نعيشه الآن عملية صعبة للغاية بسبب تشابك الأسباب وتداخلها مع بعضها البعض وتعقيد حلَّها عن طريق القوى الفاعلة فيما نعيشه بكل جوانبه الحياتية.

بداية الألفية الثالثة التي نعيشها الآن لا تختلف كثيراً عمَّا عاشه آباؤنا وأجدادنا في بداية الألفية الثانية وما تبعها من حرب عالمية أولى وثانية، وكذلك لا تختلف

**ما يحدث الآن في سوريا على وجه الخصوص والمنطقة عامة هي جرائم ترتكب بحق البشرية تحت صمت القبور لكل المؤسسات المدّعية للشرعية الدولية**

عن الألفية الأولى عما عاشه الإنسان من قتل وتدمير وخراب لأهداف واحدة وإن اختلفت المسميات والمصطلحات، كلٌ حسب زمانه ومكانه والأدوات المستخدمة في كل مرحلة.

التاريخ يتحفنا بالكثير من الأحداث التي مرت بها منطقة الشرق الأوسط والتي تعتبر مراحل فاصلة وهامة لما لها تأثير مباشر على شعوب المنطقة بشكل مباشر وعلى المناطق الأخرى بشكل غير مباشر. هذا التأثير نابع من أهمية المنطقة جغرافياً والتي تعتبر مركزاً لمن يريد التحكم بالفروع. فإذا كانت منطقة الشرق الأوسط هي قلب العالم، فإن جغرافية ميزوبوتاميا تُعتبر كذلك هي قلب الشرق الأوسط، ومن يتحكم في ميزوبوتاميا وكأنه يتحكم بالعالم أسره.

الأسباب كثيرة طبعاً إن تم البحث فيها والتدقيق وخاصة أنها المنطقة الرحم للثقافة الإنسانية والتي منها بدأت أولى مراحل التحول البشري نحو الحضارة الثقافية وبناء القرى وما تبعه بعد ذلك من ثورة في اللغة والكتابة والزراعة والصناعة والتي كانت بداية تحول العقل البشري من الجمود والسير البطيء نحو الثورة الفكرية وتحكمه بالطبيعة.

من هنا ندرك أهمية هذه المنطقة ولماذا تتجه الأعين إليها وتحاول بكل ما في وسعها للسيطرة عليها وتطويعها لأطماعها ومصالحها. وما نعيشه اليوم من حروب مدمرة وقتل بالجملة وتغيير ديموغرافي ما هو إلا تكرار لما عاشته نفس الجغرافيا ونفس الشعوب على مرّ التاريخ.

الحرب في سوريا أو على سوريا وكذلك في العراق هي نفسها الحرب التي شهدتها نفس الجغرافيا قبل آلاف السنين والتي تشكلت بموجبها أولى الإمبراطوريات في العالم ألا وهي الامبراطورية الأكادية. وتوالت الأحداث بنفس الأساليب القمعية والتدميرية تحت حجة القضاء على الموجود القديم وإحلال الجديد مكانه، وكأن التاريخ يسير بهذا الشكل وتقديمه للعالم على أنه التطور والأفضل وفرضه على الشعوب الأصلية وكأنه الحقيقة التي ينبغي القبول بها والتعايش معها وكأن شيئاً لم يحدث. إنها العقلية القدرية التي أرادوها كي يحققون أهدافهم في السلب والنهب والقضاء على ثقافة الشعوب والشعوب بحد ذاتها، لأنهم – أي الشعوب– ما هم إلا أدوات يتم استخدامها وقت الحاجة ورميها بعد ذلك في المزابل.

العقلية السلطوية الإقصائية الممتدة من آلاف السنين ما زالت مستمرة حتى راهننا وبأسماء مختلفة، ولكن المنطق هو لم يتغير حتى الآن، وإن دخلنا الألفية الثالثة لكننا ما زلنا نعيش مرحلة توحش الإنسان على أخيه الإنسان. فللحاكم والأمير والقائد والرئيس مطلق الحرية في قتل من يريد وتهجير من يراهم خونة وكفرة وكل من لا يطيعه، كل ذلك يتم باسم الله والدين لأنه هو من يمثل الله على الأرض.

ما يحدث الآن في سوريا على وجه الخصوص والمنطقة عامة هي جرائم ترتكب بحق البشرية تحت صمت القبور لكل المؤسسات المدّعية للشرعية الدولية. وليس غريباً أن تبقى هذه المؤسسات صامتة لأنها بالأساس هي من مفرزات الحرب العالمية الثانية التي وضعها وشكلها المنتصرون في الحرب، وتم تفصيل كل تلك القوانين وفق مصالحهم وأطماعهم ورفعها ككرت أحمر حينما تقتضي المصالح. منذ سنوات سبع والحرب مستمرة على هذه الجغرافيا والتي تحولت إلى جحيم بالنسبة لكافة الشعوب التي كانت يوماً ما تحلم بالكرامة والحرية.

ومن خلال متابعة سير الأحداث في سوريا والمعارك التي جرت بين كافة الأطراف إن كانت من النظام

والقوى المتحالفة معه، أو من المعارضة بكل مسمياتها والمرتبطة بأجندات اقليمية ودولية، نرى أنَّ الفوضى هي سيدة الموقف والجغرافيا ولا أحد يعرف ما تخبئه الأيام القادمة.

## في معنى التغيير الديموغرافي:

لا بدَّ لنا – لمعرفة ما جرى في سوريا خلال الأزمة المستمرة منذ سبع سنوات– من أن نعطي بعض التعريفات معناها الحقيقي بعيداً عن التأويلات السياسية التي تقوم بها بعض الجهات لأغراض ومصالح تعنيها بالدرجة الأولى، وكي ندرك أنه هناك حرب مصطلحات غير حقيقية يتم تمريرها عبر وسائل الإعلام لإقناعهم بأن من يقومون به يصب في خدمتهم وبذلك يوهمون الشعب ويجبرونه على مواصلة حياته ضمن القطيع لا يفقه شيئاً مما يحصل حوله.

– الديموغرافية: تعني دراسة الخصائص السكانية لرقعة جغرافية معينة من حيث توزيع الأفراد على مجموعة معدلات نسبية، مثل: الولادة، والوفاة، والفئة العمرية، والمرحلة الدراسية، والقوم، والجنس، والدين.

– اللجوء: عملية مغادرة البلاد بغرض الحماية بسبب الحرب، أو الاضطهاد السياسي أو القومي أو الديني أو بفعل الكوارث الطبيعية.

– النزوح: عملية مغادرة المسكن الأصلي لمكان آخر ضمن حدود البلاد بغرض الحماية لنفس أسباب اللجوء.

– الاستيطان: عملية إسكان واسعة في أرض دون رضى أصحابها، بغرض تغيير التركيبة الديموغرافية للرقعة الجغرافية المستهدفة.

– التهجير الجماعي: ترحيل مجموعة من الأفراد من موقع جغرافي إلى آخر. ويكون جريمةً في حال حصل قهراً دون رضى المهجّرين، أو في غياب السند القانوني، أو لم تتوفر شروط السلامة والحماية المطلوبة أثناء التنقل. ويشمل مفهوم الترحيل ما كان بإشراف قوة عسكرية أو شبه عسكرية من خلال



التهجير القسري والتغيير الديمغرافي في سوريا تجري تحت غطاء الأمم المتحدة

تسيير عملية التنقل، أو من خلال فرض واقع أمني أو اقتصادي أو صحي لا يترك للمدنيين خياراً سوى الهجرة من محل إقامتهم.

– الإبادة الجماعية: هي الجرائم المرتكبة بسبق نيّة وترصد بغرض التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو قومية أو دينية إمّا من خلال قتل أفرادها، أو إلحاق ضرر جسدي أو نفسي جسيم بحقهم، أو إخضاعهم عمداً لظروف عيش قاهرة، أو فرض تدابير تحول دون تكاثرهم، أو من خلال نقل أطفال الجماعة عنوةً إلى جماعة أخرى.

– جريمة حرب: هي كل جريمة جنائية بحق الأفراد المحميين بموجب القانون الدولي، والناتجة عن سياسة أو أوامر من القيادة والتي وفرت الحرب ظروف ارتكابها.

– المجموعة الإثنية/الملّية: مجموعة سكانية تتميّز بنسق ثقافي أو انتماء قومي ويضمّ عادة اللغة والدين.

الآن بمقدورنا أن نُدرك بأن ما يجري في سوريا هو مخالف لكل المواثيق والقوانين الدولية والتي تقوم به وتطبقه القوى المتصارعة في سوريا إن كانت إيران أو روسيا أو أمريكا أو تركيا وحتى النظام، الكل يُطبق خطة التقسيم وكلٌ وفق مشروعه ومخططه ولكل هدفه الخاص به. والضحية الأولى والأخيرة هي شعوب سوريا التي كانت ومنذ اليوم الأول هي الضحية وما



جانب من التغيير الديمغرافي في سوريا– ريف دمشق

زالت تدفع الثمن كي تنتفخ بطون جامعي الثروة من أمراء وسماسرة الحروب.

كلمات أربع لا غير وهي الحصار، ثم القصف، وبعد ذلك تجويع فترحيل. كلمات أربع تختصر استراتيجية النظام السوري وحلفائه وإيران وروسيا ومعهم تركيا منذ العام ٢٠١٣م. والهدف بات واضحاً: تغيير الديموغرافيا السورية. وتحديداً ديموغرافية المدن الرئيسية في «سوريا المفيدة» والمناطق المحاذية للحدود اللبنانية وكذلك الحدود السورية التركية وخاصة بعد احتلال تركيا لمدينة عفرين وجرابلس واعزاز والباب وجلب كل المرتزقة إليها بعد اتفاقات وتفاهمات بين هذه الدول والتي سُميت زوراً بالدول الضامنة لخفض التصعيد.

## أولى مدن التغيير الديموغرافي

مدينة القصير المحاذية للحدود اللبنانية ولمدينة حمص – الاستراتيجية، كانت أوّل تجربة في هذا الإطار. في العام ٢٠١٣م حاصرتها قوات النظام ومقاتلون من «حزب الله». فقد انسحب مقاتلو المعارضة السورية بعد معارك ضارية وحصار استمر أسابيع. خرجوا مع عائلاتهم. فرغت المدينة من سكّانها.

التجربة الثانية كانت في مدينة حمص نفسها – عاصمة «الثورة» السورية. هنا الموقع الجغرافي استراتيجي. حمص هي التقاطع الأساسي في البلاد. فهي التي تصل العاصمة بالمدن الشمالية. وهي التي تصل الداخل السوري بالساحل. والأهم أنها المدينة التي تصل الساحل السوري ذا الغالبية العلوية بالشام. كما أنها المعبر الأساسي لأي خط نفط أو غاز يمتد من إيران حتى البحر المتوسط، لذلك كانت حمص الهدف الأول للنظام وحلفائه.

بعد حمص عمل النظام وحلفاؤه على تأمين الطريق التي تصل بينها وبين العاصمة دمشق. في هذا الاطار تندرج معركة القلمون. هنا أيضاً برز المشروع التهجيري للسكان ليس الى الشمال السوري، إنما نحو الغرب في اتجاه لبنان حيث تقع مدينة عرسال السنّية. فقد لجأ العديد من المقاتلين والمدنيين الى جرود المدينة اللبنانية. ومنذ ذاك بدأت أزمة عرسال والمواجهات مع فصائل المعارضة التي أدّت إلى اختطاف عدد من العسكريين. بعضهم استشهد. بعضهم عاد. ولا يزال الأهالي ومعهم كل لبنان ينتظر عودة الباقين سالمين.

داريا، التي تبعد سبعة كيلومترات عن العاصمة، شهدت المصير نفسه بعد أربع سنوات من الحصار. خرج منها خمسة آلاف بين مدني وعسكري. علماً أن عدد سكان المدينة كان يبلغ حوالي ربع مليون نسمة. تم نقلهم الى شمال البلاد. كذلك مدينة مضايا القريبة من الزبداني، والمعضمية المحاذية لداريا ومطار المزة العسكري.

آخر محطة في استراتيجية الحصار والتجويع، فالترحيل

**كلمات أربع لا غير وهي الحصار، ثم القصف، وبعد ذلك تجويع فترحيل. كلمات أربع تختصر استراتيجية النظام السوري وحلفائه وإيران وروسيا ومعهم تركيا منذ العام ٢٠١٣م.**



نازحوا منطقة عفرين جراء القصف التركي على المناطق الأهلة بالمدنيين–٢٠١٨م

كانت في حلب. ولكنها ليست الأخيرة على الجغرافيا السورية. نسبياً، لم يدم حصار القطاع الشرقي من ثاني المدن السورية طويلاً. فالروسي استعجل السيطرة عليه قبل تسلّم الإدارة الأميركية الجديدة مهامها في العشرين من الجاري. ونجح. والنتيجة خروج حوالي مليون نسمة من الأحياء الشرقية من «الشهباء». تم نقلهم الى محافظة ادلب.

موجة النزوح من عفرين جاءت بعد القصف المكثف والممارسات اللاأخلاقية لجيش الاحتلال التركي بحق المدنيين وتم إجبار السكان الكرد في عفرين على التهجير تحت التهديد بتدمير قراهم والمدينة وبعدها تم توطين عوائل المرتزقة وجلب سكان الغوطة الشرقية والقلمون إليها بغية تغيير ديمغرافيتها عبر عملية الاستيطان التي تُعرف على أنها عملية إسكان واسعة في أرض دون رضى أصحابها، بغرض تغيير التركيبة الديموغرافية للرقعة الجغرافية المستهدفة.

ما حصل في عفرين وقبلها في مناطق الشهباء لا يمكن نسيانه بتاتاً، لما كان له من آثار سلبية على شعب هذه الجغرافيا. تم ذلك تحت حجة محاربة الإرهاب في هذه المنطقة الممتدة من جرابلس وحتى الحدود الإدارية لمحافظة إدلب. حيث قام الاستعمار التركي باحتلال منطقة الشهباء في عملية سماها زوراً بـ «درع الفرات»، والتي سيطر خلالها على هذه المنطقة بموافقة روسيا وايران والنظام السوري، بهدف منع تواصل المقاطعات الكردية مع بعضها البعض كما صرح أردوغان الذي يعيش الفوبيا الكردية.

بالنسبة للدولة التركية ورئيسها أردوغان تعتبر القضية الكردية الهاجس الأول والأخير له وأنه بقمعها في شمالي كردستان يعتقد أنه سيضمن سلطته الرئاسية أعوام أخرى. لذلك يعمل كل ما في وسعه للقضاء على أي خطوة يُقدم عليها الكرد في أي مكان خشية أن يؤثر ذلك على الوضع في شمالي كردستان. لا يعلم أردوغان أن عجلة التاريخ التي تدور لا يمكن إيقافها بعصا السلطة والمصالح الشخصية، لأن للتاريخ أيضاً كلمته سيقولها حينما يكون الوقت.

فالتغيير الديموغرافي هو نفسه الإبادة الجماعية ولا يمكن التلاعب بالمصطلحات والتستر خلفها، لأن الإنسان بطبيعته مرتبط بالثقافة التاريخية التي هي من مفرزات الجغرافيا بحد ذاتها. التغيير الديموغرافي وإجبار السكان على ترك أرضهم يعني فيما يعنيه

الابتعاد عن الذكريات والارتباط بالأرض والعمل والكدح الذي هو أساس بناء المنظومة الثقافية لأي شعب. واجتثاث وإبعاد الإنسان عن أرضه ووطنه أخطر من القتل، وربما أن هناك خطة الكل متفق عليها لتنفيذها وذلك لإسكان عوائل عربية وتركمانية وكتائب منسحبة من الغوطة الشرقية ودوما في بيوت أهالي عفرين الذين هربوا من القتل.

عفرين هي صراع بين أمّة الدولة وبين الأمة الديمقراطية تقع عفرين في الشمال الغربي من الجغرافيا السورية وهي ملاصقة لشقيقتها السليبة لواء اسكندرون الذي تم تسليمه لتركيا وفق اتفاقيات سان ريمون بين فرنسا وتركيا مقابل ربط الجزيرة بسوريا. وعفرين منطقة تاريخية قديمة وعبرت من خلالها الكثير من الإمبراطوريات ولكنها بقيت لأهلها الأصليين الكرد الذي تشبثوا بأرضهم رغم كل الحروب التي شهدتها منطقتهم.

عفرين بعد أن أعلنت عن حريتها في ٢٠ تموز/ يوليو بعد كوباني، لبست ثوبها الجديد ورجعت لأصحابها الحقيقيين كي يديرونها بأنفسهم بعيداً عن السلطة المركزية البعثية التي كانت تنهي خيرات هذه المنطقة كسائر المدن في الشمال السوري وروج آفا.

ومنذ ذلك الحين كشَّرت تركيا عن أنيابها وبمساعدة المرتزقة تم فرض الحصار عليها من كافة النواحي كي تستسلم وترضخ للشروط التركية. إلا أن الشعب في عفرين أبى أن يقبل الخنوع والاستسلام واستمر في محاربة الحصار بالإرادة المجتمعية وكان وما زال شعار الكرد في عفرين أن «المقاومة حياة» كما باقي المدن في روج آفا وشمالي سوريا.

فلسفة الأمة الديمقراطية التي تم قبولها وترسيمها كمبدأ للعيش في روج آفا عامة وعفرين على وجه الخصوص، جعل من هذه المدينة هدفاً لكل القوى المتصارعة بغية نشر الحرب الأهلية فيها وتدميرها وقتل الحياة فيها كباقي المدن الواقعة تحت سيطرة النظام أو المعارضة. إلا أن عفرين كانت منذ اليوم الأول المنطقة الآمنة نسبياً مقارنة بالمدن التي حولها ولهذا كانت الوجهة الأولى لكل من هرب والحرب والدمار والقتل، مما زاد عدد سكانها إلى الضعف نتيجة الاستقرار فيها.

ثقافة العيش المشترك كانت الغالبة على كل من يعيش في عفرين وكانت كسوريا المصغرة التي استقبلت الجميع بغض النظر عن القومية والدين والمذهب. أي أنها كانت الاستثناء من القاعدة العامة في سوريا. حيث في كل المدن السورية الخاضعة للنظام أو المعارضة كان الكل يقتل الكل على الهوية، إلا عفرين قلبت الآية رأساً على عقب. إذ، كان الكل يعيش مع الكل وهذا ما جعلها هدفاً للقوى الإقليمية والدولية التي تبحث عن الربح الأعظمي والذي لن يتوفر إلا من خلال إشعال فتيل الحرب والتدمير وبيع السلاح لكل الأطراف ولتستمر الحروب من جهة ولتنتعش مصانع السلاح من جهة أخرى.

**فلسفة الأمة الديمقراطية التي تم قبولها وترسيمها كمبدأ للعيش في روج آفا عامة وعفرين على وجه الخصوص، جعل من هذه المدينة هدفاً لكل القوى المتصارعة بغية نشر الحرب الأهلية فيها وتدميرها وقتل الحياة فيها كباقي المدن الواقعة تحت سيطرة النظام أو المعارضة.**

عفرين رقعة سورية لها تاريخ قديم وآثار عريقة لذا فالمحتل يحاول بشتى أساليبه طمس المعالم التاريخية والاجتماعية لهذه المنطقة من خلال عملية التغيير الديمغرافي في عفرين، وتوطين العرب والتركمان في منازل الأهالي الأصليين يقتصر فقط على كونه هاجساً يثير مخاوف السكان بعدما أصبح واقعاً ودخل حيز التنفيذ بشكل فعلي. ووفقاً لمصادر محلية بمناطق متفرقة في عفرين فإن عملية التغيير الديمغرافي تجري



نازحون من الغوطة الشرقية يستوطنون في منطقة عفرين– ( اتفاق الغوطة – عفرين) بين (الدول الكبرى والإقليمية) ٢٠١٨م

فيها على أرض الواقع على قدم وساق.

## اتفاق الغوطة - عفرين

بدأ الاحتلال التركي لعفرين بعد اجتماع أستانة ٨ والذي تم الاتفاق فيه بين الأطراف الثلاث «الضامنة» روسيا وإيران وتركيا على تسليم الغوطة الشرقية للنظام مقابل تسليم عفرين لتركيا. وعليه بدأت عمليات إجلاء الآلاف من مقاتلي فيلق الرحمن الموالي لتركيا وعوائلهم ومدنيين في الخامس والعشرين من آذار/ مارس ٢٠١٨م من جنوب الغوطة الشرقية للتوجه إلى شمال غربي سوريا في محافظة إدلب. يأتي هذا بموجب اتفاق بين فيلق الرحمن والحكومة السورية بضمانة روسية يقضي بعدم تعرض المنسحبين من الغوطة للتفتيش من قبل القوات الحكومية.

من جانبه كشفت ميليشيا «فيلق الرحمن» أنها تتواصل مع تركيا وميليشيا «الجيش الحر»، لتوطين مسلحي غوطة دمشق الشرقية وعائلاتهم الذين تم ترحيلهم إلى إدلب، في منطقة عفرين التي احتلها النظام التركي.

وتحت ضغط الهزائم التي تلقتها ميليشيات الغوطة الشرقية على يد الجيش السوري، تم التوصل، الجمعة ٢٣ آذار/ مارس ٢٠١٨م، إلى اتفاق يقضي بخروج مسلحي «فيلق الرحمن» الرافضين للتسوية من القطاع الأوسط للغوطة الشرقية (مدينتي عربين وزملكا وبلدة عين ترما) وحي جوبر الدمشقي.

وفيلق الرحمن، هو تحالف عسكري يتبع الجيش السوري الحر الموالي لتركيا، يتكون من عدة ألوية، وينضوي تحت رايته لواء البراء، لواء أبو موسى الأشعري، لواء شهداء الغوطة، تجمع جند العاصمة، كتائب أهل الشام، لواء هارون الرشيد، لواء القعقاع، لواء الحافظ الذهبي، لواء المهاجرين والأنصار، لواء عبد الله بن سلام، لواء أم القرى، لواء الصناديد، لواء أسود الله، لواء سيف الدين الدمشقي، الاتحاد الإسلامي لأجناد الشام، اللواء الأول في القابون وحي تشرين، كتيبة العاديات في الغوطة الغربية.

ووفق موقع «فيلق الرحمن» الإلكتروني، تأتي تمويل عملياته على دعم مجموعة أصدقاء سوريا المساندة للثورة، دون أن يذكر من هم أصدقاء الثورة السورية الذين يدعمون المليشيا المسلحة، ولكن بعد اتفاق الغوطة، تشير التقارير إلى أن تركيا هي الدولة التي تقود وتنسق عمليات «فيلق الرحمن» في دمشق».

ويوم ١٦ آب/ أغسطس ٢٠١٧م، وقعت في جنيف

**يتوافق المشروع الأردوغاني التركي الإيراني في سوريا، بأن التغيير الديمغرافي هو الحل الأفضل والأمثل في بقاء نفوذ البلدين داخل سوريا التي تعاني من ويلات الحرب وتدفع ثمن الصراع.**

روسيا وفيلق الرحمن على اتفاق يقضي بانضمام الأخير إلى اتفاق إقامة مناطق خفض التصعيد بسوريا الذي تم التوصل إليه في مايو الماضي في أستانة عاصمة كازاخستان.

## المشهد الأخير وفق تركيا

سعت تركيا إلى توطين عائلات ومقاتلي فيلق الرحمن في عفرين وحزام الحدود السورية التركية، من أجل كسر التركيبة الديمغرافية التاريخية لمناطق شمال سوريا، والتي يقطنها أغلبية كردية، لتغلب على الخصم التاريخي للأتراك وهم الكرد، عبر تغيير التركيبة الديمغرافية لمناطق الحزام الحدود لتركيا مع سوريا، أو ما يعرف بروج آفا، ويأتي توطين عائلات «فيلق الرحمن» وغيرها من الجماعات المسلحة لتضمن تركيا السيطرة على مناطق الحزام الحدودي مع سوريا مستقبلاً.

ويتوافق المشروع الأردوغاني التركي الإيراني في سوريا، بأن التغيير الديمغرافي هو الحل الأفضل والأمثل في بقاء نفوذ البلدين داخل سوريا التي تعاني من ويلات الحرب وتدفع ثمن الصراع.

## خاتمة

ربما أرادت القوى المتفقة على تهجير سكان عفرين في زرع الفتنة بين شعوب سوريا وخاصة العرب والكرد وإشعال فتنة الحرب بينهما في المستقبل، وهذا ما يريدونه بالضبط كي يسيطروا على كِلا الطرفين واخضاعهم لمصالح المركز. إلا أن هذه السياسة جربها الكثيرون غيرهم ولم تنجح حتى هذه اللحظة وخاصة في الجزيرة السورية. حيث ضخت تركيا والنظام السوري كل إمكاناتهما لإشعال فتيل الحرب الأهلية بين الكرد والعرب من جهة والكرد والسريان والآشور من جهة أخرى، إلا أن كافة محاولاتهما باءت بالفشل الكبير ولم يتوصلا للنتيجة التي أرادوها.

النظامين التركي والسوري يفكرون وفق منطق العقلية الدولتية والسلطوية الممتدة من آلاف السنين والتي تعتمد السياسة الإنكليزية أساساً لها وهي «فرق تسد»، ربما انطلت هذه السياسة على الجميع خلال القرن الماضي، ولكن الآن وفي القرن الحادي والعشرين تغيرت موازين القوى ولم يعد هناك صراع بين دول بقدر ما هو صراع بين الدول والشعوب التي تسعى لنيل حريتها.

الكرد الآن يحملون لواء العيش المشترك وأخوة الشعوب والتي أساسها فلسفة القائد عبد الله أوجلان في الأمة الديمقراطية البعيدة عن العقلية السلطوية والدولتية والتي تؤمن بأن منطقة الشرق الأوسط ليست مجموعة من الدول بقدر ما هي مجموعة من الثقافات المتعايشة مع بعضها البعض منذ آلاف السنين، وأنها ستستمر في ذلك وتحجم العقلية الدولتية والسلطوية التي تسعى وراء ربحها الأعظمي والتي أصبحت مسناً صدئاً في ميكانيكا الرأسمالية.

سيفشل هذا الاعتداء كما فشل العدوان التركي في عفرين، لأن المقاومة مازالت مستمرة في عفرين والمجلس المدني المشكل من قبل تركيا سيلقى فشلاً ذريعاً لأنه لا يمثل أهالي عفرين واستمد شرعيته من حكومة أردوغان المحتلة بكل تأكيد وبالتزامن مع التغيير الديمغرافي.

## معلومات لا بد منها:

قسّمت القوى الدولية المنتصرة بعد الحرب العالمية الأولى الشرق الأوسط وفقاً لمصالحها إلى كيانات هشة لا يتطابق فيها البعد الجغرافي مع البعد الديمغرافي، وعملت جاهدة ضمن إطار مسعاها للتحكم بهذه الدول على إيجاد تناقضات بين المكونات المجتمعية من خلال استقطاب طوائف محددة ومنحها امتيازات على حساب بقية المكونات، الأمر الذي أحدث تناقضاً في المصالح والتوجهات والتعريف الهوياتي ما بين هذه المكونات.

تمكنت القوى الوطنية في سوريا من نيل الاستقلال والتأسيس لدولة مركزية تعاقب على حكمها أنظمة مدنية وعسكرية كما شهدت حالة وحدة عابرة مع مصر، وصولاً إلى الانفصال وما تبعه من انقلاب البعث ١٩٦٣م، وعوضاً عن هوية جمعية عابرة للطوائف، عملت قيادات البعث وخاصة «اللجنة العسكرية» على استثارة الهوّيات الطائفية من جهة وتبني أطروحات ثقافية معادية للأكثرية من جهة أخرى، وهو ما أدى إلى صدامات دموية مع الأكثرية في عدة مناطق سوريَة في ستينيات القرن الماضي.

ومنذ أعوام الستينات وبعد الانفصال عمل النظام السوري على التغيير الديموغرافي بأساليب شتى وأشهرها ما يعرف بالحزام العربي في الشمال السوري والذي يبدأ من الحدود السورية العراقية ويمتد حتى عفرين ليشملها.

وقدم هذه الدراسة محمد طلب هلال والتي كانت تحت اسم « دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية، الاجتماعية، السياسية الملازم أول: محمد طلب هلال رئيس الشعبة السياسية بالحسكة». والتي كان من مفرزاتها توطين العرب الغمر في القرى الكردية بعد الاستيلاء على أراضيهم ومنها للعرب وذلك في عملية ممنهجة للتغيير الديموغرافي للمناطق الكردية والتي كان هدفها تغيير الكثافة السكانية للكرد كي لا يكونوا الأغلبية في مناطقهم ومحاربتهم عند أي تفكير في أي مشروع كردستاني.

هي نفس الأعوام التي قام بها أيضا النظام العراقي بعملية تغيير التركيبة السكانية لمدينة كركوك الكردية، والتي جلب فيها النظام العراقي العرب من الجنوب وإسكانهم في كركوك وتعريبها من أجل نفطها؛ والتي ما زالت حتى يومنا هذا نقطة اختلاف بين القوى العراقية سنية كانت أم شيعية مع الكرد حول هذه المدينة.

# للشعبِ الكرديّ قصصٌ وتاريخ، مع الإبادة العرقية والثقافية



خالص مسور
كاتب وباحث– سوريا

**مارست الأنظمة الحاكمة المتعاقبة على الدولة السورية سياسات واجراءات بحق الشعب الكردي في سوريا تصنف ضمن حالة « التمييز العنصري والإبادة السياسية» / ومن بينها تنفيذ مخططات تعريبية كالحزام العربي في المناطق ذات الغالبية الكردية «روج آفا» وتجريد عشرات الآلاف من الكرد من حق المواطنة (الجنسية السورية) وفرض حظر على اللغة والثقافة الكرديين ، وكان آخر إجراء عنصري قبيل اندلاع الأزمة السورية، ما أصدره رأس النظام السوري تحت اسم «مرسوم ٤٩» في العام ٢٠٠٨م، والذي كان هدفه تهجير الكرد و إقصائهم عن أبسط مقومات الحياة في أرضهم ووطنهم.**

مَن يلمّ بقليل من التاريخ، سيدركُ بلا ريبٍ بأنّ الكردَ من الشعوب الأصيلة في مناطقهم الحالية، ولم يأتوا من مناطقَ أخرى ولم يحتلوا أراضي الغير كما فعلته بعضُ حكام المنطقة تجاههم وتجاه شعوب أخرى تعيش بين ظهرانيهم وإلى جوارهم. ولم يكن هؤلاء الحُكام منصفين يوماً ما في تعاملهم مع الكرد الذين رحبوا بالجيرة والجوار واستضافوا الشعوبَ الأخرى في أرضهم وموطنهم، ودافعوا عن المنطقة كلها ضدّ المحتلين والغزاة على مرّ التاريخ. ولكن، ومع شديد الأسف، لم يجنِ الكردُ من وراء ذلك سوى المآسي والويلات، وفي كل مكان يتواجدون فيه تعرضوا للغبن ونكران الجميل والاضطهادات المتلاحقة من تلك الحكومات المتعاقبة التي تحكّمت في مصائرهم وأقدارهم، ونفذت بحقهم في أجزاء كردستان الأربعة التهجيرَ والإبادة الثقافية والجسدية ووفقَ أعلى المستويات؛ ولم تتوانَ الحكوماتُ عن إصدار القوانين الجائرة والإحصاءات الاستثنائية والتي ترقى إلى مستوى الجينوسادات أو التطهير العرقي أو الإبادات الثقافية بكل صفاقة وصلافة. وهناك

الكثير من الألاعيب التي تلجأ إليها الدولُ المتحكمة في كردستان، ذاك الجرح العميق الذي عجزتِ السنونُ عن شفائه ومداواته!. فبدلاً من سياسات السلم والأخوة والعيش المشترك، تلجأ هذه الدولُ والحكومات إلى التعامل مع الكرد بمنطق الشوفينية والتعصب، وتحاول صهرهم في بوتقة شعوبها أو اقتلاعهم من جذورهم، كما حدث في الماضي ويحدث اليوم في عفرين الصامدة وباكور كردستان؛ ناهيك عن أنّ مرضَ الإعدامات التي أُبتلي بها ملالي طهران ضد الشبان الكرد تكاد لا تنقطع، ولن يكون آخرهم الشاب الكردي (رامين) الذي حُكم مؤخراً بالإعدام شنقاً حتى الموت، بعيداً عن الانصاف وروح الإنسانية وحقوق الشعوب المنصوصة عليها في كل الشرائع والقوانين الدولية والسماوية، لأن هؤلاء المرضى من الحكام يريدون كردستان خالية من البشر والشجر. ومن هذه التصرفات الشوفينية نذكر.

## ١- الحزام العربي في روج آفا

يبلغُ عددُ الكرد في روج آفا وسوريا بين (٢،٥-٣) مليون نسمة بشكل تقريبي، أي ما نسبته ١٥- ٢٠٪ من السكان في سوريا حسب المعطيات السكانية غير الرسمية. فالكردُ متأصّلون في موطنهم في إقليم الجزيرة وروج آفا في شمالي سوريا منذ أمد طويل وقبل غيرهم من الشعوب الأخرى، ويتذكر المعمرون العربُ والكرد بأنّ الجزيرةَ ومناطقها الشمالية تحديداً، كانت منطقة استقرار للكرد ومنذ أن كانت مرتعاً لقطعان الغزلان والنباتات البرية، وكانت القرى الكردية تنتشر فيها أي إلى الجنوب من خط الحدود مع باكور كردستان أو ما تسمى اليوم بالحدود التركية السورية، بينما القليلُ من العرب الرحّل كانوا ينصبون خيامهم في الربيع قربَ مجرى نهر الجقجق ويزرعون مساحات صغيرة من الذرة ثم يرحلون إلى ديارهم.

وفي شهادة للسيد حميدي دهام الهادي شيخ عشائر الشمر في سوريا، في معرض تعليقه على ما كتبه سهيل زكار المدرس في جامعة دمشق، من أن الكردَ ليسوا من السكان الأصليين في الشمال السوري بل إنهم هاجروا إليه بعد ثورة الشيخ سعيد عام ١٩٢٥م، قال فيها: «والله نحن العربُ كنا نجوبُ بأغنامنا في ربوع الجزيرة وكنا نأخذ بعضَ حاجاتنا من القرى الكردية المستقرة هناك». أي أن الكرد كانوا مستقرين هناك قبل ثورة الشيخ سعيد بكثير، فإذا أخذنا قرية تل شعير الحجي سليمانية وحدها كنموذج والواقعة إلى الشرق من القامشلي، فعمرُ القرية يعود إلى أكثر من(٣٠٠) عام على الأقل(١).

**بدأت المخططات لإقصاء الكرد عن الحياة السياسية والحقوقية في سوريا منذ العهد الفيصلي أي الملك فيصل الأول الذي حكم سوريا بعد طرد العثمانيين منها بقليل أي منذ عام ١٩١٨م تحديداً.**

تعرّضَ الكردُ – ومنذ وجودهم كشعب في موطنهم– إلى مختلف صنوف الاضطهادات والمجازر والإبادات الجماعية واستباحة الأموال والممالك والديار, وقد بدأت المخططات لإقصاء الكرد عن الحياة السياسية والحقوقية في سوريا منذ العهد الفيصلي أي الملك فيصل الأول الذي حكم سوريا بعد طرد العثمانيين منها بقليل أي منذ عام ١٩١٨م تحديداً، وذلك لإنهاء الإرثين الأيوبي والعثماني معاً(٢)، واستمرّ هذا النهجُ بإعدام الرئيس السوري حسني الزعيم ورئيس وزرائه محسن البرازي الكرديين عام ١٩٤٩م.

كما خططت النخبةُ الانفصالية الحاكمة عام ١٩٦١م لمشروع ما سمّي بالحزام العربي أو الحزام الأخضر، وجاءت مرحلة تنفيذه في الوثائق السياسية للقيادة القطرية لحزب البعث السوري.

وفي الحقيقة فإن حزبَ البعث لم يتوانَ في سوريا في إصدارته ووثائقه التثقيفية عن تذكير عناصره الحزبية بمآثر من الشوفينية والتحريض ضد الشعب الكردي في روج آفا وتصويره على أنه يشكل خطراً على أمن الدولة

السورية، حتى يصار إلى تغيير ذهنية العناصر الحزبية والقبول بما تمليه عليهم دوائر الشوفينية والتعصب ضد الشعب الكردي الآمن والذي كان القدوة والمثل في دفاعه بعنفوان عن سوريا كلها ضد ما تعرضت له من احتلال وعدوان خارجي.

وبموجب مخططات الحزام السيء الصيت تمّ ترحيلُ الفلاحين الكرد وتجريدهم من أراضيهم التي ورثوها كابراً عن كابر (عن آبائهم وأجدادهم) في محاولة من المعنيين بالأمر تغيير ديموغرافية المنطقة رأساً على عقب. وقد عمدت الحكومة السورية وبأمر من القيادة القطرية لحزب البعث عن نقل ملكية الأهالي من منطقة الحزام إلى ملكية الدولة تمهيداً لتوزيعها على المشمولين بالغمر بعد بناء سد الفرات. وبالفعل تم بناء قرى عصرية للمغمورين نوعاً ما مزودة بكافة المرافق العامة، وفي بناء القرى في الجانب الغربي من مدينة قامشلو ساهم في بنائها نجار متعهد يدعى (ح.خ) من الحسكة. وكان المغمورون مشمولين برعاية الأجهزة الأمنية التي تولت حمايتهم ورعايتهم، وحيث أدى الحزام بالإضافة إلى الترحيل والتهجير إلى وقوع الشعب الكردي بين براثن الجهل والفقر والتشتت والتخلف.

في الحقيقة فقد بدأ التعريبُ في العصر الحديث على يد التيار القوموي العروبي المتسربل بالشوفينية والحقد، في محاولة جادة منه لمحاربة الثقافة الكردية بل الوجود الكردي كله، متمثلاً بكاريزماته الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية...الخ. وتم إصدار قرارات متتابعة من القيادة القطرية لحزب البعث كقرارات محاربة اللغة الكردية، ومنع الكتابة بها في الجرائد والمجلات، ومنع التعلم باللغة الأم، والفرمانات المتعلقة بالبيع والبناء.

ويعود البدءُ بمثل هذه الأمور المُسيسة إلى فترات ما قبل البعث أي إلى الحكومات الوطنية وعهد الانفصال، حيث كان المرسوم التشريعي ١٩٣ لعام ١٩٥٢م آنذاك قد حرم الكرد بموجبه من حق تسجيل الاراضي بأسمائهم في عهد الحكم الوطني وينص بالحرف على: (عدم انشاء أو تعديل أي حق من الحقوق العينية على الأراضي الكائنة في مناطق الحدود إلا برخصة مسبقة تصدر بقرار من وزير الداخلية)(٣).

هذا وقد عدل هذا المرسوم بموجب القرار(٧٥) لعام ١٩٥٤م ليصارَ إلى جعل كامل محافظة الحسكة منطقة حدودية. وبتاريخ الرابع والعشرين من حزيران عام ١٩٧٣م وفي جلسة خاصة للقيادة القطرية لحزب البعث وبحضور الأمين القطري المساعد للحزب ورئيس لجنة الغمر، تم إصدارُ القرار رقم (٥٢١) التاريخي والمصبوغ بنزعة شوفينية يقضي بتنفيذ ما سمي بـ(المشروع الأخضر)(٤)، وهو الاسم الرسمي لمشروع الحزام العربي الذي استهدف الأمة الكردية في سابقة خطيرة لامثيلَ لها، وذلك لعزل شمال كردستان عن جنوبه وشطب العمق الاستراتيجي للكرد السوريين، والقضاء على هوية هذا الشعب واقتلاعه من جذوره، وكانت نتيجته إنجاز (٣٦) قرية في الجزيرة وعلى طول حدود الجزيرة المصطنعة مع شمال كردستان؛ أي تمّ الاستلاءُ على (٣) مليون دونم في الجزيرة وحدها، و(٢،٢) مليون دونم في عين عيسى، وسلوك، وكري سبي. وهكذا ففي المؤتمر القطري الثالث لحزب البعث العربي الاشتراكي عام ١٩٦٦م ورد في الفقرة الخامسة للمؤتمر ما يلي: (إعادة النظر بملكية الأرض الواقعة علي الحدود السورية التركية وعلى امتداد ٣٥٠ كم وبعمق ١٠ – ١٥ كم واعتبارها ملكاً للدولة، وتطبق فيها أنظمة الاستثمار الملائمة بما يحقق أمن الدولة).

وهذه الفقرة ترتقي بمحتوياتها إلي جرائمَ التغيير

**إن حزبَ البعث لم يتوانَ في سوريا في إصدارته ووثائقه التثقيفية عن تذكير عناصره الحزبية بمآثر من الشوفينية والتحريض ضد الشعب الكردي في روج آفا وتصويره على أنه يشكل خطراً على أمن الدولة السورية.**




المساحة التي شملتها الحزام العربي في المناطق الحدودية الشمالية لسوريا

الديموغرافي وحتى الإبادة العرقية، حث تم الاستيلاء وقتها على ما مساحته (٥٢٥٠) كم٢ أي ما يوازي نصف مساحة دولة مثل قطر، وكان الهدف من هدا القرار الجائر والاستثنائي تجريد المواطنين الكرد من أراضيهم واسكان عوائل من المغمورين فيها على شكل مستوطنات، ليصار إلى انحلال الكرد وطمس الهوية الكردية وتهجيرهم، وكانت العملية مقصودة ومدروسة بعناية، ويعتبر هذا مخالفة صريحة لحق التملك والذي نصت عليه المادة/ ١٧/ من الإعلان العالمي لحقوق الانسان عام ١٩٤٨م وقد جاء فيها – أ – لكل فرد حق التملك، بمفرده أو بالاشتراك مع غيره – ب– لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفا.

وكان البدء بتنفيذ هذا القرار في أيار/ مايو ١٩٧١م بإيعاز من المؤتمر القطري الخامس لحزب البعث العربي الاشتراكي، وفي عهد الرئيس الأسد الأب، رغم أن الرجل لم يكن عدائياً تجاه الكرد إلى هذا الحد، وقد وقعت حينها احتجاجات من الفلاحين الكرد الذين أبدوا مقاومة لتنفيذ هذا المشروع الشوفيني والمؤلم بالفعل، وكانت نتيجتها تحطيم بعض الآلات الزراعية التي استقدمت لتنفيذ القرار، كما كان هناك قتلى بين سائقي الجرارات وتم اعتقال بعض السياسيين الكرد آنذاك، وهكذا تم ترحيل العرب المحيطين بموقع السد من الذين غمرت مياه سد الفرات أراضيهم عام ١٩٧٤م ، لكن مشروع استجلاب المغمورين كان بقرار سياسي ومن أعلى المستويات، إلا أن الحقيقة والحق يقال، فإن معظم –إن لم نقل كل– العوائل العربية التي استقدمت من ريف الرقة تم ترحيلهم قسراً وبدون إرادتهم، وكانوا خائفين من المصير المجهول الذي ينتظرهم.

وقد أشرفَ عضوان من القيادة القطرية لحزب البعث على تنفيذ قرار جلب وتوطين المغمورين في الأراضي الكردية شمالي سوريا، وهما محمد جابر بجبوج الأمين القطري المساعد لحزب البعث، وعبد الله الأحمد أحد أعضاء القيادة القطرية للحزب، ولهذا فقد تماهت في أعين البعث الواحدية والكونية مثل مرض عمى الألوان، فلم يميزوا بين هذا وذاك.

وعلينا أن نشير بأنه ورغم احتجاجات الفلاحين الكرد إلا أن عمليات التوطين قد استكملت في بحر عام ١٩٧٥م، وكان المستوطنون قد مكثوا في مطار قامشلو خائفين من النزول، بعدما نمي إليهم بأن الكرد سوف يقاومون الاستيطان بقوة وأنهم لم يتخلوا عن أراضيهم التي ورثوها عن اجدادهم بتوالي السنين، وعلى أساس أن الكرد شعبٌ شجاع ولن يقبلوا بالمستوطنين، ولكن في الحقيقة فقد أنجز الاستيطان وبدأت فصولٌ من تجويع الكرد أصحاب الأراضي المسلوبة ودفعهم نحو الهجرة الخارجية أو الداخلية لا فرق، وليتم تفريغ المنطقة من سكانها الأصليين وإنجاز تغيير ديموغرافي وتطهير عرقي مشين على أساس أن الكرد في هذه المناطق قادمون من خارج سوريا وأنهم بذلك شعبٌ دخيل، يحق للحكومة السورية تجريدهم من أموالهم وممتلكاتهم متى تشاء، دون الأخذ بعين الاعتبار قِدمَ الشعب الكردي وتواجده

في المنطقة قبل أي شعب آخر.

وفي الحقيقة – وكما ذكرنا – فقد بدأت فكرة تهجير الكرد والاستيلاء على أراضيهم وتوزيعها على المغمورين في عهد الانفصال عام ١٩٦١م وتم التنفيذ في عهد حكومة البعث الذي جاء إلى الحكم بانقلاب عسكري عام ١٩٦٣م.

لقد كان تنفيذ مشروع الحزام العربي قاسياً وثقيلاً وبشكل غير عادي على الشعب الكردي على العموم، ناهيك عن الذين مسهم المشروع الشوفيني الحاقد. وقد أشار الكاتب السوري محمد غانم إلى هذه المأساة بشكل مؤثر بقوله:(إن سياسة التعريب والتهجير في مناطق الجزيرة السورية هي، وبصريح العبارة سياسة إرهابية وشوفينية تنفذ جرائمها بطريقة إسرائيل في تهويد الفلسطينيين. إن التعريب هو الوجه الآخر للتهويد، إنها الطريقة الصهيونية وقد لبست عترة وعقال. اللهم إني قد أبلغت... اللهم إني تبرأت... إن أعرابَ البعث يذبحون أخوتنا الكرد، اللهم فاشهد).

وكان آخر العنقود القرار المجزرة أو المرسوم التشريعي رقم (٤٩) لعام ٢٠٠٨م والذي هو بمثابة موت بطيء لكيان الشعب الكردي وبموجبه، يمنع البيع أو البناء في المناطق الحدودية من سوريا، وطبعاً كان المقصود به المناطق الكردية والأراضي العائدة لهم، على أمل أن يتم تهجير الكرد وإقصائهم عن أبسط مقومات الحياة في أرضهم ووطنهم.

ويجب أن نشير هنا بأن مشروع الحزام العربي السيء الصيت مرده إلى اقتراحات ضابط الأمن السياسي في الجزيرة عام ١٩٦٣م الملازم الأول محمد طلب هلال في كتابه (دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية والسياسية والاجتماعية). والذي دعا فيه إلى الاستيلاء على أراضي الكرد وتهجيرهم بكل صلافة وصراحة، وعلى سبيل المثال، فقد ورد ضمن مقترحاته العديدة واحدة منها، وبالشكل التالي:

(نقترح أن تعمدَ الدولة إلى عمليات التهجير مع التوزيع في الداخل، ومع ملاحظة عناصر الخطر أولاً فأول، ولا بأس أن تكون الخطة ثنائية أو ثلاثية السنين، تبدأ بالعناصر الخطرة لتنتهي بالعناصر الأقل خطورة.. وهكذا).

**لقد كان تنفيذ مشروع الحزام العربي قاسياً وثقيلاً وبشكل غير عادي على الشعب الكردي على العموم، ناهيك عن الذين مسهم المشروع الشوفيني الحاقد**

ولاشك أن إخراج شعب آمن وعريق من أرض آبائه وأجداده بالقوة الغاشمة والإكراه يرقى إلى جريمة التغيير الديموغرافي والتطهير العرقي المشين، وقد نفذه حكام المنطقة الطغاة الذين عجزت الأمهات أن ينجبن على مرّ التاريخ مثلهم في الرعونة والشوفينية، وقد أعطوا درساً سيئاً للإنسانية والقيم الإنسانية.

لاشك أنّ الإتيانَ بالعرب المغمورين وبشكل متعمد إلى المناطق الكردية ووفق خطة خبيثة، خلقت مشكلة عويصة على الصعيد الإنساني، والسياسي، والاقتصادي، للمنطقة بشكل خاص ولسوريا بشكل عام وتحت سمع وبصر العالم الحر والشعوب المنادية بالمبادئ الانسانية، كما حدث ويحدث في عفرين اليوم تماماً. ولربما كانت أزمة الغمر وعلاقتها بمحيطها ستتفاقم أكثر فأكثر لولا حدوث الثورة السورية، حيث كان المغمورون يقدمون مطاليبهم إلى محافظ الحسكة يطالبون فيها بالمزيد من أراضي الكرد تحت حجج زيادة أعدادهم بالتوالد، وأن الأراضي التي بحوزتهم لم تعد تكفي لمعيشتهم، وباعتقادنا لو تم ذلك لكان قد أدى إلى زيادة قضم الأراضي ولحلت كارثة بالسكان الكرد في المنطقة مجدداً ولكانت ورماً سرطانياً مستفحلاً في الجسد الكردي الهش أصلاً، ولأدّى إلى هجرة كردية واسعة النطاق وتقطيع أوصال الجسد الواحد إلى مساحات متناثرة لا يمكن العيش فيها بالشكل اللائق والمطلوب، ولكنّ اندلاعَ الثورة السورية أدى إلى توقف هذه

المطالب والتي لم تنجز وستبقى مشكلة أراضي الغمر رهينة للقرارات السياسية وللظروف القادمة.

## ٢ - الكرد على أعتاب الإبادة الثقافية

وردت أول إشارة لمفهوم الإبادة المعنوية أو الثقافية في الدورة الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧م والتي أشارت في مادتها الثالثة إلى تعريف الإبادة المعنوية بأنها (انكار لحق البقاء لمجموعات بشرية بأكملها نظراً لما تنطوي عليه من مجافاة للضمير العام ومن إصابة الإنسانية بأضرار بالغة سواء من الناحية الثقافية أو غيرها من النواحي التي تساهم بها هذه المجموعات). كما وصف المشروع المقدم من طرف اللجنة المعنية جريمة الإبادة الثقافية بأنها منع التكلم أو الكتابة باللغة الأم، اتلاف المطبوعات، ومنع إصدار مطبوعات جديدة، تدمير النصب والأوابد التاريخية والفنية والدينية، والحاجات المخصصة للعبادة.

وفي الحقيقة فإنّ كلَّ إنسان يمثلُ في ذاته جانبين لا يمكن بأحدهما وحده اكتمال الإنسانية فيه وهما الجانب الروحي ثم الجسدي، أي أن الإنسانَ روحٌ وجسد، أو مادة ومعنى، وقد أخطأ ماركس حينما قلل في كتاباته من الجانب المعنوي للإنسان وأعطى القسط الأكبر للاقتصاد كبنية تحتية، فالجانب المعنوي يتمثل في الثقافة والتي تشتمل على كل ما يتعلق بالدين، واللغة، والعادات والتقاليد...الخ. وتعتبر الثقافة هوية الشعوب التي تميزها عن غيرها وتمنحها الشخصية الاعتبارية، وفي حال فقدان شعب ما لثقافته الأصلية حينها يفقد هويته وشخصيته، فيصيبه الانحلال والذوبان في بوتقات الشعوب الأخرى وينتهي الأمر به كشعب له مميزاته وأخلاقياته وسينسى تاريخه وماضيه.

ومن هنا ندرك لماذا تحاولُ الدول المحتلة لكردستان جاهدة العملَ على محو ثقافة الشعب الكردي، وطمس ذاكرته وإرادته، وضرب مرتكزات هذا الشعب وإنهائه من الوجود أو إبقائه جسداً بلا روح، ومن ثم دمجه بالشعوب المجاورة في ما يمكن أن نسميه بالإبادة الثقافية وهي نظير الإبادة الجسدية تماماً، ويرقى إلى جريمة حرب بحق الإنسانية، فالإبادة الثقافية أو التطهير الثقافي على غرار التطهير العرقي، والذي يعني في أبسط معانيه تشتيت الحالة المجتمعية، واقتلاع الشعوب من جذوره الثقافية، كما فعلته الحكومات السورية المتعاقبة حينما كان أزلامها من رجال الأمن يعمدون إلى كسر المسجلات التي تغني بالكردية، وتمنع الكرد من إصدار كتب أو أي مطبوعات أخرى باللغة الكردية، أو حتى الكتابة باليد، وأفظع ما تعرض له الكرد في عقر دارهم كان في كردستان الشمالية، حينما منعت الدولة التركية الفاشية والمحتلة الكتابة بالكردية بل منعت التحدث بها حتى في المنزل، وكانت عقوبة من يخالف هذه التعليمات قاسية جداً، وتشمل الغرامات المالية ناهيك عن السجن والتعرض لهجمات قطعان الفاشيين الترك وحماتهم، وهو ما أدى إلى إضعاف الثقافة الكردية والوصول بها إلى مرحلة الإبادة بالفعل كما حدث في مدن ديلوك، سيواس، ملطي، وأرزنجان وغيرها. وكان الأمر يسري على الكرد في بقية الأجزاء وإن بشكل أقل نسبياً، ورغم ذلك لم يستسلم الكردُ أمام هذه المآسي، بل قاوموا سياسات الإبادة الثقافية، فكتبوا بلغتهم هنا وهناك وأصدروا بعض المنشورات والألفباءات الكردية بشكل سري بعيداً أعين الرقابة الحكومية وأجهزتها الأمنية. وقد قامت الحكومات المتحكمة والمحتلة لكردستان بتغيير أسماء القرى والمدن الكردية وبشكل خاص في روج آفا وكردستان الشمالية، وعلى سبيل المثال، تحول اسم تربه سبيبه إلى قبور البيض ثم إلى القحطانية، وجل آغا إلى الجوادية، وكراسور إلى تل أحمر، وديركا حمكو إلى المالكية؟، وفي شمالي كردستان هناك الكثير من المدن والقرى تم تتريكها مثل مدينة قوصر إلى قزل تبة، وشمزينان إلى شمدنلي، وكرى سبي إلى آقجقلر... الخ. كما كانت دوائر النفوس في روج آفا تمنع تسجيل الولادات الكرد بأسماء كردية حتى يسموا بأسماء عربية، وكثيراً ما كان موظف النفوس هو نفسه يختار لهم اسماً عربياً...! . لاشك أن هذا العمل المشين يدخل ضمن

منطق الإبادة الثقافية وهو ما يشكل اعتداءً سافراً على تراث الإنسانية أيضاً لأن لبعضها أسماء أثرية كردية شهيرة مثل كربي نافوكي، والذي حور إلى كوباكلي تبة على سبيل المثال لا الحصر.

وعلينا أن نشير بأن تدميرَ ثقافة الآخر تلجأ إليه الحكومات السلطوية ضد ثقافة الأقليات والشعوب المتعايشة في دولة واحدة وموطن واحد، بهدف طمس هوية الآخر وإبقائه جاهلاً متجرداً من هويته، وتاريخه، وأوابده، وقصصه، وأدبه، وتراثه، كما فعله داعش في الموصل وتدمر بتحطيمه للأوابد التاريخية وأغلبها للشعب الآشوري وللشعوب الأخرى أيضاً. بل أن الأوابد هي ملك للإنسانية كلها، وما يفعله اليوم الرئيس التركي وحزبه (العدالة والتنمية (AKP لإغراق المدينة الكردية (حسكيف) بمياه سد (أليسو) السيء الصيت، وبشكل متعمد هو محاولة لمحو الأوابد الأثرية الكردية ومحو تاريخهم وثقافتهم من الوجود، لأن حسكيف تحوي آثاراً تعود إلى الألف التاسعة ق.م، وتشمل آثارَ عدة شعوب وبالأخص آثار الدولة الأيوبية الكردية وهو ما لا يروق للمتأسلمين من حكام الترك والأحزاب الشوفينية التركية مثل (العدالة والتنمية AKP) و(حزب الحركة القومية MHP) وغيرهما أن يروا أي أثر للكرد في كردستان، وكأن حُماةَ القرى لا تكفي لخلق اقتتال داخلي بين الكرد، فيعمدون إلى اقتتال من نوع آخر اقتتال الطبيعة وذلك لإغراق الأوابد الكردية بمياه الأنهار الكردية نفسها.

وفي مثل هذه الحال يتطلب منا نحن الكردُ بألا نتخلى عن مقاومة الانحلال الثقافي الذي تمارسه الدول المتسلطة بحق شعبنا في عموم كردستان، وسيكون ذلك بالرد العملي ضد ما تخطط له الدول المتسلطة على مقدراتنا، فنعمد إلى الاهتمام باللغة الكرية في المدارس والمنازل، والعناية بالتراث الكردي، والفكر الحر، والذكاء العاطفي، وميراث المرأة الحرة، تحت فضاءات الديمقراطية العصرانية، والحفاظ على الممتلكات الثقافية والتي لا تقل أهمية بحال من الأحوال عن الممتلكات المادية.

**إن تدميرَ ثقافة الآخر تلجأ إليه الحكومات السلطوية ضد ثقافة الأقليات والشعوب المتعايشة في دولة واحدة وموطن واحد، بهدف طمس هوية الآخر وإبقائه جاهلاً متجرداً من هويته، وتاريخه، وأوابده، وقصصه، وأدبه، وتراثه**

## ٣ - المجرَّدون من الجنسية والإحصاء الاستثنائي لعام ١٩٦٢ في روج آفا

يُعتبرُ الاحصاءُ الاستثنائي الذي جرى في الجزيرة – روج آفا، في الخامس من تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٦٢م(٥)، معلماً صارخاً على التغيير الديموغرافي في عهد حكومة الانفصال الرجعية والمتخلفة في أخلاقياتها ومفاهيمها الإنسانية بموجب المرسوم التشريعي رقم ٩٣ الصادر في ١٩٦٢/٨/٢٣م، والذي تم تنفيذه من قبل حكومة البعث فيما بعد، وبموجبه تم تجريد ٢٥ ألفاً من الكرد من جنستهم السورية في البداية وانقسموا إلى أجانب ومكتومي القيد، ليرتفعَ عددهم بين ٢٥٠ – ٣٠٠ الف نسمة وسموا بأجانب تركيا، قبل أن يمنحوا الجنسية بعد اندلا ع الثورة السورية، ولكن لازال مكتومي القيد هؤلاء والذين يتراوح عددهم بين ٣٠ – ٨٠ ألفا، غير معترفين بسوريتهم ويلاقون الأمرين في معيشتهم وأمام دوائر الدولة.

ومن سخرية القدر أن تشملَ قائمةُ الأجانب على اسم اللواء توفيق نظام الدين من قامشلو الذي تولى رئاسة هيئة أركان الجيش السوري والقائد العام للقوات المسلحة عام ١٩٥٤م، وشقيقيه عبد الباقي وزكي نظام الدين عضوي البرلمان السوري في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي. وكانت الغايةُ من



نموذج بطاقة أجانب الحسكة (المجردين من الجنسية السورية بموجب إحصاء ١٩٦٢م)

هذا الإحصاء التغييرَ الديموغرافي في المناطق الكردية والاستلاءَ على ممتلكات الكرد غير المنقولة وبالأخص الأراضي الخصبة التي بحوزتهم وتوزيعها على المغمورين ودفع أصحابها الكرد إلى الهجرة للخارج أو إلى الداخل السوري لا فرق، وذلك لتشتيت الكرد والتقليل من أعدادهم في مناطقهم الشمالية بشكل خاص. هذا ويعتبر التغيير الديموغرافي من أخطر ما تتعرض له الشعوب المغلوبة على أمرها، وعفرين اليوم حلقة صارخة في ممارسة التغيير الديموغرافي بل التطهير العرقي لشعب آمن نفذه المتلاعبون بالإسلام من جند الله المزيفون ومعهم الإرهابي العالمي أردوغان المزيف وهم يخادعون الله ورسوله وما يخادعون إلا أنفسهم.

وفي العُرف الدولي وحقوق الإنسان، يُعتبرُ التغيير الديموغرافي جريمةَ حرب إذا حدث بالقوة والإكراه ودون رضى المهجرين. ففي عفرين الجريحة والتي تجري فيها اليوم واحدة من أفظع الجرائم العالمية ضد شعب آمن لم يرتكب أي جُرمٍ بحق أحد، وإنما هو الظلم وجرائم السفاح أردوغان المليء بالأحقاد والشوفينية وعدو الشعب الكردي رقم واحد، إنّ ما يجري في عفرين اليوم هو خلاصة ما قلناه حيث تعجز الكلمات عن وصف ما تعرض ويتعرض له هذا الشعب الآمن من الإبادتين الثقافية والجسدية ودونما ذنب ارتكبه، فهل يجعلنا ذلك أن نصدق فيلسوف السلطة (هوبز) هنا حينما يقول: الإنسان ذئب لأخيه الانسان!. كلا فحزب العدالة والتنمية وحده يحوي الذئاب، وبقية الناس هم أخوة متحابون. ومثلها بل أكثر منها جرت في كردستان باكور أفظع جرائم الإبادتين الجسدية والثقافية بحق الكرد والأرمن، وجرت هناك أفظع التغييرات الديموغرافية بحق هذين الشعبين الآمنين ولاتزال تجري في وضح النهار وتحت سمع وبصر العالم الحر، ووسط صوت دولي مطبق...!

وعلى العموم كان التغييرُ الديموغرافي في كردستان يرافق دوماً الإبادة الجسدية والثقافية معاً. وعن التطهير العرقي وتعريفه يقول المحامي العالمي بيتروفيتش: (يعد التطهير العرقي سياسة واضحة المعالم لجماعة محدودة من الأشخاص، لإقصاء جماعات أخرى بصورة ممنهجة عن أرض معينة، بناء على أصل ديني، أو عرقي، أو قومي، وتشتمل السياسة من هذا على العنف، وترتبط في أغلب الأحيان بعمليات عسكرية، وهي ما يجب أن يتحقق بالوسائل المتاحة من التمييز وصولاً إلى الإبادة وتستلزم انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي) (٦).

## المصادر


(١) – لقمان يوسف – قرية تل شعير

(٢) – د. آزاد علي – الحزام العربي في الجزيرة السورية – ص – ٣.

(٣) – المصدر السابق– ص – ٤

(٤) – د. باديني، رضوان، أكراد سوريا موعد مع التاريخ – ص – ٩٠

(٥) – الاحصاء الاستثنائي في محافظة الحسكة – م. اوسى – ص–٣

(٦) – الكسندر تكريجور وراينجر – الأصول العرقية وسياسات النزاع – ص – ٣١١.

## فيما يلي النص الكامل للمرسوم التشريعي رقم ـ٤٩ـ تاريخ ٢٠٠٨/٩/١٠

الجمهورية العربية السورية
رئيس الجمهورية
بناء على أحكام الدستور
يرسم ما يلي
المادة (١)
تعدل المواد التالية من القانون رقم ( ٤١ ) تاريخ ٢٠٠٤/١٠/٢٦ وتصبح على النحو التالي:
المادة ١). لا يجوز إنشاء أو نقل أو تعديل أو اكتساب أي حق عيني عقاري على عقار كائن في منطقة حدودية أو إشغاله عن طريق الاستئجار أو الاستثمار أو بأية طريقة كانت لمدة تزيد على ثلاث سنوات لأسم أو لمنفعة شخص طبيعي أو اعتباري إلا بترخيص مسبق سواء كان العقار مبنياً أم غير مبني واقعاً ضمن المخططات التنظيمية أم خارجها . المادة ٤ )– أ – لا تسجل الدعاوى المتعلقة بطلب تثبيت أي حق من الحقوق المنصوص عليها في المادة ( ١ ) من هذا القانون ولا توضع إشارتها ما لم تكن مقترنة بالترخيص وترد كافة الدعاوى القائمة بتاريخ نفاذ أحكام هذا القانون إذا كان الترخيص غير مبرز في اضبارة الدعوى مع مراعاة أحكام المادة ( ٣١) من القرار رقم (١٨٦) لعام ١٩٢٦ .
ب – تنفذ قرارات القضاة العقاريين المتعلقة بأعمال التحديد والتحرير للعقارات الكائنة في مناطق الحدود وتسجل في الصحائف العقارية على أن تثقل عند التسجيل بإشارة تقضي بعدم جواز إعطاء سند التمليك أو تنفيذ أي عقد أو إجراء أية معاملة إلا بعد الحصول على الترخيص .
المادة ٥ )– تخضع معاملات نزع الملكية الجبري للعقارات الكائنة في مناطق الحدود التي تنفذها دوائر التنفيذ بوزارة العدل بالمزاد العلني للترخيص المذكور وفي حال عدم حصول المزاود الأخير على هذا الترخيص تبطل الإحالة القطعية حكماً ويطرح العقار مجدداً للبيع بالمزاد العلني.
المادة ٦ )– في حال عدم تقديم طلب الترخيص خلال ثلاثة أشهر من تاريخ أيلولة الحق العيني العقاري على عقار في منطقة حدودية أو من تاريخ إشغاله عن طريق الاستئجار أو الاستثمار أو أية طريقة كانت لمدة تزيد على ثلاث سنوات يعتبر الإشغال باطلاً .
المادة ٧) –آ – في حال إشغال عقار في منطقة حدودية عن طريق الاستئجار أو الاستثمار أو بأية طريقة كانت لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات يتعين على من شغل العقار المذكور إعلام الجهة الإدارية المختصة في موقع العقار خلال المهلة المحددة في المادة السادسة من هذا القانون.
ب – لا تخضع اكتساب الحقوق العينية العقارية على عقار في منطقة حدودية أو حقوق إشغاله عن طريق الإرث أو الانتقال إلا لشرط إعلام الجهة الإدارية المختصة المنصوص عليه في الفقرة السابقة .
ج – على من يستخدم مزارعين أو عمالاً أو خبراء في الحالات المشمولة بهذا القانون إعلام الجهة الإدارية المختصة عن كل ما يتعلق باستخدامهم وفق الإجراءات الواردة في التعليمات التنفيذية .
المادة ١٠ )– لا تطبق أحكام هذا القانون في الحالات التالية:
آ – أيلولة الحق العيني العقاري أو حقوق الاستئجار أو الاستثمار لصالح الجهات العامة.
ب – معاملات الإفراز وتصحيح الأوصاف .
المادة
( ٢ )
يلغى كل نص مخالف لأحكام هذا المرسوم التشريعي.
المادة
( ٣ )
ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريد الرسمية.
دمشق في ١٤٢٩/٩/١٠هـ
الموافق لـ ٢٠٠٨/٩/١٠
رئيس الجمهورية
بشار الأسد

# معاناة الكرد في الجزيرة السورية



سليمان محمود
كاتب – سوريا

**لقد ساهم الكرد بدور فعال في تحرير سوريا من الاستعمار الأوروبي، إلا أن أصحاب الذهنية القومية المتطرفة الذين حكموا سوريا وبخاصة بعد فترة الخمسينيات من القرن العشرين أنكروا دور الكرد وهمشوهم وحظروا الثقافة واللغة الكرديين ومنعوا الكرد من المشاركة في المؤسسات الإدارية العليا للبلاد، وجرى التضييق عليهم في مجالات التوظيف. وطبقت في منطقة الجزيرة سلسلة من الاجراءات والمخططات والمشاريع العنصرية التي تستهدف بشكل خاص الوجود الكردي كتجريد مئات الآلاف من الجنسية السورية ومشروع الحزام العربي.**

إنّ السياسةَ الاستثنائيّة والخاصّة، والتي مورسَت حيالَ الكُرد في سوريا عامّة والجزيرة السورية خاصّةً، وتنفيذ مشاريع من شأنها تعريب المناطق الكرديّة، وإنشاء حزامٍ من المواطنين العرب ليشكلّوا حاجزاً بين الكرد في تركيا وسوريا؛ بالإضافة إلى ما سُمّي بتطعيم منطقة جبل الأكراد(عفرين) بالعناصر العربية، كانَ لها كبيرُ الأثر على التعايش ما بين جميع مكوّنات منطقة الجزيرة السوريّة، لعقودٍ من الزمن.

نحنُ لا نبتغي نبشَ الماضي وتحريك الجراح حتماً، بقدر ما نريدُ تفصيلَ الحقائق وفضح المؤامرات القديمة الحديثة والتي أضرّت بفكر جيلٍ كاملٍ من السوريين.

ونتذكّرُ هنا الكرّاسَ الذي أصدره محمد طلب هلال، رئيس شعبة الأمن السياسي في محافظة الحسكة عام ١٩٦٢، بعنوان (دراسة حول محافظة الجزيرة من النواحي السياسية والاجتماعية والقومية)، والذي حملَ في طيّاته جملةً من الاقتراحات الرامية إلى صهرِ الكرد والقضاء على خصائصهم القوميّة. ومن بعض بنوده:

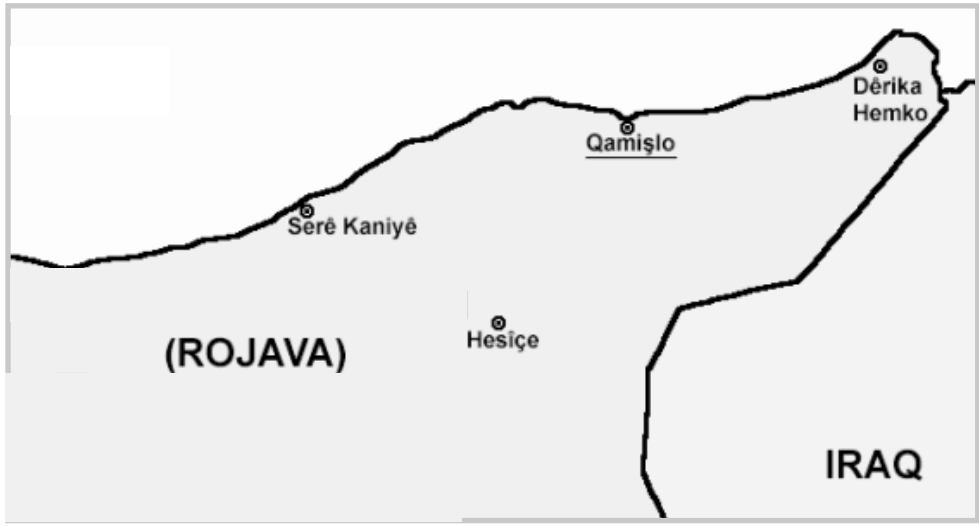


خريطة الجزيرة – روج آفا/ سوريا

١– أن تعمدَ الدولةُ إلى تهجير الأكراد إلى الداخل، مع التوزيع في الداخل، ومع ملاحظة عناصر الخطر أوّلاً بأوّل.

٢– سياسةُ التجهيل، وعدم إنشاء مدارس أو معاهد، لأنّ بناءها أثبتَ عكس المطلوب بشكلٍ صارخ.

٣– سحب الجنسيّة السورية من الكرد، ومن ثمّ تهجيرهم.

٤– سدّ باب العمل أمامهم، حتى يصيرون في وضعٍ غير مستقرّ وغير قادرين على التحرّك، كي يكونوا أمام الرحيل في كلّ وقت.

٥– شنّ حملة من الدعاية الواسعة بين العناصر العربية مُركّزةً على الأكراد.

٦– نزعُ الصفة الدينية عن مشايخ الدين عند الأكراد، وإرسال مشايخ بخطّة مرسومة عرباً أقحاحاً.

٧– ضرب الأكراد في بعضهم، وهذا سهلٌ وميسور، بإثارة من يدّعون بأنهم من أصول عربية على العناصر الخطرة.

٨– إسكانُ عناصر عربية في المناطق الكردية على الحدود، فهم رقابةٌ على الأكراد ريثما يتمّ تهجيرهم، ونقترح أن تكون هذه العشائر من شمّر.

٩– جعل الشريط الشمالي للجزيرة منطقة عسكرية كمنطقة الجبهة، توضعُ فيها الآلياتُ والقطعات العسكرية، مهمتها تهجيرُ الأكراد وإسكان العرب.

١٠– إنشاء مزارع جماعيّة للعرب الذين تُسكنهم الدولةُ في الشريط الشمالي، على أن تكونَ مُدرّبة ومسلّحة عسكرياً.

١١– عدمُ السماح لمن لا يتكلّم العربية بأن يمارسَ حقّ الانتخاب والترشيح في المناطق المذكورة.

١٢– منعُ إعطاء الجنسيّة مطلقاً لمن يريد السّكنَ في تلك المناطق، مهما كانت جنسيّته الأصليّة( عدا الجنسية العربية).

ودائماً كانتِ الذريعةُ التي يسوقها المتعصّبون، أنّ الكردَ يطمحون إلى تشكيلِ دولةٍ كرديّة في سوريا، وتارةً أخرى بأنهم يريدون سلخَ جزءٍ من سوريا وإلحاقه بدولة أجنبيّة. وفي أواخر الخمسينيات بدأت سياسةُ التمييز القومي تُطبّقُ بشكلٍ صارخ في منطقة الجزيرة، وكانت أخفّ وطأةً في المناطق الأخرى التي يتواجدُ فيها الكردُ. وبلغت هذه السياسةُ ذروتها عام ١٩٦٢حيث تمّ تنفيذ الإحصاء الاستثنائي، وتم تجريد ما لا يقلّ عن ١٥٠ ألف مواطن كردي من الجنسيّة السوريّة. ثمّ طُبّقَ عام ١٩٦٦ مشروع الحزام العربي، وتمّ بموجبه نزع يد الآلاف من العائلات الفلاحيّة الكردية من

الأراضي التي استثمروها أباً عن جدّ، وفقدت مورد رزقها نتيجة ذلك.

وقد اشتدّت وتيرةُ هذه السياسات الهوجاء سنةً بعد أخرى، حتى شملت كافة نواحي الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة والثقافيّة والصحيّة.

فقد كانَ يترتّبُ على المواطن الكرديّ أن يراجعَ أجهزةَ الأمن لبناء دار سكنٍ أو ترميمه، أو شراء آليّةٍ خاصّة أو عامة. وكان ممنوعاً عليه الانتسابُ إلى الكليّة الحربيّة، والتوظيف في كثير من دوائر الدولة، ومحظوراً عليه ممارسةُ فلكلوره الشعبيّ والاستماع إلى الموسيقا الكرديّة. هذا علاوةً على أنّ المُجرّدين من الجنسيّة بموجب الإحصاء الجائر أصبحوا محرومين من جميع الحقوق المدنيّة المترتّبة على حقّ المواطَنة.

ربما نستطيع القول إنّ الأوضاعَ بقيت على هذا المنوال حتى عام ١٩٧٠حيث بدأت سياسةُ التمييز القومي تخفّ قليلاً، وصار المواطنُ الكرديّ يستعيدُ بعضَ حقوقه التي سلبتها منه تلك السياسة، وتقلّصت إلى حدٍّ ملموس الإجراءاتُ والتدابيرُ الاستثنائية، خاصّة في التعامل اليومي مع المواطن الكرديّ، الذي بات يمارسُ حياته اليومية بشكلٍ اعتيادي، يشعرُ معها بالطمأنينة والأمان ويساهم بدوره في تقدّم البلد وازدهاره.

إنّ السياساتِ الاستثنائية والمشاريعَ العنصريّة التي طُبّقت ضدّ الكرد في منطقة الجزيرة أدّت إلى تغييرٍ ديمغرافي واضح، فقد أسكنتِ الدولةُ آلافَ العائلات العربية التي أُستقدمت من الرقّة وغيرها من محافظات الداخل في الشريط الحدودي المتاخم لتركيا، طبقاً لمشروع الحزام العربي السيّء الصيت، ونزعتْ يدَ الفلاحين عن الأراضي التي استثمروها عشرات السنين، وبذلك ظلّوا دون مورد رزقٍ في ظلّ التدابير التي كانت تُسمّى ب(الاشتراكيّة)، هذا علاوةً على الآلاف من العناصر العربية التي خدمت في دوائر الدولة ومؤسساتها وفي سلك التربية والتعليم، حيث قدّمت لهمُ التسهيلاتِ والامتيازات للسكن في

**إنّ السياساتِ الاستثنائية والمشاريعَ العنصريّة التي طُبّقت ضدّ الكرد في منطقة الجزيرة أدّت إلى تغييرٍ ديمغرافي واضح**

الجزيرة، في الوقت الذي كان ممنوعاً فيه على العنصر الكرديّ أن ينقلَ موطنَ سكنه من القرية التي يسكنها إلى المدينة التابعة لها، أو من مدينة لأخرى ضمن حدود المحافظة الإدارية؛ وكان يواجهُ شتّى التدابير والإجراءات القاسية، ومضايقته من الناحية الاقتصادية لسدّ سُبل العيش أمامه، وبالتالي إرغامه على الرحيل من الجزيرة، مما أدّى بالآلاف من أبناء الشعب الكردي إلى الهجرة عن المحافظة والتوجّه إلى أوروبا ومحافظات الداخل، سعياً وراءَ لقمة العيش لعائلته.

لقد كانتِ الجزيرةُ قليلةَ السكّان في أوائل هذا القرن، يقدّر عددُ سكّانها بأربعين ألف نسمة، ينتمون إلى المكوّنين العربي والكردي وقليلٍ من المسيحيين. والعشائرُ العربيةُ كانت في حالة بداوة، وهي الطيّ وكانت تسكن جنوبَ القامشلي، والجبور حوالي الحسكة، ثمّ البكّارة في منطقة جبل عبد العزيز، والشرابيين في منطقة رأس العين، وعدد قليل من عشيرة الشمّر والتي كانت في غالبيتها الساحقة في العراق. أمّا الكردُ فكانوا نصفَ حضرٍ يسكنون المناطقَ الواقعة في شمالي الجزيرة العليا جنوب سلسلة جبال طوروس في العديد من القرى.

وبعد اتفاقية سايكس– بيكو عام ١٩١٦ وتخطيط الحدود بين تركيا وسوريا، قسّمَ الخطّ الحديدي الذي يربطُ مدينةَ حلب ببغدادَ تلكَ العشائر الكردية إلى قسمين: قسمٌ بقيَ ضمن حدود الدولة التركيّة، والآخر أصبح تابعاً للدولة السورية.

إنّ كلّ المصادر العربية والأجنبيّة تبيّن أنّ الكردَ وُجدوا في الجزيرة العُليا منذ مئات السنين، وأنّ العشائرَ الكرديّة في الجزيرة هي عبارةٌ عن امتداد لجزئها الآخر

**إنّ كلّ المصادر العربية والأجنبيّة تبيّن أنّ الكرد وجدوا في الجزيرة العليا منذ مئات السنين، وأنّ العشائر الكرديّة في الجزيرة هي عبارة عن امتداد لجزئها الآخر في تركيا وبنسبٍ متفاوتة بين عشيرةٍ وأخرى**

في تركيا وبنسبٍ متفاوتة بين عشيرةٍ وأخرى، تبعاً لامتداد الحدود الدولية بين سوريا وتركيا، ولحجم كل من هذه العشائر في الكبر والصغر. ونتيجةً لهذا التقسيم فقد قاستِ الآلافُ من العائلات معاناةً اجتماعية وإنسانيّة، وهي لا زالت تكابدها حتى اليوم.

صحيحٌ أنّ الكردَ ما شكّلوا دولةً يوماً، غيرَ أنّ جميعَ علماء التاريخ والأجناس كتبوا في كتبهم وأبحاثهم عن الشعب الكرديّ وأصله وتاريخه الذي يمتدّ لأكثر من خمسة آلاف سنة في هذه المنطقة بالذات، وتحديداً بين بحيرتي أورمية ووان، وعن ثقافته وتقاليده وفلكلوره الغني. وتزخر كتب الباحثين والمؤرخين بدور الكرد المشرّف في نشر الإسلام وترسيخ دعائمه وردّ كيد الأعداء عنه، وكذلك الإمارات التي شكلّوها في العهد الإسلامي وقبله.

على الجميع أن يعرفَ أنّ الكردَ ما كانوا يوماً جسماً غريباً على هذه الأرض، بل كانوا دوماً عنصراً إيجابيّاً في بناء الوطن، يساهمون بإخلاصٍ وشرف في تقدّمه وازدهاره، وهم كغيرهم من المواطنين أصحابُ هذه الأرض وحُماةُ هذا الوطن.

ومهما كانت مساحةُ الاختلاف في الآراء بيننا، فإننا في هذا البلد، على اختلاف انتماءاتنا القوميّة عرباً وكرداً وقوميات أخرى، وكذلك على اختلاف الديانات والطوائف، يجبُ أن نعيشَ بوئامٍ وإخاء، يجمعنا الهدف المشترَك، ألا وهو العملُ معاً لازدهار سوريا وتقدّمها، وتعزيز الوحدة الوطنيّة التي كانت وستبقى حجرَ الأساس لكلّ تقدّم ونجاح.

## المصادر:


١- اسكندر داوود- الجزيرة السورية- ١٩٥٩

٢- محمد طلب هلال- دراسة حول الجزيرة من النواحي السياسية والقومية.

٣- عبد الحميد درويش- لمحة تاريخية عن أكراد الجزيرة.

# الترك وسياسة التتريك في البلاد العربية



جاسم العبيد
كاتب وباحث – سوريا

**دام الاحتلال التركي للبلاد العربية تحت اسم «السلطنة العثمانية» قرابة أربعة قرون ، فرضت خلالها حالة من العزلة الاجتماعية على البلاد التي حكمتها وكذلك فرضت سياسة التتريك على كافة المجالات، وفي آواخر فترة احتلالها للبلاد العربية ظهرت الحركات الاستقلالية في الأوساط الوطنية العربية، فجاء الرد العثماني التركي قاسياً، حيث فرضت السلطات العثمانية جو من الرعب في المناطق العربية ونفذت احكام الإعدام بحق الوطنيين والأحرار العرب وإلى ما ذلك من ممارسات ترقى إلى وصفها كحالة من الإبادة السياسية و الثقافية بحق الشعب العربي وبخاصة في البلاد السورية .**

الأتراك هم مجموعة من القبائل يصل عددها إلى ٢٠ قبيلة تقريباً منها: (بجتك، جكل، قبجاقي، تخسي، يغما، يماك، اغراق، بشفرت– جرقي، يسمل، جمل، ايغور، ياباكو، تنكت، أوغوز . ..الخ). وقد توزعت هذه القبائل في الكثير من المناطق التركية.

وجميع هذه القبائل تتحدث اللغة التركية ولكن بلهجات مختلفة، وتعود لغتهم إلى عائلة اللغات المغولية. وهناك ست دول تتكلم اللغة التركية ولكن بلهجات مختلفة وهي (تركمانستان، تركيا، أذربيجان، قرغيزيا، أوزبكستان، كازاخستان).

استوطن الأتراك وسط آسيا التي تعتبر موطناً أساسياً لهم منذ أقدم الأزمنة قبل أن يقوموا بالهجرة إلى الأناضول. وأول ظهور لكلمة ترك كانت في القرن السادس الميلادي وكانت تشير إلى دولة (غوك تورك) إذ بانت في رسالة امبراطور الصين في ذلك الوقت التي أرسلها بتاريخ ٥٨٥ م حيث وصفه الإمبراطور الصيني بخان الترك. ويتصف الترك بالخيلاء (التكبر) والفوقية والذهنية التسلطية.

**أحاط العثمانيون البلاد العربية بسياج من العزلة عن التأثيرات الخارجية، مما انعكس سلباً على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية فيها.**

كما إن السلاجقة، هم سلالة تركية حكمت في أفغانستان وأجزاء من الأناضول وسوريا والعراق ما بين عام ١٠٣٨م حتى عام ١١٩٤م. وينتمي السلاجقة لقبيلة فتيق إحدى العشائر المتزعمة لقبيلة الغز التركية. ودخلت هذه العشيرة في دين الإسلام أثناء عهد زعيمها سلجوق سنة ٩٦٠ م.

وقد أسس الأتراك الدولة العثمانية التي استمرت قائمة حوالي ٦٠٠ سنة من عام ١٢٩٩م حتى عام ١٩٢٣م. ويعتبر عثمان بن أرطغرل مؤسساً لهذه الدولة.

وقد حكم العثمانيون الترك البلادَ العربية وكردستان وآسيا الصغرى والبلقان باسم الإسلام، وحمل الحاكم لقب خليفة المسلمين وأمير المؤمنين مما ساعدهم في إطالة الحكم والتوسع في البلاد الأخرى واستقرت في أراضي واسعة بين أوروبا وآسيا وامتدت إلى إفريقيا ووصل عدد ولاياتها إلى ٢٩ ولاية.

ينتمي عثمان إلى قبيلة كايي المقيمة في أواسط تركيا من سنة ١٢٩٩-١٣٢٦م وهو من مدينة سكود مسقط رأسه، ومن اسمه اشتق اسم العثمانيين، ولم يطلقوا على أنفسهم اسم الأتراك إلا في القرن التاسع عشر في حين أطلقوا اسم الترك على القبائل الهمجية في تركستان، وقد لقب عثمان نفسه بادي شاه واستمرت تحكم البلاد بقوة السيف وبالعسكر حتى أصبحت قوة عظمى عاصمتها استنبول حتى عهد سليمان القانوني. ومن ثم بدأت بالانحدار وأخذ الضعف يدب في جسمها حتى سميت بالرجل المريض ولأسباب شتى حتى انهارت وانتهت بصفتها السياسية بتاريخ ١٩٢٢م وأزيلت بوصفها دولة قائمة بحكم القانون في عام ١٩٢٣م بعد توقيعها على معاهدة لوزان. وزالت نهائياً عند قيام الدولة التركية.

ضم العثمانيون البلاد العربية لحكمهم منذ القرن السادس عشر الميلادي بعد أن خاضوا عدة معارك مع المماليك في مصر وبلاد الشام ومع الصفويين في العراق. وقد أحاط العثمانيون البلاد العربية بسياج من العزلة عن التأثيرات الخارجية، مما انعكس سلباً على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية فيها. لم يحاول العثمانيون التدخل في شؤون العرب السياسية حتى نهاية حكم السلطان سليمان القانوني، إذ لجأت الدولة العثمانية منذ بداية حكمهم إلى تعيين الزعماء المحليين حكاماً لها في ولاياتها العربية، وقد رأت في هذا الإجراء أنها ستحظى ببعض الفوائد.

## في الحالة الاقتصادية:

### ١- الزراعة:

نظر العثمانيون للأرض على أنها ملك للدولة، فأقطعوا قسماً كبيراً من الأرض الصالحة للزراعة للعسكريين ضمن نظام الإقطاع الحربي، فكانوا يتقاضون جزءاً من إنتاج الأرض مقابل القيام بواجباتهم العسكرية. وباقي الإنتاج يذهب للفلاحين. كما مورست جباية الضرائب من خلال نظام الالتزام، وشهدت الزراعة تراجعاً واضحاً بسبب القحط والجراد والفقر وكثرة الضرائب وانعدام الأمن واستخدام أدوات تقليدية في العملية الزراعية.

### ٢- الصناعة:

شهدت البلاد العربية في تلك الآونة صناعات حرفية اعتمدت على المواد الأولية المتوفرة في كل منطقة ومقايضة منتجاتها مع المناطق الأخرى وأهم الصناعات التي انتشرت في البلاد العربية أثناء

الحكم العثماني، المنسوجات وصناعة الصابون والملح وطحن الحبوب، والصناعات الخشبية ولم تستطع هذه الصناعات الحرفية الصمود في مواجهة الصناعات الأوروبية التي اتسمت بالجودة العالية ورخص الثمن بعد الثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا.

## ٣ـ التجارة

:

شهدت التجارة تراجعاً واضحاً وخاصة بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح في جنوب أفريقيا وتحول طرق التجارة عن العالم الإسلامي منذ العهد المملوكي وسوء طرق المواصلات والفقر العام للسكان والاضطرابات السياسية وانعدام الأمن، واستعان العثمانيون بالأمير أبي ريشة من الموالي لحماية طريق الحرير من اللصوص وقطاع الطرق وكانت قاعدته مدينة عانة بالعراق ولديه عشرة آلاف من الجمال تجوب الصحارى لتصل إلى استنبول محملة بالتجارة، ومع ذلك فإن التجارة بين سوريا ومصر لم تنقطع في العهد العثماني.

## ٤ـ الضرائب والرسوم:

فرضت الدولة العثمانية عدداً من الضرائب والرسوم منها على الأراضي الزراعية وضريبة العشر والرسوم على المواشي وكان يسمى (الخاجور) وعلى المطاحن ومعاصر الزيتون والمسقفات على المباني السكنية والحرفيين والفلاحين والضرائب العرفية أيام الحروب وحتى النعجة كان عليها ضريبة، وقد استطاع العثمانيون نقل كثير من الفلاحين المقيمين في حمص وحماة وغوطة دمشق من قبيلة العكيدات إلى وادي الفرت بعد إقناعهم من قبل ابن حريميس من مشايخ عنزة وذلك لزراعة شط الفرات بالحبوب وتقديمها للجيش العثماني مقابل استملاك الأرض الأميرية وهذا ما حصل، لكن قسم من قبيلة العكيدات تمرد على العسكر العثماني ولم يدفع الضريبة ولم يعط عسكرا



عمّال يكدّون في إنشاء خط سكة حديد الحجاز، قرابة عام ١٩٠٥م.

للجندية العثمانية خاصة في مناطق البوكمال. يقول أحد شعراء العكيدات:

من دور حويش معذيها  سيار ومانعطي عسكر
وحويش هوشيخ من قبيلة العكيدات من البوكمال.

## الحالة الاجتماعية:

بقيت الشؤون الداخلية للشعوب التي خضعت للدولة العثمانية من عرب وكرد وشاشان وسريان وغيرها كما هي، فقد تركوا لها حرية ممارسة معتقداتها الدينية وعاداتها وتقاليدها وانقسم المجتمع في العهد العثماني إلى:

١–أصحاب الامتيازات من الحكام المحليين والإقطاعيين وكذلك العلماء والأئمة والخطباء الذين أعفوا من الضرائب والسادة آل البيت.

٢–عامة الشعب من الفلاحين والصناع وأصحاب الحرف ورعايا الدولة من المسلمين وغير المسلمين الذين كانوا يدفعون الضرائب.

## الحالة الفكرية والثقافية:

أصبحت استنبول عاصمة الدولة العثمانية مركزاً للحياة العلمية والثقافية وذلك لأسباب عدة منها :

١. هجرة الكثير من الأدباء والعلماء والمفكرين من

**لم تهتم الدولة العثمانية بالثقافة واللغة العربية ولم ترتق بهما للمستوى الحقيقي لهما، ومسؤولية ذلك كان على عاتق المؤسسات الدينية الكبرى التي حافظت على ذلك كالأزهر الشريف في القاهرة وجامع الزيتونة في تونس والأموي في دمشق.**

البلاد العربية إليها ممن نشطوا في التدريس والتأليف باللغتين العربية والتركية.

٢. جميع المخطوطات العربية والثقافية على اختلاف معارفها في مكتبات استنبول ومساجدها.

٣. لم تهتم الدولة بالثقافة واللغة العربية ولم ترتق بهما للمستوى الحقيقي لهما، ومسؤولية ذلك كان على عاتق المؤسسات الدينية الكبرى التي حافظت على ذلك كالأزهر الشريف في القاهرة وجامع الزيتونة في تونس والأموي في دمشق والحرمين الشريفين في الحجاز والأقصى في القدس والنجف في العراق بالإضافة إلى المساجد في مراكز الولايات العربية دمشق وحلب والقدس والقاهرة وبغداد.

فقد اعتمدت هذه المؤسسات التعليمية في تمويلها على الأوقاف والتبرعات العامة من المحسنين وأهل البر والخير. وكانت تعلم مختلف العلوم العقلية كالرياضيات والهندسة والعلوم النقلية الدين والتاريخ.

استمرت الدولة العثمانية بالتقصير، فبدأت حركات الاصلاح والتجديد في الدولة في القرن التاسع عشر واتخذت مجموعة من الاجراءات العسكرية الإصلاحية والإدارية ولكن ما السبب في هذا الاصلاح:

١. حالة الضعف والفساد السياسي والإداري الذي وصلت إليه الدولة العثمانية، مما أدى لقيام حركات استقلالية عن جسم الدولة مثل حركة فخرالدين المعني الثاني عام ١٦٩٧م وحركة ظاهر العمر عام ١٧٧٥م في عكا بفلسطين وثورة الأشراف في الحجاز والدولة الزيدية في اليمن والأسرة السعيدية في عمان والأسرة السعدية في المغرب عام ١٦٨٥م.

٢. الهزائم المتكررة التي ألحقتها الدول الأوروبية فيها.

ففي عهد السلطان محمود الثاني عام ١٨٠٨– ١٨٣٩ م تعرضت الدولة إلى أزمات داخلية وخارجية تمثلت في ثورات الانكشارية وتمردهم في العاصمة استنبول وفي بعض الولايات الأخرى مثل ولاية ماردين إذ يذكر اسكندر داود في كتابه الجزيرة السورية ص٥٧:

(ألحقت ماردين أولا بديار بكر ثم فصلت عنها وضمت إلى إيالة بغداد وصارت بغداد هي التي تعين حاكمها الذي كانوا يسمونه، متسلم، وقد ذكر التاريخ عدة ثورات للماردينيين على الحكم العثماني منها ثورتهم سنة ١٨٣٢م على السلطان محمود الثاني إثر إعلانه الإصلاحات المعروفة بالتنظيمات فجردت الدولة حملة لإخضاعهم بقيادة رشيد باشا وتمكنت من قمع الثورة وإعادة الأمن إلى ما كان عليه غير أن الحال ما لبثت ثانية ان اشتعلت واضطربت المدينة إثر دخول الجيش المصري إلى سورية ومسيره نحو الشمال وازدادت الحال سوءا إثر الهزيمة الساحقة التي أنزلها المصريون بالعثمانيين سنة ١٨٣٩م فعهد الباب العالي إلى سعدالله باشا حاكم ديار بكر– آمد– بإعادة النظام إلى منطقة ماردين ولكن الأهلين من عرب وكرد وسريان وأرمن أعلنوا أنهم يفضلون الانضواء تحت سلطة ابراهيم باشا حاكم الموصل وكان قد أظهر عداءه لتنظيمات السلطان محمود المذكورة ودامت الحال كذلك إلى ما بعد جلاء الجيوش المصرية من الديار السورية).

كما قامت ثورة الشيخ سعيد بيران عام ١٩٢٥م وانتفاضته العارمة في منطقة ديار بكر– آمد بوجه الظلم والاستبداد وسياسات التتريك والعنصرية التركية، ولكن للأسف خبت نار هذه الانتفاضة وانطفأت حينما

قبض على الشيخ سعيد وأعدم من قبل الترك، وكذلك انتفاضة ديرسم الكردية عام ١٩٣٦. وكذلك حملة نابليون بونابرت على مصر والشام والحروب العثمانية الروسية. وظهور عدد من الحركات الاستقلالية في شبه جزيرة البلقان.

حاول السلطان محمود إصلاح الجيش وذلك بالتخلص من النظم العسكرية القديمة وفي مقدمتها الجيش الانكشاري، فعمل على تأسيس جيش قوي واقتباس النظم الأوروبية الحديثة وإنشاء فرق عسكرية جديدة لإعادة القوة العسكرية للقوات العثمانية.

جاء عبد الحميد الأول عام ١٨٣٩ –١٨٦١م وكان على خلاف مع محمد علي باشا حاكم مصر الذي قاد حملة سيطر فيها على مصر وبلاد الشام فأصدر السلطان مرسوماً سمي بـ (شريف كلخانة) لضمان تأييد الدول الأوروبية ودعمها للسلطان ضد محمد علي باشا ومن بنود المرسوم:

١– تنظيم جباية الضرائب وإلغاء نظام الالتزام.

٢– المحافظة على أرواح الناس وأموالهم وممتلكاتهم مهما كانت دياناتهم.

٣–إصلاح الإدارة والقضاء على الرشوة والمحسوبيات.

٤– وضع نظام محدد للخدمة العسكرية.

ازداد ضغط الدول الأوروبية على العثمانيين وطالبوهم بمزيد من الإصلاحات فأصدر السلطان عبد المجيد مرسوم التنظيمات الخيرية ومن بنوده:

١–إصلاحات شاملة في الأمور المالية والمواصلات والتعليم والزراعة والتجارة.

٢–اعتبار رعايا الدولة العثمانية متساوية في الحقوق والواجبات مهما اختلفت دياناتهم ومذاهبهم.

٣–إنشاء محاكم مختلفة للفصل في القضايا المدنية والجزائية.

٤–السماح للأجانب بحق التملك في أراضي الدولة العثمانية.

وفي عهد السلطان عبد العزيز (١٨٦١– ١٨٧٦م) صدر قانون الولايات ويهدف إلى تحديث التنظيمات الادارية المتبعة في الدولة العثمانية وبموجبه أصبح في كل ولاية وال يساعده موظفون مختصون بالشؤون المالية والادارية والتعليم والقضاء والأشغال العامة والزراعة ويقدمون له المساعدة واستحدث مجلس إدارة يشترك فيه الأهالي إلى جانب الحكام الاداريين ووضعت القوانين التي تنظم المحاكم والزراعة والأراضي والبلديات والتجارة.

ثم جاء عبد الحميد الثاني (١٨٧٦– ١٩٠٩م) فأظهر توجهاً إصلاحياً بتأثير رجال الإصلاح الذين طالبوا باقتباس النظم الديموقراطية من أوروبا، فأصدر السلطان القانون الأساسي الذي حدد فيه الحقوق والامتيازات الخاصة بالسلطان وأسرته وورثة العرش والحقوق العامة لرعايا الدولة الذي أطلق عليهم اسم العثمانيون بغض النظر عن دياناتهم وأجناسهم وألغى السلطان مصادرة الأموال وممارسات التعذيب وأعمال السخرة وأعلن المجلس العمومي ووافق السلطان مضطراً على توقيع بنود الدستور الجديد لمواجهة خطر الدول الأوروبية، لكنه ما لبث أن عزل الصدر الأعظم مدحت باشا الملقب بأبي الدستور ونفاه إلى خارج البلاد عام ١٨٧٧م، وأوقف العمل بالدستور وأعاد الحكم الفردي الاستبدادي.

تدهور وضع الدولة العثمانية وبدأ الضعف يدب في جسمها منذ أواخر القرن السابع عشر الميلادي عندما استطاع الغرب إيقاف التوسع العثماني عند حدود فينا عاصمة النمسا، وتعرض العثمانيون للهزائم الكثيرة أمام روسيا في القرن الثامن عشر انتهت بمعاهدة كوجك قينارجة عام ١٧٧٤م وقد ساهمت عوامل عديدة في انهيار الدولة منها:

١. معاهدة كوجك قينارجة عام ١٧٧٤م التي تنازلت فيها الدولة العثمانية عن سيادتها في شبه جزيرة القرم وضمت إلى روسيا ومنحت روسيا امتيازات تجارية ودينية كإقامة كنيسة أرثوذكسية في استنبول وكان توسع الدولة العثمانية في مساحات واسعة امتدت إلى ثلاث قارات وضمت شعوباً غير متجانسة من الناحية العرقية

**أدت سياسة التتريك والنهج المتغطرس الذي مارسه الاتحاديون ضد العرب والشعوب الأخرى إلى تخلف المنطقة وغرقها في بحر الجهل والفقر والاستبداد إلى جانب الاستيلاء على ثروات المنطقة.**

واللغوية والدينية والثقافية والتاريخية، فكان لكل هذه العوامل مجتمعة لها الأثر البالغ في ضعفها.

فبرزت الحركات القومية والطورانية وثورات لها طابع قومي مثل الثورة الألبانية والحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤-١٩١٨م.

انتهى عهد السلاطين الأقوياء بموت سليمان القانوني عام ١٥٦٦م وحكمت سلاطين ضعفاء فتحولت الدولة بسببهم إلى مرحلة جديدة من الفساد والضعف، وخاصة إغفالهم لشؤون الجيش وإلغاء الضريبة التي كانت تزود فرق الانكشارية بالعناصر البشرية مما أدى إلى تحول الحياة العسكرية إلى وراثية في صفوف الجيش الانكشاري وفقدان الجيش الانكشاري صفته القتالية وتراجع دوره بعد السماح له بالاختلاط بالسكان المحليين والانخراط بالوظائف المدنية وانتشار الرشوة بين صفوف قادة الجيش والولاة حتى أصبح تعيين الوالي لفترة محدودة ثم يتم تغييره كي لا يملأ جعبته كاملة من الرشاوى.

وبقيت الأسلحة القديمة كما هي، لم يطرأ عليها تحسين أو تبديل وكذلك الأساليب القتالية لم تتغير بل انشغل القادة العسكريون بالأراضي الزراعية على حساب انتمائهم للجيش.

ففقد الأمن وسيطر الأوروبيون على صناعة الغزل والحرير وقامت المصارف الأوروبية فلجأت الدولة العثمانية إلى الاستدانة من مصارف أوروبا وتراجعت التنظيمات المهنية والحرفية وقامت الحرب مع ايطاليا فتخلت الدولة العثمانية عن طرابلس وبنغازي بموجب صلح آرشي عام ١٩١٢م وتنازل العثمانيون عن البوسنة والهرسك للنمسا عام ١٩٠٩م، هكذا كانت حال الدولة وما وصلت إليه من حالة ضعف.

## سياسة التتريك:

بدأ الأتراك الاتحاديون بعد استلامهم الحكم في أواخر عمر الدولة العثمانية بممارسة سياسة تمثلت بسياسة التتريك التي نتج عنها:

١-سوء العلاقة بين الأتراك والشعوب العربية والكردية والقوميات الأخرى نتيجة السياسة التي اتبعها الاتحاد والترقي.

٢-ظهور اتجاهات سياسية متباينة لدى الاتحاديين حيث أيد بعضهم الحركة القومية الطورانية بينما دعا الاتجاه الآخر للمحافظة على الدولة العثمانية.

أدت سياسة التتريك والنهج المتغطرس الذي مارسه الاتحاديون ضد العرب والشعوب الأخرى إلى تخلف المنطقة وغرقها في بحر الجهل والفقر والاستبداد إلى جانب الاستيلاء على ثروات المنطقة العربية وتسخير أبنائها واستنزاف طاقاتهم لخدمة مصالحهم، فسياسة التتريك التي اتبعها حكام الترك سياسة عنصرية مارسها الاتحاديون ضد العرب والقوميات الأخرى لفرض اللغة التركية في التعليم والمؤسسات الحكومية ودوائر الدولة وإهمال اللغة العربية وغيرها من اللغات.

في ذلك الوقت وسعت بريطانيا إمبراطوريتها لتأمين طرق الوصول لمستعمراتها في الهند، فسيطرت على مصر وقناة السويس وعدن والخليج العربي، ودخلت الدولة العثمانية في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٤م الحرب العالمية الأولى إلى جانب دول الوسط ألمانيا والنمسا والمجر وذلك تنفيذاً للمعاهدة السرية المعقودة بينها وبين ألمانيا في آب/ أغسطس سنة ١٩١٤م، فضلاً عن ذلك فإن حادثة ضرب الموانئ الروسية في البحر الأسود التي قامت بها القطعات العثمانية في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩١٤م

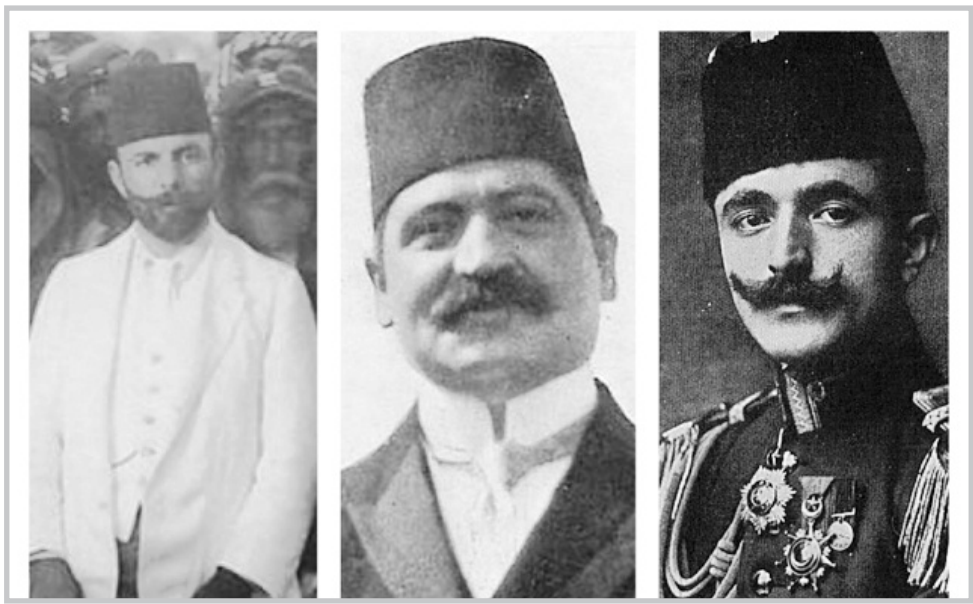

من قادة جمعية الاتحاد والترقي في تركيا، من اليمين إلى اليسار «أنور باشا، طلعت باشا، جمال باشا».

عجلت من دخول الدولة العثمانية الحرب، إذ أعلنت روسيا الحرب عليها في ٤ تشرين الثاني من العام نفسه، وتلا ذلك إعلان كل من بريطانيا وفرنسا الحرب عليها بعد يوم واحد.

كانت الدولة العثمانية تتوخى من دخولها الحرب تحقيق أهداف عديدة منها:

١–ممارسة سياسة التريك في جميع أنحاء الدولة العثمانية وفي الأقطار التي وقعت تحت سيطرة الدول الأوروبية.

٢–استعادة الولايات التي خرجت من سلطة الدولة العثمانية مثل قبرص وليبيا وتونس والجزائر.

٣–إعادة ترسيخ سلطة الخلافة على جميع دول العالم الإسلامي.

اعتقد قادة جمعية الاتحاد والترقي إن هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها إلا بالتعاون مع ألمانيا، كما أن هؤلاء القادة ومنهم أنور باشا وطلعت باشا كانوا يرون أن التخلص من القيود الثقيلة المفروضة عليهم بوجود نظام الامتيازات الاجنبية لا يمكن أن يتم إلا بدخول الدولة الحرب العالمية رغم أن واردات الدولة العثمانية كانت محجوزة للدول الأجنبية ضمانا لدفع الديون وتسديدها.

أعلنت الحرب والدولة مفككة وضعيفة ويسودها الاضطراب، فاستاء كثير من الوزراء بل قدموا استقالاتهم من الحكومة، أما الرأي العام العثماني فلم يكن راضياً على دخول الدولة الحرب العالمية نظراً لما تجلبه هذه الحرب من ويلات ودمار وخراب، فخسرت الدولة الحرب وقسمت ممتلكاتها ووقعت معاهدة رودس عام ١٩١٨م.

أدى دخول العثمانيين الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م ضد دول الحلفاء إلى التعجيل بانهيارها فقام الحلفاء باحتلال أجزاء من أراضي الدولة العثمانية، فاضطر الأتراك للقتال على جبهات متعددة أغلبها دفاعية ثم دخلت أمريكا الحرب فرجحت كفة الحلفاء.

وعلى الرغم من خروج روسيا من الحرب العالمية الأولى أثر الثورة البلشفية عام ١٩١٧م، إلا أن الأتراك أجبروا على توقيع معاهدة هدنة رودس عام ١٩١٨م التي نصت على استسلام الدولة العثمانية لقوات الحلفاء التي دخلت استنبول دون قيد أو شرط.

**أجبر الأتراك أبناء القوميات المختلفة في الدولة على تعلم اللغة التركية وجعلوها لغة العلم في المدارس ولغة البلاد وفرضوا الضرائب الباهظة وطالب بعضهم بطرد العرب من أوطانهم وتوطين جاليات تركية بدلاً منهم.**

وفي عام ١٩٢٣ جرى التوقيع على معاهدة لوزان مع الحلفاء نصت بنودها على الاعتراف بعودة السيادة التركية على أراضيها، ثم أصدر المجلس الوطني التركي بتاريخ الأول آذار/ مارس ١٩٢٤م قانوناً جديداً نص على تأسيس الجمهورية التركية الحديثة وانتخاب مصطفى كمال أتاتورك رئيساً للجمهورية الذي انخرط في العمل الثوري، وأسس جمعية وطن عام ١٩٠٦م وأصبح رئيساً للجمهورية حتى وفاته عام ١٩٣٨م عزلت الحكومة الاتحادية السلطان عبد الحميد عام ١٩٠٩م وعينت محمد رشاد سلطاناً بالاسم بدلاً عنه، فسيطروا على السلطة ومارسوا سياسة عنصرية متعصبة للعنصر التركي، فجعلوا المناصب العليا في الإدارة والجيش بيد الأتراك وشددوا من قبضة الحكم المركزي التركي.

وأجبر الأتراك أبناء القوميات المختلفة في الدولة على تعلم اللغة التركية وجعلوها لغة العلم في المدارس ولغة البلاد وفرضوا الضرائب الباهظة وطالب بعضهم بطرد العرب من أوطانهم وتوطين جاليات تركية بدلاً منهم ونقل الضباط العرب إلى المناطق البعيدة وتشجيع الصحافة التي تمجد تعصبهم لقوميتهم الطورانية. فاصطدمت هذه السياسة مع مصالح العرب وتمسكهم بقوميتهم ودينهم ولغتهم ولعل هذه الخطوات لعبت دوراً هاماً في إثارة المشاعر القومية ضد الحكم التركي في دولة متعددة العناصر والقوميات.

انتشر التذمر عند الشباب العرب وبدأ الفكر القومي والشعور بالانتماء للعروبة يملأ صدور الشبيبة المثقفة والمتعلمة والمفكرة بمصير الأمة، فأصدروا في مؤتمر باريس قرارات عام ١٩١٣م لم تعجب الاتحاديين ومع ذلك تم الاتفاق على بنود منها:

١–التعليم الابتدائي والمعاملات الرسمية في الولايات العربية تتم باللغة العربية.

٢–كبار موظفي الدولة يعينون من قبل الحكومة المركزية في الولايات العربية ويكونوا من الملمين باللغة العربية أما بقية موظفي الدولة فيجب أن يكونوا من الولاية نفسها.

٣– الخدمة العسكرية محلية في أوقات السلم.

٤– يعين ثلاث وزراء عرب.

لكن الاتحاديين لم يتقيدوا بالشروط والمعاهدة واستمروا بسياسة التتريك والاضطهاد والإعدامات في ٦ أيار/ مايو ١٩١٦م فقد أعدم رفيق رزق سلوم ومحمد نسيب وعبدالكريم الخليل ومحمود العجم وعبدالقادر الخرسا ومحمد ومحمود المحمصاني وسعيد الكرمي وعبدالله الظاهر وعمر الجزائري والشيخ أحمد طبارة وأمين لطفي الحافظ وسيف الدين الخطيب وشفيق المؤيد وعلي النشاشيبي وعبدالوهاب الانكليزي ورشدي الشمعة ومحمد الشنطي وبشارة الهاني وشيخ قبيلة الحسنة محمد الملحم ومفتي غزة أحمد عارف وشاهر رحيل العلي شيخ قبيلة التركي وبيترو باولي وعبدالغني العريسي وجرجي حداد، وكان وراء هذه الإعدامات السفاح جمال باشا وغيرهم الكثير من المفكرين والشعراء والخطباء والمثقفين الوطنيين.

فظهر الشريف الحسين بن علي وأطلق الرصاصة الأولى لإعلان الثورة على الأتراك وانضم كثير من الشباب العربي لثورة الشريف حسين بعد أن قارنوا وتنبهوا إلى ما هم عليه من حالة تخلف وضعف وجهل ونظروا للغرب المتحضر المتقدم في مجال العلم والتكنولوجيا، فطالبوا بالاستقلال عن الدولة العثمانية ومن الشخصيات البارزة التي كان لها دور بارز في



السلطات العثمانية التركية تنفذ أحكام الإعدام بحق عدد من الوطنيين السوريين في ٦ أيار/ مايو ١٩١٦م

إذكاء روح الحماسة للانفصال عن الدولة العثمانية الأديب عبد الرحمن الكواكبي ومحمد عبده ومحمد رشيد رضا ومحمود شكري الآلوسي وقاسم أمين الذي نادى بتحرير وتعليم المرأة الذي قال:

من لي بتربية النساء فإنها علة ذلك الإخفاق

لم يعجب الأتراك أفعال وأقوال الشباب العرب فقامت بإعدام العشرات منهم في ساحة المرجة بدمشق وفي ساحات بيروت، واليوم تجد الترك الأحفاد أشد قسوة وخيلاء وظلما للعباد من أولئك الأجداد.

فها هي عفرين عروس الشمال السوري قد احتلوها واستباحوها أرضاً وبيوتاً وزراعات ولم يسلم منهم ومن حلفائهم البشر والحجر والآثار فخطفوا البشر وأسروا وهدموا الحجر من بيوت وسكن ودمروا آثار عفرين التاريخية من قلاع وأعمدة وتراث إنساني.

## المصادر:


١- مفتاح العلم في تاريخ العرب، مجموعة من المؤلفين.

٢- تاريخ العرب والعالم لـ أحمد الحيدرية.

٣- الجزيرة السورية لـ اسكندر داود.

٤- وطن الشمس لـ عبدالله قره مان.

# التاريخ الفلسطيني يحفى بمجازر إسرائيلية ارتكبت بحقه



مصطفى الدحدوح
صحفي – فلسطين

**بدأت حكاية قضية الشعب الفلسطيني مع وعد بلفور المشؤوم ١٩١٧م، والذي كان نتيجته مخطط صهيوني لتفريغ معظم أراضي فلسطين من سكانها الأصليين و إقامة دولة إسرائيل في العام ١٩٤٨م، والتي كانت «نكبة» بالنسبة للشعب العربي في قلسطين، ومنذ ذلك الوقت يتبع حكام إسرائيل سياسة إبادية ومخطط تغيير ديمغرافي ممنهج في الأراضي الفلسطينية، حتى أصبح حوالي ملايين من الشعب العربي في فلسطين لاجئون في البلدان المجاورة، وارتكبت عشرات من المذابح والمجازر بحق الشعب الفلسطيني الذي لايزال يقاوم حتى تحقيق مطالبه في الحرية والاستقلال.**

التاريخ لم يغفل عنه لحظة من اللحظات المؤلمة التي مر بها الشعب الفلسطيني منذ سبعين عاماً من الألم والجراح والقتل والتشريد الممنهج الذي ارتكب بحقهم مع مطالع عام ١٩٤٨م بعد إعلان انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين لتبدأ مرحلة أكثر صعوبة أتت بإعلان قيام دولة صهيونية على الأراضي الفلسطينية.

لتبدأ حكاية تروى لليوم لطشت بالدماء جراء قيام القوات الصهيونية بارتكاب أبشع وأشنع المجازر بحق الفلسطينيين، فلم يكن يمر عام حتى يتسارع الأقلام لتدوين تلك المجازر المؤلمة التي كانت تسعى إلى القضاء على مفهوم شعب فلسطيني، ولكن على الرغم من شناعة وعترسة تلك الجماعات الصهيونية ما زال الشعب الفلسطيني مستمراً بنضاله رافضاً للخضوع وتسليم أرض أوطانه.

## بداية الحكاية الدموية

كان عام ١٩١٧م مرحلة التحول الجذرية في تاريخ فلسطين بعد سقوط الخلافة العثمانية والاحتلال

**أكد المؤرخون بأن العملية الصهيونية في فلسطين كان تحمل مسمى التهجير القسري للفلسطينيين والتي تمت بشكل مبرمج ومخطط بهدف تطهير فلسطين من سكانها العرب المسلمون والمسيحيون..**

الإنكليزي لسوريا وفلسطين ومصر، لتبدأ تحبك المخططات والمراسيم انطلاقاً بإعلان وعد بلفور يوم ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩١٧م الذي صنع بأيدي صهيونية وكانت تخطط إلى السيطرة على فلسطين جراء تسويد مفهوم بأن فلسطين أرض بلا شعب.

وقد بدأت المساعي الصهيونية في التجذر بعد حصولهم على وعد بلفور واعتمدت الحركة الصهيونية بمعركتها داخل فلسطين بإنشاء عصابات مسلحة كان أشهرها شتيرن والأرغون والهاغاناه، لتصبح اليوم تعرف بجيش الدفاع الإسرائيلي مع إعلان قيام الدولة الصهيونية على الأراضي الفلسطينية.

ومع تزايد التواجد الصهيوني داخل فلسطين فيما بعد عام ١٩٢٧ بعد تحول الانتداب البريطاني من انتداب عسكري إلى انتداب مدني تزايدت الهجرة الي فلسطين، لتبدأ الأزمات الحقيقية جراء رفض الشعب الفلسطيني التواجد الصهيوني في القدس لتقام عدد من الثورات الشعبية والتي كانت السبب في إظهار الهمجية الصهيونية جراء ارتكابها العشرات من المجازر بحق المدنيين الفلسطينيين.

وأكد المؤرخون بأن العملية الصهيونية في فلسطين كان تحمل مسمى التهجير القسري للفلسطينيين والتي تمت بشكل مبرمج ومخطط بهدف تطهير فلسطين من سكانها العرب المسلمون والمسيحيون، ضمن منظومة دموية كانت تهدف إلى العنف والدماء جراء ارتكاب المجازر، لتدفع الوحشية إلى سقوط مئات ألوف الفلسطينيين ضحايا الحرب الدموية والنفسية.

فقامت القوات الصهيونية المتشكلة من عصابات الهاجاناه والأرجون بارتكاب أول مجزرة بحق الفلسطينيين في ٣ آذار/ مارس ١٩٣٨م في مدينة حيفا من قبل عصابات الأرجون، لتقتل خلال تلك المجزرة ١٨ فلسطيني، ليشهد عام ١٩٣٨م سبعة مجازر ارتكبتها عصابات الأرغون والهاغاناه التابعة للحركة الصهيونية والتي سقط خلالها ١٧٥ فلسطيني جلهم من مدينتي القدس وحيفا.

ولم يقف المطاف إلى ذلك الحد، بل استمرت تلك العصابات بارتكاب المجازر بل استمرت في ١٩٣٩م حيث قتل ما يزيد عن ٤٠ فلسطيني خلال استمرار عمليات القتل والسيطرة على الأرض، لتشهد حقبة فيما بعد عام ١٩٤٠م حتى مطلع عام ١٩٤٧م أشبه بالاستقرار في كافة المدن والقرى الفلسطينية، لتبدأ حكاية تروى حتى اليوم ويتذوق كل فلسطيني مرار تلك الحقبة والتي عرفت بعام النكبة.

## عام النكبة.. المجزرة الكبرى

بدأت تصب الويلات على رؤوس أبناء الشعب الفلسطيني في كافة المدن والقرى الفلسطينية مع بداية إعلان مشروع إقامة دولة إسرائيلية على الأراضي الفلسطينية خلال عامي ١٩٤٧– ١٩٤٨ وكانت أكثر الأعوام دموية بتاريخ فلسطين، مما جعل الشأن الفلسطيني قضية دولية عالمية في ظل مقدار الوحشية التي ارتكبتها العصابات الإسرائيلية التي كانت تحتمي تحت مسمى جيش الدفاع الإسرائيلي جراء القيام بشن هجمة عسكرية قائمة على نهج ارتكاب المجازر الجماعية بحق المدنيين بالعديد من القرى والمدن، مما دفع المواطنين في القرى والمدن المجاورة للفرار خوفاً من القتل.

وكانت بداية المرحلة فور الإعلان عن قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الجمعية العامة التابعة لهيئة الأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٧م بتصويت ٣٣



النغريبة الفلسطينية

دولة مع القرار و١٣ ضد تنفيذ القرار و١٠ دول امتنعوا عن التصويت والذي يقضي على تقسيم فلسطين لثلاثة كيانات أحدهم كيان عربي فلسطيني يحظى بمساحة ٤٢,٣٪ من مساحة فلسطين وكيان يهودي يحظى بمساحة ٥٧,٧٪ من مساحة فلسطين وتبقى كلا من مدينة القدس وبيت لحم تحت الوصايا الدولية، لترفض الأنظمة العربية القرار.

وذكرت كتب التاريخ بأنه كان يسكن في المناطق التابعة للكيان اليهودي – حسب قرار التقسيم– ما يزيد عن ٢٤٣ ألف فلسطيني في ٢١٩ قرية وأربع مدن هي حيفا وطبريا وصفد وبيسان.

ومع اندلا ع المجازر بحق الفلسطينيين هجر من المناطق الخاضعة للكيان اليهودي حسب قرار التقسيم في الفترة الواقعة بين قرار التقسيم وحتى شهر حزيران/ يونيو ١٩٤٨م ما يزيد عن ٢٣٩ ألف عربي وأخليت ودمرت ١٨٠ قرية فلسطينية تماماً، كما هجر سكان ثلاث مدن كبرى كلياً هي صفد وطبريا وبيسان، بينما بقي في حيفا ١٩٥٠ مواطن فلسطيني، ولم يقتصر التمادي الوحشي لدى عصابات الصهيونية، بل قامت بتهجير ما يقارب ١٢٢ ألف فلسطيني من المناطق التابعة للدولة الفلسطينية, وأخليت ودمرت ٧٠ قرية تماماً، وهجر سكان يافا وعكا بشكل كلي تقريباً، كما تم تهجير جزء كبير جداً من سكان مدينتي اللد والرملة، ليكون عام ١٩٤٨م أكثر الأعوام مأسوية في تاريخ الشعب الفلسطيني، حيث استشهد من الفلسطينيين حسب الإحصائية المتوفرة بشكل مبدئياً ١٠٧٠ شخصاً، وفيما يذكر مؤرخون بأن عدد الضحايا تجاوز ١٢٠٠ خلال عام النكبة.

وأكثر المجازر الوحشية التي ارتكبت بحق المدنيين الفلسطينيين من قبل القوات الصهيونية، هي.

## مذبحة بلدة الشيخ ١٩٤٧/١٢/٣١م

اقتحمت عصابات الهاجاناه قرية بلدة الشيخ الواقعة على بعد ٥ كم من مدينة حيفا، حيث لاحقت المواطنين العزل، وقد أدت المذبحة إلى مصرع العديد من النساء والأطفال، وبلغت حصيلة المذبحة نحو ٦٠٠ شهيد وجدت جثث غالبيتهم داخل منازل القرية، لتعد المجزرة الأولى والأكثر وحشية منذ بداية تاريخ القضية.

## مذبحة دير ياسين ١٩٤٨/٤/١٠م

المجزرة التي مازالت خالدة في أذهان المواطنين، والتي



صورة توثيقية لمجزرة دير ياسين ١٩٤٨م

ارتكبتها عصابات شتيرن والأرغون والهاغاناه جراء مداهمة قرية دير ياسين الواقعة غربي مدينة القدس في الساعة الثانية فجراً، وقد شرع أفراد العصابات في قتل كل من وقع في مرمى أسلحتهم، وبعد ذلك أخذوا بإلقاء القنابل داخل منازل القرية لتدميرها على من فيها، حيث كانت الأوامر الصادرة لهم تقضي بتدمير كل بيوت القرية، في الوقت ذاته سار خلف رجال المتفجرات أفراد من الأرغون وشتيرن، فقتلوا كل من بقي حيا داخل المنازل المدمرة. وقد استمرت المجزرة حتى ساعات الظهر، وقبل الانسحاب جمع كل من بقي حياً من أهالي القرية حيث أطلقت عليهم النيران لإعدامهم أمام الجدران، وقد استشهد ٣٦٠ فلسطينياً معظمهم من الشيوخ والنساء والأطفال.

## مذبحة قرية أبو شوشة ١٩٤٨/٥/١٤م

بدأت المذبحة في قرية أبو شوشة القريبة من قرية دير ياسين فجراً، راح ضحيتها ٥٠ شهيداً من النساء والرجال والشيوخ والأطفال، ضربت رؤوس العديد منهم بالبلطات، وقد أطلق جنود لواء جعفاتي الذي نفذ المذبحة النار على كل شيء يتحرك دون تمييز.

## مذبحة الطنطورة ١٩٤٨/٨/٢٢م

في الليلة الواقعة بين ٢٢ و ٢٣ أيار/ مايو ١٩٤٨م هاجمت كتيبة ٣٣ التابعة للواء الكسندروني القرية بعد عدة ساعات من مقاومة أهالي البلدة لقوات الاحتلال الإسرائيلي، وفي ساعات الصباح الباكر كانت القرية كلها سقطت وانهمك الجنود الإسرائيليون لعدة ساعات في مطاردة دموية شرسة لرجال بالغين بهدف قتلهم، وخلفت المذبحة أكثر من ٩٠ قتيلاً دفنوا في حفرة كبيرة وفي المقبرة التي دفنت فيها جثث القتلى من أهالي القرية في قبر جماعي, أقيمت لاحقاً ساحة لوقوف السيارات كمرفق لشاطئ «دور» على البحر المتوسط جنوبي حيفا.

## حقبة الخمسينيات

لم تقف الهمجية الصهيونية في تهجير وقتل المدنيين الفلسطينيين إلى عام النكبة بل استمرت الآلية الإسرائيلية في القتل بكل وحشية لتشهد فترة الإدارة المصرية على قطاع غزة والحكم الإداري الأردني للضفة الغربية الفلسطينية مجازر لم تقل عن سابقتها في عام النكبة لترتكب القوات عددا من المجازر راح ضحاياها ما يزيد

عن ٧٢٠ مدني فلسطيني، وكان أكثرها وحشية وبقيت خالدة في كتب تاريخ القضية الفلسطينية:

## مذبحة قبية ١٩٥٣/١٠/١٤م

قامت وحدات من الجيش الإسرائيلي في تطويق قرية قبية التي كان عدد سكانها يوم المذبحة حولي ٢٠٠ شخص بقوة قوامها حوالي ٦٠٠ جندي، بعد قصف مدفعي مكثف استهدف مساكنها، وبعد ذلك اقتحمت القوات القرية ضمن سياسة الإبادة وإطلاق النار العشوائي، وقد كانت حصيلة المجزرة تدمير ٥٦ منزلاً واستشهد فيها ٦٧ شهيداً من الرجال والنساء والأطفال وجرح مئات آخرون. وكان قائد القوات الإسرائيلية التي نفذت تلك المذبحة أرييل شارون.

## مذبحة قلقيلية ١٩٥٦/١٠/١٠م

هاجم القوات الإسرائيلية ومجموعة من المستوطنين قرية قلقيلية الواقعة على الخط الأخضر الفاصل بين الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٤٨ والضفة الغربية، حيث شارك في الهجوم مفرزة من الجيش وكتيبة مدفعية وعشرة طائرات مقاتلة. وقد عمد الجيش الإسرائيلي إلى قصف القرية بالمدفعية قبل اقتحامها، حيث راح ضحية المجزرة أكثر من ٧٠ شهيداً.

## مذبحة كفر قاسم ١٩٥٦/١٠/٢٩م

تقع هذه القرية جنوبي قضاء طولكرم وقد قتل في تلك المذبحة ٤٩ مدنياً فلسطينياً من الرجال والأطفال والنساء خلال هجوم لجيش الاحتلال الإسرائيلي الذي فرض حظر التجول في القرية، وقد انطلق أطفال وشيوخ القرية لإبلاغ الشبان الذين يعملون في الأراضي الزراعية خارج القرية بحظر التجول، غير أن قوات الجيش المتواجدة خارج القرية عمدت إلى قتلهم بدم بارد، كما قتلت من عاد من الشبان قبل وصولهم إلى داخل القرية.

## مذبحة خان يونس ١٩٥٦/١١/٣م

قامت القوات الإسرائيلية بتنفيذ مذبحة بحق اللاجئين الفلسطينيين في مخيم خان يونس جنوبي قطاع غزة راح ضحيتها أكثر من ٢٥٠ فلسطينياً، وبعد تسعة أيام من المجزرة الأولى ١٩٥٦/١١/١٢م نفذت وحدة من الجيش الإسرائيلي مجزرة وحشية أخرى راح ضحيتها نحو ١٦٠٠ شهيداً من المدنيين في نفس المخيم، كما قتل أكثر من مائة فلسطيني آخر من سكان مخيم رفح للاجئين في نفس اليوم.

## ولادة الثورة الفلسطينية.. أخمدت العترسة الصهيونية

بدأت الثورة الفلسطينية تشتعل نيرانها مع استمرار المجازر المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني، لتبدأ مرحلة جديدة في مسار القضية الفلسطينية مع ولادة منظمة التحرير الفلسطينية وخاصة في فترة ما بعد عام ١٩٦٧م والتي احدثت تحولات في مفاهيم وأسس القضية الفلسطينية، مما جعل الجانب الإسرائيلي يزداد قلقاً ليندفع إلى ارتكاب مجزرة اعتبرت من أشنع المجازر التي عرفها البشر والتي كان على رأسها أرييل شارون بمساندة ميليشيا القوات اللبنانية التي شاركت بتلك المجزرة والتي ارتكبت في مخيمي صبرا وشاتيلا. وذك في أوج الحرب الأهلية اللبنانية، فبعد الهجوم الإسرائيلي على بيروت وخروج مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية من المخيمات الفلسطينية في لبنان بوساطة عربية، استغلت ميليشيا القوات اللبنانية الوضع، لترتكب مذبحة ضد ساكنة مخيمي صبرا وشاتيلا، تحت غطاء الجيش الإسرائيلي الذي وفّر لهذه القوات ما تحتاج إليه من أجل مباشرة انتقامها من الفلسطينيين بعد مقتل أحد رموزها، وهو بشير الجميل، لمواقفه المتقاربة مع إسرائيل.

ما بين ١٦ و١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢م، تسلّلت



صورة توثيقية لمذبحة صبرا وشاتيلا ١٩٨٢م

مجموعات من مقاتلي الميليشيات إلى هذا المخيم المتواجد جنوب بيروت، وألقت القوات الإسرائيلية القنابل الضوئية تسهيلاً لعملية القتل، ليبدأ المقاتلون اللبنانيون بذبح السكان أطفالا ورجالاً ونساءً دون أن يعلم أحد في الخارج بحقيقة ما يجرى، حتى مرّت تقريباً ٤٨ ساعة، لتخرج أخبار المذبحة الرهيبة التي راح ضحيتها قرابة ٣ آلاف فلسطيني ولبناني من المتعاطفين مع القضية الفلسطينية.

خلّفت المذبحة جدلا كبيراً وفتحت إسرائيل لجنة تحقيق أقرّت مسؤولية وزير الدفاع الإسرائيلي، أرييل شارون، عمّا وقع، كما وُجِهت الاتّهامات في الجانب العربي إلى إيلي حبيقة، قائد الميليشيات اللبنانية التابعة لحزب الكتائب اللبناني، دون أن يتم تأكيد ذلك بشكل رسمي.

## مذبحة المسجد الأقصى ١٩٩٠/١٠/٨م

شهدت المدينة المقدسة انتفاضة شعبية فلسطينية ضد الانتهاكات الإسرائيلية بحق المقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين ومع استمرار القتل بحق المدنيين، حيث شهد المسجد الأقصى في يوم الأثنين الموافق ١٩٩٠/١٠/٨م قبيل صلاة الظهر محاولة لمتطرفون يهود (جماعة أمناء جبل الهيكل) لوضع حجر الأساس للهيكل الثالث المزعوم في ساحة الحرم القدسي الشريف، وعلى أثر ذلك هب أهالي القدس لمنع المتطرفين اليهود من تدنيس المسجد الأقصى، مما أدى إلى وقوع اشتباكات بين المتطرفين اليهود الذين قادهم غرشون سلمون زعيم الجماعة مع نحو خمسة آلاف فلسطيني قصدوا المسجد لأداء الصلاة فيه، وتدخل جنود حرس الحدود الإسرائيليون الموجودون بكثافة داخل الحرم القدسي، وأخذوا يطلقون النار على المصلين دون تمييز بين طفل وامرأة وشيخ، مما أدى إلى استشهاد أكثر من ٢١ شهيداً وجرح أكثر من ١٥٠ منهم، كما اعتقل ٢٧٠ شخصاً داخل وخارج الحرم القدسي الشريف.

## مذبحة مخيم جنين ٢٠٠٢/٤/٩-٣م

توغلت القوات الإسرائيلية في مخيم جنين شهر نيسان/ أبريل ٢٠٠٢م في الضفة الغربية من أجل القضاء على المقاومة الفلسطينية التي كانت تقلق راحة القوات الإسرائيلية، وخلال التوغل في المخيم ارتكب الإسرائيليين أعمال القتل العشوائي واستخدموا الدروع البشرية، كما منعوا وسائل الإعلام والطواقم الطبية من الدخول للمخيم. وكانت القوات بقيادة رئيس الأركان

شاؤول موفاز، الذي كان يرى بأن الحل الوحيد للقضاء على المقاومة الفلسطينية هو هدم المخيم على رؤوس ساكنيه، وباشرت عندها القوات الإسرائيلية حملة إعدامات مكثفة في صفوف هؤلاء الفلسطينيين، وقد ترافقت حملة الإعدامات تلك مع جهد دؤوب من قبل الجرافات الإسرائيلية بإزالة المخيم من الوجود. ولا يعلم أحد حتى الآن حقيقة ما جرى أثناء الهجوم الإسرائيلي المكثف على مخيم جنين، أو عدد الشهداء الفلسطينيين.

وحسب الروايات الإسرائيلية فإن ما بين مئة ومئتي فلسطيني قد قتلوا، وتبقى الحقيقة الوحيدة المؤكدة حتى الآن هي أن جثث القتلى الفلسطينيين بقيت آنذاك متناثرة في الشوارع والطرقات، وبعضها تحللت دون أن يتمكن أحد من نقل جثثهم.

## الحروب على غزة

شنت القوات الإسرائيلية ثلاثة حروب دموية على قطاع غزة في عضون سبعة أعوام، ففي ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨م شنت القوات الإسرائيلية حربها الأولى حيث قامت القوات باستخدام أسلحةً محرمةً دولياً بشكل مفرط في عدوانها، لترتكب مجزرة وحشية، حيث قامت القوات الإسرائيلية بقصف المنازل بالطيران الحربي وقامت بتجريف مئات الدونمات من المحاصيل الزراعية وقتل قرابة ١٤٠٠ فلسطيني وإصابة ما يزيد عن ٥٣٠٠ آخرين، مما جعل من المشهد داخل القطاع يسوده المأساة الحقيقية إزاء ذاك العدوان. وارتكبت القوات الإسرائيلية جريمة أخرى مماثلة في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢م حيث شنت عدوان سقط خلاله ١٥٥ شهيداً فلسطينياً.

ولكن كانت الضربة الأخيرة لقطاع غزة في العدوان الأكثر وحشية على الشعب الفلسطيني، والذي بدأ في ٨ تموز/ يوليو ٢٠١٤م ودام ٥١ يوماً، أسفر عن تدمير ما يقارب من ٢٥٪ من مساحة قطاع غزة وتشريد كافة سكان المناطق الشرقية لقطاع غزة وتدمير البنية التحية بشكل شبه كامل واستشهد خلالها ٢١٤٧فلسطينياً لتكون أكثر المجازر وحشية منذ اندلاع لهيب الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

واليوم يتجدد المشهد في قطاع غزة والضفة جراء قيام القوات الإسرائيلية باستمرارها في سياسية القتل العشوائي للمواطنين الذين يشاركون في المسيرات السلمية المطالبة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية وتطالب بإنهاء الحصار عن قطاع غزة، ليسقط خلال اشتعال انتفاضة القدس ما يزيد عن ٦٠ شهيداً قتلوا ضمن سياسة القتل العشوائي بدم بارد وأمام أنظار العالم والاعلام، واليوم يستمر النهج داخل على الحدود الفاصلة بين قطاع غزة والأراضي المحتلة مع انطلاق فعاليات مسيرة العودة الكبرى في كافة محافظات القطاع والتي سقط ضحاياها عشرات من الفلسطينيين معظمهم من فئة الشباب وجلهم قتلوا من خلال استهدافهم من قبل القناصة الإسرائيلية بالرأس.

وبالنظر إلى السياسية الصهيونية الإسرائيلية، فإنها لم تختلف منذ اندلاع الأزمة الفلسطينية بالتزامن مع إعلان قيام الكيان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، مما يجعل المشهد مغايراً في فلسطين ما قبل النكبة، وفي حال النظر إلى الاحصائيات التي توثق عدد ضحايا القضية الفلسطينية منذ النكبة حتى اليوم نجد بأنه لم يستطع أحد توثيقها برقم دقيق ولكن تقدر بما لا يقل عن ٦٥ ألف شهيد فلسطيني خلال ٧٠ عاماً نضال من أجل الوطن والأرض.

وقد أثبت الشعب الفلسطيني منذ النكبة حتى اليوم بأن المثل الذي أطلقته الإدارة الصهيونية «الأجداد يموتون والأبناء ينسون» نظرية خاطئة بل أبرز الشعب بأن الحق الفلسطيني باقٍ، مهما تمادت القوات الإسرائيلية بجرمها بحق كل مواطن مدني فلسطيني، فأرض فلسطين حق مكفول أزلي لكل فلسطيني.

# الكاتبُ والباحثُ الأحوازي يوسف عزيزي في حوار مع "الشرق الأوسط الديمقراطي":

## معظم الشعوب التي تعاني من الاضطهاد القومي تتعرض بشكل أو آخر لعمليات إبادة من قبل الأنظمة الحاكمة المحتكرة للسلطة نيابة عن قومية واحدة مهيمنة



الكاتب والباحث يوسف عزيزي

أجرى الحوار: دلشاد مراد

يوسف عزيزي – المعروف بـ بني طرف – من مواليد عام ١٩٥١ في مدينة الخفاجية (سوسنجرد) بإقليم عربستان (الأهواز). هو كاتب وباحث وصحفي عربي من إيران، ينتمي إلى القومية العربية الأهوازية التي تقطن جنوب غرب إيران.

يوسف عزيزي خريج كلية الإدارة التابعة لجامعة طهران، وعضو مؤسس لاتحادي الكتاب والصحفيين الإيرانيين، حيث تم انتخابه في تموز/ يوليو ٢٠٠٨م عضواً في هيئة إدارة اتحاد الكتاب الإيرانيين. كما أنه عضو فخري في رابطة القلم البريطانية (انجليش بن)، وعضو أصلي في رابطة الكتاب السوريين. فقد كان أول عربي أهوازي يُنتخب في هيئة إدارة اتحاد الكتاب الإيرانيين وأول عربي أهوازي يدخل رابطة القلم البريطانية، وهو العضو الأهوازي الوحيد في رابطة الكتاب السوريين.

يعمل يوسف عزيزي في مجال الصحافة منذ ثلاثة عقود، وقد صدر له حتى الآن ٢٥ كتاباً ومئات المقالات باللغتين الفارسية والعربية، وتشمل دراساته ومقالاته الشؤون السياسية والثقافية في إيران. وقد تُرجمت بعض آثاره إلى اللغات التركية والإنكليزية والإيطالية والألمانية.

وقد عمل مراسلاً ومحللاً للشؤون السياسية في صحيفة الزمان لمدة ثمان سنوات ( ١٩٧٧ . ٢٠٠٤م)؛ ومحرر مقال أسبوعي في صحيفة الشرق القطرية لمدة أربع سنوات ( ٢٠٠٠ – ٢٠٠٤م)؛ ومحرر مقال أسبوعي في صحيفة الحياة لمدة عام (

٢٠٠٤ – ٢٠٠٥م)؛ ومحرر مقال أسبوعي في صحيفة السفير اللبنانية لمدة عامين (٢٠٠٤ – ٢٠٠٥م)؛ ومراسل لصحيفة القبس الكويتية (٢٠٠٤ – ٢٠٠٩م)؛ ومراسل لموقع إيلاف لمدة عامين (٢٠٠٦– ٢٠٠٨م)؛ وكاتب ومترجم لمقال أسبوعي في صحيفة العرب القطرية لمدة عامين ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨م.

علاوة على ذلك فهو يكتب في مجال القصة القصيرة والدراسات حول عرب الأهواز ويترجم الكتب الأدبية والفكرية من العربية إلى الفارسية.

وقد مثل يوسف عزيزي، الشعب العربي الأهوازي ضمن الوفد الثلاثيني الذي أوفده الزعيم الروحي لهذا الشعب، الراحل الشيخ محمد طاهر الشبير الخاقاني إلى طهران في أيار/ مايو ١٩٧٩م، إذ كان متحدثاً باسم الوفد الذي التقى العديد من وسائل الإعلام الفارسية والدولية، ومسؤولي مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية وزعماء الثورة الإيرانية آنذاك، منهم آية الله محمود الطالقاني وآية الله الخميني وآية الله الكلبايكاني وأمير انتظام مساعد رئيس الحكومة المؤقتة مهدي بازرغان.

وقد اعتقلت السلطات الإيرانية يوسف عزيزي في ٢٥ نيسان/ أبريل ٢٠٠٥ إثر انتقاده في وسائل الإعلام لقمع المظاهرات السلمية التي قامت بها الجماهير العربية الأهوازية في ١٥ من نفس الشهر. وقد تعرض في إحدى السجون السرية في مدينة الأهواز لعمليات تعذيب نفسية ممنهجة كي يعترف بأمور لم يرتكبها لكنه لم يذعن لذلك، مما أثار سخط المحققين معه.

وقد أفرج عن يوسف عزيزي في تموز/ يوليو ٢٠٠٥م بكفالة مالية قدرها أكثر من ٢٠ ألف دولار. وقد استدعي في يونيو/ حزيران ٢٠٠٦م إلى وزارة الأمن و من ثم إلى النيابة الثورية حيث ارتفعت كفالته المالية إلى نحو ١٠٠ ألف دولار بسبب كلمة ألقاها في نقابة الصحفيين الإيرانيين انتقد فيها موجة الإعدامات التي شملت الشباب الأهوازي حيث بلغ عددهم ٢٥ شخصاً في تلك الآونة. وقد تم رهن الوثيقة الملكية لمنزله بطهران لدى المحكمة الثورية بطهران.

وخلال الأعوام الثلاث (٢٠٠٥ – ٢٠٠٨م) تم استدعاء يوسف عزيزي لوزارة الأمن والمحكمة الثورية في إيران لعدة مرات. وقد استمرت محاكمته في محكمة الثورة الإسلامية بطهران (الشعبة ١٥) وبواسطة القاضي أبو القاسم صلواتي لمدة سبعة أشهر ( من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧ – نيسان/ أبريل ٢٠٠٨) حيث أصدر ضده حكماً بالسجن لمدة خمس سنوات بتهمة تنظيم مظاهرات نيسان ٢٠٠٥م في الأهواز.

وقد ساند يوسف عزيزي إعلامياً وسياسياً تلك المظاهرات التي قامت احتجاجاً على المخططات الحكومية الرامية إلى تغيير النسيج القومي لعرب الأهواز والتي كانت سلمية أساساً.

وكما جاء في بيان أصدره ٧٠ كاتباً وشاعراً إيرانياً بارزاً أن عزيزي استخدم حقه في حرية التعبير للتنديد بقمع المظاهرات السلمية التي قامت بها الجماهير العربية في الأهواز، وأنه لم يشارك في أي نشاط آخر، وأن السلطة الإيرانية أصدرت هذا الحكم القاسي ضده لتنتقم منه بسبب مقالاته ومحاضراته في الدفاع عن القوميات غير الفارسية وخاصة عرب الأهواز.

وقد أبرمت محكمة الاستئناف (الشعبة ٣٤) هذا الحكم في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨م حيث لم يبق له إلا الاستئناف النهائي من المحكمة العليا.

وفي عام ٢٠٠٦م حرمت السلطات الإيرانية ابنته حنان عزيزي من الدراسة في دورة الماجستير بجامعة طهران، فرع اللغة والأدب العربيين رغم قبولها بامتحانات الجامعة وبمعدل ممتاز. كما اعتقل الأمن السوري نجله افنان عزيزي في آذار/ مارس ٢٠٠٧ ولمدة ٤١ يوماً حيث كان يدرس في جامعة دمشق. فلم يكن للاثنين أي نشاط سياسي آنذاك ويعود السبب في الحالتين إلى نشاط والدهما السياسي والثقافي ودفاعه عن حقوق الشعب العربي الأهوازي.

وفي العام ٢٠٠٨م حاز على جائزة القائمين على ندوة «حقوق المرأة في إيران وأذربيجان وتركيا» المنعقد في اسطنبول، وفي العام ٢٠٠٩ حاز على جائزة منظمة الراصد لحقوق الانسان (هيومن رايتس واتش) الأمريكية والتي توصف بجائزة «هلمت – همت» وتمنح كل عام إلى الكتاب الذين يتعرضون للسجن والتعذيب أو مشكلات أخرى بسبب انتقادهم للأنظمة الدكتاتورية في العالم.

## له عدة مؤلفات في مجال القصة القصيرة وكذلك دراسات حول الشعب العربي الأهوازي وكذلك كتب في الترجمة ومن الكتب الصادرة له باللغة العربية:

- القبائل والعشائر العربية في عربستان (الأهواز)
- إيران: الحائرة بين الشمولية والديمقراطية
- حتة وعيون شربت
- بين الحياة والموت في زنازين إيران السرية

**نص الحوار:**

**١ـ يشير مفهوم الإبادة إلى جرائم القتل الجماعي المرتكبة بحق مجموعات معينة من البشر بقصد إلغاء وجودهم كلياً، وتتعدد أساليبه وأدواته. إلام تعزو حصول جرائم الإبادة بحق المكونات والشعوب من قبل الأنظمة الحاكمة، وهل ثمة أيديولوجيات تحمل في طياتها بذوراً للكراهية والتطرف والعداء للمجتمعات والشعوب؟**

معظم الشعوب التي تعاني من الاضطهاد القومي تتعرض بشكل أو آخر لعمليات إبادة من قبل الأنظمة الحاكمة المحتكرة للسلطة نيابة عن قومية واحدة مهيمنة. وقد يتم ذلك بحوافز عنصرية أو دينية أو الاثنين معاً وبأساليب ناعمة أو خشنة من قبل أنظمة تحمل أيديولوجيات قومية متشددة أو قومية دينية متطرفة لا تعترف بحقوق الشعوب الرازحة تحت نير سلطتها. وتعود الخلفية لانبثاق هذه الظاهرة إلى انتشار العلاقات الاقتصادية الحديثة في القرن العشرين وسعي أحد الشعوب المتنمرة لإقامة ما يوصف بالدولة – الأمة على حساب الشعوب والقوميات الأخرى التي تشاركه الوطن. وقد شاهدنا ظهور هذه الأيديولوجية القائمة على الكراهية والعداء للآخر القومي في إيران متمثلة بأيديولوجية "بان إيرانيسم" القائمة على نقاء العرق الآري (وهو الاسم المستعار للقومية الفارسية) والتي أثرت ليس على القوميين في إيران فحسب بل وعلى الدينيين والليبراليين واليساريين بشكل أو آخر. كما إنها تجلت في الأيديولوجية الطورانية المعادية للشعوب الأصلية القاطنة في تركيا أو الأيديولوجية القومية العربية المتشددة في العراق وسوريا. لذا ما يعانيه الكردي في سوريا وتركيا من اضطهاد قومي وعنصري هو نفسه الذي يعانيه العربي والبلوشي والكردي والتركي في إيران.

**٢ـ تتركز حملات الإبادة والتغيير الديمغرافي في منطقة الشرق الأوسط على الشعوب الأصيلة "العرب، الكرد، الأرمن، السريان...الخ" بدعم أو تغاضٍ من قبل القوى العالمية، ألا ترون أن هناك حملة ممنهجة تدار عالمياً وإقليمياً لاستهداف ثقافة وحضارة ووجود شعوب المنطقة، وإلام ترمي أهداف تلك الحملة؟**

أنا لم أفهم القصد من "القوى العالمية" في هذا السؤال بالدقة، لكن إذا تقصد بذلك الدول والقوى العظمى والكبرى الفاعلة على المستوى الدولي، فإني لا أشاركك الرأي في ذلك. هناك دول وشعوب وبرلمانات ومؤسسات مدنية في الدول الغربية تختلف في مواقفها تجاه قضايا القوميات والشعوب المضطهدة في منطقتنا. فعلى سبيل المثال للأكراد أصدقاء في هذه الدول، بل وحتى بين بعض الحكومات وهذا ما ينطبق على الشعوب المضطهدة في إيران وتركيا والدول الأخرى في المنطقة. لكن بالتأكيد إن مبادئ الديمقراطية والليبرالية ليست وحدها التي تحدد مواقف الدول الأوروبية والولايات المتحدة تجاه هذه الشعوب، بل أيضاً مصالحها وتحالفاتها مع الأنظمة هنا. وأقول إنه صحيح أنها تدعم هذه الأنظمة وتتغاضى إزاء الحملات الممنهجة ضد الشعوب المسحوقة في منطقتنا، لكن المسؤول الأول لهذه الحملات الممنهجة هي الأنظمة الاستبدادية والشوفينية الحاكمة التي تحاول استئصال جذور حضارة الشعوب الأصلية وثقافتها. وبالطبع للشعب الفلسطيني وقضيته وضع خاص لأنها حالة استعمارية بامتياز تختلف بعض الشيء مع قضايا الشعوب المضطهدة الأخرى في الشرق الأوسط.

**٣ـ هل لكم أن تقدموا نبذة عن بنية وهيكلية النظام الحاكم في إيران الذي يملك سجلاً هائلاً من القمع وانتهاك حقوق القوميات**

**صحيح أن الدول الأوروبية والولايات المتحدة تدعم الأنظمة وتتغاضى إزاء الحملات الممنهجة ضد الشعوب المسحوقة في منطقتنا، لكن المسؤول الأول لهذه الحملات الممنهجة هي الأنظمة الاستبدادية والشوفينية الحاكمة التي تحاول استئصال جذور حضارة الشعوب الأصلية وثقافتها.**

**والشعوب وتهميش المرأة وقضايا المجتمع عموماً، والأيديولوجيا التي تستند عليها، ودور ذلك في قمع حقوق الشعوب الإيرانية "الكرد، العرب، البلوش...الخ"؟**

من أجل فهم هيكلة النظام الحاكم في إيران يجب أن نعرف وبعمق طبيعة هذا النظام السياسية والاجتماعية والقومية. برأيي إن إيران كانت ولاتزال إمبراطورية رغم تحولها من ملكية إلى جمهورية إسلامية، وأنها لم تتحول بعد إلى دولة – أمة. إذ يصف أول دستور أفرزته ثورة الدستور (١٩٠٦–١٩٠٩م) إيران بـ "الممالك المحروسة"، حيث كانت الإمبراطورية الفارسية في العهد الصفوي تتشكل من أربعة ممالك: مملكة عربستان، مملكة جورجيا، مملكة لرستان ومملكة كردستان، تليها الولايات الأقل أهمية مثل ولاية أصفهان وولاية كرمان. وفي أوائل القرن التاسع عشر أي في العهد القاجاري وبعد انفصال مملكة جورجيا من هذه الإمبراطورية، أصبحت هناك ست ممالك في الإمبراطورية القاجارية: مملكة عربستان، مملكة لرستان، مملكة كردستان (أردلان)، مملكة أذربيجان، مملكة جيلان ومملكة خراسان. هذا يعني أن هذه الممالك وأسماءها تدل على وجود قوميات عربية ولورية وكردية وتركية آذرية وجيلانية وفارسية. وقد أضيفت إليها فيما بعد قوميات أخرى كـ البلوشية والتركمانية، أي أن إيران، ورغم إنكار القوميين الفرس، تُعد بلداً متعدد القوميات والشعوب.

ثورة شباط/ فبراير ١٩٧٩م التي أطاحت بالنظام الملكي لم تغير كثيراً في البنية الإثنية للسلطة الإيرانية. وفيما كان الدستور السابق لم يؤكد إلا على رسمية المذهب الشيعي، أضيف إلى ذلك في دستور الجمهورية الإسلامية، اللغة الفارسية كلغة رسمية لبلد متنوع اللغات والقوميات. ومن هنا ينطلق التمييز إزاء الشعوب غير الفارسية وغير الشيعية في إيران. كما نجد نفس التمييز في هذا الدستور إزاء المرأة ومعتنقي المذاهب والأديان الأخرى. وعلى هذا الأساس تعرضت الشعوب غير الفارسية والمرأة وغير المسلمين والسنة إلى اضطهاد صارخ قل نظيره، تشهد عليه تقارير الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان.

كما وفي البعد الاجتماعي لم تغير الثورة كثيراً في التركيبة الطبقية في المجتمع الإيرانية بل ساءت الأمور في بعض الأحيان. أي إنه وبعد سقوط الشاه وحذف البلاط الملكي والرأسماليين الكبار التابعين له، نمى رأس هرم جديد من رجال الدين الكبار والقادة العسكريين والأمنيين، أي إن بعض الفئات المهمشة في عهد الشاه تسلقت السلم الاجتماعي بعد الثورة وحلت مكان الفئات التي كانت تحتل رأس الهرم قبل الثورة، وقد اتسعت الهوة الاجتماعية وزاد التفاوت الطبقي في المجتمع الإيراني القائمة ايراداته أساساً على الريع النفطي. وأنا أستند هنا على كلام مسؤول حكومي بارز هو محمد باقر قاليباف – رئيس بلدية طهران السابق – الذي أكد قبل عام وخلال حملته الانتخابية لرئاسة الجمهورية إن ٤٪ من الإيرانيين يملكون معظم ثروات البلاد. وقد شاهدنا خلال العام المنصرم المئات من الإضرابات والاحتجاجات العمالية والجماهيرية رفضاً للتفاوت الاجتماعي والاضطهاد القومي والعنصري في المجتمع الإيراني، أبرزها انتفاضة الطبقات المسحوقة في أواخر عام ٢٠١٧م وانتفاضة الشعب العربي في إقليم عربستان في آذار/ مارس من هذا العام.

فوفقاً لما ذكرت، تعاني إيران من تنمية اقتصادية وسياسية واجتماعية غير متوازنة قائمة على تطور المركز (العاصمة والمناطق الفارسية في وسط إيران) على حساب تخلف المحيط (مناطق القوميات غير الفارسية والمناطق المهمشة)، وكذلك تعاني من تفاوت اجتماعي وطبقي واسع، أو بالأحرى تعيش إيران على فجوات (بل فوالق زلزالية) جيلية وجنسية وإثنية وطبقية.

**٤ـ ماذا عن منطقة الأهواز (عربستان) العربية في إيران، هل من نبذة عن تاريخ وجغرافية والتركيبة السكانية والبنية الاجتماعية للمنطقة؟**

وفقاً للمؤرخين الفرس يقيم العرب في جنوب النجد الذي عُرف فيما بعد بنجد إيران منذ ألوف السنين، وهم ورثة الحضارة السومرية والأكادية والبابلية. وأبرز هؤلاء المؤرخين، هو محمد بن جرير الطبري الذي يتحدث في تاريخه عن الوجود المكثف للقبائل العربية في العهدين الفارتي والساساني – قبل الإسلام – في جنوب إيران وخاصة في الأهواز وسوق الأهواز ونهرتيري وميسان.

وفي أوائل القرن الخامس عشر تمكن العرب من تأسيس مملكة عربستان امتدت من كرمنشاه شمالاً إلى الأحساء والقطيف جنوباً ومن الكوت والعمارة غرباً إلى جبال زاغروس شرقاً، حكمها المشعشعون لمدة قرن باستقلال كامل ومن ثم شبه استقلال بعد هجوم الشاه اسماعيل الصفوي عليها. وكانت عاصمتها الحويزة. كما حاز الشيخ سلمان الكعبي مرة أخرى على استقلال عربستان في الفترة ١٧٣٧–١٧٦٧، وكانت عاصمته الفلاحية. وقد استمر حكم الكعبيين على إمارة عربستان حتى عهد الشيخ خزعل بن جابر (١٨٩٧–١٩٢٥) وعاصمته كانت المحمرة. وفي العام ١٩٢٥ قضى الشاه رضا بهلوي – ممثلا للقومية الفارسية ومعتنقا للأيديولوجية الفارسية (الآرية) الشوفينية – على مملكة عربستان وقتل حاكمها الشيخ خزعل في طهران. وقد أصبح هذا التاريخ انطلاقة للاضطهاد القومي ليس ضد العرب فحسب بل وجميع الشعوب غير الفارسية.

**كان الدستور السابق لم يؤكد إلا على رسمية المذهب الشيعي، أضيف إلى ذلك في دستور الجمهورية الإسلامية، اللغة الفارسية كلغة رسمية لبلد متنوع اللغات والقوميات. ومن هنا ينطلق التمييز إزاء الشعوب غير الفارسية..**

يشكل العرب في إيران نحو ٨٪ من سكان البلاد، ٦٪ منهم يسكنون في جنوب وجنوب غربها. يقطن العرب في إقليم عربستان (خوزستان رسمياً) الواقع في جنوب غرب إيران وعاصمته الأهواز ويجاور العراق غرباً والأقاليم اللورية شرقاً، واللورية والكردية شمالاً، والخليج جنوباً. ويعتنق معظم هؤلاء المذهب الشيعي ويتحدثون بلهجة عربية تشبه اللهجة العربية في جنوب العراق (متسوبوتاميا). وهؤلاء هم الذين نَصفهم بالشعب العربي الأهوازي أو الأحوازي. كما يقطن العرب في منطقة الضفة الشرقية للخليج وجزره، نَصفهم بعرب الساحل او عرب الهولة، وهم يتحدثون العربية بلهجة تشبه اللهجة العربية الخليجية، ومعظمهم يعتنق المذهب السني.

وتؤمن عربستان نحو ٨٠٪ من إيرادات إيران، معظمه يذهب لتطوير العاصمة والمناطق الفارسية في وسط البلاد. ويعتمد اقتصاد الإقليم على الصناعة والزراعة والخدمات، فأرضها خصبة ومتنوعة زراعياً بسبب وجود أربعة أنهار ومحاذاتها للبحر (الخليج). وتهيمن أقلية غير عربية على معظم القطاعات الاقتصادية وتسيطر سياسيا على إدارة إقليم عربستان، وهذا ما أدى إلى تهميش الأغلبية العربية سياسياً واقتصادياً وثقافياً وهي تعيش حالياً ظروف اقتصادية مزرية وتعاني من البطالة تفوق نسبتها في الإقليم النسبة المتوسطة في البلاد، بل إنها تتعرض لعنصرية بغيضة في التوظيف في شركة النفط

والشركات والدوائر الحكومية والخاصة الأخرى. إذ يمكن أن نشاهد أحزمة الفقر العربية الواسعة في المدن الكبرى كالأهواز وعبادان تحيط بأحياء راقية تقطنها أقلية غير عربية. وتبذل السلطات الإيرانية جهوداً حثيثة لتغيير التركيبة السكانية لصالح غير العرب وتهمل التلوث المتزايد للماء والهواء بسبب تجفيف الأهوار والأنهار وحرفها إلى المناطق الفارسية وهذا ما أدى إلى ارتفاع نسبة السرطان والربو والأمراض القلبية والرئوية في عربستان قياساً بسائر مناطق إيران. كما تم تغيير اسم مملكة أو إمارة عربستان إلى محافظة خوزستان وكذلك الأسماء العربية لمعظم المدن والأحياء والقرى والأهوار والأنهر والمواقع الجغرافية من العربية إلى الفارسية خلال العهدين الملكي والجمهوري. بل ويمنع منعاً باتاً تسمية المواليد بأسماء عربية غير شيعية مثل طارق وشيماء ونبيل و.. ويقترح عليهم التسمية بأسماء فارسية قحة كـ «بريسا وكامبيز وكورش و..». ضف إلى ذلك بناء المستوطنات الفارسية في داخل المدن وبين المدن وفي المناطق الحدودية وكل ذلك من أجل تفريس المنطقة.



خريطة إقليم الأحواز

## ٥ـ كيف يحكم النظام المركزي في إيران منطقة الأحواز، وماهي أبرز الانتهاكات التي ارتكبها النظام في المنطقة، وهل ثمة حملات ممنهجة للإبادة والتغيير الديمغرافي حدثت في المنطقة؟

كما ذكرت آنفاً، كانت إمارة عربستان وحتى عام ١٩٢٥ تتمتع بحكم ذاتي مطلق يماثل بما يتمتع به حالياً الكرد في العراق. في ذلك العام ودون أن يسأل الشاه رضا البهلوي، الحاكم الجديد لإيران، عن ما يريده الشعب العربي الأهوازي فيما يخص مصيره، جيش الجيوش من طهران وهاجم مملكة الإمارة، غير أنه لم يتمكن من القضاء على آخر حاكم عربي للملكة أي الشيخ خزعل بن جابر إلا بالمكر والخديعة. ويصف البعض هذا الهجوم العسكري على الإمارة وإسقاط الشيخ خزعل، بالاحتلال فيما يقول البعض الآخر بأنه انضمام وإلحاق قسري. الرأي الأول يدعي أن الشيخ خزعل كان مستقلاً عن الدولة الإيرانية، فيما يقول الرأي الآخر إنه كان يتمتع باستقلال داخلي فقط. فقد تم نفي الشيخ إلى طهران ومن ثم اغتياله من قبل الشاه رضا.

فقد أشرت آنفاً إلى وجود نظام الممالك المحروسة في إيران حتى أوائل القرن العشرين حيث كانت مملكة عربستان (إلى جانب سائر الممالك) تتمتع باستقلال داخلي، وهذا يعني أن إيران كانت تدار وفق نظام فيدرالي تقليدي. وقد قام آنذاك الشاه رضا البهلوي بانقلاب ضد عائلة القاجار المالكة وأبطل مفعول ذلك النظام الذي كان سائداً في إيران لقرون وأقام نظام مركزي حديدي تتحكم فيه القومية الفارسية، فيما تم حرمان سائر القوميات التركية الآذرية والكردية والعربية والبلوشية واللورية والتركمانية من حقوقها القومية وعلى رأسها الحكم الذاتي المحلي.

في الحقيقة إن عملية إعدام ثلاثة من زعماء الحركة الوطنية الأهوازية في العام ١٩٦٤م– في عهد الشاه – تُعد نقطة انعطاف في نضال الشعب العربي الأهوازي. فلا مجال هنا للتطرق إلى كل الجرائم التي ارتكبها نظام الشاه وأبوه ضد الشعب العربي في إيران خلال حكم

السلالة البهلوية (١٩٢٥–١٩٧٩م) لكن يمكن أن أشير إلى ما واجهه شعبنا بعد قيام الثورة التي أطاحت بالملكية في فبراير ١٩٧٩م حيث شارك فيها وقدم التضحيات، وأطلق العمال العرب في شركة النفط بعبادان والأهواز، بإضراباتهم وإغلاقهم لتصدير النفط إلى الخارج، رصاصة الرحمة ضد نظام الشاه.

وفي نيسان/ أبريل ١٩٧٩م أوفد الزعيم الروحي للشعب العربي الأهوازي الشيخ محمد طاهر شبير الخاقاني وفداً أهوازياً من ٣٠ شخصاً إلى طهران – وأنا معهم – للتباحث مع الحكومة المؤقتة بقيادة مهدي بازرغان واللقاء بالقادة الدينيين للثورة كالخميني والطالقاني والكلبايكاني مطالبين بإعادة الحكم الذاتي لشعبنا واعتبار العربية لغة رسمية في الإقليم، غير أنهم واجهوا مطالب شعبنا ومظاهراته السلمية بالحديد والنار، وفي ٣٠ أيار/ مايو ١٩٧٩م هاجمت قواتهم العسكرية والميليشيات الدينية الشوفينية التابعة لهم، مقرات الأحزاب السياسية والمراكز الثقافية في كل مدن عربستان وارتكبوا مجزرة في مدينة المحمرة راح ضحيتها نحو ٥٠٠ شخص، منهم من قُتل في الشوارع ومنهم من أُعدم. وقبل ذلك أي خلال عطلة أعياد نوروز – آذار/ مارس – عام ١٩٧٩ قامت السلطة الدينية الوليدة بقمع الشعب الكردي في إقليم كردستان إيران. وهذا يعني إن الحكومة الدينية الوليدة بدأت عملياتها المعادية للحركات القومية الكردية والعربية ومن ثم – بعد بضعة أشهر – للحركات القومية التركمانية والآذرية، وعندما انتهت من قمعها توجهت إلى القوى السياسية اليسارية والوطنية والقومية الفارسية في طهران ولم يسلم من بطشها أي حزب وفصيل سياسي معارض شارك في النضال ضد الحكم الشاهنشاهي في إيران. ولم تطالب الشعوب غير الفارسية آنذاك إلا بحقها التاريخي المغتصب من قبل حكم العائلة المالكة وهو الحكم الذاتي لهذه الشعوب.

وقد أدت عمليات البطش ضد العرب إلى نفي الشيخ الخاقاني إلى مدينة قم وهروب العشرات من النشطاء وعوائلهم إلى العراق.

**تهيمن أقلية غير عربية على معظم القطاعات الاقتصادية وتسيطر سياسيا على إدارة إقليم عربستان، وهذا ما أدى إلى تهميش الأغلبية العربية سياسياً واقتصادياً وثقافياً وهي تعيش حالياً ظروف اقتصادية مزرية**

وفي أيار/ مايو ١٩٨٥م أثارت إساءة عنصرية متعمدة ضد العرب في إحدى صحف العاصمة طهران حفيظة الجماهير العربية في مدينة الأهواز، نتجت عنها مظاهرات كسرت صمت القبور الذي فرضه النظام المنتشي من قمع القوى السياسية الفاعلة في البلاد مستغلاً ظروف الحرب الإيرانية – العراقية. ولو لم يعتذر الرئيس الإيراني آنذاك علي خامنئي في صلاة جمعة طهران لما هدأت المظاهرات في الأهواز. لكنها أيضاً زجت بالمئات من النشطاء العرب إلى المعتقلات، تعرضوا فيها لشتى أنواع التعذيب الجسدي والنفسي. وقد وصف الأهوازيون تلك المظاهرات بانتفاضة الكرامة الأولى.

وبعد انتهاء الحرب الإيرانية – العراقية في ١٩٨٨م أحيا الرئيس الأسبق هاشمي رفسنجاني مشروعاً ملكياً لما يسمي بتنمية زراعة قصب السكر في الإقليم وقام بمصادرة الألوف من الهكتارات من الأراضي الزراعية من القرويين العرب لحثهم إلى الهجرة ليقطنوا مدن الصفيح في المدن الكبرى وذلك لاجتثاثهم من أراض آبائهم وأجدادهم ليحل مكانهم المستوطنين غير العرب من الأقاليم والمدن المجاورة في محاولة إجرامية لتغيير التركيبة السكانية لإقليم عربستان. وقد قاوم القرويون والمزارعون العربُ هذا المشروعَ وسقط العشرات منهم في مواجهات مع قوات الشرطة والأمن.

وفي ١٩٧٧م شاركت الجماهير العربية – إلى جانب سائر الشعوب الإيرانية – في انتخاب الرئيس الإصلاحي خاتمي، لكن وبالرغم من شبه الانفتاح



إعدام نشطاء أحوازيين عرب في إيران

الذي حصل في الأجواء السياسية، غير إن الإصلاحيين وبعد ثمان سنوات لم يطرحوا حلاً لمعضلة القوميات في إيران. ولذا خاب أمل الناس واندلعت في ١٥ نيسان/ أبريل ٢٠٠٥م (العام الاخير لعهد خاتمي) تظاهرات في الأهواز العاصمة وبعض المدن العربية الأخرى احتجاجاً على خطط السلطة لتغيير التركيبة السكانية في الإقليم لصالح غير العرب. وقد فتحت قوات الأمن النار على المتظاهرين السلميين الذين كانوا يتجهون إلى مكتب المحافظ. وقد قُتل نحو ٥٠ شخصاً (الحكومة لم تعترف إلا بـ ٩) وجرح العديد من المتظاهرين وأُعتقل المئات بما فيهم كاتب هذه السطور رغم إني كنت أقيم في طهران آنذاك، غير أنهم اعتقلوني بتهمة تنظيم المظاهرات والاحتجاجات. وقد عُرفت هذه التظاهرات والاحتجاجات التي استمرت لنحو اسبوع بانتفاضة نيسان/ أبريل.

قمْعُ الحراك المدني والسلمي للعرب – الذي ازدهر نوعاً ما في عهد خاتمي – أدى إلى ظهور مجموعات راديكالية في الأهواز قامت بعمليات مسلحة ضد المنشآت النفطية والدوائر الحكومية، حالت بذلك دون زيارة المسؤولين الإيرانيين الكبار آنذاك كالرئيس أحمدي نجاد والمرشد الأعلى علي خامنئي إلى الأهواز لمدة سنتين، حيث شهدت الإقليم تفجيرات واغتيالات عدة. وقد سجلت منظمات حقوق الإنسان العالمية أكثر من (٣٠) عملية إعدام وحالات اغتيال تحت التعذيب للنشطاء العرب في سجون الإقليم خلال الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦م.

ولم يهدأ الإقليم بعد ذلك، بل استمرت الاضطرابات بشكل أو آخر، حيث سقط عدد من القتلى في الذكرى السادسة لانتفاضة نيسان/ أبريل في العام ٢٠١١م.

وفي العام ٢٠١٢م قامت السلطات الإيرانية بإعدام ثلاثة أشقاء وصديق لهم في الأهواز بتهمة حيازة أسلحة ومتفجرات. كما أعدمت في العام ٢٠١٤م المدرس في الثانوية والشاعر البارز هاشم شعباني وزميله المدرس هادي الراشدي. وقد أثار ذلك موجة من الاستنكار ليس بين الأهوازيين فحسب بل بين أوساط حقوق الإنسان والشعراء والأوساط الأدبية من أستراليا حتى الولايات المتحدة.

وبالرغم من كل عمليات القمع والبطش التي يقوم بها النظام الاستبدادي الشوفيني ضد العرب في إيران لم تخمد شعلة النضال، بل استمرت في السنوات الخمس الأخيرة بشكل وقفات ومظاهرات ضد بناء السدود العديدة لحرف الأنهر إلى المدن الفارسية وتجفيف الأخرى منها وكذلك العواصف الترابية الناتجة من ذلك التي حولت حياة أبناء الإقليم إلى جهنم. وقد تؤج هذا الحراك الذي لا يستكين إلى انتفاضة شعبية في آذار/ مارس ٢٠١٨م استمرت لمدة أسبوعين احتجاجاً على إساءة العرب في التلفزيون الحكومي الإيراني. وقد تم اعتقال نحو ٣٠٠ شخص واغتيال ثمانية من المواطنين العرب في حادث مشبوه لإحراق مقهى شعبي يرتاده النشطاء والمثقفون العرب بالأهواز. وحتى الآن لايزال المئات من العرب يرزحون في سجون النظام وقد أُطلق سراح البعض منهم بكفالات مالية باهظة وهم ينتظرون المحاكمة.

### ٦ـ ماذا عن الحركات التحررية للشعوب الإيرانية عامة والأحوازية خاصة، وهل لعبت المطلوب منها في مقاومة الإجراءات والممارسات الإجرامية للنظام الإيراني؟

تختلف حركات التحرر للشعوب الإيرانية في بعض الأمور

وتتماثل في أمور أخرى، ويعود ذلك إلى خصوصيات كل شعب، فقد أسقط الشاه رضا البهلوي عام ١٩٢٥م الحكم العربي في عربستان وقضى ابنه الشاه محمد رضا البهلوي في عام ١٩٤٦م على الحكم الذاتي لجمهورية مهاباد (كردستان) والحكم الذاتي لإقليم أذربيجان في إيران.

ويتميز الشعب التركي الآذري في مقاومته للنظام الشوفيني الكهنوتي في إيران إلى النضال السلمي والمدني، فهذا الشعب ورغم كثرة نسمته (أكثر من ثلث سكان إيران) ودوره السياسي البارز في تاريخ إيران المعاصر لا يملك تنظيمات سياسية عريقة، لكنه يبقى العامل الحاسم لحل قضية القوميات غير الفارسية في إيران. كما يتسم نضال الشعب الكردي بالعمل المسلح أحياناً والعمل السلمي أحياناً أخرى، لكنه يملك أحزاب سياسية لها تاريخ عريق يصل إلى أربعينيات القرن المنصرم. ولا ننسى أن الكرد ومنذ قيام الثورة في ١٩٧٩م أخذوا يسيطرون على معظم مدن كردستان إيران وقد استمروا في سيطرتهم على بعض المدن حتى العام ١٩٨٤م. إذ كانت كردستان ملجأ للقوى المعارضة الإيرانية – وخاصة اليسارية منها – التي تعرضت لقمع ممنهج منذ العام ١٩٨١م. ويتصف نضال الشعب البلوشي في معظمه بالعمل المسلح ضد النظام الإيراني وهيمنة التيارات الدينية السنية عليه. غير إن نضال الشعب العربي ينقسم بين السلمي والمسلح غير إنه وفي العقد الاخير أخذت النخبة تتجه إلى العمل السلمي والمدني الجماهيري أكثر فأكثر.

وقد أدى الاضطهاد القومي والقواسم المشتركة بين الشعوب غير الفارسية بأن تتجه إلى التقارب فيما بينها. فلأول مرة في التاريخ السياسي الإيراني ضمت "الجبهة الوطنية الديمقراطية" في حزيران/ يونيو ١٩٧٩ شخصيات ومنظمات سياسية عربية وكردية وآذرية وبلوشية وتركمانية. غير إن النظام الديني الوليد قام بحل الجبهة في العام ١٩٨١م وإعدام بعض من قادتها، بل وقام بتصفيات جسدية فيما بعد لبعض القادة المشاركين



أحوازيون يهتفون ضد النظام الإيراني في شوارع الإقليم –شباط ٢٠١٧

فيها ك "توماج"، "مختوم"، "واحدي" و"جرجاني" من قادة الحركة التركمانية آنذاك، والدكتور عبدالرحمن قاسملو الأمين العام الاسبق للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني وصديق كمانغر الأمين العام الأسبق لمنظمة كومله. فنحن الناجون من تلك التصفيات، استغلينا الانفتاح الجزئي في الأوضاع السياسية في عهد الرئيس الأسبق محمد خاتمي وقمنا في العام ٢٠٠٠م بتشكيل "بيت الشعوب" الإيرانية، لكن وبعد عامين قامت الاستخبارات الإيرانية بإغلاقها. فآخر محاولة للتنسيق والتعاون بين الشعوب الإيرانية كانت في العام ٢٠٠٥م حينما قام ممثلون عن الأحزاب الكردية والعربية والتركمانية والبلوشية والآذرية والبختيارية بتشكيل "مؤتمر شعوب إيران الفيدرالية" في لندن. فرغم المحاولات العديدة لم ينضم الفرس حتى اللحظة لهذا التنظيم، كما إنه لم يضم جميع الشخصيات والمنظمات التابعة للقوميات غير الفارسية وهو بحاجة إلى تطوير. غير إنه يبقى الإطار الوحيد الذي تجتمع فيها معظم القوميات غير الفارسية.

يجب أن أشير هنا إن النظام الاستبدادي الديني في إيران ليس الوحيد الذي لم يعترف بوجود الاضطهاد القومي في إيران، بل تشاركه الرأي معظم الأحزاب والمنظمات المعارضة. خلال الأعوام الأولى للثورة كانت معظم المنظمات اليسارية تعترف بحق تقرير المصير للشعوب المضطهدة في إيران، غير إنه وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي




اعتقال شبان في الأحواز

وضعف اليسار الإيراني انحسر هذا الأمر. إذ تسود حالة من الشوفينية الفارسية معظم المنظمات والأحزاب الإيرانية. ونلمس نوع من العنصرية بين هذه الفصائل تجاه العرب. ولم تقتصر العنصرية المعادية للعرب للنخبة السياسية الإيرانية، بل تتجاوزهم لتشمل الطبقات الوسطى وفئات من الطبقات المسحوقة. وتعود هذه الظاهرة إلى الفتوحات الاسلامية تاريخياً والخلافات بين الدول العربية وإيران جغرافياً، إذ لم تخل فترة تاريخية معاصرة من هذا العداء، من خلافات جمال عبدالناصر وعبدالكريم قاسم في الماضي إلى خلافات دول الخليج مع إيران حالياً. فلذا يمكنني القول إن شعبنا العربي يتعرض لخطاب عنصري مقيت معادي للعرب، فنشاهد ذلك في الإعلام الفارسي (الصحافة والتلفزيون) بشكل شبه يومي وفي الكتب الدراسية وغير الدراسية كالروايات والكتب التاريخية والسياسية وفي السينما وفي الملاعب الرياضية، حينما يقابل فريق كرة قدم عربي فريق إيراني. وتتجلى هذه الاستعلائية الفارسية بشكل هتافات وشتائم هجينة ومبتذلة ضد العرب في الملاعب وبواسطة الألوف من المشجعين، وكذلك بترسيم صورة داكنة ومريضة ومتخلفة للعربي في الكتب والصحافة الفارسية. وكانت انتفاضة الكرامة الثانية التي انطلقت أواخر آذار/ مارس الماضي، واستمرت لمدة أسبوعين رداً جماهيرياً عربياً على تهميش العرب وتحقيرهم في التلفزيون الحكومي الإيراني. وفي الحقيقة إن الانتفاضات العربية المتتالية خلال العقدين الأخيرين تُعد بمثابة رداً مقاوماً للخطاب العنصري المعادي للعرب في إيران، حيث قدم شعبنا خلالها المئات من القتلى والجرحى والمعتقلين والمفقودين وهو يقاوم ليس سياسياً فحسب بل ثقافياً ولغوياً واجتماعياً أيضاً. فعلى سبيل المثال رغم احتفال الإيرانيين وبشكل رسمي بعيد نوروز كعيد قومي ووطني، فإن جماهير شعبنا تحتفل بعيد الفطر عيداً وطنياً ودينياً بل وتستخدم هذه المناسبة للتعبير عن غضبها إزاء الاضطهاد القومي والعنصري بإقامة المظاهرات، حتى في أحلك الظروف.

## ٧ـ كيف يمكن للشعوب الإيرانية أن تتخلص من الانتهاكات والممارسات العنصرية والإجرامية التي ترتكبها النظام الإيراني، وما هو النظام الأمثل الذي ترونه مناسباً لتطبيقه في إيران للتخلص من كافة الأزمات المجتمعية وقضايا الشعوب؟

هناك اتجاهات سياسية متنوعة ومختلفة بين الشعوب غير الفارسية منها التي تطالب بالاستقلال عن إيران ومنها التي تعتقد بممارسة حق تقرير المصير للشعوب غير الفارسية ومنها التي تطالب بنظام فيدرالي لإيران. ورغم انه لا توجد آلية لاستطلاع رأي هذه الشعب بسبب استبداد الحاكم، غير إن القرائن تظهر أن معظم الشخصيات والمنظمات السياسية لهذه الشعوب ترى الحل الفيدرالي هو الأنسب في الظروف الراهنة. أنا أيضاً أشاطر هذا الرأي، غير إن الأمر بحاجة إلى جهد تنويري وتوعوي كبير خاصة بين الشعب الفارسي الذي يرى معظم نخبته في الفيدرالية مقدمة لتفتيت إيران. فما عدا بعض المنظمات اليسارية – وهي غير مؤثرة في الوقت الحاضر – التي ترى في النظام الفيدرالي حلاً لمعضلة القوميات في إيران، ولا توجد منظمات إيرانية أخرى تدعم هذا المشروع بل أكثر ما تؤمن به هو حق التعليم بلغة الأم لهذه القوميات.

**إن إيران لابد أن تعود إلى نظامها اللامركزي الذي كان سائداً حتى العام ١٩٢٥م لكن بصورة تحديثية، أي - برأيي - إنه يمكن حل المسألة القومية في إيران بإقامة نظام ديمقراطي فيدرالي تعددي في البلاد.**

تواجه إيران، وبسبب الحراك السياسي الداخلي والضغوط الإقليمية والدولية، أزمات اقتصادية واجتماعية وتوترات سياسية يمكن أن تتطور في المستقبل وتؤدي إلى تغيير في نظام الحكم الديني، فالحراك الحالي يضم الحركات القومية للشعوب غير الفارسية، حراك العمال وسائر الطبقات الكادحة والمسحوقة والحركة النسائية. كما ومن المتوقع أن تنضم إليه فئات اجتماعية أخرى. فمعظم المحللين الإيرانيين يؤكدون على احتمال انهيار النظام الإيراني عاجلاً أو آجلاً لكنه لا توجد معارضة منسجمة تشكل البديل السياسي لهذا النظام. يوجد هناك جدار مرتفع من عدم الثقة يفصل بين حركة الشعوب غير الفارسية وسائر الحركات الاجتماعية والسياسية أي لا يوجد انسجام بين فصائل المعارضة الإيرانية بكل أطيافها. ليس هذا فحسب بل هناك انقسامات أيديولوجية وسياسية بين الأحزاب الإيرانية (الفارسية) ذاتها وكذلك هناك مد قومي فارسي متطرف شاهدناه في الهتافات الموالية لابن الشاه المخلوع بين بعض المتظاهرين خلال الانتفاضة الأخيرة في إيران والذي يثير الهلع بين القوميات غير الفارسية. ويقيم رضا البهلوي – ابن الشاه السابق – حالياً في الولايات المتحدة. فكل هذه الأمور تطيل من عمر النظام الذي أكدت الانتفاضة التي شملت أكثر من ١٠٠ مدينة إيرانية في نهاية العام الماضي وكذلك الاحتجاجات العمالية والقومية المستمرة بشكل شبه يومي، أكدت هشاشته. وفي النهاية أقول إن إيران لابد أن تعود إلى

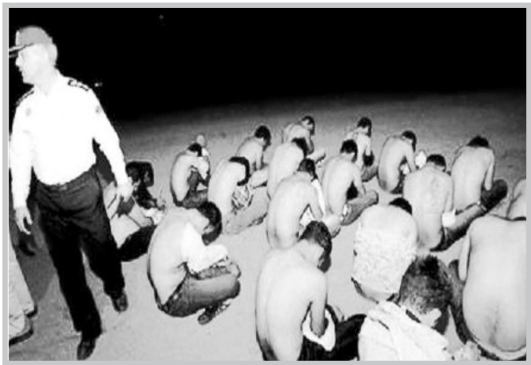

معتقلين أحوازيين قبل نقلهم لمراكز المخابرات ومعتقلات التعذيب

**نظامها اللامركزي الذي كان سائداً حتى العام ١٩٢٥م لكن بصورة تحديثية، أي – برأيي – إنه يمكن حل المسألة القومية في إيران بإقامة نظام ديمقراطي فيدرالي تعددي في البلاد.**

# المجتمع: إما خصم للإبادة أو فريستها



سيهانوك ديبو
كاتب ومستشار سياسي– سوريا

**إن عدم القبول بالآخر المختلف والنحو إلى السلوكيات الدولتية القومية والدينية، والتي تعتبر الأصل أو الأساس النظري الفكري للإبادات التي حدثت منذ فجر ظهور الحضارة المدينية حتى الوقت الحاضر، كما مثال الإبادة التركية بحق شعب عفرين ومجتمعه. لكن يبقى حل مشاكل الشرق الأوسط وانهاء أزماته في صيغة الأمة الديمقراطية عن طريق الإدارات الذاتية الديمقراطية والمجتمع المؤسساتي الذي ترتفع فيه مفهوم القومية إلى طبيعتها الثقافية ووظيفتها المتكاملة مع المختلفة معها. ويتكرس من خلالها ثقافة العيش المشترك وتقطع كل طريق لظهور الإبادة بكل أنوعها وبشتى تموقعاتها.**

الإبادةُ في التاريخ بدأت حينما حلّتِ الحضارةُ المدينية محلَّ الحضارة الديمقراطية. وظهرَت من خلال هذا الحلولِ الطارئ مفاهيمَ حياتية وأشكالَ مستجدة تم الأخذُ بها عوضاً عن المعمول به في السابق.

وفي ذلك فإنّ بعضَ المسميّات بقيت كما هي؛ لكن من بعد إفراغها من مضمونها أو مضامينها، فبدأت تنحو محلّات باتت في قطيعة مع التي أنهتها أو أبادتها. يُرَجّح في أن يكون ظهور الدولة وتكريس الطبقات وتقسيم المجتمع إلى تراتبيات عليا ودنيا بأنها هدف الإبادة الأساسي، سيّما إذا ما أدركنا بأنه ترافق مع ظهور الدولة تقديسٌ مطلق لها؛ وباتت الشفوية السياسية والمكتوبة منها تشي بأنّ الدولةَ هي الشمسُ؛ أمّا الشعبُ أو المجتمع هو النجوم؛ ومجرّد ظهور الشمس تختفي النجوم. وبالأساس لا يمكن الحديثُ عن مجتمع بمعنى مجتمع في وجود الدولة. الدولة التي بات يُنظر إليها بأنها الإله الهابط من السماء كما يقول هيغل حيال ذلك. لا بدّ من حدوث الإبادات المختلفة المترافقة مع ظهور الدولة كظاهرة فرعية علوية لحقت

**من الصعوبة العثور على مجتمع ينطبق عليه مسمى المجتمعية ووظائفها بوجود الدولة ومؤسساتها قابعة في أعلى الهرم أو تقبع فوق المجتمع وتحركه في الوجهة التي تريده أو تجعله في وضع الستاتيك، دون أن يعني ذلك بأنه من غير الممكن إيجاد صيغة توافقية ما بينهما**

ظاهرة الشعب أو الجماعات والأفراد التي تسبقها بردح من الزمن. ولا غرابةَ بأن يكون كذلك أبرزُ القواسم المشتركة ما بين الخصوم وحتى الأعداء؛ على مختلف أيديولوجياتهم، تبدو في تمسكهم الحثيث ببقاء الدولة، وأن من خلالها –أي الدولة– تتحقق مسائلُ السيادة والاستقلال والتقدم والتوسعة/ الاحتلالات. لذا نجد بأن السلطويين –على مختلف مشاربهم– يحرصون أن يكونَ الجيشُ والمالية والدبلوماسية في معرض مركزية الحكم؛ لأنها بشديد الاختصار أساسية لبقاء الدولة. أي أن آباءَ وأمّهات واقعة الإبادات الجماعية التي تعرضت لها الحضارة الديمقراطية موغلة في التاريخ؛ لكن ظهور المصطلح (الإبادة الجماعية) لم يمرّ عليه سوى سبعون عاماً بالتمام والكمال، ومرّ بمرحلتين؛ الأولى النشوء والفكرة والصياغة من العام ١٩٤٤م حتى العام ١٩٤٨م حينما تم الاقرارُ به بشكل رسمي. ولِما رآه رافائيل ليمكين (١٩٠٠–١٩٥٩م) المحامي البولندي اليهودي من مجازر ألمانية نازية بحق اليهود في بولندا إلى المسعى في وضع وصف للسياسات النازية للقتل المنظم والممنهج الذي لاقاه اليهود في أوربا إبانَ الحرب العالمية الثانية. وأنّ ليمكين قد جمع في مصطلح «الإبادة الجماعية» (**genocide**) ما بين كلمة (**geno**) اليونانية والتي تعني العشيرة أو القبيلة والسلالة أو العرق، مع كلمة (**cide**) اللاتينية التي تعني القتل أو الإنهاء. وإليه يعود صياغة هذا المصطلح الجديد واستعماله للمرة الأولى في التاريخ. وفي ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨م أقرت الأممُ المتحدة اتفاقيةً تقضي بمنع جرائم الإبادة الجماعية ومعاقبة مرتكبيها واعتبرت هذه الاتفاقية (الجينوسايد) بمثابة جريمة دولية تتعهد الدول الموقعة عليها (بمنعها والمعاقبة عليها). ووفق أدبيات الأمم المتحدة التي تشكلت بدورها بعد الحرب العالمية الثانية منهيّة في ذلك ما عُرِفَتْ سابقاً بعصبة الأمم بأنّ الإبادةَ الجماعية تُعرف على أنها ارتكابُ أي عمل من الأعمال الآتية بقصد الإبادة الكلية أو الجزئية، لجماعة ما؛ على أساس القومية أو العرق أو الجنس أو الدين، مثل: قتل أعضاء الجماعة وإلحاق الأذى الجسدي أو النفسي الخطير بأعضاء الجماعة، وإلحاق الأضرار بالأوضاع المعيشية للجماعة بشكل متعمد بهدف التدمير الفعلي للجماعة كليًا أو جزئيًا، وفرض إجراءات تهدف إلى منع المواليد داخل الجماعة، ونقل الأطفال بالإكراه من جماعة إلى أخرى. (فقرة مقتبسة عن أدبيات الأمم المتحدة ذات الصلة).

## دورُ مؤسّسات المجتمع في مواجهة سياسات الإبادة

من العصيّ أن يجتمعَ كلٌّ من الدولة والمجتمع؛ بكامل مدلولاتهما. كما أنه من الصعوبة العثور على مجتمع ينطبق عليه مسمى المجتمعية ووظائفها بوجود الدولة ومؤسساتها قابعة في أعلى الهرم أو تقبع فوق المجتمع وتحركه في الوجهة التي تريده أو تجعله في وضع الستاتيك، دون أن يعني ذلك بأنه من غير الممكن إيجاد صيغة توافقية ما بينهما؛ قد تكون في صيغة المهادنة على أكثر قساوة، من حيث أن علاقة المجتمع بالدولة هي أشبه أن تكون بالعلاقة بين الخصوم. ويرجع ذلك إلى عديدٍ من الأسباب في مقدمتها استفحال عواقب البراغماتية في العلاقات الدولية، وأن مثل هذه العلاقات والتي أخذت مناحٍ متعددة انتقلت

بها أنموذج الحداثة الرأسمالية من مرحلة التجارية وما رافقتها من استعمارات وظهور إمبراطوريات حتى بداية القرن العشرين والنحو منحى الدولة القومية في المرحلة الصناعوية التي امتدت بدورها حتى بداية القرن الواحد والعشرين وصولاً إلى يومنا في مرحلة ما يسمى المال المالي. وعليه فإن كل المجتمعات تأن تحت وطأة الدولتية؛ في الغرب منها وخاصة في الشرق. وتتعرض إلى أشكال كبيرة من الإبادات؛ على الرغم من مرور سبع عقود فقط على اتفاقية تجريم الإبادة الجماعية ومنعها. ولأن المشكلة في أوجهها؛ وهي متعددة الأمثلة كما في مثال الإبادات العثمانيتين القديمة والجديدة بحق شعوب المنطقة؛ آخرها الإبادة التركياتية بحق الشعب الكردي في عفرين من بعد شن العدوان عليه واحتلالها ومرتزقتها وبدعم من روسيا وتواطؤ إيران وعموم الدول العالمية؛ لكن لا يعني ذلك بأن لا دورَ للمجتمع في مواجهة سياسة الإبادة التي تتهيأ داخلاً أولاً ويبدأ بالتلَمُّسِ على يد الخارجي.

بالأساس فإن المجتمعَ حتى يكون وينطبق عليه أنه المجتمع لا بد من توافر الإرادة والقدرة الذاتية على توفير ثلاثة شروط أساسية هي مقاييس حيّة على وجود مجتمع وتمايزه عن مجتمع آخر. ولعل المجتمع الآمن أو المجتمع الذي باستطاعته خلق حالة أمن ذاتية أولى هذه الشروط أو المقاييس، وهنا فإن كل فرد من أفراد المجتمع بغضّ النظر عن المؤسسة التي ينتمي إليها لا بد أن ينظر إلى نفسه بأنه في وظيفة أمن أخلاقية دائمة وليست شرطية مؤقتة. فالمدرّس الذي يوفر الأمن لطلابه في المدرسة حين تعرضهم لمكروه محتمل يمارس دوره في الأمن على المستوى الأخلاقي حتى وصول عنصر الأمن أو الشرطي الذي لديه وظيفة أمن شرطية طبقاً لعضويته. وقس على ذلك في جميع المجالات وفي كافة الأمور الحياتية؛ أينما يكون الفرد المنتمي لديه وظيفة بفحوى



احتجاجات على احتلال تركيا لعفرين في شمال سوريا

تعزيز الأمن وتكريس مسألة الاستقرار. وعلى خلاف ذلك فإن أفراد كما مؤسسات المجتمعات الخاملة تظهر نفسها بحالٍ عن ذلك؛ ويرجع ذلك إلى عامل عدم تحقيق الانتماء الذي يتعدى ذلك ليتحول الفرد غير المنتمي إلى مدخل قلق وعامل من عوامل عدم الاستقرار وتحوّله إلى مُنَفِذ للأجندة الخارجية المدمّرة. ودون تعزيز الثقافة الأمنية كواجب أخلاقي يصعب علينا الحديث ليس فقط عن المجتمع إنما لا وجود للحرية في ذلك المجتمع. إنما العبودية بمزيد من القيود لكن؛ في الذهن والسلوك. والحديث عن الحرية بدون ظروف أخلاقية وشرطية للأمن يبقى مجرد حديث إنْ لم يكن ثرثرة بالأساس.

**إن واقعة التنمية المجتمعية تعزز قوة المجتمع في مواجهة سياسة الإبادة. وبخاصة التنمية الاقتصادية حتى تحقيق الاكتفاء الذاتي، والذي يتحول بحد ذاته إلى مركز ممانعة في وجه الإبادات التي توّجه نحوه.**

وأكثر ما يؤدي إلى إبراز المجتمع في مؤسساته الفاعلة وليست الشكلية، المؤسسات الخلّاقة التي تصل في مرحلة معينة كي تستعيض عن الدولة أو تبدو بعض من مؤسسات الدولة الرسمية بصفة تمثيلية لا أكثر ولا أقل. كما أن واقعة التنمية المجتمعية تعزز قوة المجتمع في مواجهة سياسة الإبادة. وبخاصة التنمية الاقتصادية حتى تحقيق الاكتفاء الذاتي، والذي يتحول بحد ذاته إلى مركز ممانعة في وجه الإبادات التي توّجه نحوه. ولعل من المهم ذكره بأن الخواصر الرخوة في أي مجتمع ما تظهر في المجتمعات




المجلس التأسيسي للنظام الفيدرالي في شمال سوريا– نموذجاً للتعايش المشترك بين الشعوب

الربعية أو المجتمعات المستهلكة؛ التي ترى نفسها في ذروة الإبادة والتبعية واصلاً بها الحال إلى تحوّل نفسها إلى مستعمرة لدولة أخرى بثقافة أخرى، لتتحول برمتها إلى مجتمع أدنى بالنسبة للثقافة الاقتصادية المنتجة. فاستهلاك مجتمع لبضاعة مجتمع آخر؛ يسبقه بالضرورة القبول بعلوية القيمة المنتجة الأخرى في مقابل سفلية القيمة المستهلكة. والتنمية لا تكون متعلقة بالجانب الاقتصادي فقط إنما تتعداه إلى جوانب التعليم الديمقراطي والقضاء المهني والإعلام المتماسك، وتحويل المجتمع إلى عدد هائل من الكومينات الفاعلة. تبقى سمة السياسي إلى جانب الأمني والتنموي كسمات ثلاثة لا يمكن الحديث عن وجود مجتمع بدونها. وأن المجتمع السياسي هو أقوى المجتمعات؛ وفي مثال الشرق الأوسط فإنه لا وجود لمجتمعات أو مجتمع سياسي وصل إليه المجتمع بسبب الحالة النمطية التي تظهر عليها شعوب الشرق الأوسط، وهذا ما يسبب إلى عدم قبولها للآخر المختلف والنحو إلى سلوكيات الدولة النمطية سواء كانت القومية أو الدينية أو نصف الديني مع نصف القومي؛ وهي السمة الغالبة لمشهد الشرق الأوسط ويعتبر الأصل أو الأساس النظري الفكري للإبادات التي حدثت منذ فجر ظهور الحضارة المدينية حتى وقت سياسة الإبادة العثمانية للشعوب الأرمنية والكردية والسريانية والعربية والإبادة النازية بحق مجتمع اليهود الأوروبي، والإبادات التي تنتهجها الدولتية القومية المركزية بحق شعوبها؛ كما مثال الإبادة التركية بحق شعب عفرين ومجتمعه. لكن يبقى حل مشاكل الشرق الأوسط وانهاء أزماته في صيغة الأمة الديمقراطية عن طريق الإدارات الذاتية الديمقراطية والمجتمع المؤسساتي الذي ترتفع فيه مفهوم القومية إلى طبيعتها الثقافية ووظيفتها المتكاملة مع المختلفة معها. ويتكرس من خلالها ثقافة العيش المشترك وتقطع كل طريق لظهور الإبادة بكل أنوعها وبشتى تموقعاتها.

# جريمة الإبادة الجماعية والتهجير القسري للكرد من عفرين بموجب القانون الدولي



كمال حاج خليل
محامي – السويد

أصدرت المؤسسات والمنظمات الحقوقية الدولية من قبيل الجمعيةُ العامة للأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية تشريعات ومبادئ رافضة للسياسات الإبادية والتغيير الديمغرافي وأطلقت عليها صفة جريمة الإبادة الجماعية، واتخذت سلسلة من الإجراءات العقابية لمرتكبيها،
وعليه فإن عمليات قتل المدنيين ونهب ممتلكاتهم والتهجير القسري التي حصلت في عفرين يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني وترقى إلى جرائم حرب، مما يضع المؤسسات الحقوقية الدولية في موقع مسؤولية كبيرة للتحرك قانونياً لوقف الأعمال الإبادية الجارية في المنطقة.

إنّ الدخولَ التركي لمقاطعة عفرين يُعتبر اعتداءً صارخاً على العهود والمواثيق والقوانين الدولية، بتدخلها في شؤون داخلية لدولة ذات سيادة، ويُعتبر ذلك احتلالاً بموجب القانون الدولي، وليس له أيّ مسوّغ سوى البازار والصفقة التي تمّت بين حكومة العدالة والتنمية من جهة وروسيا من جهة أخرى، وذلك أمامَ التخاذل والصمت الدوليين.

وجديرٌ بالذكر أنّ جريمةَ حزب العدالة والتنمية لم ترتقِ إلى مصاف إشعار السيد غوتيريس حتى بالقلق، رغم قتل ونهب وتشريد الآلاف من المدنيين والتي تعتبر جريمة إبادة جماعية بموجب القانون الدولي، وكما أنها تعتبر جريمة حرب وتهجير قسري بموجب القانون الدولي.

والجريمة ثابتةٌ بمواجهة أردوغان وأركان حكمه بإقرارهم بذلك على كافة وسائل الإعلام المقروءة والمرئية لتبرير جريمتهم بأنها حربٌ ضدّ الخطر على أمن تركيا القومي، وهذا الخطرُ محضُ افتراء، عدا عن أنه يستند إلى احتمال مستقبلي لا يجوز قانوناً الركون إليه.




مبنى منظمة العدل الدولية

وجديرٌ بالذكر أنّ ميثاقَ الأمم المتحدة نصَّ على حقّ الشعوب في تقرير مصيرها في المادة الأولى منه، وتركيا من الأعضاء الموقعة عليه وتُعتبر مُلزمة بتطبيقها قانوناً. وسأحاول تسليط الضوء على ما أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة وما نص عليه القانون الدولي بهذا الصدد:

أقرّتِ الجمعيةُ العامة للأمم المتحدة اتفاقيةَ منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨م، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٥١م. كللت هذه الاتفاقية سنوات من الجهد الذي بذله خبراء حقوقيون وفي مقدمهم الحقوقي رفائيل ليمكان. ويبلغ عدد الدول التي صادقت على الاتفاقية أو وقعت عليها ١٤٣ دولة حتى الآن وتركيا واحدة منها.

## مبادئ مُلزِمة

أعلنت محكمةُ العدل الدولية في رأي استشاري بشأن التحفظات عن الاتفاقية أنها أُقرّت لأغراض إنسانية وحضارية بحتة، ويصعب أن نتخيل اتفاقية ذات طابع مُزدوج بهذا القدر، لأنها تجمع بين حماية وجود جماعات بشرية من جهة، وتأكيد أبسط المبادئ الأخلاقية من الجهة الأخرى.

كما أكدت محكمة العدل الدولية أنّ أصولَ الاتفاقية تبيّنُ عزمَ الأمم المتحدة على إدانة جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، بموجب القانون الدولي، لأنها جريمة تنكر على جماعات بشرية كاملة حقها في الوجود، وهو إنكار يهزّ ضميرَ الإنسانية، ويسفر عن خسائر جسيمة، ويتعارض مع القانون الأخلاقي وروح الأمم المتحدة وأهدافها.

أولاً، ما يترتب عن هذا الطرح أنّ مبادئ الاتفاقية تعترفُ بها البلدانُ المتحضرة بوصفها ملزِمة. وثانياً، الاتفاقية ذات طابع عالمي، سواء في إدانة جريمة الإبادة الجماعية أم التعاون المطلوب «لتحرير البشرية من مثل هذه الآفة البغيضة» (توطئة الاتفاقية).

## الإبادة جريمة

لاحظت محكمةُ العدل الدولية أنّ الاتفاقيةَ والقانونَ الإنساني الدولي وثيقتان من القواعد المتميزة تسعيان إلى تحقيق أهداف مختلفة. الاتفاقية تعمل من أجل منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها بموجب القانون الدولي، في حين يحدد القانونُ الإنساني الدولي قواعدَ خوض العمليات القتالية في النزاعات المسلحة، ويسعى إلى حماية الأشخاص بصرف النظر عن انتماءاتهم.

تنص المادة الأولى على أنّ الفرقاءَ المتعاقدين يؤكدون أن إبادة الجنس، سواء ارتكبت في زمن السلم أم زمن الحرب، جريمة بموجب القانون الدولي. وتحدد المادة بعد هذا التعريف سلسلة من الأفعال التي تمثل انتهاكاً خطيراً للحق في الحياة، وسلامة أفراد الجماعة البدنية أو العقلية.

في المادة الثانية، تحددُ الاتفاقية الأفعالَ التي تشكل أعمال إبادة. وعلى الرغم من اتفاق «الفرقاء المتعاقدين» على التعريف الذي يتحدث عن «قتل أفراد الجماعة»، فإنهم يختلفون على ما إذا كان إلحاق أذى جسدي أو عقلي بأفراد الجماعة يسهم في تدميرها بالكامل أو جزئياً، بحيث يشكل إبادة

جماعية. كما يختلف الفرقاء على معنى ونطاق «إلحاق أذى عقلي خطير بأفراد الجماعة»، ورغم الاختلاف لدى مراجعة المحاضر ومقارنتها بالأعمال التي قام بها الجيشُ التركي ومرتزقته نجد أنها تتطابق مع وصف الفرقاء جميعاً للإبادة الجماعية.

## جرائم الحرب

محكمةُ العدل الدولية تخلص إلى أنّ جريمةَ الإبادة الجماعية هي «تدميرُ جماعة معينة بالكامل أو جزئياً وأنّ ترحيلَ أفراد الجماعة أو تشريدهم حتى إذا جرى بالقوة لا يعادل بالضرورة تدمير الجماعة، ولا يكون مثل هذا التدمير نتيجة تلقائية للتشريد».

في حزيران/ يونيو ١٩٩٨م، عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤتمراً في روما لاستكمال معاهدة تنصّ على «نظام المحكمة الجنائية الدولية». وفي ١٧ تموز/ يوليو ١٩٩٨م، أُقر نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية بأغلبية ١٢٠ صوتاً مقابل ٧ أصوات وامتناع ٢١ دولة عن التصويت. وبعد مصادقة ٦٠ دولة، دخل نظام روما حيز التنفيذ في الأول من تموز/ يوليو ٢٠٠٢م، وأُنشِئت المحكمةُ الجنائية الدولية رسمياً.

تشمل اختصاصاتُ المحكمة النظرَ في جريمة الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة بحق الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم العدوان. وتشير عبارة «جرائم الحرب» إلى انتهاكاتٍ خطيرة للقانون الإنساني الدولي، تُرتكب ضدّ المدنيين أو العدو خلال النزاعات المسلحة الدولية أو المحلية.

## أعمالٌ غيرُ إنسانية

من جهة أخرى، يرد تعريف «الجرائم بحق الإنسانية» في المادة السابعة من نظام روما، وهو يشمل جرائم مثل القتل والتصفية والاغتصاب والملاحقة والأعمال غير الإنسانية المشابهة كلها التي تُرتكب في إطار هجوم واسع أو منهجي على أي جماعة سكانية مدنية.



مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ومقرها جنيف

أخيراً، عملَ مجلسُ حقوق الإنسان خلالَ السنوات الماضية، بتوافق الأعضاء، على منع جريمة الإبادة الجماعية، مؤكداً باستمرار الدورَ المهم لمنظومة حقوق الإنسان في إطار الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان والهيئات الخاصة ذات العلاقة التي تواجه التحدي المتمثل بجمع المعلومات عما يرتكب من انتهاكات خطرة ومنهجية على نطاق واسع ضد حقوق الإنسان، وبذلك المساهمة في إيجاد فهمٍ أفضل وتوفير إنذار مبكر عن أوضاع معقدة يمكن أن تؤدي إلى إبادة جماعية.

## التهجيرُ القسريّ في القانون الدولي والمسؤولية القانونية

التهجيرُ القسري هو ممارسة تنفذها حكوماتٌ أو قوى شبه عسكرية أو مجموعات متعصبة تجاه مجموعات عرقية أو دينية أو مذهبية بهدف إخلاء أراض معينة وإحلال مجاميع سكانية أخرى بدلاً عنها؛ ويندرج ضمن جرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضدّ الإنسانية وفقَ قاموس القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

ويُعرّف القانونُ الدولي الإنساني التهجيرَ القسريَ بأنه «الإخلاء القسري وغير القانوني لمجموعة من الأفراد والسكان من الأرض التي يقيمون عليها» وهو ممارسة مرتبطة بالتطهير وإجراء تقوم به الحكومات أو

**إن عملياتِ القتل للمدنيين ونهب ممتلكاتهم والتهجير القسري التي حصلت في عفرين ... لا تبيحه أي ضرورة عسكرية طالما أدى إلى تشريد أهالي منطقة كاملة مما يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني وترقى إلى جرائم حرب.**

المجموعات المتعصبة تجاه مجموعة عرقية أو دينية معينة وأحياناً ضد مجموعات عديدة بهدف إخلاء أراض معينة لنخبة بديلة أو فئة معينة، وتعتبر المواد (٦)، (٧)، (٨) من نظام روما الأساسي، التهجير القسري جريمة حرب.

ويفسر حصول التهجير بأنه نتيجة نزاعات داخلية مسلحة أو صراعات ذات طابع ديني أو عرقي أو مذهبي أو عشائري، ويتم بإرادة أحد أطراف النزاع عندما يمتلك القوة اللازمة لإزاحة الأطراف التي تنتمي لمكونات أخرى، وهذا الطرف يرى أن مصلحته الآنية أو المستقبلية تكمن في تهجير الطرف الآخر، ويحصل التهجير في حالة وجود طرف يهدد مجموعة سكانية مختلفة بالانتماء الديني أو المذهبي أو العرقي بعدم البقاء في مدينة أو منطقة أو بلد ما.

وتعرّفُ اتفاقياتُ جنيف الأربع المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩م والبروتوكولين الملحقين بها لعام ١٩٧٧م جرائمَ الحرب بأنها الانتهاكات الجسيمة للقواعد الموضوعة إذا تعلق الأمر بالتهجير القسري، في المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م حظرت النقل القسري الجماعي أو الفردي للأشخاص أو نفيهم من مناطق سكناهم إلى أراض أخرى، إلا في حال أن يكون هذا في صالحهم بهدف تجنبهم مخاطر النزاعات المسلحة.

كما أن المادة (٧-١- د) من نظام روما الإنساني للمحكمة الجنائية الدولية، تجرمُ عملياتِ الترحيل أو النقل القسري، حيث تنصّ على أنّ «إبعادَ السكان أو النقل القسري للسكان، متى ارتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين، يشكلُ جريمةً ضدّ الإنسانية».

بموجب المواد ٦ و٧ و٨ من نظام روما الأساسي، فإن «الإبعاد أو النقل غير المشروعين» يشكلان جريمة حرب، وتعتبر المادة المتعلقة بحظر نقل السكان من مناطقهم جزءاً من القانون الدولي الإنساني العرفي.

إنّ عمليةَ التهجير القسري وعمليات الإبادة الجماعية تتطابق مع ما نصّت عليه المادة الثانية من اتفاقية الأمم المتحدة «اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية» التي أقرتها الأمم المتحدة في ٩ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٤٨م، وأصبحت ساريةَ المفعول في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٥١م، والتي تعتبر الأفعال التالية المرتكبة بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو أثنية أو عنصرية أو دينية بمثابة إبادة جماعية:

أ – قتل أعضاء من الجماعة.

ب – إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة.

ج – إخضاع الجماعة، عمداً، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً.

د – فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة.

هـ – نقل أطفال من الجماعة، عنوة، إلى جماعة أخرى.

ومن حيث المآل فإن عملياتِ القتل للمدنيين ونهب ممتلكاتهم والتهجير القسري التي حصلت في عفرين هي نتيجةُ ارتكاب جرائم مُمنهجة وواسعة حصلت باستخدام السلاح والعنف والحصار والتجويع، فهي عمليات قتل ونهب وتشريد قسري مباشر للمدنيين لا تبيحه أي ضرورة عسكرية طالما أدى إلى تشريد أهالي منطقة كاملة مما يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني وترقى إلى جرائمَ حرب.

# الدورُ الدولي في سياسة الإبادة الجماعية الجارية في المنطقة، وسبل مواجهة التدخلات الخارجية (الأجندات الخارجية)

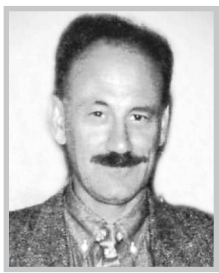

د. مهدي كاكه يي
كاتب وباحث – جنوب كردستان/ العراق

**هناك عوامل ذاتية مساعدة في ظهور ظاهرة الإبادة الجماعية، وهي عوامل متداخلة، تتفاعل فيما بينها، مُنتِجةً ظروفاً تساعد في اقتراف إبادات جماعية بشعة كالتخلّف والرضوخ لحكم أنظمة دكتاتورية شمولية وإنشاء كيانات سياسية مصطنعة والدين والحروب والفقر والبطالة. وإلى جانب ذلك فإن الدول الكبرى تقوم بالتحريض المخفي على الإبادة الجماعية أو التستّر عليها بغية الوصول الى أهدافها والحفاظ على مصالحها. ولذلك لابد من اتباع وسائل لمنع ارتكاب الإبادة الجماعية من قبيل معاقبة مرتكبيها من قبل الأمم المتحدة وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني..الخ.**

لم يكن مصطلح (الإبادة الجماعية) معروفاً قبل سنة ١٩٤٤م. هذا المصطلح له مدلول خاص، حيث أنه يشير إلى جرائم القتل الجماعي المرتكبة بِحق مجموعات معينة من البشر بِقصد تدمير وجودهم كلياً. في عام ١٩٤٤م، سعى محامٍ يهودي پولندي يُدعى (رافائيل ليمكين **Raphael Lemkin**) (١٩٠٠–١٩٥٩) إلى وضع وصف للسياسات النازية للقتل المنظّم، بما في ذلك إبادة الشعب اليهودي في أوروبا. قام (ليمكين) بإيجاد مصطلح الإبادة الجماعية (**Genocide**) بالجمع بين كلمة (**geno**) اليونانية والتي تعني (سُلالة أوعِرق أوقبيلة) وكلمة (**cide**) اللاتنية التي تعني (قتل) وقام بشرحه في كتابه المعنون (القاعدة المحورية في أوروبا المحتلة **Axis Rule in Occupied Europe**) الذي أصدره في سنة ١٩٤٤م.

عندما كان (رافائيل ليمكين) يقوم بصياغة هذا المصطلح الجديد، كان يضع في اعتباره مفهوم «وضع خطّة منظمة مؤلفة من إجراءات مختلفة تهدف إلى

**المؤرخون يؤكدون أن الحكومة التركية في سنة ١٩٣٧ و١٩٣٨م قامت بقتل حوالي ٧٥ ألف من الكرد في مجزرة ديرسم في شمال كردستان، بمن فيهم قائد الثورة، سيد رضا. كما أنها قامت بإجلاء نحو١١٠٠٠ شخصاً من ديرسم قسراً.**

تدمير الأساسيات الضرورية لحياة مجموعات قومية، بهدف إبادة تلك المجموعات. خلال محاكمات نورمبرگ **Nuremberg Trials**»» التي أُجريت في ألمانيا في سنة ١٩٤٥م، وجهت المحكمة العسكرية الدولية الاتهامات إلى كبار القادة النازيين بارتكاب «جرائم ضد الإنسانية». اشتملت الاتهامات على كلمة «الإبادة الجماعية»، ولكن ككلمة وصفية، وليست باعتبارها مصطلحاً قانونياً. بِفضل الجهود الكبيرة المتواصلة التي بذلها (ليمكين) في أعقاب الهولوكوست (**Holocaust**)، في ٩ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٨م، أقرّت الأمم المتحدة اتفاقية تقضي بمنع جرائم الإبادة الجماعية ومعاقبة مرتكبيها وتمّ وضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ في ١٢ يناير/ كانون الثاني ١٩٥١م. اعتبرت هذه الاتفاقية الإبادة الجماعية بمثابة جريمة دولية تتعهد الدول الموقّعة عليها بِمنعها والمعاقبة عليها. المادة الثانية من هذه الاتفاقية الدولية تُعرّف الإبادة الجماعية بأنها ارتكاب أي عمل من الأعمال بِقصد الإبادة الكليّة أو الجزئية، لجماعة ما على أساس القومية أو العِرق أو الجنس أو الدين وهذه الأعمال هي[١]:

١. قتل أعضاء الجماعة.

٢. إلحاق الأذى الجسدي أو النفسي الخطير بأعضاء الجماعة.

٣. إلحاق الأضرار بالأوضاع المعيشية للجماعة بشكل متعمد بهدف التدمير الجسدي للجماعة كلياً أو جزئياً.

٤. فرض إجراءات تهدف إلى منع المواليد داخل الجماعة.

٥. نقل الأطفال بالإكراه من جماعة إلى أخرى.

## إبادات جماعية في الشرق الأوسط

قتل (تيمورلنك) في سنة ١٣٧٨م (٧٠٠٠٠) شخصاً من سكان أصفهان وصنع من رؤوسهم أبراجاً. وفي سنة ١٣٩٣م استولى (تيمورلنك) على (الرها) و(تكريت) وأقام في كل منهما هرماً من الرؤوس. وفي سنة ١٣٩٨م استولى ( تيمورلنك) على مدينة (دهلي) وقتل ثمانين ألفاً من أهلها وفي سنة ١٤٠١م احتل مدينة بغداد وقتل ما بين خمسة وعشرين ألفاً وأربعين ألفاً من سكانها. أما في العصور الحديثة فقد قام نابليون بِقتل ما بين ألفين وثلاثة آلاف من أسراه العرب، عندما أخفق أمام (الجزار) في مدينة عكا في سنة ١٧٩٩م. قتل الفرنسيون آلاف الجزائريين أيضاً خلال احتلالهم للجزائر.

المؤرخون يؤكدون أن الحكومة التركية في سنة ١٩٣٧ و١٩٣٨م قامت بقتل حوالي ٧٥ ألف من الكرد في مجزرة ديرسم في شمال كردستان، بِمَن فيهم قائد الثورة، سيد رضا. كما أنها قامت بإجلاء نحو١١٠٠٠ شخصاً من ديرسم قسراً[a].

أقرّت الحكومة السورية في عام ١٩٦٥م مشروع الحزام العربي الذي كان يهدف إلى تفريغ منطقة الجزيرة أو محافظة الحسكة من السكان الكرد الأصليين وتوطين أُسر عربية بدلاً عنهم. امتد الحزام بطول ٣٠٠ كيلومتر وعرض ١٠–١٥ كيلومتر، من الحدود العراقية في الشرق إلى سري كاني (رأس العين) في الغرب [٢]. اغتنمت السلطات فرصة بناء سد الفرات ومشروع إعادة توزيع الأراضي الزراعية للاستيلاء على أراضي الفلاحين الكرد لإقامة مزارع نموذجية مزوّدة بالمياه والمدارس والحماية الأمنية، وتمليكها لفلاحين عرب غمرت مياه السد قراهم. تم توطين أكثر من أربعة آلاف أسرة عربية

في الشريط الحدودي وتوزيع أكثر من ٧٠٠ ألف دونم من الأراضي المصادرة عليهم [b]. رافقت ما سبق سياسة ممنهجة كانت تهدف إلى طمس الهوية الكردية وصهر الكرد في غرب كردستان في بوتقة القومية العربية، والتي تجلّت في قمع الحركة السياسية الكردية واعتقال نشطائها وتغيير الأسماء الكردية التاريخية لمئات القرى والبلدات والتلال والمواقع واستبدالها بأسماء عربية، وحرمان الكرد من التحدث بلغتهم ومنع الموسيقى والأغاني الكردية.

ونفذ النظام البعثي في العراق عمليات قتل لآلاف الفيليين، وتعرّض الباقون منهم إلى عمليات التسفير القسري. كما قام هذا النظام بعمليات إبادة لأكثر من ثمانية آلاف بارزاني. في سنة ١٩٨٨م قام النظام العراقي بحملات إبادة جماعية رهيبة ضد الشعب الكردي في جنوب كردستان والذي أطلق عليها «حملات الأنفال» والتي تمّ تنفيذها على ثماني مراحل. في هذه الحملات العسكرية، تمّ قتل أكثر من ١٨٢ ألف مواطن كردي من مختلف الفئات العمرية، وكانت غالبيتهم من النساء والأطفال، حيث قامت قوات النظام البعثي بدفن غالبية الضحايا وهم أحياء في صحارى جنوب العراق ومناطق العراق الأخرى[٣].

قام النظام البعثي في سنة ١٩٨٨م بقصف مدينة حلبجة في جنوب كردستان بالأسلحة الكيميائية، فاستهدف السكّان المدنيين العُزّل، والتي راحت ضحيته خمسة آلاف شخص من أطفال ونساء وشيوخ ورجال ونساء بريئات وتمّت إصابة خمسة آلاف آخرين. لا يزال سكان المنطقة يعانون من آثار الغازات السامة المستخدمة في هذه الجريمة البشعة، حيث تلد النساء والحيوانات ولادات مشوّهة وأصبحت أراضي المنطقة غير صالحة للزراعة بسبب تسرّب السموم الى تُرب المنطقة.

كما قامت الدول المُغتصِبة لِكردستان بِعمليات تهجير وترحيل ممنهجة لِمئات الآلاف من الكرد من



مجزرة حلبجة التي إقترفها النظام البعثي في العراق سنة ١٩٨٨.

مدنهم وبلداتهم وقراهم في كافة مناطق كردستان الى المناطق التركية في تركيا والمناطق العربية في كل من سوريا والعراق والمناطق الفارسية في إيران وجلب أتراك وعرب وفرس وتوطينهم في كردستان في عملية إبادة عرقية وإتباع مُغتصبي كردستان سياسة الأرض المحروقة في كردستان.

## ظروف ذاتية سانحة لارتكاب إباداتٍ جماعية

قبل التحدث عن الدور الدولي في سياسة الإبادة التي تجري في منطقة الشرق الأوسط، من الضروري تحديد العوامل الذاتية التي تخلق بيئة خصبة في المنطقة لِتنفيذ الإبادات الجماعية فيها بِغض النظر عن الجهات القائمة بها والواقفة خلفها، حيث أنه بدون توفر ظروف مُتاحة لاقتراف جرائم الإبادة الجماعية بِحق شعوب المنطقة، لا يمكن حدوثها. هنا نحدد أهم العوامل الذاتية التي خلقت ظروفاً مناسبة لارتكاب جريمة الإبادة الجماعية في المنطقة. من جهة أخرى، فإنّ هناك وسائل محدودة لمنع الدول الكبرى من التسبب في ارتكاب عمليات الإبادة الجماعية في المنطقة لأنها دول تستخدم كل الوسائل المتاحة لديها للحفاظ على مصالحها في هذه المنطقة وبسط نفوذها وسيطرتها عليها وإيجاد حكومات حليفة لها، بِغض النظر عن طبيعة هذه الحكومات والتي قد ترتكب جرائم الإبادة الجماعية وتقوم الدولة أو الدول الكبرى

**حكمت أنظمة دكتاتورية شمولية شعوب الشرق الأوسط لفترة طويلة من الزمن، التي لم تكتفِ بإعاقة تطور الأفراد والمجتمعات التي رزحت تحت حكمها، بل حرفت مسار التغيرات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذه المجتمعات..**

الداعِمة لها بالتكتم على جرائمها، حيث أنّ كل دولةٍ عظمى تحاول منع الدول الكبرى الأخرى المنافِسة لها من الحصول على النفوذ في المنطقة وتهديد أمنها القومي وتعريض مصالحها للخطر.

العوامل الذاتية المساعدة في ظهور ظاهرة الإبادة الجماعية هي عوامل متداخلة، تتفاعل فيما بينها، مُنتِجةً ظروفاً تُساعد في اقتراف إبادات جماعية بشِعة رغم عيش البشرية في عصر بزوغ الأفكار والقيم الإنسانية وانتشار مبادئ الديمقراطية وحريات وحقوق الشعوب والأفراد في الحياة وفي تقرير المصير.

## ١. تخلّف شعوب دول المنطقة:

هذا العامل هو العامل الأهم والحاسِم الذي يتسبب في وقوع جرائم الإبادة الجماعية بِحق شعوب المنطقة. نتيجة تخلّف مجتمعات الشرق الأوسط، تقْدِم مكوّنات هذه المجتمعات على القيام بإبادة المكوّنات المنافسة لها في السلطة، النفوذ أو الثروة، أو المختلفة عنها في الدين، المذهب، القومية، الأيديولوجيا أو الثقافة. التخلّف ناتج عن أسباب عديدة، منها الجهل المنتشر بين شعوب المنطقة وعوامل دينية ومذهبية وسياسية واجتماعية التي تُبلور عقلية الإنسان وثقافته وأفكاره وشخصيته وسلوكه. لذلك فإنّ هذه المجتمعات غير مؤهلةٍ لبناء أنظمة حُكمٍ ديمقراطية وقبول التعددية والرأي المختلف والاعتراف بحق الشعوب والأفراد في تقرير مصيرها بنفسها وتكون مستعدة أن تُلغي الآخر المُختلف، حتى لوكان ذلك عن طريق الإبادة الجماعية. من الجدير بالذكر أنّ تأهيل هذه الشعوب وتطويرها يستغرقان وقتاً طويلاً يمتد الى أجيال عديدة.

## ٢. رضوخ شعوب المنطقة لِحُكم أنظمة دكتاتورية شمولية:

حكمت أنظمة دكتاتورية شمولية شعوب الشرق الأوسط لِفترة طويلة من الزمن، التي لم تكتفِ بإعاقة تطور الأفراد والمجتمعات التي رزحت تحت حكمها، بل حّرفت مسار التغّيرات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذه المجتمعات وخلقتْ منها مجتمعات مريضة عنصرية وطائفية، تلجأ الى العنف والإرهاب والكراهية في سبيل تحقيق أهدافها، بسبب الاضطهاد والإرهاب والتعذيب والسجون التي تعرضتْ لها هذه المجتمعات والحروب المدمرة التي أُرغمتْ على خوضها ومعاناتها من الجهل والمرض والجوع. نتيجة البيئة السيئة والمرعبة التي نمت وترعرعت فيها أجيال عديدة من هذه المجتمعات في ظل أنظمة استبدادية والمعاناة التي عاشوا فيها، فإن هذه المجتمعات تحتاج الى أجيال عديدة لتصبح مجتمعات سليمة تتعافى من أمراضها الاجتماعية والنفسية وأن تستفيق من عالَم الرعب والخوف الذي عايشه وأن تستعيد إنسانيتها وتتخلص من شخصيتها الممسوخة والمزيّفة وتصبح مؤهلة للبدء بمسيرتها التطورية الطبيعية للعمل على تحقيق التقدم والرُقي وللتمكن من التفاعل والتلاقح مع المجتمعات الراقية، لتصبح جزءاً من العالم المتحضر والمتقدم. عليه يجب أن لا ننتظر حدوث المعجزات حتى بعد خلاص هذه الشعوب من هذه الأنظمة المتخلفة التي تستخدم وسائل القتل والعنف والتعذيب والسجون والإرهاب والتجويع والكبت والحرمان في سبيل بقائها واستمرارية حُكمها. لذلك لا يمكن تغيير هذه المجتمعات المريضة الى مجتمعات سليمة خلال

بضعة أشهر أو بضع سنين، حيث أنّ هذه المجتمعات تحتاج إلى فترة نقاهة تمتد لعدة أجيال للتخلص من أمراضها. كما أنّ تغيير هذه المجتمعات إيجابياً يتم فقط في حالة توفر ظروف طبيعية لهذه المجتمعات لاستعادة وعيها وإرادتها وعافيتها وحريتها وأمنها، وإلا ستستمر عائشة في ظلام التأخر والتخلف والعنف وارتكاب جرائم الإبادات الجماعية.

**ظهور أحزاب دينية سياسية في مجتمعات الشرق الأوسط، يساهم بشكل كبير في تهيئة ظروف تشجّع على الإرهاب والإبادة الجماعية.**

### ٣. الدين:

يدّعي كل دين بامتلاكه الحقيقة المطلقة وأنه الدين الحقّ الذي اختاره الإله للبشرية على كوكبنا الأرضي وأنّ كل الأديان الأخرى باطلة. الأديان التبشيرية بشكلٍ عام تُحشر عقول معتنقيها بالكراهية للأديان الأخرى واستخدام العنف والإرهاب في نشر معتقداتها، حيث أنّ المدارس في مناهجها تُلقّن الأطفال الصغار الأبرياء بِكراهية الأديان الأخرى ومعاداتها والقضاء عليها. كما أن وسائل إعلامها تقوم بِعملية غسل دماغ المجتمعات في المنطقة وتدعو إلى نشر المعتقدات الدينية بالقوة والإرهاب والقتل. ظهور أحزاب دينية سياسية في مجتمعات الشرق الأوسط، يساهم بشكل كبير في تهيئة ظروف تُشجّع على الإرهاب والإبادة الجماعية، بالإضافة الى خلط الدين بالسياسة وفرض الشرائع الدينية للدين السائد على هذه الشعوب دون مراعاة حرية المعتقد وحرية معتنقي الأديان الأخرى بالاحتفاظ بأديانها وممارسة طقوسها الدينية والاحتفاء بمناسباتها وأعيادها الدينية. استطاعت الدول الغربية أن تعزل الدين عن السياسة وبذلك أبعد الدين الى حدٍّ كبير عن النفوذ والسلطة والتأثير على شعوب هذه الدول. كما أنّ هذه الدول قامت بِسنّ قوانين تُجرِم نشر الكراهية والتحريض على العنف والتي من خلالها استطاعت الحدّ من انتشار روح الكراهية بسبب الدين، المذهب، العِرق، القومية، اللون، الجنس أو القدرة البدنية أو العقلية للإنسان وبذلك نجحت هذه الدول في إرساء السلم الأهلي في مجتمعاتها والحدّ من العنف. لذلك يجب أن تحذو دول المنطقة حذو الدول الغربية لتتمكن من منع وقوع إبادات جماعية.

### ٤. إنشاء كيانات سياسية مصطنعة في المنطقة:

تكمن المشكلة في الشرق الأوسط أنه بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، تمّ إبرام إتفاقية سايكس – بيكو، التي بموجبها تمّ إجبار وحشرْ مجموعات عرقية ودينية ومذهبية متنافرة في العيش المشترك في كيانات سياسية دون إرادتها والتي لا تجمعها بالبعض سوى الجغرافية. خلال فترة هذا الجمع القسري، لم تتم إتاحة الفرصة لهذه الشعوب والقوميات والطوائف، لتتفاعل مع بعضها لتكوين ثقافة موحدة وإيجاد مصالح وأهداف مشتركة، توحّد هذه المجموعات البشرية وتخلق مجتمعات متجانسة، تشعر بالانتماء الى هذه الكيانات السياسية الجديدة. لذلك نرى أنّ كل دولة من دول المنطقة تتكون من مزيج من شعوب وقوميات وأصحاب ديانات ومذاهب متنافرة فيما بينها بسبب تفرّد فئة معينة، سواء كانت مجموعة قومية أو دينية أو مذهبية، بالحكم في هذه الدول لفترات طويلة ومحاولتها إلغاء الشعوب والقوميات والأديان والمذاهب والطوائف الأخرى. على سبيل المثال، تعيش في سوريا، قوميات عربية وكردية وأرمنية وشركسية وسريانية وتركمانية. دينياً، يعيش هناك مسلمون ومسيحيون وعلويون ودروز وأيزيديون ومذهبياً، هناك سُنّة وشيعة. التنافر بين هذه المكوّنات

**الهجمة الوحشية لإرهابيي داعش على غربي وجنوبي كردستان وسوريا والعراق، تكشف بِوضوح عن الدور التخريبي للدين في المنطقة والعلاقة العدائية السائدة بين إثنيات وقوميات وطوائف المنطقة وسيادة الفكر القومي والديني والمذهبي في هذه المجتمعات**

يخلق ظروفاً جيدة للقيام بالإبادات الجماعية بِتحريضٍ من قوى دولية تقتضي مصالحها خلق ظروفٍ سياسية غير مستقرة في المنطقة.

نتيجة تخلّف شعوب المنطقة، والتراكمات التاريخية والثقافية في هذه المجتمعات والتربية العنصرية والعدائية المترسخة في فكر شعوب المنطقة، فإنّ مجتمعات منطقة الشرق الأوسط المتخلفة التي تتألف من شعوب وقوميات وإثنيات وأديان ومذاهب متنافرة ومتعادية، لا تجمع بينها وحدة المصالح والأهداف والمصير لأسباب تاريخية وسياسية وثقافية متراكمة. لذلك بعد مرور حوالي مائة سنة على إنشاء هذه الكيانات المصطنعة، فشلت هذه المجتمعات الهجينة في العيش المشترك وتكوين هويات وطنية مشتركة لها وتسببت هذه الوحدة القسرية لهذه المجتمعات المتنافرة في إزهاق الملايين من أرواح مواطنيها، بما فيها من خلال الإبادات الجماعية، كما حصلت في مدينة حلبجة الكردستانية وحملات الأنفال التي تعرّض لها الشعب الكردي والتي حصدت أرواح أكثر من ١٨٢ ألف من بناته وأبنائه. لذلك فإنّ أي محاولة للجمع بين هذه المجتمعات المتخلفة المتضادة، ستفشل لأنها لا تستند على البُنية الفكرية والثقافية والسياسية المتنافرة لهذه المجتمعات. الهجمة الوحشية لإرهابيي داعش على غربي وجنوبي كردستان وسوريا والعراق، تكشف بِوضوح عن الدور التخريبي للدين في المنطقة والعلاقة العدائية السائدة بين إثنيات وقوميات وطوائف المنطقة وسيادة الفكر القومي والديني والمذهبي في هذه المجتمعات وهذا يُثبت سذاجة النظرية القائلة بِإمكانية العيش المشترك بين المكونات القومية والدينية والمذهبية في منطقة الشرق الأوسط ضمن كيانات سياسية موحّدة.

المجتمعات المتحضرة الهجينة عرقياً أو مذهبياً، تعاني من مشاكل كبيرة نتيجة التعدد القومي أو المذهبي فيها. حيث نرى أن دولاً متقدمة ومتحضرة تعاني من المشكلة القومية، على سبيل المثال، يطالب كل من الشعب الباسكي والكتالاني بالاستقلال عن إسبانيا. وفي بلجيكا، الخلاف مستمر بشكل متواصل بين سكان القوميتين الرئيسيتين الناطقتين بالهولندية والفرنسية اللتين تعيشان في إقليمَي فلاندرز ووالونيا على التوالي. افتقار القوميتين للانسجام والتفاهم على العيش المشترك، يجعل الظروف السياسية في بلجيكا أن تكون غير مستقرة باستمرار. حزب التحالف الفلمنكي الجديد (N-VA) للسكان الناطقين بالهولندية، الذي هدفه استقلال فلاندر عن بلجيكا، حصل في الانتخابات البرلمانية الأخيرة على حوالي ٢٠٪ من أصوات المقترعين (٣٠ مقعد من مجموع ١٥٠ مقعد في مجلس العموم البلجيكي) وبذلك يصبح أكبر حزب في البلاد، مما ستجعل البلد أن تتجه نحو التقسيم. يتكهن بعض المؤرخين والمحللين السياسيين بأنه ستنشأ من بلجيكا دولتان مستقلتان خلال ١٠ إلى ١٥ سنة القادمة. في بريطانيا، هناك أحزاب أسكتلندية وإيرلندية شمالية وويلزية تناضل من أجل استقلال كل من أسكتلندا وإيرلندا الشمالية وويلز على التوالي. في الوقت الحاضر يقود الحزب القومي الأسكتلندي، الذي يرفع شعار استقلال أسكتلندا، الحكومة الأسكتلندية.

وفي كندا، هناك حركة مستمرة في إقليم كيبك، الذي سكانه من الناطقين باللغة الفرنسية، تطالب بالاستقلال.

نرى أنه في هذه البلدان الديمقراطية المتحضرة توجد أحزاب وحركات تعمل من أجل استقلال أوطانهم عن تلك الدول بسبب الاختلاف القومي، بالرغم من الحقوق التي تتمتع بها هذه الشعوب الطامحة في الاستقلال. كيف يكون الأمر بالنسبة للشعوب الأمازيغية والكردية والبلوشية والقبطية والنوبية وغيرها التي تعرضت وتتعرض للإبادة الجماعية والإلغاء والتعريب والتتريك والتفريس في الدول المُغتصِبة لبلدانها؟! لذلك فإنّ الاعتقاد بإمكانية العيش المشترك لهذه الشعوب مع الشعوب المُغتصِبة لِأوطانها ضمن الكيانات السياسية المصطنعة، هو اعتقاد خاطئ مبني على الوهم وبعيد جداً عن الواقع. كما نرى فإنه منذ تقسيم المنطقة، تُعاني شعوب المنطقة من عدم الاستقرار والحروب والإبادة الجماعية ومحاولات إلغاء هويات ولغات وثقافات وتاريخ الشعوب المُغتصَبة أوطانها والعمل على مسخ شخصيتها وتدمير البنى التحتية لبلدان المنطقة وهدر ثرواتها.

### ٥. الحروب:

كانت منطقة الشرق الأوسط ولا تزال ساحةً للحروب والقتل والدمار التي خلقت ثقافة العنف والقتل والتي بِدورها تهيء أرضية لاقتراف جرائم الإبادة الجماعية.

### ٦. الفقر والبطالة:

نتيجة الإدارة الفاسدة والفاشلة لحكومات منطقة الشرق الأوسط، ينتشر الفقر والبطالة بين شعوب المنطقة واللذان يؤديان الى إحداث مشاكل اجتماعية ونفسية كبيرة، تجعل هذه الشريحة المحرومة على استعدادٍ ليتمّ استغلالها من قِبل حكومات المنطقة أو المجاميع الإرهابية وزجّها في المساهمة في عمليات الإبادة الجماعية.



مقابر جماعية لِضحايا عمليات الأنفال التي قام بها النظام البعثي في العراق سنة ١٩٨٨.

## أسباب قيام الدول الكبرى بالتحريض المخفي على الإبادة الجماعية أو التستر عليها

منطقة الشرق الأوسط لها موقع استراتيجي هام، حيث أنها تربط بين قارة آسيا وأوروبا وأفريقيا، وتقع على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والبحر الأسود والخليج الفارسي. إنها منطقة تحتفظ في باطنها أكبر احتياطي العالم من البترول وغنية كذلك بأنواعٍ مختلفة من المعادن وبالمياه العذبة من خلال نهرٍ دجلة والفرات والنيل. إنّ دول المنطقة هي دول متخلفة اقتصادياً وصناعياً وزراعياً وتكنولوجياً وتمتاز بِنفوسٍ سُكّانية عالية ولذلك فهي سوق رائجة لِشركات وسلع ومنتجات الدول الصناعية. كما أنّ الإخلال باستقرار المنطقة وخلق الحروب فيها ضروريان للدول الكبرى لِتصدير الأسلحة الى دول المنطقة وأن استمرارية الحروب والصراعات في المنطقة تؤمّن استمرارية رواج صناعة الأسلحة والإتّجار بها من قِبل الشركات في الدول الصناعية. هكذا تريد الدول الكبرى تأمين احتياجاتها من البترول والمعادن والمواد الأولية لِصناعتها والاحتفاظ بِمنطقة الشرق الأوسط كَأسواقٍ لمنتجاتها وأسلحتها. كما أن الدول الكبرى تعمل على خلق عدم الاستقرار واستمراريته لإبقاء بلدان المنطقة متخلفة وتدمير البنى التحتية لها واستنزاف

**قد تقوم بعض الدول الكبرى بتأسيس مجاميع إرهابية للإخلال باستقرار المنطقة ونشر الصراعات والحروب فيها لتحقيق استراتيجياتها في منطقة الشرق الأوسط وبالتالي الوصول الى أهدافها والحفاظ على مصالحها.**

ثرواتها البشرية والمادية لتبقى هذه الدول معتمدةً في غذائها وملبسها وكافة احتياجاتها الأخرى على الدول الصناعية والاضطرار الى استنزاف مواردها الطبيعية من بترول وغاز طبيعي ومعادن وتدمير بيئتها، بالإضافة الى شراء المزيد من الأسلحة. من بين النتائج الكارثية التي تُسبّبها استراتيجية الدول الكبرى في الشرق الأوسط هي ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية في دول منطقة الشرق الأوسط.

تقوم عادةً حكومات دول منطقة الشرق الأوسط بارتكاب الإبادات الجماعية بِحق شعوبها. كما تقوم المجاميع الإرهابية باقتراف هذه الجرائم. التنافس بين الدول الكبرى في الاستحواذ على النفوذ والسيطرة في المنطقة والتناقض بين مصالح الدول الكبرى في المنطقة تؤدي الى محاولة الدول الكبرى إيجاد حكومات حليفة لها في المنطقة. كل دولة أو مجموعة من الدول الكبرى تغضّ النظر عن الإبادات الجماعية التي تقوم بها الحكومات الحليفة لها في المنطقة، بل تتكتم على هذه الجرائم وتنكرها، كما حدثت عند قصف مدينة حلبجة الكردستانية بالأسلحة الكيميائية من قِبل النظام العراقي في سنة ١٩٨٨م وقيامه في نفس السنة بِمجازر حملات الأنفال التي أودت بِحياة أكثر من ١٨٢ ألف مواطن كردي بريء، تمّ دفنهم أحياءً في الصحارى العراقية في تكتّمٍ عالمي مُريع على هذه الإبادة الجماعية المُروّعة. كما أنّ المجاميع الإرهابية مثل (داعش) و(القاعدة) تقوم بارتكاب الإبادات الجماعية، كما قامت به (داعش) من إبادة جماعية للأيزيديين وقامت ببيع النساء الأيزيديات في مزادات علنية. قد تقوم بعض الدول الكبرى بتأسيس مجاميع إرهابية للإخلال باستقرار المنطقة ونشر الصراعات والحروب فيها لتحقيق استراتيجياتها في منطقة الشرق الأوسط وبالتالي الوصول الى أهدافها والحفاظ على مصالحها.

## وسائل منع ارتكاب الإبادة الجماعية ومعاقبة مرتكبيها

١. إجراءات الأمم المتحدة: خلال انعقاد اجتماع منظمة الأمم المتحدة لملوك ورؤساء الدول والحكومات في العالم في سنة ٢٠٠٥م، أقر الجميع المسؤولية لِحماية سكان العالم من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. إقرار هذا المبدأ من قِبل الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة يُشكّل التزاماً رسمياً لِدول العالم به والذي يهدف الى جعل العالم خالياً من هذه الجرائم.

مسؤولية الحماية (**Responsibility to Protect– R٢P or RtoP**) التي تمّ إقرارها من قِبل منظمة الأمم المتحدة، تستند على ثلاث ركائز، تهدف اثنتان منها إلى منع الأعمال الوحشية الجماعية (المُعرّفة بأنها الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية).

تؤكد الركيزة الأولى على مسؤولية كل دولة عن حماية سكانها المدنيين من هذه الجرائم؛ وتتناول الركيزة الثانية بناء القدرات لدى الدول الضعيفة أو الفاشلة، بهدف دعم المؤسسات وتسهيل الوفاء بالأهداف المنصوص عليها في الركيزة الأولى. وتُركّز الركيزة الثالثة على التصدي للفشل في منع هذه الجرائم. فإذا لم تضمن الركيزتان الأولى والثانية منع الأعمال

الوحشية الجماعية، فسوف يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية اتخاذ التدابير السلمية المناسبة، إن أمكن، لِحماية السكان المعرّضين للهجوم.

واتخاذ التدابير العسكرية التي يسمح بها مجلس الأمن الدولي، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لا تعد سارية إلا عندما تقع الجرائم في إطار إحدى الجرائم الأربع سالفة الذكر، وأن تكون جميع الخيارات غير العسكرية قد استنفدت. لذلك لا يمكن استبعاد الصراعات الداخلية من جدول أعمال مجلس الأمن الدولي لمجرد أنها محصورة داخل حدود الدولة.

ورغم مرور سنين عديدة على إقرار مبدأ حماية مواطني دول العالم من الإبادة الجماعية، إلا أنّ جرائم الإبادة الجماعية تتواصل بسبب تراجع الاهتمام الدولي، وانحسار احترام القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، والانقسام السياسي في هيئات صُنع القرار الرئيسية، مثل مجلس الأمن الدولي. إنّ منع حدوث الإبادات الجماعية واتخاذ الإجراءات العقابية بِحق مرتكبيها، يتطلّبان اتخاذ إجراءات فعالة لِتنفيذ مسؤولية الحماية التي أقرّتها الأمم المتحدة.

من الحقائق المثيرة للقلق أنَّه على الرغم من ظهور الجماعات الإرهابية المسلحة، فإنَّ أخطر الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، التي ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية، لا تزال تقوم بارتكابها القوات المسلحة الحكومية والميليشيات التابعة لها وأنّ حكومات تلك الدول تفشل في محاسبة مرتكبي الإبادة الجماعية. على الصعيد الدولي، هناك بعض الدول في نظام روما الأساسي، الذي تمّ بموجبه إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، لا تتعاون مع المحكمة وفي نفس الوقت لا تنسحب من نظام روما الأساسي وذلك لِتفادي التحقيق في الجرائم الفظيعة ومقاضاة مرتكبيها. يعارض مجلس الأمن أيضاً بصورة متزايدة إحالة الحالات إلى المحكمة، وأنَّ بعض الزعماء السياسيين يسعون للحصول على الحصانة من المساءلة القانونية.



جانب من إجتماع منظمة الأمم المتحدة لملوك ورؤساء الدول والحكومات في العالم

الهيئات الحكومية الدولية الرئيسية التابعة للأمم المتحدة قد ناقشت المسؤولية عن الحماية وأشارت إليها، للمساعدة في مهام الإنذار المبكر والتحرك المبكر. كما أنه يجب القيام

بِتطوير شبكات إقليمية وعالمية من مراكز التنسيق بشأن مسؤولية الحماية ومنع الإبادة الجماعية والجرائم الفظيعة، والذي سيدعم تطوير الهيكل الوطني والإقليمي اللازم لتنفيذ هذا المبدأ وتشجيع تبادل الممارسات والخبرات الجيدة. يجب أيضاً العمل على زيادة الوعي بين المُشرّعين والبرلمانيين بشأن المسؤولية عن الحماية. كما أنه لابد من مواصلة العمل، وبذل مزيد من الجهود لإعطاء الدول الأعضاء مزيداً من الإيضاح عن أسس اتخاذ إجراء جماعي في إطار الركيزة الثالثة من المسؤولية عن الحماية، ولا سيما بالنظر في إجازة مجلس الأمن لاستخدام القوة العسكرية عندما تفشل الدول في حماية سكانها.

على الرغم من أنَّ الدول الأعضاء قد أكدت مراراً وتكراراً دعمها لمنع وقوع الإبادة الجماعية، فإنَّ ذلك لم يُترجم بشكلٍ كافٍ إلى دعم ملموس للاستراتيجيات الوقائية والذي يتطلب إجراء تقييمات صائبة لأوجه الضعف الوطنية. تصرّ الأمم المتحدة باستمرار على أنَّه لا يمكن لأية دولة أو منطقة أن تعتبر نفسها مُحصّنة ضد خطر الإبادة الجماعية، وأن تبدأ جميع الدول بالتركيز على مسؤولياتها المُبيّنة

في الركيزة الأولى ويجب أن يبدأ منع وقوع الإبادة الجماعية من الداخل. يتطلب التنفيذ أن تعمل مختلف فروع الحكومة، جنباً إلى جنب مع منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، لوضع سياسات محددة وثقافة عالية للوقاية.

على الصعيد الداخلي، يجب على كل مجتمع النظر الى عوامل الخطر الخاصة به ومصادر القدرة على الصمود، والاستجابة من خلال الطرق الموضوعة طبقاً لتناسبها مع كل سياق. يمكن استخدام العمليات القائمة، مثل الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، لتشجيع الدول على تقييم المخاطر طويلة الأمد وتحديد التدابير الكفيلة بالحدّ منها ويتطلب ذلك بطبيعة الحال، نقل المسؤولية عن الحماية إلى ما وراء الدوائر الدبلوماسية في نيويورك وجنيف والمراكز الإقليمية، نحو آليات صنع السياسات الوطنية ومواصلة الأمم المتحدة دعم جميع الجهود الرامية إلى تعزيز القدرة على الصمود في وجه جرائم الإبادة الجماعية عن طريق اتخاذ إجراءات وقائية. كذلك يجب أن تقوم بِتقوية ودعم دور المؤسسات المحلية لحقوق الإنسان في دول المنطقة.

**يجب أن يبدأ منع وقوع الإبادة الجماعية من الداخل. يتطلب التنفيذ أن تعمل مختلف فروع الحكومة، جنباً إلى جنب مع منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، لوضع سياسات محددة وثقافة عالية للوقاية.**

بيد أن العقبة الرئيسية لا تزال تتمثل في المصالح السياسية القوية من جانب الدول الكبرى التي تعمل على عرقلة العمل المبكر لمعالجة الحالات التي يتعرض فيها السكان للخطر. وكان هذا هو الحال بشكل واضح مع الأزمة التي اندلعت في سوريا خلال صيف عام ٢٠١١م، واستمرت تلك الدول في عرقلة اتخاذ إجراءات حاسمة، حيث أنَّ الحرب الأهلية أظهرت حالات أكثر تكراراً ووحشية من الجرائم الفظيعة. لذلك يجب إيجاد سبل لتوسيع القاعدة السياسية داخل مجلس الأمن من أجل اتخاذ إجراءات جماعية حاسمة في الوقت المطلوب. من بين المواضع التي ينبغي البدء فيها، السعي إلى التزام أعضاء المجلس بِعدم الممانعة في اتخاذ أي إجراء يرمي إلى التصدي لخطر الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. هناك مبادرات قائمة في الوقت الراهن التي تسعى إلى الحصول على هذا الالتزام في كيفية منع الإبادة الجماعية في حالة غياب الوحدة في المجلس. هذه المبادرات تتضمن حظر استخدام حق النقض (فيتو) في حالات الأعمال الوحشية الجماعية لاستعادة مصداقية مجلس الأمن وفعاليته في الوقاية من الأعمال الوحشية الجماعية.

حينما تكون هناك أدلة كافية على ارتكاب أعمال وحشية جماعية متعمدة، ولم تحقق التدابير غير العسكرية إلا القدر اليسير من الحماية للمدنيين، فإنه يمكن لمجلس الأمن الدولي، كملاذ أخير، اللجوء لتفعيل الفصل السابع، الذي يُخوّل استخدام القوة. لقد أصبح مجلس الأمن الدولي يعتمد بشكل متزايد على تفويضات الفصل السابع، وذلك لأن التهديد الأكبر للسلم والأمن الدوليين يبرز حالياً من قِبل أطراف عسكرية غير حكومية متعددة الزعامات، لا يمكن مساءلتها بموجب القوانين الدولية لحقوق الإنسان والقوانين الإنسانية عن طريق الوسائل التقليدية، كما هو الحال بالنسبة للمنظمات الإرهابية، حيث يسلب الإرهاب السكان أهم حقوق الإنسان الأساسية، ألا وهو الحق في الحياة.

٢. إنشاء فرع تابع للأمم المتحدة يقوم بِمراقبة المناهج الدراسية لِمختلف المراحل الدراسية في دول المنطقة للتأكد من خلوها من الأفكار العنصرية والطائفية ومن التحريض على العنف والإرهاب. يجب أن يتمَ تعريف وتحديد الأشياء الممنوعة التي يجب خلو المناهج الدراسية فيها. كما يجب تأسيس فروع

للمجلس في كل دولة من دول المنطقة للقيام بالمهام المُناطة بها في هذا المجال.

٣. إنشاء فرع خاص ضمن منظمة حقوق الإنسان التابعة لمنظمة الأمم المتحدة وقيامها بوضع استراتيجية للقضاء على الفكر الإرهابي بين شعوب دول منطقة الشرق الأوسط وتحديد الوسائل الفعالة لإيقاف التمويل المالي للمنظمات الإرهابية وفرض العقوبات الدولية على كل دولة أو جهة تنشر الفكر الإرهابي أو تشجعه أو تقوم بتمويل الإرهابيين بالمال والسلاح أو أية مساعدات أخرى لهم.

٤. تشكيل لوبي فعّال من قِبل جاليات دول المنطقة في الدول الكبرى بشكلٍ خاص وفي الدول الغربية بشكلٍ عام ومن مواطني الدول المُضيفة ومنظمات المجتمع المدني والكنائس فيها للتأثير على الرأي العام في الدول الكبرى والدول الغربية والضغط على حكوماتها بِعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الشرق الأوسط والامتناع عن دعم وتأييد الحكومات الدكتاتورية والشمولية في المنطقة ومنع قيامها بإنشاء أو دعم المنظمات الإرهابية أو الإخلال باستقرار دول المنطقة. تشكيل مثل هذا اللوبي يُعتبر من الوسائل المُهمّة القليلة المتاحة لِوقف الدول الكبرى في التدخل في الشؤون الداخلية لِدول منطقة الشرق الأوسط ومنعها من دعمها لِحكومات دول المنطقة التي ترتكب جرائم الإبادة الجماعية.

٥. إعادة رسم خارطة الشرق الأوسط الكبير: منطقة الشرق الأوسط الكبير تشمل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما مرّ ذكره، أنه بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، تمّ تقسيم منطقة الشرق الأوسط بِطريقة عشوائية طبقاً لاتفاقية سايكس – بيكو التي أُبرِمت على ضوء المصالح البريطانية والفرنسية، دون مراعاة إرادة شعوب المنطقة والاختلاف العرقي والثقافي بينها ودون الأخذ بنظر الاعتبار تخلف مجتمعاتها والتناحر بينها. فرض الوحدة القسرية على شعوب المنطقة في كيانات سياسية مصطنعة وهشة، جعلت المنطقة



مقابر جماعية

ساحةً للحروب والدمار وسلب حقوق الإنسان، بما فيه القيام بالإبادات الجماعية. للتخلص من حالة عدم استقرار المنطقة والفوضى فيها، يجب إعادة رسم الخارطة السياسية للشرق الأوسط الكبير تبعاً لإرادة شعوبها والخصوصية القومية والثقافية لسُكّانها. إعادة رسم الخارطة السياسية للمنطقة تمنع أو تحدّ من تدخّل الدول الكبرى في شؤون المنطقة وجعلها ساحة للحروب بالنيابة عن الدول الكبرى المتنافسة على النفوذ والسيطرة في المنطقة والتي تؤدي الى نشر الفوضى وخلق ظروف غير مستقرة، تستطيع حكومات المنطقة خلالها من ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية دون المساءلة والعقاب بسبب تحالفها مع الدول الكبرى. كما أن الفوضى وعدم الاستقرار تُشكّل بيئة خصبةٍ لِظهور تنظيمات إرهابية في المنطقة وقيامها بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية، كما قام بها تنظيم داعش الإرهابي ضد الإيزيديين في جنوب كردستان.

٦. إدخال مادة حقوق الإنسان في كافة المراحل الدراسية لتعليم التلاميذ والطلاب على مبادئ حقوق الإنسان وحرية العبادة والمُعتقد والرأي ومبادئ السلم الاجتماعي ونبذ العنف والكراهية والإكراه.

٧. الإشراف على الجوامع والحسينيات ومنعها من التحريض على الكراهية والعنف وتدخلها في السياسة، حيث أنّ الجوامع والحسينيات لها دور كبير في غسل أدمغة الناس وترسيخ الفكر الديني والطائفي المتطرف والإرهاب والكراهية والعنف في عقولهم والذي بِدوره

يخلق جماعات إرهابية، تقوم بعمليات إرهابية وارتكاب إبادات جماعية بِحق مُعتنقي الأديان والطوائف الأخرى باسم الدين. بهذا الإجراء يمكن الحدّ من عمليات الإبادة الجماعية وتقليل الفرص أمام الدول الكبرى لِخلق جماعات إرهابية أو استغلالها.

٨. وضع برامج ناجحة للقضاء على الفقر والبطالة في دول منطقة الشرق الأوسط، حيث أنّهما يخلقان بيئة ملائمة لظهور تنظيمات إرهابية ونموها وانخراط الناس فيها من خلال غسل أدمغة الناس وشحنها بأفكارٍ إرهابية، تؤمن بتحقيق الأهداف من خلال الإرهاب ونشر الرُعب في أوساط التجمعات السكانية وارتكاب الإبادة الجماعية.

٩. منع إقامة المدارس الدينية والأحزاب السياسية الدينية في دول المنطقة، حيث أنها تكون مصدراً لترسيخ الطائفية والتحارب بين معتنقي الأديان المختلفة في كل دولة وكذلك ظهور تكتلات دينية وطائفية في المنطقة، كما هو الحال في الوقت الحاضر، حيث تقود إيران الكتلة الشيعية في المنطقة، بينما تقود كلّ من السعودية وتركيا الكتلة السُنّية في المنطقة.

١٠. تأسيس مجلس لدول المنطقة للتعاون الاقتصادي والسياسي والأمني لِتحقيق الاستقلال الاقتصادي وإتّباع سياسة مستقلة للتصدّي لِتدخلات الدول الكبرى في شؤون دول المنطقة.

## المصادر


١. عبد الفتاح بيومي حجازي. المحكمة الجنائية الدولية. مصر، دار الكتب القانونية، ٢٠٠٧.

٢. . أكراد سوريا .. الهوية والحل. الجزيرة نت، ٢٠١١/٠٤/٠٦

٣. الدكتور محمد إحسان. الصمت ـ الابادة الجماعية في كردستان العراق. دار المدى للثقافة والنشر، ٢٠١٥.

a. http://www.aljazeera.net/news/international/2011/11/23/%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%BA%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%B9%D8%AA%D8%B0%D8%B1-%D8%B9%D9%86-%D9%85%D9%82%D8%AA%D9%84-%D8%A2%D9%84%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%83%D8%B1%D8%A7%D8%AF

b. I. C. Vanly, The Kurds in Syria and Lebanon, In The Kurds: A Contemporary Overview, Edited by P.G. Kreyenbroek, S. Sperl, .Chapter 8, Routledge, 1992, ISBN 0415072654, pp.157,158,161

# استراتيجية شعوب الشرق الأوسط في مواجهة سياسة الإبادة والتغيير الديمغرافي "المقاومة، الاتحاد، النظم الديمقراطية"



دلشاد مراد
كاتب وصحفي – سوريا

إن سياسة الإبادة والإقصاء بحق الآخر، خاصية جوهرية للأنظمة القومية والدينية الشوفينية والمدعومة من النظام العالمي المهيمن الذي يحاول بكل إمكاناته على إثارة النعرات والفتن بين شعوب منطقة الشرق الأوسط، ودعم الأنظمة التي ترتكب إبادات بحق شعوبها، وكل ذلك من أجل إبقاء الشرق الأوسط في حالة فوضى وتخلف دائم.
ولذلك لابد من اتخاذ وتبني استراتجيات مناسبة من جانب شعوب المنطقة للوقوف بوجه الحملات الإبادية في المنطقة. ومن أبرزها المقاومة والعمل في صف وخطاب موحد وبناء أنظمة ديمقراطية تعترف بالآخر وثقافته وهويته.

تُعتبر منطقةُ الشرق الأوسط (١) منذ الوجود البشري مسرحاً للصراعات المحلية والإقليمية والعالمية، وذلك نظراً لكونها المركزَ والأساسَ الحضاري للبشرية، ولتوفر جميع مقومات الحياة فيها وغنى أراضيها بالخيرات.
وقد شهدت المنطقةُ طوالَ تاريخها الطويل حروباً وهجمات وغزوات وحملات الإبادة قادها البشرُ ضدّ بشرٍ آخرين، حيث تخللت تلك الحروب ممارساتٌ مروعة بحق الإنسانية، من قتل ومذابح ومجازر جماعية ونهب وتدمير القرى والمدن والمقدسات والأوابد الحضارية والأثرية واغتصاب الكرامة الإنسانية والعبودية ولاسيما بحق المرأة.
لكن ما سرُّ كل ما يجري في الشرق الأوسط؟ ولماذا تلجأ المجموعاتُ البشرية إلى الحروب الدموية والقتل وإبادة الشعوب الأخرى؟ هل لذلك علاقة بالبنية الأيديولوجية لتلك المجموعات، أم لأسباب تعود إلى الخوف من مصيرها ومستقبلها، أم إن هناك أسباباً أخرى؟ وكيف يمكن الخروج من هذه الأزمة ومن هذه الممارسات الإبادية؟




خريطة منطقة الشرق الأوسط

## البنية الأيديولوجية للأنظمة الحاكمة في الشرق الأوسط

بعضُ الأفراد المنحرفين في الحياة الاجتماعية اليومية يتبعون أسالباً عدوانية تجاه أقرانهم ممن يتعايشون في نفس البيئة، فقد يعمدُ الفردُ العدواني المنحرف إلى قتل شخص ما في سبيل الحصول على ماله أو أرضه مثلاً. وهكذا هي حال الأنظمة الحاكمة في منطقة الشرق الأوسط ولاسيما الأنظمة التي تعكس في بنيتها وممارساتها التطرف بشكليه الديني والقومي الشوفيني، وهذان الشكلان يُعتبران الأيديولوجية الرسمية لسياسة التصفية والإبادة.

منذُ مئات السنين أُدخلَ الدينُ كواجهة للحروب والصراعات بين الأطراف المتنازعة في المنطقة في سبيل الاستحواذ على الجاه والسلطة والنفوذ، فالصراع الدائر في اليمن والعراق وحتى الصراع السعودي–الإيراني ما هو إلا امتدادٌ للخلاف بين الأُسر الحاكمة على السلطة بعد مقتل الخليفة الراشدي الإسلامي علي بن أبي طالب، وانقسم المسلمون على إثرها إلى مجموعة مذاهبٍ متصارعة يوالي كل منها أسرة معينة وقد عرفوا فيما بعد بـ «السنة والشيعة»، واليوم أصبحت بعض الأنظمة الحاكمة لشعوب المنطقة «وخاصة العربية السعودية والتركية والإيرانية» تتصارع فيما بينها على النفوذ تحت اسم قيادة الإسلام السني أو الإسلام الشيعي. وكذلك حال الصراعات بين طوائف الدين المسيحي في الشرق والغرب. ولعلّ الحروبَ الصليبية التي شنها الغرب على منطقة الشرق الأوسط «البلاد السورية خصوصاً» والتي قادها أمراء وملوك أوروبا في القرون الوسطى بذريعة حماية المقدسات المسيحية في الشرق والتي أودت بحياة مئات الآلاف من البشر مثال آخر للاستغلال السلبي للدين لتحقيق غايات ومكاسب مادية وشخصية.

وأُتّبعت سياسة الإبادة الجماعية والتغيير الديمغرافي بحقّ العديد من الشعوب في الشرق الأوسط، نتيجة

الذهنية القوموية الشوفينية المشبعة بروح التطرف والأحادية ورفض وإلغاء وتصفية الآخر لدى الأنظمة الحاكمة في المنطقة.

والأكثرُ خطورة في الأمر أن يجتمعَ ويتجذر التطرّف الديني والقومي بآن واحد في بنية نظام حاكم ما، لأنه عندئذ لن يتورع ذلك النظام عن ارتكاب المذابح والمجازر والإبادات الجماعية بحق الشعوب دون وازع أخلاقي أو قانوني، كما فعل الأتراكُ الطورانيون بالشعوب الأرمنية والسريانية والآشورية والكلدانية والكردية واللازية (٢) من ارتكاب مجازر وتشريد جماعي يندى لها جبين الإنسانية خلال النصف الأول من القرن العشرين، وحتى الآن ترفض الأنظمة التركية المتعاقبة الاعترافَ بحصول تلك المجازر، وقد استخدم النظام التركي الطوراني في تنفيذ تلك المجازر اعتماداً على تجنيد الملالي والشيوخ المسلمين واستفزاز المشاعر الدينية للأوساط المسلمة لغرض محاربة الشعوب المسيحية في تركيا.

وارتكب نظامُ صدام حسين في العراق، وهو نظام قوموي اعتمد في سياساته على مبادئ حزب البعث الشوفيني (٣) الذي يطالب بصهر كافة الشعوب القاطنة في العالم العربي المعروف حالياً ضمن بوتقة القومية العربية، إبان الحرب العراقية – الإيرانية، ارتكبَ مجازرَ بحق الشعب الكردي، كانت أفظعها مجزرة حلبجة في عام ١٩٨٨م والتي راحت ضحيتها عشراتُ الآلاف من الكرد بين شهيد وجريح. وقد استغل نظام صدام حسين ظروف الحرب آنذاك لتنفيذ حملة إبادة وتغيير ديمغرافي بحق الكرد الفيليين (الكرد الشيعة) تحت اسم حملة «الأنفال» وهي اسم سورة قرآنية، وذلك في استغلال واضح وغير أخلاقي للدين الإسلامي في محاربة الكرد.

كما أن جميعَ الهجمات وحملات الإبادة التي تعرض لها الكرد الإيزيديين في منطقة شنكال في الشمال الغربي من العراق كانت نتيجة الذهنية الدينية والقومية المتطرفة لدى الأنظمة والأطراف المهاجمة.

**الأكثرُ خطورة في الأمر أن يجتمعَ ويتجذر التطرّف الديني والقومي بآن واحد في بنية نظام حاكم ما، لأنه عندئذ لن يتورع ذلك النظام عن ارتكاب المذابح والمجازر والإبادات الجماعية بحق الشعوب دون وازع أخلاقي أو قانوني**

وما يجري في سوريا من أعمال القتل العشوائي على الهوية والمجازر والتغيير الديمغرافي يندرج في سياق هذا الأمر، فالنظام البعثي الحاكم في دمشق ذو تركيبة قوموية طائفية، وقد همشت الشعوب والمجتمعات المحلية عموماً، ونفذت سياسات تعريبية بحق الشعب الكردي والسرياني أيضاً خلال فترة حكمها منذ العام ١٩٦٣م، كما أن تركيا قادت حملتها الاحتلالية على منطقة عفرين في شمال سوريا في آذار/ مارس ٢٠١٨م بمشاركة فصائل طائفية مرتزقة تحت اسم «الفتح» وهي أيضاً سورة قرآنية.

## العدوانية في سبيل شرعنة الوجود .. انحراف للإنسانية وأداة إبادية للشعوب

إن السلوك العدواني الانتقامي سواء أكان جمعياً أو شخصانياً وفردانياً وخاصة لدى أمراء الحروب وزعماء المجموعات البشرية والحكام العسكريين للشعوب لعب دوراً في حصول مجازر وأعمالاً تدميرية واسعة في مناطق الشرق الأوسط، فغزوات قبائل التتار المغولية للمنطقة في القرن الثالث عشر الميلادي تحت قيادة جنكيز خان وتيمورلنك والتي رافقتها نهب وسلب وتدمير القرى والمدن والإرث الحضاري وارتكاب مذابح ومجازر وقتل جماعي دون أي رحمة، تندرج ضمن حالة الاتجاه العدواني وردة الفعل غير الطبيعية

**إن عقدة أو فوبيا الشعوب الأصيلة أو الخوف من المستقبل تلاحق الذهنية التركية المتطرفة التي تعتقد أن وجودها القومي في المنطقة على خطر كونها قادمة منذ زمن ليس ببعيد إلى الشرق الأوسط**

وغير الأخلاقية لما تعرض له قبيلة التتار من ظلم ومعاناة أثناء وجودها في مناطقها الأصلية في أواسط آسيا قبيل لملمة نفسها والزحف نحو منطقة الشرق الأوسط.

وهذا الأمر ينطبق أيضاً على الطبقة الفاشية التي تقود الترك أيضاً، فبعض القبائل التركية الغازية منذ مجيئهم إلى منطقة الشرق الأوسط في سياق التحرك والتنقل الواسع للترك من أواسط آسيا بدءاً من القرن العاشر الميلادي، بحثاً عن منطقة آمنة لهم، تقمصوا ثقافة المجتمعات الشرق أوسطية خدمة لمصالحهم القومية الخاصة والتوسع في المنطقة، تلك القبائل وأثناء مرورها من تركمانستان وحتى الأناضول الحالية اعتنقت الدين الإسلامي (المذهب السني حصراً) وراحت تتستر وراءَه لتثبِت وجودها في المنطقة فتكون مقبولة من قبل أبناء المنطقة، وبهذا أفلحوا في إنشاء دويلة لهم في الأناضول، وفيما بعد ونتيجة لنجاحهم باستغلال التناقضات المذهبية في المنطقة «الصراع السني الشيعي» تمكنوا من فرض نفوذهم وسلطتهم على مساحات واسعة من المنطقة تحت اسم «السلطنة العثمانية».

فرض الفاشيون الأتراك التخلف والتبعية والأمية على الشعوب التي حكموها ومنعوها من المشاركة في إدارة السلطنة». واتبعوا سياسة الإبادة والتنكيل والقمع والاعتقالات والنفي، فأبادوا نحو مليون ونصف أرمني وقرابة ٣٠٠ ألف من السريان والآشوريين والكلدان وعشرات الآلاف من الكرد استشهدوا ونفوا من مناطقهم، فيما لوحق أحرار العرب وتم إعدام ونفي العشرات من أعضاء وزعماء الجمعيات العربية التحررية. وبقي التوسع واستهداف الشعوب وإبادتها في مقدمة برامج وأهداف الأيديولوجية الفاشية للطبقات الحاكمة في تركيا.

إن عقدة أو فوبيا الشعوب الأصيلة أو الخوف من المستقبل تلاحق الذهنية التركية المتطرفة التي تعتقد أن وجودها القومي في المنطقة على خطر كونها قادمة منذ زمن ليس ببعيد إلى الشرق الأوسط. ولذلك تعمل على تنفيذ كل ما يمكن أن يؤدي إلى شرعنة وجودها بشكل غير طبيعي من خلال استهداف الشعوب الأخرى في المنطقة وإبادتها وتهجيرها من المنطقة.

كما إن عقدة الخوف من الآخرين أو من الوسط المحيط أو السقوط عن كرسي الحكم، وبالتالي من المحاسبة ولاسيما عند الحكام والأنظمة المرتكبة للجرائم والفساد السياسي والإداري المنظم، والبعد عن قضايا المجتمع وتهميش حقوق المكونات والشعوب، يدفع هؤلاء الحكام وتلك الأنظمة إلى القيام بمساعي وبكل الوسائل الممكنة في سبيل الحفاظ كينونتها من الاندثار والانهيار، بما في ذلك ارتكاب المزيد من الجرائم بحق شعوبها.

فما تشهده سوريا طوال السنوات الأخيرة من حرب أهلية طاحنة وجرائم تصفية جماعية وقتل على الهوية في مناطق عديدة، لم يكن ليحدث لو أن النظام البعثي في سوريا تخلى عن سياسة (طائفة واحدة، حزب واحد، قومية واحدة) في إدارة البلاد واتجه نحو الحل الديمقراطي والانفتاح على قضايا الشعوب السورية والقضايا المجتمعية المستفحلة في البلاد. وكذلك الحال بالنسبة لنظام صدام حسين في العراق، والحروب الأهلية التي جرت بين الطوائف اللبنانية في فترات عديدة من القرنين التاسع عشر والعشرين، وجرائم نظام البشير بحق المكونات والشعوب الأخرى في السودان.

## دور النظام العالمي المهيمن في إبادة الشعوب الشرق الأوسطية

إن الذهنية التي تقوم عليها الدولة القومية الشوفينية (٤) هي ذهنية الحرب والإقصاء والإبادة الثقافية والجسدية، وهي بالأساس نتاج النظام العالمي المهيمن (٥) الذي يتغذى على القومية الدولتية، فالطبقات الحاكمة المهيمنة والتي تأخذ أشكالاً وأصنافاً متعددة «سلالات إقطاعية، لوبيات وشركات إمبريالية، أحزاب قومية عنصرية ..إلخ». تسعى بكل الوسائل للسيطرة على طاقات المجتمع ولجمها وتسخيرها لصالحها، وبما أن الأمر يتعلق بمساعي تلك الطبقات المهيمنة على لجم المجتمع، فهذا يعني ظهور مشاكل وأزمات وقضايا مجتمعية كثيرة.

وجميع العقائد والدعوات القومية الشوفينية كانت تدعو إلى الكراهية والإبادة والإقصاء تجاه الشعوب الأخرى كالنازية الهتلرية في ألمانيا والفاشية الموسولينية في إيطاليا، وفي الشرق الأوسط ظهرت تلك الدعوات في مرحلة تشكل الدول القومية منذ الربع الأول للقرن العشرين، كالدولة العميقة ومنظمات الحرب الخاصة في تركيا وحزب البعث في العراق وسوريا والمنظمات الصهيونية في إسرائيل. ولعل من أبرز الحروب والإبادات التي تسببت بها الدول القومية الشوفينية في الشرق الأوسط «الإبادة والمجازر بحق الشعب الكردي في كردستان، المجازر التركية ضد الأرمن والسريان والكلدان والآشوريين والشعوب الأخرى في النصف الأول من القرن العشرين، احتلال تركيا لشمال قبرص (٦)، غزو صدام حسين للكويت (٧)، الحرب العراقية الإيرانية (٨)، المجازر الإسرائيلية بحق الفلسطينيين، الحروب الأهلية في لبنان (٩)، الحرب الجارية في سوريا».

تمكن النظام العالمي المهيمن في أعقاب انهيار الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى من استغلال

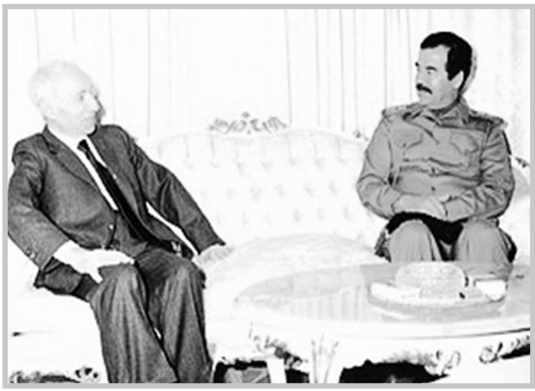

ميشيل عفلق مع صدام حسين عام ١٩٨٨.

المشاعر القومية لشعوب المنطقة من خلال إقناع البعض منها بتشكيل دولها القومية إلى جانب تقسيم المنطقة إلى دول ذات أنظمة قومية واحدة، مع تشتيت شعوب معينة داخل تلك الدول في محاولة لزرع بذور الفتنة بين الشعوب وحالة من عدم الاستقرار طويل الأمد، وعملت جاهدة لصناعة أنظمة قومية مرتبطة بها في الشرق الأوسط.

ففي البلاد العربية، هيأ النظام العالمي المهيمن لهذا الأمر طبقة من المثقفين والنشطاء العرب كان معظمهم درسوا في مدارس تبشيرية غربية، كانت المهمة التي أُنيطت بهم بعد تخرجهم الدعوة إلى القومية العربية الصافية، ولعل ظهور حزب البعث العربي الاشتراكي في العام ١٩٤٧م على يد العنصري ميشيل عفلق وآخرين كان من أبرز نتاج تلك الذهنية (١٠)، وقد ارتكب هذا الحزب الذي سيطر عليه في مراحله الأخيرة أشخاص في غاية العنصرية والإجرام من أمثال صدام حسين أعمال إبادة جماعية منظمة بحق الشعب الكردي والشعوب الأخرى في العراق وسوريا «مجزرة حلبجة، حملات الأنفال، حملات التعريب (١١)، حظر الثقافة واللغة (١٢)...إلخ».

وفي تركيا دعمت الحركة الماسونية والصهيونية العالمية جمعية الاتحاد والترقي (١٣) التي اعتمدت القومية التركية المتطرفة كأيديولوجية رسمية لها في الربع



الذهنية الشوفينية لدى الطبقة السياسية التركية واضحة (رفع إشارة منظمة الذئاب الرمادية المتطرفة التي ارتكبت سلسلة طويلة من العمليات الإرهابية والاغتيالات في تركيا، واستهدفت بشكل خاص النخبة المثقفة والسياسية لدى الكرد).

الأول من القرن العشرين، وتسلل ماسونيون إلى قيادة الجمعية بغرض تنفيذ المخططات الماسونية الهادفة إلى ضرب الشعوب ببعضها في المنطقة وربط شعوب وثقافة المنطقة بالحداثة الرأسمالية، وقد نجح هؤلاء بنسج تحالف قوي مع الطبقة القوموية التركية قبل وبعد إعلان الجمهورية التركية في العام ١٩٢٣م وهكذا دخل الحكام الأتراك في المخططات الماسونية، فأيد الأتراك مشروع إقامة دولة يهودية في فلسطين تحت اسم «إسرائيل»، في مقابل الدعم الماسوني العالمي من خلال التأثير على الحكومات العالمية للتغاضي عن خطط الحكام الأتراك بإبادة الشعوب المسيحية في تركيا ورفض الحقوق المشروعة للكرد ومحاربتهم وإبادة ثقافتهم، وهذا ما جرى بالضبط.

ومنذ ذلك الوقت تحكم تركيا طبقة قوموية شوفينية (وطبقة دينوقوموية شوفينية منذ بداية الألفية الجديدة) مدعومة ومدجنة من قبل النظام العالمي المهيمن بعد نجاح الحركة الماسونية بإلحاق تركيا لعجلة الحداثة الرأسمالية، وأصبحت تركيا عضواً في الاحلاف العسكرية الغربية كحلف الناتو (١٤)، والأحلاف الإقليمية المرتبطة بالنظام العالمي لمحاربة الحركات التحررية لشعوب المنطقة كحلف بغداد، وأنشئ داخل الدولة التركية كيان مدعوم سراً من الناتو سمي بالدولة العميقة منذ خمسينيات القرن العشرين، وجرى تعاون عسكري واستخباراتي بين حلف الناتو وتركيا لمحاربة الحركة التحررية في كردستان، بل إن مؤامرة اختطاف واعتقال القائد الكردي عبد الله أوجلان في ١٥ شباط ١٩٩٩م من العاصمة الكينية نيروبي وتسليمه إلى السلطات التركية، كانت مؤامرة ماسونية عالمية بالدرجة الأولى، قبل أن تكون مطلباً تركياً باعتقاله، لأن الحداثة الرأسمالية التي تديرها الحركة الماسونية العالمية مضادة في مفهومها للحركات التحررية وبخاصة الحركات التي تسعى للنهوض بالمجتمعات وإحياء ثقافة وحضارة شعوب الشرق الأوسط.

حتى أن مرتزقة داعش الذين عاثوا الخراب والدمار في المنطقة أتوا من البوابة التركية وعلى مرأى من أعين حلفائها الأوروبيين والأمريكيين (وهم أساس النظام العالمي المهيمن)، وطوال السنوات الماضية لم يتوقف المرتزقة عن شن الهجمات على المكونات والشعوب الأصيلة في المنطقة وفي مقدمتهم الكرد.

فالنظام العالمي المركزي المهيمن لطالما كان هدفه السيطرة المباشرة على الشرق الأوسط أو «ميزوبوتاميا –الهلال الخصيب» بالتحديد، وهذا لن يتحقق لهم إلا عن طريق إبادة الشعوب الأصلية في المنطقة، وتدمير المعالم الأثرية والحضارية لشعوب المنطقة، وهذا المسعى يتلاقى مع الرغبة الجامحة لدى الطورانيين الترك الذين يشرعنون وجودهم ويوسعون نفوذهم على حساب الشعوب الأخرى في المنطقة، ولهذا يتم استخدام البوابة التركية في إنتاج مشاريع متطرفة همجية مهمتها تدمير ثقافات وحضارات الشرق الأوسط.

وبالنسبة لإيران، فإن النظام الحاكم فيها «الدينوقوموي الشوفيني» وممارساته في المنطقة، يجعلها مقبولة بالنسبة

للنظام العالمي المهيمن الذي يتغاضى عن الضغط على النظام الحاكم في الداخل الإيراني، حيث يطبق سياسة الإبادة الثقافية والعرقية والتغيير الديمغرافي بحق الشعوب غير الفارسية (الكرد، العرب، البلوش، ....الخ) في إيران، وهنا لا بد من التذكير بأن جميع الانتفاضات والاحتجاجات الشعبية في إيران (ومنها انتفاضتي ٢٠٠٩ و٢٠١٧م) سُحقت وأخمدت بقوة الحديد والنار. دون أي رد فعل دولي فعّال على تلك الممارسات. وكذلك بالنسبة لممارساته في المحيط، مادام ذلك يتوافق مع مخططات النظام العالمي المهيمن في نشر التطرف القومي والديني وبالتالي إشعال الفتن والحروب الأهلية والدينية والعقائدية بين شعوب منطقة الشرق الأوسط، فالحرب والصراع السني الشيعي، وكذلك الصراع القوموي في المنطقة (الفارسي مع بقية القوميات) ستكون موجودة ومستمرة مادام النظام «الدينوقوموي الشوفيني» قابعاً وحاكماً في طهران. والنظام العالمي المهيمن يدرك ذلك جيداً ويحاول قدر الإمكان إيجاد توازن بين التكتلين السني والشيعي في المنطقة بغرض إدامة الحروب وإلهاء شعوب المنطقة وطبقاته الحاكمة بصراعات هامشية لا طائل منها وإبقاء المنطقة في حالة من التخلف المستمر.

ويبدو أن المراحل الأخيرة للقضاء على داعش فتحت الأبواب على نقاشات استراتيجية في أورقة النظام العالمي المهيمن حول الموقف من تمدد نفوذ النظام الإيراني في المنطقة واستغلالها الفراغ الحاصل في المناطق التي تخلصت من داعش لبناء امبراطورية فارسية شيعية متطرفة كبيرة في المنطقة تمتد من أفغانستان شرقاً إلى ساحل البحر المتوسط غرباً إضافة إلى عبور نفوذها إلى الخليج وباب المندب في الجنوب وتأثير ذلك على المنطقة عموماً. وفي هذا السياق حذر هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق وأحد أبرز مهندسي النظام العالمي المهيمن الغرب في مقال تحليلي له نشر في العام ٢٠١٧م، من مغبة استغلال إيران للفراغ الناشئ عن تدمير داعش، موضحاً إن الشرق الأوسط يؤثر في العالم بسبب تقلب أيديولوجياته.

ولكن بغض النظر عن تلك النقاشات فإن الرؤية الاستراتيجية الغربية تجاه إيران تتوافق عموماً على نقاط معينة وهي:

**إن النظام الحاكم في إيران (الدينوقوموي الشوفيني) وممارساته في المنطقة، يجعلها مقبولة بالنسبة للنظام العالمي المهيمن الذي يتغاضى عن الضغط على النظام الحاكم في الداخل الإيراني، حيث يطبق سياسة الإبادة الثقافية والعرقية والتغيير الديمغرافي بحق الشعوب غير الفارسية (الكرد، العرب، البلوش، ....الخ).**

. إبقاء النظام الدينوقوموي الحاكم في إيران، إذ أنها تتوافق مع إيديولوجية النظام العالمي المهيمن وأهدافه في الشرق الأوسط في التضييق على الشعوب والمجتمعات المحلية والخارجية أيضاً.

. الحفاظ على حالة التوازن بين كتلتي (الإسلام السياسي السني والشيعي)، التي تتوافق مع مبدأ التحييد المزدوج لاحتواء الطرفين مع الإبقاء على حالة الخلافات والصراعات والحروب الهامشية بينهما. وبالتالي يقوم النظام العالمي المهيمن على منع أي تكتل بالتمدد الواسع في المنطقة، حتى لا يؤثر ذلك على حالة التوزان الاستراتيجي بين تكتلي الإسلام السياسي السني (يمثله السعودية وتركيا) والإسلام السياسي الشيعي (يمثله إيران).

وما تشهده الساحة السورية من ضرب واستهداف التواجد العسكري الإيراني، والتوجهات الأمريكية لبناء تحالف دولي ضد التوسع الإمبراطوري الإيراني، ما هي إلا تطبيقاً لهذه الرؤية التي تعتمدها النظام العالمي المهيمن منذ عقود، وعليه فإن أي تحول في الموقف من النظام الحاكم في إيران «ولاسيما بخصوص تغيير النظام

**إن سياسة الإبادة والتغيير الديمغرافي التي تنتهجها الأنظمة الدينوقوموية الحاكمة في المنطقة بدعم من النظام العالمي المهيمن تستدعي اتباع استراتيجية منظمة من جانب شعوب المنطقة لإفشال المخططات الرامية إلى الانحلال الثقافي والهوياتي ومسح الذاكرة الحضارية للشعوب**

الدينوقوموي الحاكم في إيران» يتعلق بحصول تغييرات في أولويات النظام العالمي المهيمن وانتقالها إلى مراحل جديدة في تنفيذ مخططاتها في المنطقة.

كما عملت الحركة الماسونية العالمية بالتعاون مع الدول الاستعمارية على إنشاء دولة دينوقوموية جديدة في المنطقة وهي «إسرائيل» في العام ١٩٤٨م، ولم يكن ذلك ليحصل لو لم يتم تنفيذ عمليات إبادية وتغيير ديمغرافي لشرعنة وجود الكيان الجديد الناشئ في المنطقة، وقد تسبب ذلك في تهجير وتشريد أكثر من نصف سكان عرب فلسطين أي ما يقارب ٨٠٠ ألف عربي فلسطيني في تلك الفترة، وتدمير ٥٣١ قرية عربية فلسطينية، كما تم إخلاء ١١ حياً مدنياً فلسطينياً. وبظهور دولة إسرائيل دخلت المنطقة في صراعات وحروب جديدة بين العرب والإسرائيليين، وأدى إلى خلق المسألة الفلسطينية التي لاتزال حتى الآن دون حل نهائي. وقد تعرض الشعب العربي الفلسطيني منذ قيام دولة إسرائيل إلى العديد من المجازر والانتهاكات وعمليات تغيير ديمغرافية ممنهجة ولاسيما إنشاء مستوطنات في الأراضي الفلسطينية. (١٥)

إن النظام العالمي المهيمن يسعى بكل الوسائل المتاحة إلى التدمير المنهجي لثقافة وحضارة شعوب الشرق الأوسط، ولهذا يدعم الأنظمة الدينوقوموية الشوفينية وينتج مشاريع تخريبية أمثال داعش في المنطقة، مما يجعل شعوبها يذيقون الويلات وحملات إبادية مستمرة، وبالتالي إبقاء المنطقة في حالة من اللااستقرار والتخلف الحضاري الدائم.

## الخيارات الاستراتيجية للشعوب في مواجهة سياسة الإبادة والتغيير الديمغرافي

إن سياسة الإبادة والتغيير الديمغرافي التي تنتهجها الأنظمة الدينوقوموية الحاكمة في المنطقة بدعم من النظام العالمي المهيمن تستدعي اتباع استراتيجية منظمة من جانب شعوب المنطقة لإفشال المخططات الرامية إلى الانحلال الثقافي والهوياتي ومسح الذاكرة الحضارية للشعوب في سبيل دمجها بكل يسر في النظام العالمي المهيمن أو الحداثة الرأسمالية الذي يستند في مفهومها على الاستغلال والاحتكار والعبودية والفساد.

وهذه الاستراتيجية لا بد أن يستند على ركائز «المقاومة الشاملة واتحاد الشعوب وإقامة النظم الديمقراطية القائمة على الإدارات الذاتية المجتمعية» حتى تحقق أهدافها في إفشال السياسات الإبادية المتبعة في المنطقة.

### ١ـ المقاومة الشاملة:

تعتبر المقاومة والدفاع عن الأرض والحفاظ على الهوية والثقافة الأم من صلب كفاح الشعوب في مواجهة السياسات الإبادية والتغيير الديمغرافي من جانب الأنظمة والقوى الاحتلالية المحلية والخارجية، وكما هو معروف بأن شعوبَ الشرق الأوسط يمتازون بامتلاك روح وإرادة المقاومة والمحافظة على الهوية والثقافة الأم. فالشعوب العربية والكردية والأرمنية والسريانية لطالما ثاروا وانتفضوا بوجه الاحتلال العثماني الذي حاول تتريك وتجهيل المنطقة، وبعدها احتلال الأوروبيين للمنطقة، حيث ارتكبوا المجازر

بحق شعوب المنطقة، ولم يتوانوا عن اتباع سياسة الإبادة الثقافية والحضارية لشعوب المنطقة ومن بينها السرقة والاستيلاء على الكثير من القطع الأثرية ونقلها إلى متاحف الغرب، كما لم يتوانوا عن نشر نظريات تاريخية مشوهة لأصول بعض الشعوب الأصيلة في المنطقة، ولاسيما الشعب الكردي، فنفوا صفة أصالة وتأريخية هذا الشعب على هذه المنطقة واعتبروهم قوم هندو أوروبيين، وكان غايتهم في ذلك شرعنة الإبادة التاريخية والثقافية والجسدية لهذا الشعب من قبل الأنظمة والطبقات الشوفينية في المنطقة.

وكان لظهور الثورة التحررية في كردستان في أواخر السبعينيات من القرن العشرين دور فعال في كسر الحظر المفروض على الهوية الكردية في تركيا، حيث أثبت الكردي من خلال إرادته الحرة على وجوده وحافظ على لغته وثقافته، على الرغم من الحظر الرسمي عليه وتصعيد الممارسات الإبادية من قبل السلطات التركية، وقد كانت مقاومة حركة التحرر الكردستانية في سجن آمد والتي بدأت بإضراب العضو المؤسس في حزب العمال الكردستاني مظلوم دوغان واستشهاده في ٢١ آذار ١٩٨٢ وبلغت ذروتها في ١٤ تموز ١٩٨٢م من خلال ما عرف بإضراب الموت الذي لجأ إليه قيادات مؤسسة في الحزب وأبرزهم كمال بير وخيري دورموش خير نموذج لرفض سياسات الإبادة المتبعة بحق الشعب الكردي، وتأكيد على رفض سياسات التبعية والاستسلام والانحلال، وكان لذلك أثر مباشر في تصعيد النضال السياسي الكردي وإعلان الكفاح المسلح لكسر سياسة الإبادة المتبعة بحق الكرد، وهو ما أجبر السلطات التركية فيما بعد على رفع الحظر عن التكلم باللغة الكردية وعلى فتح مسار تفاوضي وإن لم يستمر ذلك، وجرى الانقلاب عليه في وقت لاحق، كما أسقطت حركة التحرر الكردستانية بنضاله السياسي وكفاحه المسلح مقولة «أتراك الجبال» التي لطالما حاولت الأنظمة التركية على اعتماده واشاعته لنفي وجود الكرد وأصالته كشعب له هوية وثقافة



لحظة تحرير مدينة كوباني من داعش نتيجة المقاومة البطولية لمقاتلي وحدات حماية الشعب والمرأة في روج آفا- سوريا

مستقلة.

ولولا المقاومة والثورات والانتفاضات المستمرة ضد الاحتلال الإسرائيلي لأصبح الشعب العربي الفلسطيني بأكمله مشرداً في بقاع العالم. كما إنه لو لم يكن هناك أي مقاومة من جانب شعوب المنطقة بوجه الإرهاب والممارسات التخريبية والإبادية لمرتزقة داعش، لأصبحت ثقافة وحضارة المنطقة بأكمله في خطر غير مسبوق.

وثورة شعوب روج آفا- شمال سوريا التي اندلعت شرارتها الأولى في ١٩ تموز ٢٠١٢م، تمثل انعكاساً واضحاً لمبدأ المقاومة الشاملة التي تستند على قوى المجتمع والشعب، فكانت إيذاناً ببدء مرحلة جديدة في حياة الشعوب السورية التي لطالما عانت من البطش والاستبداد وآثاره على يد القوى السلطوية المحلية، وقد نجحت الثورة على وضع مسيرة الشعوب على السكة الصحيحة التي ستؤدي في النهاية لتحقيق الحرية والديمقراطية المنشودة لكل المكونات والشعوب في سوريا.

## ٢- اتحاد الشعوب:

إن سياسةَ التفرقة بين شعوب المنطقة- والذي يعمل عليها النظام العالمي المهيمن وتوابعه من الأنظمة الدينوقوموية الحاكمة في المنطقة- تؤثر كثيراً على ديمغرافية وجغرافية والوجود الكياني للشعوب الأصيلة،






مجلس سوريا الديمقراطية، قوات سوريا الديمقراطية (نموذج لاتحاد الشعوب في مواجهة التحديات والأزمات التي تهدد المنطقة)

ويشكل خطراً على التاريخ الثقافي والحضاري للمنطقة، ولهذا الأمر بالذات عمل الاستعمار الغربي والأنظمة التي أنشأتها على زرع بذور الفتن بين أبناء الطوائف والأديان والشعوب، فركزت على إرسال البعثات التبشيرية التي غذت الروح الطائفية كبلد مثل لبنان وتسببت خلال قرنين من الزمن على اندلا ع حروباً طائفية أودى بحياة عشرات الآلاف من أبناء لبنان، وعمقت الخلافات بين أبناء المذهبين السني والشيعي في بلدان العراق واليمن، وكذلك تحريض غير مسبوق على الشعوب المسيحية والكرد في تركيا وسوريا والعراق وإيران والتي تسببت هي الأخرى بارتكاب حملات الإبادة الجماعية والتغيير الديمغرافي في تلك البلدان وإلى الآن لاتزال المسألة الكردية دون حل دائم في المنطقة. كما أنشأ النظام العالمي المهيمن دولة إسرائيل في المنطقة التي تسببت بالنكبة الفلسطينية منذ العام ١٩٤٨م.

إن اتحاد شعوب الشرق الأوسط ضرورة تاريخية ومصيرية للوقوف بوجه المخططات الإبادية والحفاظ على وجود وثقافات الشعوب، وهناك نماذج تاريخية عديدة حققت الحرية والمساواة والاتحاد بين الشعوب في المنطقة، كاتحاد الشعوب بقيادة صلاح الدين الأيوبي الذي أجبر الغزاة الأوروبيين على التراجع وإنهاء الحملات الاحتلالية على الشرق الأوسط، وكذلك اتحاد وتحالف الشعوب في حروب التحرير في كل من تركيا وسوريا والعراق والذي أجبر الفرنسيين والإنكليز على التراجع وإنهاء احتلالهم للمنطقة في النصف الأول من القرن العشرين. وما يجري في سوريا حالياً من اتحاد وتحالف الشعوب والمكونات تحت سقف الإدارات الذاتية الديمقراطية والنظام الفيدرالي في شمال سوريا يعكس تطلعات تلك الشعوب وسعيها نحو تحقيق الحرية.

## ٣- النظم الديمقراطية:

إن المعيار الحقيقي للنظم الديمقراطية يتحدد من خلال درجة تمثيلها لواقع المجتمعات والتعددية القومية والدينية ...الخ في بلد أو منطقة ما، وهو ما يعرف بالإدارة الذاتية المجتمعية والذي يعني تمثيل وتمتع المكونات والشعوب لهويتها وكذلك تمثيل جميع فئات المجتمع وبخاصة المرأة والشباب في كافة المؤسسات والهيئات الرسمية والمحلية، مع تمتع تلك الفئات على إدارة شؤونهم ضمن تنظيمات ومؤسسات خاص بهم. ويمكن أن تتطور تلك الإدارات وتجتمع مجموعة إدارات ذاتية مجتمعية في كيان إداري تشاركي، على شكل فيدرالي ويسمى «الفيدرالية الديمقراطية» أو «الاتحاد الديمقراطي».

إن النظمَ الديمقراطية تعدّ الحلَّ الوحيد لقضايا الشعوب والمجتمعات التي كانت ضحية لسياسات الإبادة والتغيير الديمغرافي من جانب الأنظمة الحاكمة، إذ أنها تستند وتقوم على قاعدة الصياغة والمشاركة الجماعية والتوافقية في الإدارة، بما ينسجم مع التاريخ والمعتقدات والثقافة الجمعية للمكونات والشعوب، وبالتالي في الحفاظ على الموزاييك والتنوع الثقافي والحضاري وخصوصية القوميات والشعوب، وهي تفكك البنية الأيديولوجية الدينوقوموية الشوفينية

القائمة على المركزية والديكتاتورية المقيتة وحكم أجهزة الأمن القمعية، وهذا ما كان له الدور الأبرز في تفاقم قضايا ومشكلات الشعوب في الشرق الأوسط والعالم عموماً؛ كما أنه يشجع ويحافظ على الحريات العامة والالتزام بمبادئ حقوق الإنسان وحرية التعبير والرأي. ويحقق التنمية الاقتصادية والبشرية، لاعتماد هذا النظام على توزيع الثروات وعدم تركيزها بيد فرد أو جماعة بعينها، ويحقق تكافؤ الفرص.

والنظام العالمي المهيمن يدرك أن حدوث أية تحولات ديمقراطية في بنية الأنظمة الحاكمة أو انهيارها لن يكون لصالحه، لأن النظم الديمقراطية ستؤدي إلى نهضة شاملة لشعوب الشرق الأوسط وعلى كافة الصعد، وإلى حدوث اتحاد غير مسبوق في المنطقة، فالشعوب المدمقرطة تنحو نحو السلام والاتحاد والتنسيق الشامل، وهذا من شأنه تعريض كافة المخططات الرامية إلى تشتيت وتخلف شعوب المنطقة وضربها بعضها بعضاً إلى الإجهاض والفشل، ولذلك يعمل بكل ما يملك من إمكانات ووسائل لإبقاء منطقة الشرق الأوسط تحت سيطرتها عن طريق وكلائها من الأنظمة الدينوقوموية الشوفينية الحاكمة وأيضاً من خلال وجودها العسكري والاستخباراتي في أغلب بلدان المنطقة.

## الهوامش:

١- الشرق الأوسط: بالإنكليزي (**The Middle East**) وبالكردي (**Rojhilata Navîn**) هي منطقة جغرافية تمتد من جنوب غرب آسيا إلى شمال افريقيا وتضم من مصر ودول الخليج وشرقي المتوسط وما بين النهرين والاناضول وإيران حتى أفغانستان، سميت المنطقة بهذا الاسم عن طريق الاستراتيجيين العسكريين الأوروبيين في منتصف القرن التاسع عشر لكي يميزوها من ناحية القيادة العسكرية عن الهند والشرق الأقصى (المنطقة التي تضم الصين وحواليها)، فحل محل أسماء أخرى مثل مصطلح «الشرق الأدنى» الذي أصبح استعماله في الغرب يقتصر غالباً في المواضيع الأكاديمية المتعلقة بدراسات تاريخ وحضارات وآثارات المنطقة.

٢-يعود تاريخ شعب اللاز في منطقة الشرق الأوسط إلى الألف الأول قبل الميلاد، وبالتالي هم شعب أصيل في المنطقة، اعتنقوا المسيحية أثناء حكم الإمبراطورية البيزنطية. وخلال حكم الإمبراطورية العثمانية، أصبح غالبية شعب اللاز مسلمين سنة، يعيش معظم شعب اللاز (اللاظ) في شمال شرق تركيا، على محاذاة شاطئ البحر الأسود. ويشكلون الأغلبية السكانية في المدن: بازار، أرديشين، فينديكيلي (مقاطعة ريزه) وفي أرهافي وهوبا (مقاطعة أرتفين). كما يعيشون كأقليات في المقاطعات المجاورة ساماليهيمشين وبورسكا. كما يوجد منهم مجتمعات في شمال غرب الأناضول (كارمامورسل في كوسايلي، أكساكوسا في دوزجي، صقاريا، زنغولداق، بارتين)، حيث استقر العديد منهم بعد الحرب الروسية العثمانية (١٨٧٧-١٨٧٨) والآن في اسطنبول وأنقرة. اما شعب اللاز في جورجيا يتركز بشكل رئيسي في الجمهورية ذات الحكم الذاتي أجاريا في جنوب غرب البلاد. أكبر قرى اللاز في أجاريا هي: ساربي، كفارياتي، غونيو وماخو. كما يعيش اللاز في باتومي، زوبوليتي، زوغديدي وتبليسي. وهناك جالية من اللاز موجودة في ألمانيا أيضاً، حيث هاجرت من تركيا في العقد السادس للقرن العشرين. لم تكن الامبراطورية العثمانية وبعدها تركيا وكذلك السلطات الجورجية تسمح بظهور هوية وثقافة لازية خاصة، أي كانتا تمارسان الإبادة الثقافية بحق اللاز، ورغم ذلك جرت محاولات جادة فذا الإطار من قبل مثقفون لاز، واضطر اللازيون لإحياء ادبهم وثقافتهم باللغات التركية والجورجية.

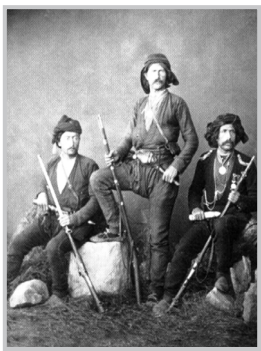

أفراد من شعب اللاز

المصدر: موقع الموسوعة الحرة- ويكيبيديا- شعب

اللاز

٣- الفقرة الخامسة من دستور حزب البعث العربي الاشتراكي تعلن صراحة عن فكر شوفيني صريح لا تقبل التأويل، حيث تقول: « الوطن العربي للعرب، ولهم وحدهم حق التصرف بشؤونه وثرواته وتوجيه مقدراته».

٤- الشوفينية، هي صفة تطلق في العادة على النظم أو التنظيمات أو الأشخاص أو الطبقات الحاكمة التي تتعامل باستعلاء وكراهية إزاء المجتمعات والشعوب الأخرى.

٥-النظام العالمي المهيمن: يطلق عليه أيضاً مصطلح «الحداثة الرأسمالية»، وهو ذاته «النظام العالمي الجديد» الذي يروج له الأوساط الغربية، والذي يعتبر الولايات المتحدة الامريكية القطب الرئيسي فيه، إلى جانب قوى أخرى، ولكن في الحقيقة إن الحركة الماسونية العالمية «ويصفها الأوسط العربية بالصهيونية العالمية» هي المحرك الفعلي لهذا النظام، وهي التي تدير هذا النظام في الخفاء، متسترة خلف دول كبرى وحكومات عميقة (سرية) في العالم وخاصة الأوروبية والأمريكية منها.

٦- في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٧٤م، احتلت تركيا شمال قبرص، مستغلة وقوع انقلاب عسكري فيها وفي انتهاك لمدونات السلوك الدولية الناشئة عن المعاهدات التي هي من الموقعين عليها، بدعوى إعادة النظام الدستوري إلى نصابه. وبدلاً من ذلك، صادرت تركيا ٣٦,٢ ٪ من إقليم جمهورية قبرص ذي السيادة منتهِكةً بذلك ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي. ولا يزال الاعتداء العسكري الذي تشنه تركيا على قبرص متواصلاً بلا هوادة زهاء أربعة عقود على الرغم من قرارات الأمم المتحدة التي تدعو إلى سحب القوات العسكرية الأجنبية من قبرص. وقد عملت تركيا طوال العقود الأربعة الماضية على نقل المستوطنين الترك إلى شمال قبرص، ويصل عددهم حالياً إلى نحو ١٧٠ ٠٠٠ شخص نُقلوا بشكل غير قانوني من تركيا منذ الغزو التركي في عام ١٩٧٤م، في مخالفةٍ للقانون الدولي، بغية تغيير

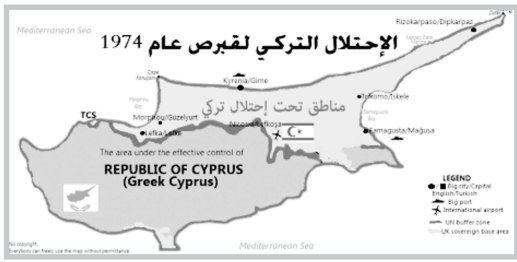


خريطة قبرص

بنية قبرص الديمغرافية. فيما طرد جيش الغزو القبارصة اليونانيين قسراً من المنطقة الشمالية الشرقية التي احتلها، وهم يعيشون الآن في المنطقة التي تسيطر عليها الحكومة القبرصية.. وطُردت في وقت لاحق الغالبية العظمى من القبارصة اليونانيين والموارنة البالغ عددهم ٠٠٠ ٢٢ نسمة الذين بقوا في منطقة محصورة داخل المنطقة التي احتلها الجيش التركي. وعلى الرغم من أن اتفاق فيينا الثالث المؤرخ ٢ آب/أغسطس ١٩٧٥م ينص على أن «للقبارصة اليونانيين المقيمين حالياً في شمال الجزيرة حرية البقاء في هذه المنطقة وسوف تقدَّم لهم كل أشكال المساعدة ليعيشوا حياة عادية ...»، فإن الجانب القبرصي التركي لم يفي قط بالتزاماته الإنسانية، ونفّذ بدلاً من ذلك سياسة الطرد القسري. وبحلول تموز/يوليو ٢٠١٢م، تضاءل عدد القبارصة اليونانيين في المنطقة المحصورة إلى ٤٤٢ شخصاً معظمُهم من كبار السن من القبارصة اليونانيين (٣٣٢ شخصاً) والقبارصة المارونيين (١١٠ أشخاص). وخلصت تقارير صادرة عن اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان، أن حكومة تركيا مسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة والواسعة النطاق والمستمرة لحقوق الإنسان في قبرص، بما فيها عمليات القتل والاغتصاب والطرد ورفض السماح لأكثر من ٠٠٠ ١٨٠ لاجئ من القبارصة اليونانيين، الذين يشكلون ثلث السكان تقريباً، بالعودة إلى منازلهم وممتلكاتهم في الجزء المحتل من قبرص (انظر التقرير الصادر في ١٠ تموز/يوليه ١٩٧٦م بشأن طلبي قبرص ضد تركيا رقم ٧٤/٦٧٨٠ ورقم ٧٥/٦٩٥٠، والتقرير الصادر في ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٣م عن اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان

بشأن طلب قبرص ضد تركيا رقم ٧٧/٨٠٠٧).
المصدر: تقرير صادر عن الأمم المتحدة حول الوضع في قبرص بتاريخ ١٦ نيسان/ أبريل ٢٠١٣م

٧–عن الجرائم التي ارتكبتها القوات العراقية ضد المدنيين من سكان الكويت أثناء الاحتلال، أوضح مدير الإدارة القانونية في الحرس الوطني الكويتي المقدم الدكتور أرشيد عبد الهادي الحوري في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية بتاريخ ٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣م أن تلك القوات اتبعت اساليب قتل مختلفة ضد المدنيين كما تعددت الغايات من هذه الأساليب. وقال إن الغزاة قاموا بقتل المدنيين منذ اليوم الأول للغزو أثناء مرورهم بالمدن والقرى وذلك «بهدف تغطية تحركات القوات وضمان عدم التعرض لها وكذلك بقصد نشر الإرهاب والذعر لفرض السيطرة على عموم الإقليم الكويتي المحتل» مضيفاً إن القوات الغازية قصفت في ذلك اليوم منطقة دسمان مما تسبب بقتل وجرح كثير من المدنيين الذين يسكنون فيها. وذكر إن القوات العراقية قامت بعد أن تمكنت من الاحتلال ببث الذعر والإرهاب وتخويف المواطنين حيث اعتقلت بين مدة وأخرى عدداً من الشبان في كل منطقة بتهمة مقاومة الاحتلال وأوقعت بهم أشد أنواع التعذيب وإعادتهم إلى منازلهم وجرى قتلهم بالرصاص على مرأى ومسمع من ذويهم. وأضاف إن القوات العراقية قتلت عدداً من الأشخاص الذين حاولوا الخروج من الكويت عن طريق البر عند الحدود السعودية دون أي تفريق بين كبير وصغير إضافة إلى أنها لم ترحم كبار السن وعجز ذوي العاهات من المدنيين الذين كانوا في بيوتهم او في المستشفيات حيث رفعت أجهزة الانعاش وغسيل الكلى عن عدد منهم مما أدى إلى قتلهم عمداً. وقال إن النساء لم تسلم من رصاص القتل والعدوان حيث أطلقت القوات العراقية النار على مظاهرة نسائية خرجت في منطقة الجابرية رافضة الاحتلال والعدوان ومطالبة بعودة الشرعية الدولية مما أدى الى استشهاد عدد من الشابات المشاركات في



صور دخول وغزو القوات العراقية الكويت

المظاهرة. وذكر أنه عندما كان يقتل جندي عراقي واحد فإن القوات العراقية كانت تحمل أهالي المنطقة بشكل جماعي مسؤولية عملية القتل، مضيفاً ان تلك القوات فرضت في كل مكان في الكويت حالة حظر التجوال من السادسة مساء حتى السادسة صباحاً انتقاماً من السكان وفرضت الحصار عل بعض المناطق ساعات عدة بحجة البحث عن الأسلحة وغير ذلك من أساليب واهية. وأوضح المقدم الحوري إن من تلك الأعمال الانتقامية طرد القوات العراقية بعض السكان من بيوتهم أو الضغط عليهم ليغادروها ويلجأوا إلى منطقة أخرى أو يغادروا البلاد. وأوضح ان العراقيين حاولوا طمس هوية الاشخاص الكويتيين حيث قاموا بإلغاء الوثائق التي صدرت عن دولة الكويت واستبدالها بأخرى عراقية ومنعوا تقديم اي خدمات للمواطنين إلا بعد تبديل تلك الوثائق إضافة الى عدم صرف المواد التموينية إلا بعد الحصول على بطاقة عراقية وإلغاء البطاقة الكويتية.

المصدر: وكالة الأنباء الكويتية /قانوني كويتي.. انتهاكات العراق خلال الغزو جرائم حرب وفق احكام القانون الدولي/ التاريخ: ٢٠٠٣/٠١/٠٤
https://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=1309468&language=ar

٨– تعرف الحرب العراقية الإيرانية بـ «حرب الخليج

الأولى» ودامت الحرب ثماني سنوات لتكون أطول حرب عسكري في القرن العشرين، إذ استمرت من أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ إلى آب/ أغسطس ١٩٨٨، وأدت إلى مقتل حوالي مليون شخص من الطرفين، وخسائر مالية حوالي ١,١٩ تريليون دولار أمريكي. وقد أطلق نظام صدام حسين على هذه الحرب اسم «قادسية صدام»، بينما سماها النظام الإيراني «الدفاع المقدس» وكان أبرز أسباب حدوث الحرب هي الخلافات الحدودية بين البلدين.

٩- مرت على لبنان حروب أهلية عديدة خلال القرنين الأخيرين. ومنها أحداث أعوام ١٨٤٠،١٨٦٠ و١٩٥٨، وآخرها الحرب الأهلية (١٩٧٥-١٩٩١) والتي انتهت بالوصول إلى اتفاق الطائف، وأسفرت عن مقتل ما يقدر بـ ١٢٠ ألف شخص. وفي عام ٢٠١٢، كان ما يقرب من ٧٦ ٠٠٠ شخص لا يزالون مشردين داخل لبنان. وكان هناك أيضا نزوح لما يقرب من مليون شخص من لبنان نتيجة للحرب.

المصدر: ويكيبيديا- الموسوعة الحرة- الحرب الأهلية اللبنانية

١٠-كتب الكاتب السوري أكرم البني في مقال له في صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ ٦ نيسان/ أبريل ٢٠١٨م- رقم العدد [١٤٣٧٤] بعنوان (نشر عن الخيار القومي في ذكرى تأسيس البعث!): «يذهب كثيرون إلى اعتبار يوم تأسيس حزب البعث، في السابع من أبريل (نيسان)، يوم شؤم عربي، ربطاً بالحالة المأسوية التي وصلت إليها مجتمعاتنا، وخاصة في سوريا والعراق، منذ توسلت طغمة عسكرية انقلابية، العقيدة القومية، لتسويغ استبدادها وفسادها. والنتيجة، تشويه الروابط الوطنية والقومية، وتكريس ولاءات متخلفة تفيض بالانتهازية والشوفينية والاحتقانات المذهبية، يحدوها عنف وفساد منفلتان، وفشل في وقف تدهور المجتمع ومعالجة أزماته، تكللت باستجرار كل وحوش الأرض لاستباحته، وإيصاله إلى درك لا يحتمله عقل أو ضمير من الخراب والضحايا والمشردين... في



جوانب من الحرب الإيرانية العراقية

الماضي، حمل ثلة من المثقفين العرب لم يعشش اليأس والإحباط في نفوسهم، لواء مناهضة هذا الضيم، ولجأوا إلى الفكر القومي لتغذية نضال تحرري نجح في طرد المستعمر، والتأسيس لبناء أوطان حرة، إلا أن غالبية الأنظمة التي قامت بعد الاستقلال استغلت هذا الفكر لمآربها الخاصة، وسخرت شعاراته عن الوحدة العربية وتحرير فلسطين لتعزيز سلطانها واستئثارها بالامتيازات والمغانم، الأمر الذي عمّق أزمات مجتمعاتنا السياسية والاقتصادية، وأبقاها رهينة للتخلف والعجز وللأقوى إقليمياً ودولياً...».

١١- «تقدر مساحة كوردستان العراق بما يقارب ٧٥٠٠٠ ألف كيلو متر مربع وقد مورست سياسة التطهير العرقي في أكثر من ٣٠٠٠٠ ألف كم، ومن خلال المقارنة بين الأراضي الكوردستانية التي تدار من قبل الإدارات الكوردية «أي قبل حرب تحرير العراق» في ظل حماية دولية وبين المساحة الفعلية لكوردستان العراق وعند التمعن في خرائط العراق وكوردستان وخاصة خريطة كوردستان العراق المرسومة من قبل لجنة من المختصين بعلم الجغرافية في جامعة السليمانية في تاريخ ١١-٣-٢٠٠٠ نرى بأن ما يقارب ٤٠ ٪ من مساحة كوردستان العراق شوهت معالمها وحصل تغيير كبير في واقعها القومي على طول كوردستان من مدينة بدرة مروراً بأجزاء مهمة من مندلي إلى خانقين وطوز خورماتوا وكركوك ومخمور، ديبكه، صعوداً إلى شنكال وهذه الأخيرة المدينة التاريخية التي كانت على

مر العصور معقلاً للكورد من أتباع الديانة الإيزيدية ضد الغزاة وردّ عدوانهم، وتذكر لنا مدونات التاريخ صمود أبناء هذه المنطقة خاصة في القرون الأخيرة ضد التوسع الصفوي من جهة والعثماني في مراحل أخرى، ففي هذه المناطق الحيوية من كوردستان العراق والغنية بالثروات الطبيعية وعلى رأسها النفط مورست أبشع أنواع سياسة التطهير العرقي بحق السكان الكورد من قلع واجتثات من مناطقهم الأصلية والرمي بهم إلى المناطق الوسطى والجنوبية من العراق.. فسياسة التطهير العرقي في الأراضي الكوردستانية التي كانت تحت قبضة نظام صدام كانت تجري بدون توقف وعلى كل المحاور والجبهات في معركة غير متكافئة، من تغيير الأسماء التاريخية الكوردية للمناطق والأحياء والمحلات وحتى الوديان والجبال وباقي معالم المنطقة إلى أسماء عربية إسلامية أو أسماء لمدن فلسطينية في محاولات خبيثة معروفة ما القصد منها، وحتى المقابر لم تسلم من سياسة التعريب فبين الحين والآخر كانت الجرافات تزيل بعض الأجزاء من المقابر الكبيرة وإزالة مقابر أخرى بكاملها وذلك لمحو أي أثر للكورد في هذه المدينة، وكان الإنسان الكوردستاني يقف أمام هذه السياسة وجبروت النظام وإمكانياته الإعلامية الهائلة لتضليل الرأي العام العراقي والعربي خاصة وعنفه اللامحدود حائراً عاجزاً لا حول له ولا قوة سوى طرق أبواب المنظمات الإنسانية والشخصيات المساندة لحقوق الإنسان وعرض مظالمه في المحافل الدولية عسى أن يستطيعوا إيقاف هذه السياسة الخطيرة بحق البشرية والإنسانية».

المصدر: موقع «الحوار المتمدن» – مقال للباحث الكردي «عوني الداوودي» بعنوان «سياسة التعريب نهج شوفيني وأعلى مراحل العنصرية»، نشر بتاريخ ٢٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣م.

. للتوسع أكثر في تفاصيل حملات التعريب، يمكن مراجعة كتاب «تعريب كوردستان، التعريب، المخاطر، المواجهة» لمؤلفه غفور محموري– ٢٠٠٦م/ دار آراس للطباعة والنشر– أربيل.



صدام حسين وأركان نظامه (قيادات حزب البعث العراقي)

١٢– «ركزت الحكومات المتعاقبة في سوريا على قمع الهوية الكردية، عبر تقييد استخدام اللغة الكردية علناً، أو في المدارس أو في أماكن العمل، مع حظر المطبوعات باللغة الكردية، وحظر الاحتفالات بالأعياد الكردية، مثل عيد النوروز، وهو رأس السنة الكردية. والقيود على اللغة الكردية – المستمرة حتى الآن – تتناقض مع معاملة سوريا للأقليات غير العربية الأخرى، مثل الأرمن والآشوريين، المسموح لهم بإنشاء مدارس خاصة وأندية وجمعيات ثقافية، يتم فيها تعليم لغتهم. وفي كتب الجغرافيا المدرسية عام ١٩٦٧ سقط أي ذكر للأقلية الكردية في سوريا، وبدأ مسؤولو السجل المدني يضغطون على الأكراد كي لا يطلقوا أسماءً كردية على أبنائهم. كما غيرت الحكومة أسماء مناطق وقرى كردية لمنحها «هوية عربية»، وتم هذا في أحيان كثيرة بواسطة لوائح إدارية في عام ١٩٧٧. حتى الدستور السوري، الذي أُقر في ١٣ مارس/آذار ١٩٧٣، يُركز على القومية العربية ويستبعد أي ذكر لأية هويات إثنية أخرى، إذ ورد فيه: «الشعب في القطر العربي السوري جزء من الأمة العربية».

المصدر: تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش بعنوان «إنكار الوجود.. قمع الحقوق السياسية والثقافية للأكراد في سوريا»، صدر في ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩م.

https://www.hrw.org/ar/re–

port/2009/11/26/256004

١٣- «يقول أستاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية الدكتور حسان حلاق للجزيرة- توجد علاقة واضحة بين الماسونيين ومؤسسي جمعية الاتحاد والترقي في تركيا التي لا تزال جذورها ومبادئها حتى اليوم متجذرة هناك. ويؤكد الأكاديمي اللبناني أنه من خلال المراسلات التي كان يرسلها السفير البريطاني في إسطنبول إلى وزارة الخارجية البريطانية يتضح بشكل جلي الارتباط الكُلّي الوثيق بين الماسونية والحركة الصهيونية وبين اليهود وبين «الدونما»، (هم من اليهود الذين دخلوا الإسلام علانية وبقوا على يهوديتهم سراً)، وبين جمعية الاتحاد والترقي. ويستدل على ذلك أيضا بأسماء الذين شاركوا في ثورة عام ١٩٠٨م ضد السلطان عبد الحميد الثاني وبحادثة الخلع، فيقول إن الذي حمل فتوى الخلع للسلطان عبد الحميد في قصر «يلدز» هو المحامي اليهودي الماسوني عمانوئيل قرصوه وهو الذي أسس محفلاً ماسونيًّا من أهم المحافل الماسونية في الدولة العثمانية.

ويختتم الدكتور حلاق حديثه بالقول إنه من دلائل الارتباط الوثيق بين الصهيونية والماسونية أن السلطان عبد الحميد عندما خلع عن العرش نُفي إلى سالونيك -وهي مدينة يونانية كانت تابعة للدولة العثمانية آنذاك- التي يتمركز فيها الماسونيون ومحافلهم، ويمنع على الدولة العثمانية أن تدخل إلى هذه المحافل الماسونية لأنها كانت تتمتع بالحماية الدولية، وقد حرص الماسونيون واليهود والدونما والصهاينة على أن يُحجز السلطان عبد الحميد الثاني في فيلا «الأتينيه» وهي فيلا لشخص يهودي ماسوني يدعى رمزي بيك».

المصدر: موقع الجزيرة.نت

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2008/6/25/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B3%D9%88%D9%



زعماء جمعية الاتحاد والترقي في تركيا

86%D9%8A%D8%A9

١٤- انضمت تركيا إلى حلف شمال الأطلسي «الناتو» رسمياً في شباط/ فبراير ١٩٥٢م.

١٥-تولدت موجتين رئيسيتين من اللجوء الفلسطيني، الأولى في نكبة عام ١٩٤٨ (قيام دولة إسرائيل) وأخرى أعقاب حرب ٦٧، وبلغ عدد اللاجئين المسجلين رسمياً لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونرا) في ٢٠٠٧/١/١م (٥,٨٥ مليون لاجئ). وهم كالآتي:

. في الأردن: ٢,٢٨ مليون لاجئ

. في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية، قطاع غزة): ٢،٤٣ مليون لاجئ

. في سوريا: ٦١٨ ألف لاجئ

. في لبنان: ٥١٣,٥ ألف لاجئ

المصدر: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني ٢٠١٦-٢٠١٧/ مركز زيتونة للدراسات والاستشارات- بيروت.

الشرق الأوسط الديمقراطي

فَرَضَت تجربةُ الفاشيةِ المُعاشةُ في أوروبا خلال الحربِ العالميةِ الثانيةِ على الحداثةِ أنْ تُعيدَ النظرَ ثانيةً في مشروعِ المجتمعِ النمطيّ. فعُمِلَ عن طريقِ مشروعِ الاتحادِ الأوروبيِّ على الرجوعِ إلى التعدديةِ الثقافيةِ كبديل. وإلى جانبِ تشاطُرِ ما وراء الحداثةِ للتعدديةِ الثقافيةِ كقيمةٍ أساسيةٍ مضموناً، إلا إنها بعيدةٌ عن أنْ تَكُونَ بديلاً للحداثةِ الرأسمالية. أما جميعُ الثقافاتِ التي تحيا خارجَ نطاقِ الهويةِ الثقافيةِ الرسمية، فيُفرَضُ عليها في نهايةِ المطافِ أنْ تصبحَ هامشيةً وتُواجِهَ حقيقةَ التصفيةِ والاضمحلال تلقائياً أو الزوالِ بالإبادةِ والتطهيرِ بنحوٍ غيرِ مباشر، من خلالِ أساليبِ القمعِ والاستغلالِ الرأسماليّ، أو عبرَ سياساتِ الدولةِ القوميةِ في خلقِ مجتمعٍ متجانسٍ رسميّ. والسبيلُ الأصحُّ للوقوفِ في وجهِ ذلك، ولصَونِ وجودِها الثقافيِّ وجعلِه حراً طَليقاً؛ هو تَبَنّي مفهومِ الهويةِ الثقافيةِ المنفتحةِ الأطراف، وتوحيدُها مع الثقافاتِ الأخرى في تركيبةٍ جديدة، وصياغةُ مشاريعِ حياةٍ مشتركةٍ ذاتِ مستوى أرقى وأرفع. وتُعَدُّ الأمةُ الديمقراطية، المواطَنةُ الدستورية، الجمهوريةُ الديمقراطية، ومفهومُ الثقافةِ التعدديةِ والوطنِ التعدُّدِيِّ بِضعةً أساسيةً من هكذا مشاريع. أما أساليبُ السياسةِ الديمقراطيةِ ومنظماتِ المجتمعِ المدنيِّ وشبهِ الاستقلالِ الديمقراطيّ، فهي وسائلُ التطبيقِ الأساسيةُ لتلك المشاريع. من هنا، فحلُّ العصرانيةِ الديمقراطيةِ حاجةٌ ماسّةٌ ومصيرية، سواءً للحفاظِ على الثقافاتِ التقليديةِ وتأمينِ حريتِها، أم في سبيلِ عيشِها على شكلِ تركيبةٍ جديدةٍ مع الثقافاتِ العصرية.

عبدالله أوجلان

فصلية فكرية تحليلية حرة تعنى بشؤون الشرق الأوسط
رقم الاعتماد
لدى نقابة الصحفين العراقيين 148
رقم الإيداع
دار الكتب و الوثائق ببغداد 868 لسنة 2005